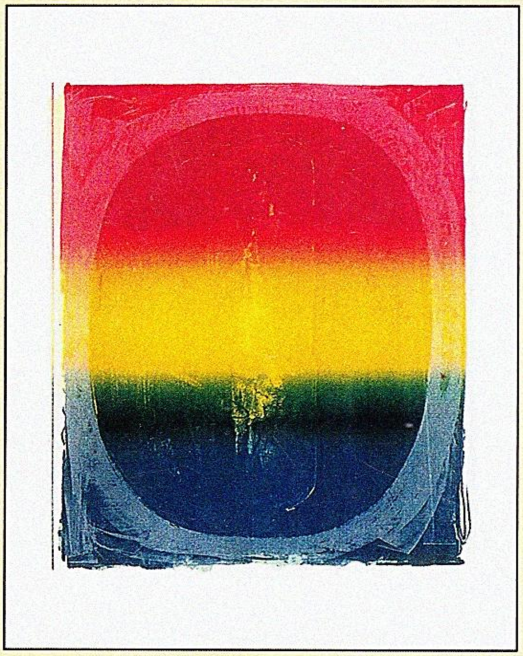
أولريش بك

ما هي العولمة؟



ترجمة

د. أبو العيد دودو

منشورات الجمل

علي مولا

أولريش بك: **ما هي العولمة؟**

أولريش بك

ما هي العولمة؟

ترجمة

د. أبو العيد دودو

منشورات الجمل

ولد **أولريش بك** عام ١٩٤٤، يُدير معهد العلوم الاجتماعية في جامعة ميونيخ، ويدرس في الوقت ذاته في «London School of Economics». من مؤلفاته بالألمانية: **(أطفال الحرية)، (مستقبل العمل والديمقراطية)، و (ما هي العولمة؟)**. عضو في لجنة حكومية تهتم بشؤون المستقبل تابعة لمقاطعتي بافاريا وزاكسن. صدر له عن منشورات الجمل: **هذا العالم الجديد، رؤية مجتمع المواطنة العالمية** (٢٠٠١).

ولد **أبو العيد دودو** عام ١٩٣٤ في دوار تمنجر بالجزائر، دخل المدارس القرآنية ودرس في معهد عبد الحميد بن باديس. انتقل عام ١٩٥١ إلى تونس للدراسة في جامع الزيتونة وبعدها إلى بغداد حيث نال الليسانس في الأدب العربي (١٩٥٦)، نال الدكتوراه من جامعة فيينا في النمسا عام ١٩٦١. درس في العديد من الجامعات الألمانية والنمساوية والعربية. له العديد من الترجمات والمؤلفات النثرية منها: **الجزائر في مؤلفات الرحالة الألمان** (١٩٧٥)، **بريشت: بادن**، مسرحية (١٩٧٦)، **ستيفان تسفايغ: الهروب إلى الله**، مسرحية (١٩٧٦)، **بريشت: الإنسان الطيب**، مسرحية (١٩٦٣)، **غوته: مختارات شعرية ونثرية** (١٩٩٩).

أولريش بك: **ما هي العولمة؟**، ترجمة: د. أبو العيد دودو

الطبعة الثانية ٢٠١٢

تلفون وفاكس: ٠٠٩٦١ ١ ٣٥٢٣٠٤

ص.ب: ١١٣/٥٤٣٨ ـ بيروت ـ لبنان

Postfach 1127 . 71687 Freiberg a. N. - Germany

WebSite: www.al-kamel.de

E-Mail: alkamel.verlag@gmail.com

مقدمة الطبعة العربية

نحن نعيش في عالم، تميزه الاضطرابات والأخطار والأزمات الخطيرة المتزايدة. ومن المؤكد أننا نستطيع أن نقول هذا عن أزمنة أخرى أيضاً، من ذلك مثلاً ما حدث إبان عملية التصنيع في أوروبا وفي أجزاء أخرى من العالم. وأهم ميزة في مجتمع الخطر العالمي، الذي نشغل أنفسنا به اليوم، تكمن في أن أزماته وأخطاره هي بالذات النتائج غير المقصودة المترتبة عن كل محاولاتنا من أجل كبح جماحها. ومن الممكن توضيح هذا من خلال مناقشات متنوعة، مثل مناقشة الكارثة البيئية المتوقعة، أو مسائل الجينات البشرية، أو الفجوة القائمة بين العلم والعمل، التي تجلت في ميدان التلاعب بالمواد الغذائية المستعملة في تقنية الجينات؛ على أن من الممكن إظهارها أيضاً من خلال حركات الناس، والبيانات والرموز الثقافية عبر حدود الدولة الوطنية، التي كانت حتى الآن تبدو متماسكة. وغالباً ما دخلت على هذه التحولات الكبيرة، التي نوقشت تحت شعار «العولمة» أيضاً، مجازات مثل «النهر» و«المنظر الريفي»، اللذين يراد منهما الدلالة على لا محدودية الحركات والفعاليات. وحتى إذا ما عرضنا أولاً لحركات البشر عبر الحدود، فإن السؤال الآتي يبقى مشروعاً، وهو ما مدى ما تصل إليه فئاتنا وهي هنا «الهجرة» في واقع الأمر؟ والمقصود من ذلك هو حركة الناس، الذين يعيشون هنا أو هناك ويتم تحديد مركز الثقل في حياتهم في كل مرة عن

طريق المجتمعات المنظمة حسب الإقليم الوطني للدولة. والشكوك المثارة حول ذلك تجد تبريرها في أن الدول، والأكثر من ذلك أن فصيلة الدولة الوطنية المنظمة إقليمياً تتغير في غمرة هذه العمليات. وهناك كثير من الناس يعتقدون لأسباب منطقية أن العولمة الاجتماعية، وكذلك الثقافية والسياسية، تسعى في نهاية المطاف إلى تحويل الدولة، غير أن من المؤكد أنها تسعى أيضاً إلى نزع الملكية منها. وكانت نتيجة إضعاف الدولة الوطنية أن المهاجرين مثلاً يمكن أن يخضعوا لفئات عرقية تزداد غموضاً ويحولوا إلى مواطنين وطنيين. والمهاجرون لهم مصاعب كبيرة، وهم قليلو الرغبة في الانتماء إلى الأمكنة، التي هاجروا إليها. ويتعاور إما وإما الرضا والمقاومة بشكل أوضح وأكثر إلحاحاً على الدوام؛ بمعنى أن المرء يعيش على نحو ما وفي الوقت نفسه هنا وهناك. فثمة شبكات قوية من الشركات والهويات تنشأ عبر الحدود في الأسر، في أنظمة القرابة وفي الحياة الجماعية والسياسية على حد سواء.

ويتعلّق الأمر في هذه التغييرات بأكثر من قيمة إحصائية. ولعل الهجرة بين الدول لم تتغير بشكل جوهري عما كانت عليه قبل قرن من الزمان أو في عصر هجرة الشعوب. وقد يكون علماء الاقتصاد على حق حين أكدوا أن دلائل العولمة الاقتصادية (التزامات العمل الدولية مثلاً) ليست اليوم أكبر منها في مرحلة ما بين ١٨٧٠ و١٩١٤. ولكن الالتزامات الاقتصادية العالمية تتم اليوم، مقارنة بنهاية القرن التاسع عشر، على مستوى أرفع من إنتاجية العمل، والدخل، وتراكم رأس المال، وخاصة تدمير الطبيعة. وقد تخطت الفعالية الاقتصادية العالمية حدودها واتخذت مساراً سريعاً. وتبدو عولمة العصر هذه على أوضح ما تكون في الأسواق المالية، التي تضمن لها تقنية البيانات والاتصالات اختفاء الفروق الزمنية بين الأسواق المالية المختلفة، بحيث تنقل النقود

ورؤوس الأموال في الوقت الحقيقي تقريباً. والعولمة ليست ازدواجية (لها رابحون وخاسرون) ومجهولة العواقب فقط (إذ يمكن أن تؤدي إلى المعجزة الاقتصادية أو إلى الانهيار الاقتصادي). ومن الممكن أيضاً تشكيلها وترويضها من الوجهة السياسية. وهذه على أية حال هي النتيجة، التي يمكن استخلاصها من الأزمة الآسيوية ابتداء من عام ١٩٩٧: نحن في حاجة إلى تنظيم جديد للنظام المالي الشامل، يمكن مقارنته باتفاقية بريتون وودس Bretton-Woods، وذلك لخنق المضاربات، التي تدور حول الأرض بسرعة ناقل البيانات (Moden حوالى مليار دولار في اليوم).

نزع الملكية عن الدولة تعني أيضاً أن قدرة الدول (لا سيما في الغرب) على إدماج المهاجرين وتجنيسهم قد انخفضت إلى حد كبير. ويبدو أن الدولة المنزوعة الملكية أقل قدرة على امتصاص المجموعات السكانية. والتيارات المالية لا تقوِّي وحدها نزع الملكية عن الدولة، وإنما يقويها كذلك رواج المنتجات والرموز الثقافية والأخبار والبيانات التقنية. والتحول التقني نفسه، الذي يسرع بالتيارات المالية، يسرع أيضاً بنهر الأفلام والمعبودات، والرموز و (تصورات الحياة الممكنة» (أبادوري).

لا ريب أن الديموقراطيات «غير العدائية» بعد نهاية النزاع الغربي - الشرقي، وهي المسؤولة في الوقت نفسه عن التنظيمات الداخلية والدولية في إطار المؤسسات الوطنية وفوق الوطنية (مثل أوروبا، والأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، إلخ) في حاجة إلى منابع جديدة للشرعية تتجدد على أساسها. وينبغي لهذه المنابع أن تجعلها في وضع يسمح لها أن تبتكر في عصر العولمة تبريرات للنجاح في فعالياتها وبياناتها الذاتية. ولكي نعبر عن ذلك بحذر نقول: إن التهذيب الأخلاقي للسياسة الدولية، التي يدافع الغرب بواسطتها عن حقوق

الإنسان، تملأ هذا الفراغ بمضمون يشبه رسوم الكتاب وتحمله رسالة عن المواطنة العالمية موجهة إلى المؤسسات السياسية. وليس من المبالغة الحديث عن الحملات الصليبية الديموقراطية، التي سيحارب فيها الغرب في المستقبل بسيوف ذات حدين شديدة المضاء دفاعاً عن حرية التجارة العالمية وحقوق الإنسان، وكذلك عن تجديد الشرعية الذاتية الخاصة.

لقد أصبح ذلك، الذي كان الناس يبتسمون سخرية منه، يلعب اليوم دوراً رئيسياً في مفكرة السياسة الدولية، وهو ما تحقق بشكل واسع من حقوق الحرية السياسية وقيمها. والجدير بالملاحظة في ذلك أن هناك معالم فترة جديدة لما بعد السياسة الدولية ترتسم خلف واجهات أخلاق المواطنة العالمية من ناحيتين على أقل تقدير:

لقد أزيلت من ناحية القواعد القديمة والرسوم الحدودية بين السياستين الداخلية والخارجية منذ مدة طويلة. والغرب والمنظمات فوق الوطنية تتحكم تحت راية ضمان حقوق الإنسان وحرية التجارة العالمية علناً وباستقلالية كبيرة في «الشؤون الداخلية» السابقة للدول الأخرى. وفي مسيرة اللغة الجديدة للعولمة الاقتصادية والأخلاقية تنتزع نواة حقوق سيادة الحداثة للدولة الوطنية وتفتح لتقع في قبضة «المسؤولية الشاملة».

وخلف رسالة المواطنة العالمية يعاد من ناحية أخرى إخراج مشاهد ألعاب السيطرة الاستعمارية القديمة بين علاقات المرشدين الدوليين والزبائن، والمصالح النفطية، والتنافس الاقتصادي، والمناورات السياسية الجغرافية. وبما أن المطالبة العالمية بالحقوق الأساسية والتدخلات العسكرية المناسبة لذلك (في يوغوسلافيا السابقة مثلاً) تعتبر شرعية للغاية و «غيرية»، فكثيراً ما يغيب عن الأذهان أنها لهذا السبب ترتبط بالأهداف القديمة للسياسة الاستعمارية العالمية.

فهل تؤدي هذه التطورات إلى عالم جديد أو حتى إلى مجتمع عالمي، يتغير فيه مفهوم «المجتمع»؟ أم ترانا نعيش أزمة تاريخية عابرة؟ يجب أن تطرح هذه الأسئلة ويجاب عنها اليوم، والألفية الثانية حسب تأريخنا الأوروبي توشك على نهايتها، حتى وإن ظهر هذا للبعض منا بمثابة إنذار ألفي. سيتم في هذا الكتاب تناول العولمة في إطار نظرية تتخذ من الحداثة الثانية المنعكسة موضوعاً لها. والمقصود من ذلك المفهوم القائل بأنه لا ينبغي أن يقتصر فهمنا للعولمة على أنها تقوية العلاقات والتأثيرات المتبادلة بين الدول الوطنية وتكثيفها فقط، إذ هي تغير إلى حد كبير النوعية الداخلية لما هو اجتماعي: وهو أن ما يكوّن «المجتمع» و «السياسة» يصبح في حد ذاته موضع تساؤل، لأن مبدأ الإقليمية نفسه يصبح موضع تساؤل. بتعبير أدق نقول إن علاقة التطابق المزعومة بين الدولة والمجتمع تحطم وتلغى: فالأشكال الاقتصادية والاجتماعية وأشكال السلوك والعمل والحياة يقل حدوثها بعد بصورة متزايدة في «حاوية المجتمع» المنظمة من قبل الدولة.

ولذلك ينظر إلى العولمة على أنها نزع الإقليمية عما هو اجتماعي، فالاقتصاد، والسياسة وأساليب الحياة لا تتزاحم عبر حدود الدولة الوطنية القديمة فقط، ولكنها تغير أيضاً وضعها بمجموعه داخل ذلك. وهذا لا يحدث بصورة متزايدة وفي الوقت نفسه فحسب، وإنما يحدث في عين المكان أيضاً من غير أن يكون تفكيرنا وعملنا قد أعدا لانهيار المسافات. فعلى حين غرة يصبح قريباً كل ما كان يبدو لا مناص منه مما هو غريب وبعيد، ولا يعود سبب ذلك إلى النمو السكاني، وإنما يعود إلى التأثير الثقافي. ويمكننا ملاحظة العكس أيضاً: بقاء المواطنين والأقرباء، الذين جاؤوا بصفتهم مهاجرين، على ما هم فيه من غربة وابتعاد ثقافي، من دون أن يغادروا مع ذلك «المكان العرقي»، الذي تسانده الوسائل السمعية - البصرية، يجعلهم يواصلون وهمياً حياتهم

في وطنهم الافتراضي، والعولمة بالمفهوم الاجتماعي تعني انحلال صورة مرحلية مثبتة إقليمياً، كانت قد ألغت التصور السياسي، والثقافي، والعلمي بشكل عام طيلة قرنين من الزمان. فالرأسمالية الشاملة تطابقها عملية العولمة الثقافية والسياسية، التي تلغي الإقليمية بصفتها مبدأ تنظيم المجتمع ومبدأ تنظيم العلم الثقافي، الذي تقوم عليه الصور الذاتية والأجنبية.

أما نتائج ذلك، فهي أن معظم البشر يشعرون بأنهم معرضون لقوى، لا سلطة لهم عليها. وهذا العجز، الذي نشعر به، ليس علامة على الفشل الشخصي، إذ هو يعكس عجز مؤسساتنا. يجب علينا أن نعيد بناءها أو نوجد مؤسسات جديدة، تحافظ على تماسك المعايشة والعمل السياسي في العصر الشامل. غير أن هذا لن ينجح، إذا ما نحن أبعدنا تحديات العولمة أو أنكرناها وأجبنا عنها بمواصفات الحداثة الأولى للدولة الوطنية، أي بمزيد من السوق، وبمزيد من التقنية، وبمزيد من الدولة، وبمزيد من الإدارة، إلخ. فالعولمة ليست ظاهرة خارجية عن ظروفنا الحياتية، إذ هي بالأحرى تغير حياتنا الخاصة. أجل، إنها الطريقة التي سنعيش بها من الآن فصاعداً.

والجانب الآخر من حقيقة أننا نعيش في عالم بلا مسافة هو إدراكنا أنه لا يوجد نموذج واحد للرأسمالية، ونموذج واحد للعصرية. فهناك رأسماليات كثيرة، وحداثات كثيرة، يجب أن تكون هناك علاقات في ما بينها. وترتبط بذلك خطوة من النقد الذاتي لمشروع العصرية الغربية، الذي لن يستطيع فترة طويلة ادعاء امتلاك قمة التقدم ولا دعوى احتكار العصرية. فالعالم خارج أوروبا يحدد على أساس تاريخه الخاص وهويته الخاصة ولن ينظر إليه طويلاً على أنه العكس أو غياب العصرية (على غرار ما طبق مدة طويلة في الإطار المرجعي الذاتي للنظرية الاجتماعية والمفاهيم المجتمعية الغربية). هناك في الحداثة الثانية أفكار

وديانات العالم المختلفة تسعى على طرق مختلفة نحو بلوغ أفكار مختلفة عن العصرية، يمكن أن تفشل في الوصول إليها بطرق مختلفة. وعلى هذا فإن العصر الشامل يحتم أن يبدأ الحوار بينها على أساس الاعتراف بتعدد الحداثات. وإني لآمل أن تكون لكتابي مساهمة في ذلك.

أولريش بك

ميونيخ، أبريل ١٩٩٩

مقدمة

يعد هذا الكتاب بمثابة مدخل إلى الحوار الدائر حول العولمة، يبرز ويوضح صعوباتها وقيمها ودلالاتها المتعددة وأبعادها (التي نادراً ما يتم إبراز فوارقها)؛ سيكشف عن فخاخها الفكرية ويجعل تجنّبها ممكناً، ويسعى على هذا النحو قبل كل شيء إلى فتح الأفق لتقديم إجابات عن العولمة. ولهذا يحتل المركز هذا السؤالُ المضاعف بما له من بساطة وخطورة: ماذا تعني العولمة، وكيف يمكن تشكيلها سياسياً؟

لقد نشأ عن العلاقة بهذه المقالة جزءان من المناقشات، قدمت فيهما خطوط الموضوعات والنتائج والمفارقات المختلفة حول العولمة موثقة بنصوص «كلاسيكية» ونصوص جديدة:

ـ سياسة العولمة.

ـ منظورات المجتمع العالمي ـ المجادلات والصراعات والتناقضات.

بدأت العمل في هذين الجزءين قبل سنتين. وقد تمّ إنجازهما بفضل منحة البحث العلمي، التي عرضتها عليّ جامعة كرديف في ويلز Cardiff in Wales، فاستفدت منها في السداسي الشتوي ١٩٩٥-١٩٩٦. فلولا المناقشات البالغة الإثارة مع باربرا آدم Barbara Adam، ومارتين آلبروو Martin Albrow، ويورغ ديرشميت Jorg Dürrschmidt، وأنتوني غيدّنز Anthony Giddens، ودافيد هيلد

David Held وسكوت لاش Scott Lash، وجون تومبسون John Thompson، وروبن وايت غروف Robin White-Grove، وهيلين ويلكنسون Helen Wilkenson، وبريان واين Brian Wynne وكثيرين غيرهم، وخصوصاً كما هو الأمر دائماً إليزابيث بك غيرنسهايم Elisabeth Beck-Gernsheim، لولا هؤلاء لما أصبح إنجاز هذا النص ممكناً. فلهم جميعاً في هذا المكان شكري الخاص.

القسم الأول

تمهيد

الفصل الأول

دافع الضرائب الافتراضي

رأى الكثيرون في انهيار جدار برلين السلمي وسقوط الدولة السوفياتية بداية نهاية السياسة. فقد تصور المرء نفسه أنه وصل إلى عصر ما وراء الاشتراكية والرأسمالية والطوباوية والتحرير. وأصبحت حفلات توديع الحياة السياسية في أثناء ذلك أقل صخباً. ذلك أن الكلمة المرعبة، التي لا بد منها في كل تصريح علني، وهي «العولمة»، لا تدل بالذات على نهاية السياسة، وإنما تدل على خروج السياسة من الإطار النوعي للدولة الوطنية، وحتى من الخطوط البيانية للأدوار، التي تعتبر عملاً «سياسياً» و «غير سياسي». فمهما كان ما تدل عليه البلاغة الجديدة بالنسبة إلى العولمة (إلى الاقتصاد، والأسواق، والتنافس على أماكن العمل، والإنتاج، والبضائع والخدمات، والتيارات المالية، والإعلام، وأساليب الحياة) من حيث المضمون، فإن ما يبرز من ذلك في كل الأحوال هو النتائج السياسية، التي تثير مشاهد أخطار العولمة **الاقتصادية**: المنشآت الاجتماعية - الصناعية، التي بدت مغلقة بالنسبة إلى التشكيل السياسي، لا يمكن أن «تقزقز» وتفتح لتكون في متناول القبضة السياسية: شروط دولة الرعاية الاجتماعية، وأنظمة المعاشات، والمساعدات الاجتماعية، والسياسة البلدية، وسياسة المنشآت الأساسية، والقوة المنظمة للنقابات العمالية، ونظام مفاوضات التعريفة

المستقلة لجميع المصانع وكذلك مصاريف الدولة، ونظام الضرائب و «العدالة الضريبية» كل هذا يذوب تحت شمس الصحراء الجديدة للعولمة في طلب ما يفوق طاقة التشكيل السياسي. فعلى كل الممثلين الاجتماعيين أن يهتموا بهذا الأمر ويجيبوا عنه هذا الجواب أو ذاك، على أن لا تكون الأجوبة وفقاً لقوالب اليمين واليسار القديمة في العمل السياسي(١).

يمكننا القول: إن ما كان يشكل قضية الطبقة بالنسبة إلى الحركة العمالية في القرن التاسع عشر، قد أصبح يشكل بالنسبة إلى الشركات العالمية العاملة عبر الحدود في منعطف القرن الواحد والعشرين قضية العولمة، طبعاً مع فارق واحد جوهري وهو أن الحركة العمالية تعمل بصفتها قوة مضادة، ولكن الشركات التجارية الكونية تعمل حتى الآن (عبر الحدود) دون قوة مضادة.

لماذا تعني العولمة العمل السياسي؟ لأن إخراج العولمة يسمح للشركات التجارية واتحاداتها بإطلاق سراح فاعلية الرأسمالية المنظمة تنظيماً ديموقراطياً، التي كان قد تم ترويضها سياسياً واجتماعياً، واستعادتها من جديد. لعل العولمة تمكن من كل ما كان يعد في الرأسمالية شيئاً مستتراً، ولكنه بقي مستتراً في مرحلة تقييده. اجتماعياً وديموقراطياً. فالشركات التجارية، خصوصاً العاملة منها كونياً، ليس لها دور رئيسي في تشكيل الاقتصاد فقط، وإنما في تشكيل المجتمع بأكمله حتى ولو اقتصر الأمر «فقط» على تمكنها من تجريد المجتمع من موارده المادية (رأس المال، والضرائب، وأماكن العمل).

الاقتصاد العالمي العامل يئد أسس الاقتصاد الوطني والدول الوطنية، وبذلك يبدأ تسييس تحتي ذو اتساع جديد مجهول النتائج. فالأمر يتعلق بدورة جديدة في دفع الخصم القديم «العمل» بصورة أنيقة نحو سكة التوقف التاريخية، وكأنه يتعلق قبل كل شيء بإلغاء «مجموع

الرأسمالية الفكرية»، كما كان كارل ماركس يسمي الدولة؛ معنى هذا إذن هو التحرر من أقواس العمل والدولة، كما نشأ في القرنين التاسع عشر والعشرين.

«كل ما هو طبقي، وكل ما هو تقليدي، وكل ما هو نخر وقشر يتبخر»، هذا هو ما أهلَّ به ماركس علناً ولم يكد يخفيه في **البيان الشيوعي** عن القوة الثورية لرأس المال. فـ «الطبقي» هو الآن التنظيم الاجتماعي والنقابي للعمل، و «النخر والقشر» هما المزايا البيروقراطية ورفع ضرائب الدولة (الوطنية). في حين أن قوة التأثير والأناقة تكمن في الأبعاد الجديدة تماماً لـ «سياسة الإجبار» المتصلة بالعولمة.

فليست سياسة مصالح الشركات، كما يسمع في طول البلاد وعرضها، وإنما العولمة هي التي تفرض هذا الشرخ المر وذلك التوقف. فمن بين «قوانين» السوق الكونية أنه ليس على الإنسان أن يفعل أ ليصل إلى أ: هذا يعني تقريباً إلغاء أمكنة العمل أو نقلها بصفة جذرية لضمان أمكنة العمل في عين المكان. ولأنه يمكن ويجب تقليص العمل بالذات للزيادة في الأرباح، فإن السياسة القائمة تنقلب خفية إلى ضدها. فمن يبالغ في النمو الاقتصادي، **يخلق** في النهاية البطالة. ومن يخفض الضرائب لكي تزداد فرص الكسب، قد يخلق البطالة أيضاً. فالتناقضات السياسية والاجتماعية للاقتصاد العالمي، الذي يجب أن يتم جذبه بـ «إزالة موانع الاستثمارات، قل: إزالة الإجراءات البيئية والنقابية والاجتماعية والضريبية» ومكافأته حتى يزيد من إلغاء العمل ويواصل بهذه الطريقة الإنتاج وتحقيق الأرباح على الدوام، يجب الكشف عنها علمياً واحتمالها سياسياً.

هذا يعني: إخراج العولمة بصفتها عامل تهديد، بمعنى أن سياسة العولمة لا تستهدف إزالة القيود الاقتصادية فقط، وإنما تستهدف أيضاً إزالة قيود **الدولة الوطنية**، فهي تمارس تجريد سياسة الدولة الوطنية من

قوتها. وبلاغة أهم مندوبي الاقتصاد في مناهضة سياسة دولة الرعاية الاجتماعية ومندوبيها لا لبس فيها. فالأمر يتعلّق في الفترة الأخيرة بشحذ مهمات الدولة وأجهزتها لتحقيق الطوباوية السوقية الفوضوية لدولة **الحد الأدنى**. يضاف إلى ذلك وفيه ما يكفي من التناقض أنه كثيراً ما يكون الجواب عن العولمة بإعادة التأميم.

وإذا كان ما يحدث تحت اعلام العولمة لا يأخذ بخناق النقابات فقط، وإنما يأخذ بخناق السياسة والدولة أيضاً، فإن ذلك لم يلاحظ. إن سياسيي الأحزاب المختلفة، وقد فاجأتهم وفتنتهم عولمة «مُليِّني المنشآت»، قد بدأوا أولاً يشعرون بغموض أنهم يجعلون من أنفسهم، كما وصفهم كارل ماركس، لحَّادين لأنفسهم. إنه ليترك في نفسي في ما يخصني بشكل غير اختياري أثراً ساخراً أن يكون هناك بعد ساسة ينادون بالسوق ثم بالسوق ولا يلاحظون في ما يبدو أنهم يقصّون بهذه الطريقة عصب حياتهم وهم يغلقون صنبور المال والقوة. ترى هل حضر أحد ذات مرة عرضاً عاماً لانتحار من هذا النوع، وقع من غير تفكير وعلى نحو بهيج؟

علام تقوم القوة الجديدة لهذه الشركات عبر الحدود؟ من أي شيء تنشأ، وكيف تنمو قوتها الاستراتيجية؟

إن ذلك يتم بإحكام قبضتها على شرايين الحياة المادية لمجتمعات الرعاية الاجتماعية، التي تنفتح **من دون** ثورة **ومن دون** تغيير في القانون أو في الدستور، في سير العادي وحده، وهي بمعنى أوسع **التجارة بصفتها شيئاً مألوفاً**:

تستطيع أولاً أن **تصدر فرص العمل** إلى هناك، حيث تكون تكاليف استعمال العمال ورسوم الضرائب منخفضة قدر الإمكان.

وهي، ثانياً، في وضع (بناء على إقامة الاتصالات التقنية عن طريق القرب والجوار في العالم كله) يسمح لها بتفكيك المنتجات والخدمات

وتوزيع الإنتاج على أماكن مختلفة من العالم، بحيث تصبح العلامات الوطنية والمصنعية مضللة بالضرورة.

وهي ثالثاً في موقع تستطيع منه أن توقع بين الدول الوطنية أو بين أماكن الإنتاج المفردة لكي تمارس بهذه الطريقة «تجارة جلب البقر الكونية» حتى تدفع أرخص الضرائب وأنسب رسوم المنشآت الأساسية، وتستطيع كذلك أن «تعاقب» الدول الوطنية إن كانت «غالية» أو أبدت «معاداتها للاستثمارات».

تستطيع رابعاً أن تفرق في الأدغال المصنعة والمراقبة للإنتاج الشامل بين **مكان الاستثمارات، ومكان الإنتاج، ومكان الضرائب والسكن** بنشاطها الذاتي وتوقع في ما بين هذه بعضها ضد البعض الآخر. بنتيجة: أن القوى المديرة تستطيع أن تعيش وتسكن هناك في الأمكنة الأكثر جمالاً، وتدفع الضريبة هناك في الأماكن الأكثر رخصاً.

ولنلاحظ: أن هذا كله يتم من دون تقديم التماس أو طلب استشارة من البرلمان، ومن دون قرار حكومي، ومن دون تغيير القانون، أجل، لا يتطلب هذا حتى المناقشة العلنية. وهذا يبرر مفهوم «السياسة التحتية»(٢)، أي أنها ليست (نظرية) مؤامرة، وإنما هي فرص عمل وقوة إضافية وراء النظام السياسي، نشأت عن الشركات العاملة في الإطار الاجتماعي العالمي: توازن القوى واتفاقية القوة في حداثة الشركات الصناعية الأولى تُفسح ـ مروراً بالحكومة والبرلمان، وبالرأي العام والمحاكم وتحول إلى **الإخراج الذاتي** للعمل الاقتصادي. والانتقال إلى سياسة العولمة، التي لم يتم التفاوض بشأنها بعد، لكنها في كل الأحوال هي التي تملي من جديد قواعد اللعبة الاجتماعية، يتم فوق ما هو عادي بنعومة وبرخصة من ذلك الذي يحدث على أية حال: التحديث.

الدولة الوطنية دولة إقليمية، بمعنى أن سلطتها تقوم على الارتباط

بمكان معين (في مراقبة العضويات، وتحديد القوانين المعتبرة، والدفاع عن الحدود، إلخ). والمجتمع العالمي، الذي يكون تبعاً للعولمة في كثير من الأبعاد (وليس في البعد الاقتصادي فقط) ينخر الدولة الوطنية، ويجعلها نسبية، لأن هناك كثرةً من الدوائر الاجتماعية، لا ترتبط بالمكان، وشبكات الاتصال، وعلاقات السوق، وأساليب الحياة، تشبك الحدود الإقليمية للدولة الوطنية. وهذا يبدو في جميع أعمدة سلطة الدولة الوطنية: في الضرائب، ومهمات شرطة السلطة الإقليمية، والسياسة الخارجية، والأمن العسكري. ولنتعرض لمَثَل الضرائب.

لا يتعلق الأمر في فرض الضرائب بأي فرد كان، وإنما يتعلق بمبدأ سلطة الدولة الوطنية. فهذه السلطة الضريبية ترتبط بإحكام القبضة على مراقبة النشاطات الاقتصادية داخل إقليم معين وهي مقدمة تصبح في غمرة إمكانيات النشاط الاجتماعي العالمي أكثر خيالية. ففي وسع الشركات أن تنتج في بلد، وتدفع الضرائب في بلد آخر، وتطالب في بلد ثالث بالتكاليف الحكومية في شكل إجراءات تتعلق بالهياكل الأساسية. لقد أصبح الأشخاص أكثر نشاطاً، وأكثر حذقاً أيضاً كي يجدوا، حين يكونون من أصحاب الثروة، منفذاً إلى شباك الدولة الوطنية ويستعملوها، أو يضعوا قدراتهم، إن كان لديهم الكفاءات المطلوبة، في العمل هناك، حيث يكون الأمر أكثر فائدة بالنسبة إليهم؛ أو يذهبوا في النهاية، إن هم كانوا فقراء، إلى حيث تجذبهم صورة الحليب والعسل. وفي مقابل ذلك تتورط محاولات الدول الوطنية وتنغلق على نفسها في تناقضاتها. ذلك أن الرغبة في إحراز النجاح في المنافسة الاجتماعية العالمية توجب على البلدان لوحدها أن تجتذب إليها رأس المال والبشر والمعرفة.

إن المسيطرين على النمو الاقتصادي، الذين يتقرب إليهم الساسة، يقوضون سلطة الدولة حين يطالبون بخدماتها، ولكنهم يمنعون عنها

الضرائب، والطريف في الأمر: أن الأغنياء بالذات هم الذين يصبحون من دافعي **الضرائب الافتراضيين**، وثروتهم لا تقوم في النهاية على التمكن من الافتراضي. وهكذا يدفنون المصلحة الديموقراطية العامة، التي يطالبون بها، بطريقة قانونية (في معظم الأحيان)، ولكنها غير شرعية.

لقد أعلنت مجلة Fortune، التي تنشر بصورة منتظمة قائمة بنجاح أكبر الشركات العالمية الـ ٥٠٠، بابتهاج أن هذه الشركات «تغلبت على الحدود لتفتح أسواقاً جديدة وتبتلع المنافسة المحلية. وكلما كثرت البلدان، ازداد حجم الربح. لقد ازدادت أرباح الشركات العالمية الـ ٥٠٠ بنسبة مئوية كبيرة، بينما لم يزد حجم معاملاتها على ١١ في المائة»[٣].

كتبت «**در شبيغل** Der Spiegel» تقول: «الأرباح ترتفع، وأمكنة العمل تضيع، معجزة اقتصادية من نوع خاص ترعب الأمة. لقد دخل الشركات جيل جديد من رؤساء اتحاد المؤسسات المستقلة المتعددة الجنسيات: وهم يتوددون، على غرار أمريكا، إلى القداسة من أجل الأسهم. والخطير في الأمر أن البورصة تكافئ قاتل منصب العمل»[٤].

لقد كشف أصحاب الأعمال حجر الأغنياء. والتعويذة الجديدة تقول: الرأسمالية **من دون** عمل زائد الرأسمالية **من دون** ضرائب. فقد انخفض المحصل من ضرائب الجمعيات، والضرائب على أرباح الشركات فيما بين سنتي ١٩٨٩ و١٩٩٣ بنسبة ١٨,٦ في المائة وكادت مساهمتها في مجموع مداخيل الدولة تصل إلى النصف. وقد علل ذلك أندريه غورتس André Gorz بقوله: «يجب إعادة بناء الشبكة الاجتماعية ويجب أن تكون لها أسس جديدة. وعند إعادة البناء هذه وليس الهدم ينبغي أن يتساءل المرء لماذا أصبح تمويله يبدو غير ممكن. إن دول الاتحاد الأوروبي أصبحت في العشرين سنة الأخيرة أكثر غنى

بنسبة خمسين إلى سبعين في المائة. وكان نمو الاقتصاد أسرع من نمو السكان. مع ذلك فهناك في الاتحاد الأوروبي عشرون مليوناً من العاطلين عن العمل، وخمسون مليوناً من الفقراء، وخمسة ملايين من المتشردين بلا مأوى. فماذا حدث للثروة الإضافية؟ المعروف عن الولايات المتحدة أن النمو الاقتصادي لم يزد إلا في ثراء الأثرياء، الذين يشكلون عشرة في المائة من بين السكان. لقد استلم هؤلاء العشرة في المائة نسبة ستة وتسعين في المائة من الثروة الإضافية. لم يصل الأمر في أوروبا إلى هذا الحد من السوء، ولكنه لم يكن أحسن كثيراً.

لقد نمت الأرباح في ألمانيا منذ ١٩٧٩ بنسبة تسعين في المئة، والرواتب بستة في المائة. ولكن محصل الضرائب على الأجور تضاعف في السنوات العشر الأخيرة، بينما انتصف محصول ضريبة الجمعيات: فهو لا يزال يبلغ ثلاثة عشر في المائة من مجموع محصل الضرائب، وقد كانت سنة ١٩٨٠ خمسة وعشرين في المائة، حتى إنه كان عام ١٩٦٠ خمسة وثلاثين في المائة، ولو أنه بقي في خمسة وعشرين في المائة، لقبضت الدولة في السنوات الأخيرة زيادة تقدر بـ ٨٦ مليوناً من الماركات سنوياً.

ولدينا تطور مماثل في بلدان أخرى، فمعظم الشركات المتخطية للحدود مثل سيمنس Siemens أو BMW لم تعد تدفع الضرائب في الخارج... وطالما لم يتغير شيء هنا...، فإن الناس سيكونون على حق إذا هم رفضوا أن تخصم منهم الخدمات الاجتماعية، والمعاشات والرواتب»(٥).

تتبارى الشركات العابرة للحدود في الأرباح القياسية وفي الهدم الجماعي لأمكنة العمل. وفي تسوية الحساب السنوي يقدم الرؤساء الواحد بعد الآخر أرباحهم الخيالية. بينما يطالب السياسيون، الذين

يبحثون عن تبرير للبطالة العامة الفاضحة، بإلحاح بمواصلة تخفيض الضرائب، وهم، يأملون من دون جدوى في معظم الأحيان، أن تتوفر على الأقل بضعة مناصب عمل في ثروة الأثرياء الجديدة.

وتبعاً لذلك ينمو مستوى النزاع في داخل المعسكر الاقتصادي أيضاً، أي بين دافعي الضرائب الافتراضيين **والفعليين**. فبينما تستطيع الشركات العابرة للحدود أن تتهرب من قبضة ضرائب الدولة الوطنية، يتحتّم على الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي توفر قسماً كبيراً من فرص العمل، أن تنزف تحت آلات التعذيب الجديدة، التي تستعملها بيروقراطية الضرائب. إنها لنادرة من نوادر التاريخ أن يكون على **الخاسرين** من العولمة بالذات، دولة الرعاية الاجتماعية والديموقراطية الفاعلة، أن يدفعا كل شيء في المستقبل، بينما يحقق الرابحون من العولمة أرباحاً خيالية ويتهربون من مسؤوليتها عن ديموقراطية المستقبل. وينتج عن ذلك: القضية الكبرى المتصلة بالعدالة الاجتماعية ينبغي أن يتم في عصر العولمة التفاوض بشأنها من جديد نظرياً وسياسياً.

على أن تناقضات «الرأسمالية المتعطلة» تصبح بدورها ملموسة. فمسيِّرو الشركات العالمية المتعددة الجنسيات ينقلون إداراتهم إلى جنوب الهند، ولكنهم يرسلون أبناءهم إلى أفضل الجامعات الأوروبية الممولة تمويلاً عمومياً. ولا يخطر ببالهم أن يذهبوا إلى حيث ينشئون مناصب العمل ويدفعون الضرائب المنخفضة. هو يطالبون لأنفسهم طبعاً بالحقوق الأساسية السياسية والاجتماعية والمدنية الغالية، التي يحبطون مصادر تمويلها العامة. وهم يترددون على المسارح، وينعمون بالطبيعة والمناظر الطبيعية المعتنى بها من جميع النواحي. يجوبون العواصم الأوروبية، التي لا تزال نسبياً خالية من العنف والجريمة، ولكنهم يسهمون في الوقت نفسه عن طريق سياستهم النفعية بشكل

جوهري في انهيار هذا الشكل من الحياة الأوروبية. هل يمكننا أن نعرف أين يريد أن يعيش أطفالهم عندما تصبح الدولة والديموقراطية في أوروبا غير قابلة للتمويل؟

إن ما هو مفيد بالنسبة إلى «البنك الألماني»، لم يعد مفيداً بالنسبة إلى ألمانيا. فالشركات المتخطية للحدود تودع إطار الدولة الوطنية وتعلن في واقع الأمر عن تخليها عن ولائها لممثلي الدولة الوطنية. وبذلك تتدهور أيضاً درجة التكامل الاجتماعي **الداخلي** الخاص بكل بلد، ويتفاقم ذلك كلما تم تشييده على أساس اقتصادي محض. ودول الرعاية الاجتماعية بالذات هي التي تقع في تيار امتصاصي خطر: إذ عليها أن تدفع مستحقات خدماتها المسجلة بعد حين سيكون هناك في ألمانيا وحدها خمسة ملايين مسجل عاطل عن العمل إلى أناس يتزايدون بمقدار ما يتزايد فقدانها لمراقبة الضرائب، لأن الشركات المتخطية للحدود قد ربحت في لعبة البوكر من أجل ارتباطها المحلي بالأوراق الرابحة التي قلما تقبل المزايدة. فهذه يمكنها على نحو ما أن تقدم لها المعونات المالية أولاً عن طريق تحسين إجراءات المنشآت الهيكلية إلى أبعد حد ممكن، وثانياً عن طريق قبض المعونات المالية، وثالثاً عن طريق فرض الحد الأدنى من الضرائب، ورابعاً عن طريق نقل تكاليف العاطلين عن العمل إلى الخارج.

إن قوة الامتصاص إلى تحت، التي تتورط فيها الدولة الوطنية، لا تنتج عن الموارد المختفية إلى جانب التكاليف التي ترتفع في شبه انفجار، وإنما تنتج أيضاً عن نقصان وسائل الارتياح، بينما يزداد المقص انفتاحاً بين الفقراء والأغنياء بصورة مستمرة. ولما كان إطار الدولة الوطنية يفقد لياقته، فإن الرابحين من العولمة والخاسرين منها لا يكادون على نحو ما يجلسون إلى مائدة واحدة. فالأغنياء الجدد لم يعودوا في حاجة إلى الفقراء الجدد. ومن الصعب إقامة توازن بينهم،

لأنهم لا يملكون إطار المشتركات، التي يمكن أن يحصر فيها هذا النزاع، الذي تجاوز الحدود، وتتم تسويته[٦].

ليس من الصعب أن نتصور هذا: فمنطق النزاع للعبة الدندنة الرأسمالية يعود من جديد وبحدة، بينما تختفي وسائل التهدئة الحكومية ويترك الكعك الموزع ينمو مع النمو الاقتصادي.

هكذا سيكون النموذج لحداثة الدولة الوطنية الأولى، التي تم التفكير فيه ونظم في وحدة الهوية الثقافية («الشعب») والمكان والدولة بشكل مريب، من دون أن تلوح في الأفق وحدة بين البشرية والأرض والدولة العالمية أو تكون هناك رغبة فيها.

الفصل الثاني

بين الاقتصاد العالمي والفردية
تفقد الدولة الوطنية سيادتها: فما العمل؟

النتيجة تنذر بالخطر: لقد فشل فيما يبدو مشروع الحداثة. كان فلاسفة **ما بعد الحداثة** قد أصدروا بحماسة ونشاط شهادة الوفاة لمطالبة العلم بالعقل والعقلية. وما يقدم زعماً على أنه العالمية الغربية للتنوير وحقوق الإنسان ليس شيئاً آخر غير صوت «الرجال البيض العجائز الموتى»، الذين يقمعون حقوق الأقليات العرقية والدينية والجنسية بالإبقاء «على قصتها البعدية» المتعصبة بصورة قاطعة.

فعن طريق الاتجاه العام الدنيوي **والفردية**، هكذا يتواصل القول، يصبح الملاط الاجتماعي نفاذاً، ويفقد المجتمع وعيه الجماعي وتضيع معه مقدرته على العمل السياسي. والبحث عن أجوبة المستقبل الكبيرة لم يعد لها من فاعل، ولا من مكان.

العولمة الاقتصادية لا تُكمل بناء على هذا المنظور الأسود كالقار إلا ما يدفع إلى الأمام ثقافياً عن طريق ما بعد الحداثة وسياسياً عن طريق الفردية إلى انهيار الحداثة. التشخيص يقول: **الرأسمالية تبطل وتسبب البطالة**. وبذلك تتحطم الاتفاقية التاريخية بين اقتصاد السوق والدولة الاجتماعية والديموقراطية، التي كانت حتى الآن النموذج الغربي، الذي أدمجه مشروع الدولة الوطنية للحداثة وأثبت مشروعيته. إذا نحن نظرنا إليه من هذا الجانب، فإن الليبراليين الجدد هم حلاَّلو

الغرب حتى ولو هم اتخذوا مظهر المصلحين له. فهم يمارسون، في ما يتصل بدولة الرعاية الاجتماعية، والديموقراطية والرأي العام، تحديثاً يؤدي إلى الموت.

ولكن الانهيار يبدأ في الرأس. فالقدرية داء لغوي أيضاً، فعلى المرء أن يذهب، قبل أن يلقي بنفسه من برج إيفل، إلى طبيب اللغة. «المفاهيم فارغة، لم تعد تؤثر وتوضح وتدفع على الحماسة. وهذا اللون الرمادي المقبض، الذي يجثم فوق العالم... لعل له أيضاً سببه في عفن الكلمات»(٧). والذي يبدو انهياراً، يمكن، إن تم التغلب على المعتقدات الصارمة، التي فشلت فيها الحداثة الأولى، أن يحول إلى بعث حداثة ثانية(٨).

لقد حاولت في كتابي «**أطفال الحرية**» أن أظهر أن ما يسمى «انهيار القيم» قد يضع حداً للمعتقد الجماعي الصارم الخاص بالعمل السياسي، لا للعمل السياسي. فهناك، موازاة مع تدهور الوسط الأخلاقي الاجتماعي، أسس حياتية عالمية تتشكل من أجل الوصول إلى **جمهورية للمواطنة العالمية**، تحتل مركزها حريةُ الفرد.

إنه لمن الصعب حقاً أن ترفع السوق العالمية صوتها ضد القوة العالمية، إذ لا يمكن هذا إلا إذا تم تدمير تصورنا لسوق عالمية ذات قوة عالمية، تتحكم في الأذهان وتشل كل نوع من أنواع العمل. أريد هنا في هذا الكتاب أن أرمي هذا الشبح الكبير، الذي يتجول عبر أوروبا كلها بمقلاع التمييز، فأميز بين **العالمية** Globalismus من جهة، و**الشمولية** Globalität و**العولمة** Globalisierung من جهة أخرى. وهذا التمييز يهدف إلى كسر المعتقدات الإقليمية المتصلة بما هو سياسي واجتماعي، التي نشأت مع مشروع الدولة الوطنية للحداثة الأولى وتم فرضها فئوياً ومؤسسياً بصورة مطلقة.

أصف بالعولمة الرأي القائل بأن السوق العالمية تزاحم العمل

السياسي أو هي تحل محله، بمعنى أن مذهب سيادة السوق العالمية هو مذهب الليبرالية الجديدة. فهي أحادية السبب، اقتصادية، تختزل الأبعاد المتعددة للعولمة في بعد واحد، هو البعد الاقتصادي، الذي لا يزال تصوره في شكل خطي، ولا تتعرض للحديث عن كل الأبعاد الأخرى العولمة البيئية والثقافية والسياسية والاجتماعية المدنية إن تم ذلك على الإطلاق، إلا في إطار الهيمنة التابعة لنظام السوق العالمية. وهذا لا يعني طبعاً إنكار أو التقليل من قيمة المعنى المركزي للعولمة الاقتصادية، حتى بصفته اختياراً وملاحظة من قبل ممثلي المصانع. فالنواة المذهبية للعالمية تكمن بالأحرى في أن هناك اختلافاً أساسياً يتصل بالحداثة الأولى قد تمت إزالته هنا، وهو الاختلاف بين السياسة والاقتصاد. فالوظيفة المركزية للسياسة، التي تتمثل في تحديد شروط الإطار القانوني والاجتماعي والبيئي، والتي لا يصبح العمل الاقتصادي ممكناً اجتماعياً وشرعياً إلا بها، قد تغيب عن مجال النظر أو يتم السكوت عنها. فالعالمية تزعم أن مركباً معمارياً معقداً مثل ألمانيا أي الدولة، والمجتمع، والثقافة، والسياسة الخارجية يجب أن يسيَّر كما تسيَّر مؤسسة من المؤسسات. فالأمر بهذا المعنى يتعلّق باستعمار اقتصادي، تطالب فيه المؤسسات بالشروط الإطارية، التي تستطيع بها بلوغ أهدافها على الوجه الأكمل.

والغريب الآن هو جر العالمية بهذا المفهوم لأعدائها إلى رحابها وكذلك الكيفية التي تجرهم بها. فليست هناك عالمية **إيجابية فقط**، وإنما هناك عالمية **سلبية أيضاً**، تلجأ، لاقتناعها بهيمنة السوق العالمية، التي لا فكاك منها، إلى أشكال مختلفة من الحماية الاقتصادية:

الحماة السود يبكون تدهور القيمة، وضياع المفهوم الوطني، ولكنهم يمارسون، وفي ذلك كفاية من التناقض، التدمير الليبرالي الجديد للدولة الوطنية.

الحماة الخضر يكتشفون الدولة الوطنية بصفتها السياسة المكان الحياتي المهدد بالدمار، الذي يحمي المستوى البيئي من بطش السوق العالمية وهو بدوره في حاجة إلى الحماية مثل الطبيعة المهددة.

الحماة الحمر ينفضون في كل الأحوال الغبار عن بدلات الصراع الطبقي؛ فالعولمة بالنسبة إليهم كلمة أخرى تقابل «مع ذلك كان الأمر صواباً». وهم يحتفلون بعيد بعث ماركسي جديد، على أن الأمر يتعلق بلجاجة خيالية عمياء.

ومن أحابيل العالمية هذه ينبغي تمييز ما أود أن أسميه وذلك اعتماداً على المناقشة الأنجلوسكسونية شمولية وعولمة.

الشمولية تعني: **نحن نعيش منذ مدة طويلة في مجتمع عالمي**، وهذا بمعنى أن تصور أماكن مغلقة يصبح وهماً من الأوهام. ليست هناك بلاد، وليست هناك جماعة تستطيع أن تنغلق بعضها على بعض. فبذلك تتصادم الأشكال الاقتصادية والثقافية والسياسية المختلفة بعضها مع بعض، وعلى البديهيات، حتى النموذج الغربي منها، أن تبرئ ذمتها من جديد، على أن يكون معنى «المجتمع العالمي» مجموع العلاقات الاجتماعية، التي لا تندمج في سياسة الدولة الوطنية أو تحدد (يمكن تحديدها) من قبلها. ويلعب الإدراك الذاتي (للوسائل السمعية البصرية الوطنية المهيأة) دوراً رئيسياً في ذلك، بحيث يعني المجتمع العالمي (بمعناه الضيق) لكي نقترح معياراً (مهماً سياسياً أيضاً) تحليلياً مجتمعاً عالمياً **مُدرَكاً**، انعكاسياً. أما سؤالنا إلى أي حد يوجد، فيمكن (بناء على الجزئية النظرية لتوماس Thomas-Theorem، التي تقول إن ما يعتقده الناس حقيقة، يصبح حقيقة أيضاً) أن يحول تجريبياً إلى سؤالنا كيف وإلى أي حد يعي الناس والثقافات أنفسهم مع ما هم عليه من اختلاف حين ينتسب بعضهم إلى البعض الآخر وإلى أي حد يصبح هذا **الوعي** الاجتماعي العالمي سلوكاً مهماً[٩]؟

كلمة «العالم» في عبارة «المجتمع العالمي» تعني بناء على هذا **الاختلاف والتنوع**، وكلمة «المجتمع» تعني عدم الاندماج، بحيث يمكن (ولنقل ذلك مع ألبروو Albrow) أن يفهم المجتمع بصفته **تنوعاً بلا وحدة**. وهذا يفترض كما تم طرحه في هذا الكتاب شيئاً مختلفاً جداً: أشكال الإنتاج المتجاوز للحدود والتنافس في سوق العمل، ونشر الأخبار الشاملة في الوسائل السمعية البصرية، ومقاطعة الزبائن عبر الحدود، وأشكال الحياة المتخطية للحدود، والإدراك «الشامل» للأزمات والحروب، والاستعمال العسكري والسلمي للذرة، وتدمير الطبيعة وغير ذلك.

أما **العولمة**، فتعني في مقابل ذلك **القضايا**، التي تجعل الدول الوطنية وسيادتها نتيجة لها تنطلي عليها حيل الممثلين المتخطين للحدود، وفرض قواتهم واتجاهاتهم وهواياتهم وشبكات مصانعهم وتربط بصورة مباشرة.

هناك علامة جوهرية مميزة بين الحداثة الأولى والحداثة الثانية وهي **استحالة إعادة النظر الشمولية الناشئة**. هذا يعني: أن هناك تبريرات منطقية مختلفة بيئية وثقافية واقتصادية وسياسية واجتماعية خاصة بالعولمة يوجد بعضها إلى جانب بعض، ولا يمكن تقليص أحدها على حساب الآخر أو أخذ صورة منه طبق الأصل، وإنما يجب أن يحل كل منها ويفهم ضمن تبعياتها المتبادلة على حدة. ويغلب على الظن أن النظرة والمكان لا ينفتحان على العمل السياسي إلا من خلال ذلك. لماذا يا ترى؟ لأن نفوذ العالمية المبعد عن السياسة لا يمكن أن يقوض إلا هكذا، ولأن إيديولوجية الكونية الإجبارية لا تتحطم إلا في أفق الأبعاد المتعددة للشمولية. ولكن ما الذي يجعل الشمولية أمراً لا رجعة فيه؟ لذلك ثمانية أسباب نذكرها بإيجاز شديد:

١ ـ الاتساع الجغرافي وكثافة الحركة التجارية الدولية المتفاعلة،

ومد شبكات الأسواق المالية الشاملة، وتزايد قوة الشركات المتعددة الجنسيات.

٢ ـ الثورة المستمرة في تقنيات الإعلام والاتصال.

٣ ـ **المطالبة** المفروضة عالمياً بحقوق الإنسان بمعنى مبدأ ديموقراطية (الشفاه).

٤ ـ تيارات صور الصناعات الثقافية الشاملة.

٥ ـ سياسة ما بعد الوطنية الدولية المتعددة المراكز إلى جانب الحكومات هناك ممثلون عبر الحدود يزدادون قوة وعدداً (الشركات المتعددة الجنسيات، المنظمات غير الحكومية، الأمم المتحدة).

٦ ـ قضايا الفقر العالمي.

٧ ـ تدميرات المحيط العالمية.

٨ ـ الصراعات الثقافية المتخطية للحدود في عين المكان.

على أن علم الاجتماع يكتسب في ظل هذه الشروط أهمية جديدة، بمعنى أنه يبحث عما تعنيه حياة الإنسان في الفخ، الذي آل إليه العالم. فالشمولية تدل على حقيقة أنه، من الآن فصاعداً، لا شيء مما يحدث في كوكبنا يعد حدثاً محدداً مكانياً، بل إن كل المخترعات والانتصارات والكوارث تخص العالم بأسره وأن علينا نحن أن نعيد توجيه حياتنا وأعمالنا، منظماتنا ومؤسساتنا على امتداد محور محلي ـ عالمي وتنظيمها من جديد. الشمولية ترسم، إذا فهمت على هذا الأساس، الوضع الجديد للحداثة الثانية. بذلك ينضوي هذا المفهوم، في الوقت نفسه، على الأسباب الأساسية، التي جعلت الأجوبة المعيارية للحداثة الأولى غير صالحة ومتناقضة بالنسبة إلى الحداثة الثانية، ومن ثم كان ينبغي أن تؤسس وتخترع سياسة الحداثة الثانية من جديد.

انطلاقاً من هذا المفهوم للشمولية يمكن تمييز مفهوم **العولمة** بصفتها قضية (قد نصفها على الطراز القديم: بأنها) جدلية، توفر

ارتباطات وأمكنة اجتماعية متجاوزة للحدود، تعلي من شأن الثقافات المحلية، وتبرز الثقافات الثالثة «قليل من هذا، وقليل من ذاك، هذا هو الطريق، الذي تولد به البدع» (سلمان رشدي.) في هذا الإطار الانتمائي المعقد يمكن أن توضع الأسئلة من جديد من حيث مقدار العولمة الناتجة عن ذلك ومن حيث **حدودها** على السواء، مع أخذ ثلاثة ثوابت في الاعتبار:

أولاً ـ الاتساع في **المكان**.

ثانياً ـ الاستقرار **على الزمان**.

وكذلك ثالثاً ـ **الكثافة** (الاجتماعية) لشبكات المصانع والروابط وتيارات الصور المتخطية للحدود.

من الممكن في أفق مفهومي من هذا القبيل الجواب عن هذا السؤال الآخر: في أي شيء يكمن ارتباط خصوصية العولمة الراهنة وتناقضاتها التاريخية بمكان معين (مقارنة بـ «النظام الاستعماري العالمي» على وجه التقريب، الذي لا يزال منذ عهد الاستعمار في طور البناء»، وقد تعرض له إيمانويل فالرستاين[١٠] Immanuel Wallerstein؟

إن خصوصية قضية العولمة اليوم (وفي المستقبل أيضاً) تكمن **تجريبياً في الاتساع والكثافة واستقرار العلاقات المحلية والشاملة المتبادلة الخاصة بشبكات المصانع وتحديد وسائلها الذاتية السمعية البصرية وكذلك الأمكنة الاجتماعية وتيارات ـ الصور على المستوى الثقافي والسياسي والإداري والعسكري والاقتصادي**[١١]. فالمجتمع العالمي على هذا الأساس ليس مجتمعاً وطنياً كبيراً، ينطوي على جميع المجتمعات الوطنية ويلغي وجودها، وإنما هو أفق عالمي تميزه الكثرة وعدم الاندماج، ينفتح عندما يتم تكوينه عن طريق الاتصال والعمل ويحافظ عليه.

يتساءل المتشككون في الشمولية: ما الجديد؟ ويزعمون: ليس هناك شيء مهم حقاً. ولكنهم مخطئون تاريخياً وتجريبياً ونظرياً. فالجديد ليس فقط الحياة والعمل اليوميين خلف حدود الدولة الوطنية في شبكات المصانع الكثيفة بتبعية والتزامات عالية متبادلة؛ الجديد هو الوعي الذاتي بهذه الوطنية المتخطية للحدود (في الوسائل السمعية البصرية، وفي التعاونيات الاستهلاكية، وفي الرحلات السياحية)؛ الجديد هو «لا مكانية» الجماعة، والعمل، ورأس المال؛ الجديد أيضاً هو الوعي الشامل بالخطر، الذي يهدد البيئة، وميادين العمل المتراسلة؛ الجديد هو الوعي اللامحدود بثقافة الآخرين عبر الحدود في حياتهم الخاصة بكل يقينياتها المتناقضة؛ الجديد هو مستوى دورة «الصناعات الثقافية العالمية» (سكوت لاش / جون أري John Urry)؛ الجديد هو نشوء شكل دولة أوروبية، وعدد الممثلين المتخطين للحدود وقوتهم، والمؤسسات والاتفاقيات؛ والجديد في النهاية أيضاً اتساع المركزية الاقتصادية، التي تحد منه طبعاً منافسة الأسواق العالمية العابرة للحدود.

العولمة تعني أيضاً: **ليس** ـ الدولة العالمية. بعبارة أكثر تحديداً: مجتمع عالمي **من دون دولة عالمية** ومن دون **حكومة عالمية**. هناك رأسمالية شاملة مختلة النظام تأخذ في الاتساع. فليست هناك قوة مهيمنة، وليس هناك نظام عالمي ـ لا اقتصادي ولا سياسي.

في أفق هذا التمييز تتفرع هذه المقالة، التي بين أيدينا، إلى ثلاثة أقسام أخرى. في القسم الثاني ـ **ماذا تعني العولمة؟** ـ سيتم رسم تعددية أبعاد الشمولية والعولمة وانفصاماتهما وتناقضاتهما من وجهة النظر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية والثقافية بصورة إجمالية كما ستتم مقابلة بعضها بالبعض الآخر.

وكما سيتضح في القسم الثالث ـ **أخطاء العالمية** ـ لا يمكن

استعادة تهيئة مجال العمل وأولوية السياسة إلا بنقد حاسم للعالمية.

في القسم الرابع ـ إجابات عن العولمة ـ سنبرز، قصد ابتداع فكرة عامة بمثابة ترياق ضد الجمود السياسي السائد، من خلال عشرة منطلقات هي كيف يمكن أن تؤخذ التحديات السياسية للعصر الشامل وكيف تتم الإجابة عنها.

وتشكل النهاية تمارين أصابع كاسندرية على الآلة الموسيقية، ما الذي سيحدث لو لم يحدث شيء: برزلة أوروبا.

الفصل الثالث

صدمة العولمة:
جدل متأخر عن موعده

وصل الجدل حول العولمة متأخراً إلى بلادنا، وهز فيها الرأي العام. فالحديث يدور في بريطانيا مثلاً منذ عشر سنوات حول كلمة العولمة «G - Word» عبر كل الأحزاب السياسية بمشاركة علماء الاقتصاد والاجتماع والعلوم السياسية والتاريخ بحيوية وبصورة مثمرة، وكانت **صدمة العولمة** في ألمانيا كبيرة بالشكل المناسب.

ويكمن أحد أسباب ذلك في أن الرأي السائد عن العولمة هنا يربطها قبل كل شيء بجانب واحد هو تقليص أماكن العمل الأهلية ونقلها إلى البلدان، التي تقل فيها الرواتب وهذا في أوقات يعاني فيها المجتمع من العذاب، رغم النمو الاقتصادي المتزايد والأرباح المرتفعة بسرعة كبيرة لدى اتحادات الشركات المتعددة الجنسيات، من جراء بطالة عامة تذكر بفايمار.

وتتجمع لدينا بالنسبة لصدمة العولمة السياسية، التي ألمت بوسط أوروبا، فرنسا والنمسا وسويسرا وإيطاليا، خصوصاً ألمانيا، أربعة أسباب أخرى.

أولاً ـ ترى الدول والمجتمعات ذات الوعي الأساسي الاقتصادي «وطنية المارك الألماني» و«دولة التصدير» نفسها مهددة ومعرضة للخطر من قبل عولمة سوق عالمية آتية من الخارج.

ثانياً ـ تنمي دول الرعاية الاجتماعية مثل فرنسا وألمانيا، خلافاً لأمريكا وبريطانيا العظمى إلى الخاسرين في العولمة. فقد تورطتا في السياسة الاجتماعية في عصر العولمة الاقتصادية: يتهرب التطور الاقتصادي من مراقبة الدولة الوطنية، في حين أن عواقبه الاجتماعية: البطالة، الهجرة، الفقر تجتمع في شبكة دولة الرعاية الاجتماعية الدولة.

ثالثاً ـ تهز العولمة الشكل الذاتي المكاني المتجانس التام والممكن عزله لدولة وطنية باسم الجمهورية الاتحادية في أركانها الأساسية. وقد كانت بريطانيا العظمى على العكس من ذلك إمبراطورية عالمية، والعولمة تعد ذكرى جميلة عن ذلك. صحيح أن ألمانيا أصبحت منذ زمن طويل مكاناً شاملاً، ترتع فيه ثقافات العالم وتناقضاتها، غير أن هذه الحقيقة بقيت حتى الآن معتمة في ظل الشكل الذاتي لدولة متجانسة إلى حد بعيد. لقد ظهر كل هذا في غمرة الجدل حول العولمة. فالعولمة، تعني بالدرجة الأولى، كما سبق القول، شيئاً واحداً: هو إلغاء الجنسية التآكل التدريجي، وتعني أيضاً إمكانية تحويل الدولة الوطنية إلى دولة عبر الحدود.

إن صدمة العولمة بصفتها صدمة إلغاء الجنسية لا تجعل المقولات الرئيسية لهوية ألمان ما بعد الحرب موضع تساؤل فقط، فهي «نموذج ألمانيا» الحِرَفي بنظامه الاجتماعي المتميز: هذه التجربة وهذا التحدي، رابعاً وأخيراً، لا يتناسبان مع نزاعات توحيد الألمانيتين. ولكن دراما التوحيد (وقد أشبهت في بعض جوانبها الدراما الزوجية) أجبرت الألمان على الاهتمام بأنفسهم وبالسؤال عما إذا كان قد بقي شيء من المشتركات «الألمانية» بعد نصف قرن من الانفصال، وما هي تلك المشتركات منها، التي تستحق الانتماء إليها؟ في هذه المرحلة من الاعتزاز بالخصائص الذاتية والتساؤل عنها ينفجر خبر العولمة: الدولة الوطنية تفقد، زيادة على مشروع التنازل عن الكفاءات في إطار السوق

الأوروبية المشتركة، السيادة والجوهر، وذلك في كل الأبعاد: الموارد المالية، وقوة التشكيل السياسي والاقتصادي، والسياسة الثقافية والإعلامية، والتثبت اليومي من هوية المواطنين. أما السؤال، كيف يمكن[١٢] أن تنشأ «الدول عبر الحدود»، إجابة عن العولمة، وماذا يعني هذا اقتصادياً، وعسكرياً، وسياسياً وثقافياً، فلا يزال الحوار حوله في بدايته.

لئن قيل في غمرة السنة المعجزة: «١٩٨٩ ينمو معاً ما ينتمي إلى أصل واحد» (فيلي براندت Willy Brandt)، فإن رسالة جدل العولمة تقول: إن أساس هذه الآمال وإحباطاتها صورة قديمة لقصيدة رعوية عن الدولة الوطنية. إذا كانت للنموذج التقليدي للدولة الوطنية فرص الحياة في تركيبة قوة السوق العالمية الجديدة وكذلك في تركيبة الممثلين العابرين للحدود والحركات العالمية على الإطلاق، فإن ذلك لن يكون إلا إذا أصبحت قضية العولمة معياراً للسياسة الوطنية في كل الميادين (الاقتصاد، والقانون، والجيش الخ).

إن الاعتراف بذلك لا يخضع لاختيار الممثلين المفردين أو الممثلين الاجتماعيين والسياسيين. ذلك أن الوضع الاجتماعي العالمي الجديد، الذي يصبح فيه تصور المنتجات، والشركات، والتقنيات، والصناعات (وحتى الاتحادات الرياضية) «الوطنية» صورياً، يفرض عند العقاب على التدهور الاقتصادي والسياسي والثقافي انفتاح النظرة على العصر الشامل وإمكانياته ومذاهبه الفكرية، وتناقضاته، واضطراباته العصبية، خصوصاً بالنسبة إلى تلاعب القوى، الذي يخضع له وبعضهم أكثر من بعض الجميع. بعبارة أخرى: **العولمة شرط للعمل الإنساني في نهاية القرن لا يمكن مخادعته.**

بناء على هذا لا بد من التفاوض من جديد حول أسس الحداثة الأولى: ماذا يعني التسامح؟ ما الذي تتضمنه حقوق الإنسان، التي

ينبغي أن يكون لها في غمرة تناقض الثقافات اعتبارها بالنسبة إلى الجميع؟ من يضمن حقوق الإنسان في عالم ما بعد الدولة رأسمالية؟ كيف يمكن إنقاذ وإصلاح الضمانات الاجتماعية، التي كانت الدولة الوطنية حتى الآن تقر القسم الأكبر منها، أمام تزايد حدة الفقر الشامل وتقلّص الكسب؟ وحين تتآكل الدول الوطنية، فهل ستقوم حروب دينية جديدة؟ تثير أوارها الكوارث البيئية؟ أم ترانا نسير في اتجاه عالم مجرد من العنف، يجد السلام بعد انتصار السوق العالمية؟ ألا يمكن أن نكون حقاً على عتبة تنوير ثان؟

كل هذا يتقوض في نطاق الجدل حول العولمة، دون أن يعرف أحد، دون أن يكون في وسعه أن يعرف كيف يمكن تحمل مسؤولية القضايا، التي تمس بجوهر الحضارة حول خنادق الفقير والغني والسلالات، والقارات أو الديانات بما لها من قصص العنف، التي لا حل لعقدها.

القسم الثاني

ماذا تعني العولمة؟

أبعاد، تناقضات، تحديدات

فشل الثورة المضادة

في عهد الدولة السوفياتية ألقى بوريس يلتسين، الذي كان في ذلك الحين رئيس قسم من الجمهورية الروسية، من عربة مصفحة خطاباً جريئاً ضد المتمردين الشيوعيين موجَّهاً إلى سكان موسكو، لم تنقل الإذاعة السوفياتية (التي كانت بأيدي الشيوعيين القدامى) هذا الخطاب، وإنما نقلته المحطة الفضائية الأمريكية. فهذه شبكة إعلامية أصبحت لها في لحظة القرار السياسي التاريخية أهمية مثيرة وجدت رمزها عبر القمر الصناعي تم الاعتراف بها بوصفها نموذجاً: لقد ألغت سيادة استعلامات الدولة الوطنية بصفتها جزءاً من السيادة السياسية. إن الدولة الوطنية لا تستطيع أن تنعزل عن بعضها البعض لفترة طويلة، فقد أصبحت حدودها المحمية بالأسلحة مخروقة على الأقل في ما يتصل بارتباطها بمكان الاتصال العالمي: العولمة **الإعلامية**.

لحم البطريق المسموم

في فترة طويلة، في الستينيات، وجد علماء الأحياء في لحم بطاريق الرأس الجنوبي تمركزات عالية من سموم الصناعة كيفما كانت طرقها مصدرها منتجات الشركات الكيميائية المستقلة ومداخنها، وصلت إلى آخر زاوية في الطبيعة العذراء على ما يبدو. لقد أصبحت هذه التجربة عن الأزمة البيئية الشاملة مع بداية مؤتمر القمة حول

المحيط، الذي عقد في ريو عام ١٩٩٢ هي الصيغة والمطالبة بـ «تطور شديد الأثر» (sustainable development) أكثر تجسيداً ووحدة في المجال السياسي. وحتى إذا كان هذا المبدأ يتخذ في السياسة اليومية لدى الجماعات المختلفة في كل مكان من العالم معنى مختلفاً. ويرينا الاجتماع اللاحق في نيويورك في صيف ١٩٩٧ مدى تواضع النتائج السياسية لمثل هذه القمة فهناك الآن معيار (متناقض في مضمونه، وهو لذلك في حاجة إلى المفاوضات السياسية) يمكن أن تقاس عليه تصرفات الممثلين الاجتماعيين في كل الميادين الاجتماعية تقريباً في كل مكان من العالم (من التعاونيات الاستهلاكية عبر الإنتاج حتى الهندسة المعمارية وسياسة المواصلات والسياسة البلدية، إلخ) ويوجه النقد إليها: العولمة البيئية.

بهلوانيو المالية

قبل بضع سنوات دمر بهلوان مالي شاب عبر مضاربات عالمية مسموح غير مسموح بها مصرفاً إنجليزياً محترماً، وذلك بفقدانه عدداً من المليارات في فترة قصيرة. لقد نشأ في زحمة السوق العالمية **اقتصاد افتراضي** جديد من التيارات النقدية المتجاوزة للحدود الوطنية، يظل ارتباطها بأساس مادي في تناقض مستمر، وإنما تنحل خلال عبث من المعطيات والاستعلامات. وتتنصل أخطار المضاربات الجديدة الناتجة عنها من مراقبة الدول الوطنية، بل تسلب الاقتصاد الوطني أسسه دون أن يلوح في الأفق إطار نظامي خاص بالاقتصاد العابر للحدود الوطنية أو الاقتصاد الشامل: **العولمة الاقتصادية**.

إعلان ـ المطار الكاليفورني ـ برلين

إنها التاسعة وعشر دقائق؛ في مطار تيغل Tegel ببرلين يخبر

صوت لطيف متمرن المسافرين بالطائرة أن طائرتهم المتجهة إلى هامبورغ جاهزة أخيراً للركوب. الصوت لأنجيلكا ب. الجالسة أمام شاشتها إن العمل الإعلاني لمطار برلين يتم على الخط بعد السادسة بالتوقيت المحلي انطلاقاً من كاليفورنيا، وذلك لأسباب بسيطة مثلما هي معقولة: أولاً ليس من الضروري دفع علاوة فيها مقابل العمل إلى ساعة متأخرة، ثانياً تكاليف الراتب (الإضافي) عن العمل نفسه أقل بكثير منها في ألمانيا. والاتصالات عن بعد تجعل ذلك ممكناً. فتنهار مقدمة منظومة العمل الصناعي الاجتماعي، التي تبدو غير قابلة للإلغاء: ومن ثم فإن ضرورة الاشتراك في العمل في مكان معين لإنتاج البضائع أو تقديم الخدمات لن تستمر طويلاً. فأماكن العمل يمكن تصديرها ويمكن في الوقت نفسه «التعاون» مع الممثلين عبر الحدود الوطنية أو عبر القارات أو إيصالهم إيصالاً «مباشراً» بمستلم البضاعة والمستعمل لبعض الخدمات. ولنعبر عن هذا من خلال التجربة الفكرية نقول: كما يستطيع المرء أن ينظم سفرة عالمية، بحيث يعيش الربيع في جميع القارات، كذلك يستطيع الإنسان نظرياً أن يوزع قضايا العمل والإنتاج فوق الكرة الأرضية، بحيث تدفع دائماً حول مدار الساعة أدنى تعريفة، ومع ذلك تتم المنتجات التعاونية المطلوبة: أي عولمة **التعاون في العمل والإنتاج**.

خالد: ملك الراي

في شهر فبراير ١٩٩٧ اشتهرت «عيشة»، وهي أحدث أغنية للمهاجر الجزائري خالد، ويدعى أيضاً ملك الراي، في مهرجان الأغنية الفرنسية وأصبحت أغنية العام. وكون هذه الأغنية موجهة إلى فتاة عربية في أسطوانات جميع المحطات الإذاعية الفرنسية الكبرى (وليس فقط في أجهزة الأقنية الخلفية الناطقة بالعربية) يعد في حد ذاته أمراً جديراً

بالاعتبار. إنها تدل على نجاح المهاجرين المغاربة في (أغاني) ثقافة الأمة الفرنسية. وإذا ما نحن نظرنا إلى هذا الأمر من الخارج، فإن خالد يمثل فرنسا. فقد فتنت موسيقاه الناس في بلدان مختلفة اختلافاً كبيراً مثل مصر وإسرائيل، وحتى المملكة العربية السعودية المعروفة بمحافظتها الشديدة، وقد وجدت لها صياغات محلية باللغة العبرية والتركية والهندية. إن خالد يعزف على خوف الغرب من العرب. وتدل هيئته وموسيقاه على أنه ليس من الضروري أن تكون العولمة شارعاً في اتجاه واحد، وإنما هي تخلق للثقافات الموسيقية المحلية على العكس من ذلك مسارح وهمية على امتداد العالم: **العولمة الثقافية**.

من المؤكد أن العولمة هي الكلمة الشعار والجدل الأكثر استعمالاً الأسوأ استعمالاً والأقل تحديداً، ولعلها الأكثر تعرضاً لسوء الفهم، والأكثر غموضاً والأبعد أثراً في السنوات الماضية، وستكون كذلك في السنوات القادمة أيضاً. من الضروري، كما ظهر من خلال الخطوط العريضة للحالات المقدَّمة، التمييز بين ما في **أبعاد** العولمة من اختلافات، بمعنى (من دون مطالبة بالكمال ووضوح الانتقاء) **البعد الاتصالي التقني والبيئي والاقتصادي والبعد التنظيمي والثقافي والاجتماعي المدني**، إلخ. إذا ما تناول المرء ذلك البعد بالذات، الذي (يكاد وحده) يحتل مركز الجدل العولمة الاقتصادية، فإن الضباب لا ينقشع: هل يتعلق الأمر بالاستثمارات الألمانية المباشرة في الخارج؟ أم بدور المؤسسات الكبرى المتعددة الجنسيات العاملة على الصعيد العالمي؟ هل يتعلق الأمر بإلغاء جنسية الاقتصاد الوطني، حتى تصبح العلامات التجارية للشركات الوطنية وكذلك الاقتصادات الوطنية صورية بصورة عامة وحتى لا يتوافق بعد فترة قصيرة انهيار رخاء الصناعة «الوطنية» مع رخاء المواطن «للوطني»؟

هل الأمر يتعلّق بذلك «الاقتصاد الصوري» للتيارات النقدية

والمالية، التي تبدو وكأنها تنفصل عن الأساس المادي لإنتاج قيم السلع الاستهلاكية؟ أم أن الأمر يتعلّق بأمر أكثر ابتذالاً وهو أن يقع الاقتصاد الألماني تحت الضغوط لأن النتاج في مكان ما أرخص[١٣]؟

وجهة النظر الأخيرة هذه، التي غالباً ما تحتل المقدمة في بلادنا، كثيراً ما نبالغ في تقدير قيمتها. أما أن العولمة تعني إلغاء فرص العمل في ألمانيا وتصديرها إلى بلدان تنخفض فيها تكاليف العمل فعلاً بمقدار معتبر، فإن الوقائع تجعلها نسبية. وهكذا فإن هذا الشكل من العولمة لم يكن حتى الآن سبباً جوهرياً في البطالة[١٤]. من المؤكد أن هناك فروعاً من المنافسة في فرص العمل الضعيف التأهيل والراتب قد أصيبت فعلاً في «دول النمور» في آسيا أو في دول شرق أوروبا. ولكن تقدير مشكلات التكيف مع التقسيم العالمي للعمل لا يكاد ينطبق على الاقتصاد كله. لقد مس ذلك تقريباً عشرة في المائة من أماكن العمل، وارتفعت أيضاً الصادرات الألمانية إلى هذه البلدان في السنوات الأخيرة إلى ما فوق المتوسط. ولم يقم الدليل على تصدير سريع لأماكن العمل يتناسب في آن واحد مع طلبات التصدير الإضافية[١٥]. وفي هذا السياق يتحدث الكثيرون عند تحديد العولمة عن **التدويل**. وهذا يعني، بعبارة أكثر وضوحاً، أن العلاقات التجارية لا تزال مهيمنة بين البلدان المتطورة صناعياً **داخل** الأماكن الاقتصادية الكبرى أوروبا وأمريكا وحيز المحيط الهادي[١٦].

ولكن هناك أيضاً هذا السؤال: **متى** بدأت العولمة الاقتصادية؟ إنه يفضي إلى أدغال مليئة بالأشواك. فالبعض يعود بتاريخ «بداية النظام الرأسمالي العالمي» (إيمانويل فالرستاين) إلى القرن السادس عشر، بداية الاستعمار، ويعود بها البعض الآخر إلى ظهور الشركات العالمية المتعددة الجنسيات. أما بالنسبة لآخرين فتبدأ العولمة بإلغاء أسعار الصرف الثابتة أو بانهيار المعسكر الشرقي[١٧]...

قد تكمن هنا أسباب هشاشة مفهوم العولمة وخطابها. إن محاولة تحديد هذا المفهوم تشبه تسمير حلوى البودنغ في الجدار.

ألا يمكن تقطير قاسم مشترك من أبعاد العولمة ومفارقاتها المختلفة؟ هذا ممكن جداً. فهناك مقدمة مركزية للحداثة الأولى تنقض على نحو دائم، وهي تصور **إمكانية العيش والعمل في دول وطنية ومجتمعاتها الملائمة لها وقد انغلق بعضها عن البعض الآخر وفصلت بينها حدود**. العولمة تعني تجربة انعدام الحدود في العمل اليومي ضمن الأبعاد المختلفة للاقتصاد والإعلام والبيئة والخبرة الفنية والنزاعات الثقافية العابرة للحدود والمجتمع المدني، على أنه يصاحب ذلك في واقع الأمر شيء مألوف وغامض في الوقت نفسه، من الصعب إدراكه، ولكنه يغير الحياة العادية بقوة محسوسة بصورة أساسية ويرغم الجميع على التكيف معه وإعطاء الأجوبة عنه. فالأموال والتقنيات والبضائع والإعلام والسموم «تجتاز» الحدود الوطنية، وكأن هذه الحدود لا وجود لها. حتى الأشياء والأشخاص والأفكار، التي تود الحكومات إبقاءها خارج البلاد (المخدرات، والمهاجرين غير الشرعيين، والنقد المتعلّق بالتعدي على حقوق الإنسان)، تجد طريقها إليها. إذا فهمت العولمة بهذا المعنى، فهي تعني: قتل المسافة؛ الإلقاء بالإنسان في أشكال حياتية عبر الحدود الوطنية، غالباً ما تكون غير مرغوب فيها، وغير واضحة.

أو اعتماداً على تحديد أنتوني هيدنز[١٨] **العمل والعيش (معاً) عبر مسافات (يبدو أنها عوالم متفرقة من الدول الوطنية والديانات والمناطق والقارات)**.

لقد نتج عن إلغاء المسافة: «أن الغشاء المكاني للعالم لا ينطوي أولاً على بقع بيضاء ويُمكِّن ثانياً ومن حيث المبدأ من إمكانيات التوجيه لكل واحد بغض النظر عن النقطة، التي يوجد أو توجد بها في العالم.

فبفضل وسائل الإعلام والنقل الحديثة أصبحت العولمة... من حيث المبدأ ممكنة من دون عناء». أصبحت تجربة يومية، بمعنى أنها موقف إقليمي. فالأوديسّه أو الروبنسونية شكلان فنيان لإدراك العالم لا يمكن تصورهما اليوم، لأن بطلين على شاكلة أوديسيوس أو روبنسون سيقدمان شخصيتين مضحكتين أكثر من أي شيء آخر. وعندما يكون تبادل التلاميذ الألمان والأمريكيين عبر المحيط الأطلسي نفسه أمراً عادياً وتنظيم احتجاجات النواب الأوروبيين على التجارب النووية الفرنسية في منطقة من العالم، كان على الكابتن كوك أن يخصص مرحلة كاملة من حياته من أجل السفر فيها... فالأوقات الكثيرة في مناطق العالم الكثيرة تصبح وقتاً عالمياً مُعايَراً ومُعايِراً (من المعايرة)، وليس ذلك فقط لأن عدم تزامن الأحداث، ويمكن «افتراضياً» أن يحدد عن طريق الوسائل السمعية البصرية، بحيث يصبح كل حدث، قد يكون محلياً أو إقليمياً غير متزامن، جزءاً من تاريخ العالم، وإنما أيضاً لأن التزامن يتحول إلى عدم التزامن التعاقبي، ويمكن لذلك أن يولد بهذه الطريقة علة اصطناعية لسلسلة من الآثار. فينشأ «العالم المدمج الوقت». فأحداث المناطق العالمية والأشياء المهمة المختلفة يتم تحديدها على محور زمني واحد لا على أزمنة مختلفة... عندما تفتح في فرانكفورت بورصة العملات الصعبة والأسهم، تكون الأسعار النهائية في طوكيو وسنغافورة أو هونكونغ قد عرفت عندئذٍ، وعندما يبدأ يوم البورصة بوول ستريت Wall Street في نيويورك، تكون اتجاهات الأسعار الأوروبية قد عرفت. ويكون الأمر أسهل عندما يكون سماسرة العملات الصعبة حاضرين أربعاً وعشرين ساعة في بورصات العالم حتى يستطيعوا أن يأخذوا معهم أرباح التحكيم... إذن فالكرة الأرضية لم تعد بعيدة وكبيرة بما فيها من البلدان البعيدة، بل أصبحت كثيفة وصغيرة وقريبة عن طريق شبكة الاتصالات في ميادين الأسواق (النقدية)، ذلك أن

تكاليف التغلب على المكان والوقت الضروري لذلك قليلة، لا تكاد تحصى»[١٩].

العولمة تضع مقدمة أساسية للحداثة الثانية محل تساؤل، وهي الشكل الفكري، الذي يدعوه ا. د. سميث A. D. Smith «**الوطنية المنهجية**»[٢٠]. إن معالم المجتمع يتم التفكير فيها على أنها متطابقة إلى حد بعيد مع معالم الدولة الوطنية. ففي مقابل ذلك لا ينشأ عن طريق العولمة بجميع أبعادها تنوع في الارتباطات والارتباطات العرضية بين الدول والمجتمعات فقط، بل تنهار أكثر من ذلك تركيبة الفرضيات الأساسية، التي تصورتها المجتمعات والدول حتى الآن على اعتبار أنها **وحدات إقليمية، تفصل الحدود بعضها عن البعض الآخر**، تنظم وتبعث فيها الحياة. العولمة تعني: انهيار وحدة الدولة الوطنية والمجتمع الوطني؛ تكوُّن علاقات جديدة للقوة والمنافسة، والصراعات والتداخلات بين وحدات الدولية الوطنية والممثلين من جهة، والممثلين عبر الحدود الوطنية والهويات والأماكن الاجتماعية والأوضاع والقضايا من جهة أخرى.

الفصل الرابع

فتح الأفق العالمي:
عن علم اجتماع العولمة

«جعلت البورجوازية، بواسطة استغلال السوق العالمية، من الإنتاج والاستهلاك في كل البلدان مواطنية عالمية. لقد سحبت لسوء حظ الرجعيين الكبير الأرضية الوطنية للصناعة من تحت أرجلهم، فدمرت الصناعات الوطنية القديمة ولا تزال تدمرها يومياً، إذ تزاحمها الصناعات الجديدة، التي أصبح إدخالها مسألة حياة بالنسبة لكل الشعوب المتحضرة. . . فالكفاية الذاتية الوطنية القديمة والعزلة تحل محلها مخالطةٌ من جميع الجوانب، وتبعية الدول لبعضها البعض من جميع الجوانب، في الإنتاجين المادي والفكري على السواء. فالتعصب الوطني، والتقوقع يصبحان مستحيلين أكثر فأكثر، فينشأ عندها أدب عالمي يضم عدداً كبيراً من الآداب الوطنية والإقليمية»(٢١).

ليس هذا اقتباساً من البيان الليبرالي الجديد لعام ١٩٩٦، وإنما هو اقتباس من **البيان الشيوعي** لماركس وإنجلز، الذي نشر في فبراير ١٨٤٨ من الممكن أن نقرأ فيه أشياء عديدة: أولاً، أن كاتبي **البيان الشيوعي** قد أشادا مترنمين ترنماً كبيراً بدور الثورة البورجوازية في التاريخ العالمي؛ ثانياً، أن الجدل حول «استغلال السوق العالمية»، يعود إلى تاريخ أقدم مما اختزنته الذاكرة من مسار الجدل العام؛ ثالثاً، أن المواقف الليبرالية والشيوعية القديمة تتطابق فيها بشكل مثير

للسخرية؛ ورابعاً وليس آخراً أن نظرة الدولة الوطنية، التي حبست العلوم الاجتماعية حتى الآن، قد أصبحت في مرحلة نشأتها خلال الدوامة السياسية للرأسمالية الصناعية الناشئة موضع تساؤل.

١ ـ علم الاجتماع كقوة تنظيمية ثقافية: النظرية الحاوية للمجتمع

يفهم علم الاجتماع «الحديث»، حين يفتح المرء نصوص كتبه، على أنه علم «حديث» يتعلّق بمجتمع «حديث». على أن ذلك يصاحبه تفكير خفي مثلما هو مقبول جماعياً بصورة أكيدة في نموذج لتنظيم الحيز الاجتماعي، يمكن أن نطلق عليه اسم **نظرية الحاوية الاجتماعية**:

أولاً، تشترط المجتمعات بعد ذلك سياسياً ونظرياً «**هيمنة الدولة على المكان**» (آ. أغنيو A. Agnew وس. كوربريدج S. Corbridge)، بمعنى: أن النظرة الاجتماعية تتبع السلطة المنظمة القوة والعنف للدولة الوطنية. ويكمن التعبير عن هذا في أن المجتمعات تصبح (تحديداً) تابعة للدول؛ فالمجتمعات هي مجتمعات الدول، والتنظيم الاجتماعي يعني التنظيم الدولي. ولهذا هناك في الحياة اليومية حديث عن المجتمع: «الفرنسي» و «الأمريكي» و «الألماني».

وفوق ذلك لا يرتبط مفهوم السياسة بالمجتمع، وإنما يرتبط بالدولة، وهو ما لم يحدث في التاريخ إطلاقاً (كما أظهر م. ڤيرولي[٢٢] M. Viroli). إن هذه الهندسة المعمارية الذهنية المؤسسية هي التي تجعل من المجتمعات «الحديثة» مجتمعات مفردة محددة عن بعضها البعض. ولكنها مع ذلك تحل محل سلطة الدول الوطنية فتبدو وكأنها **محفوظة في حاوية**. ولكن المجتمعات «الحديثة» حسب مفهومها تعتبر من ناحية أخرى غير سياسية، في حين أن العمل السياسي لا يتنقل بطبيعة الحال إلا في مجال الدولة وحدها.

وهذا النموذج التنظيمي، ثانياً، ليس موجهاً إلى الخارج فقط، وإنما هو موجه إلى الداخل أيضاً. فالمكان الداخلي للمجتمعات المفردة المحددة خارجياً يتوزع إلى كليات داخلية يتم التفكير فيها وتحلل على أنها **هويّات** جماعية (طبقات، وهيئات، وجماعات دينية وجنسية، وأشكال حياتية ممكنة التحديد من الرجال والنساء) من جهة، وتفصل من جهة أخرى حسب مجاز هيئة «**النظم الاجتماعية**» وتدمج نظرياً بشكل منفصل ومنظم في العوالم الخاصة بالاقتصاد والسياسة والقانون والعلم والأسرة وغير ذلك بـ «منطقياتها» (رموزها) وتميز عن بعضها البعض. والانسجام الداخلي إنما هو من حيث الجوهر من خلق المراقبة الحكومية. كل أنواع الإجراءات الاجتماعية الإنتاج، والثقافة، واللغة، وسوق العمل، ورأس المال، والتكوين، تعيَّر بمعيار الدولة الوطنية، وتطبع بطابعها، وتحدد، وتخضع للتنظيم العلمي، وتجعل لها علامة على الأقل (الاقتصاد الوطني، واللغة الوطنية، والأدب، والرأي العام، والتاريخ، إلخ). وتزعم الدولة أنها تقدم وحدة إقليمية بمثابة حاوية تظهر منها بشكل منظم ما لديها من إحصاءات عن قضاياها الاقتصادية والاجتماعية وأوضاعها. وبهذه الطريقة تغدو أصناف المراقبة الذاتية للدولة هي أصناف العلوم الاجتماعية التجريبية، بحيث تؤكد تحديدات الواقع البيروقراطية الاجتماعية.

ثالثاً، ترتبط داخلياً وخارجياً بهذه الصورة للمجتمعات المفردة المحددة والمنظمة والمكونة من قبل الحكومة الوطنية **صورة ذاتية** متطورة ووعي ذاتي بالمجتمعات الحديثة. أن تكون عصرياً معناه أن تكون متفوقاً. هذا الحق العمومي يعبر من جهة عن المطالبة بـ «تحرير الإنسان من القصور الذي تسبب فيه بنفسه» (ا. كانط) عند وضع الحقوق والقواعد الأساسية للتسوية الذاتية الديموقراطية. وينعكس الحق في هذه السعادة من جهة أخرى في تاريخ العنف، الاستعمار والاحتلال

الأوروبيِّين ثم انعكس في ما بعد الحرب العالمية الثانية في ما سمّي «سياسة التطور» و «نظرية التطور» (البلدان النامية). ليس من المصادفة أن تكون كلمة «التحديث» قد ظهرت لأول مرة في بداية الخمسينيات في عنوان كتاب عن **تحديث البلدان النامية**. والعلوم الاجتماعية والسياسية التجريبية تتضح تبعاً للظروف بصفتها سياسة أطباء أو بصفتها سياسة مهندسين لهذه القضية وتطوِّر «دلائل اجتماعية»، تسمح في ما يبدو بجعل الدرجات ونجاحات التحديث قابلة للقياس وممكنة المراقبة والتسيير بالنسبة إلى الممثلين في الحكومة الوطنية.

لست أريد أن أكون عرضة للإشادة بنفسي. فقد اهتزت بديهيات علم الاجتماع الوطني للحداثة الأولى في مناقشات السنوات الأخيرة بصورة قوية. غير أن نظرتها المبرمجة، خصوصاً ما يتصل من ذلك بالممارسة المنظمة للبحث والمفارقات المهذبة، لا تزال مهيمنة كما كانت، وذلك في ألمانيا بالذات. ولكن نظرية الحاوية للمجتمع هذه تبيح قبل كل شيء، تلزم بالالتفات إلى أصل علم الاجتماع في مرحلة نشأة الدولة الوطنية في القرن التاسع عشر وفي الفترة المبكرة من القرن العشرين. وقد امتد الارتباط بين علم الاجتماع والدولة الوطنية إلى درجة أن صورة المجتمعات المفردة «الحديثة» المنظمة، التي ارتبطت بالنموذج السياسي لنظام الدولة الوطنية، أصبحت، من خلال حقها في المطالبة بتحديد المفهوم الأساسي على أحسن ما يكون وفقاً لعلماء الاجتماع الكلاسيكيين، هي الصورة الضرورية للمجتمع على الإطلاق. ويتقاسم كلاسيكيو علم الاجتماع الحديث رغم اختلافاتهم مثل إميل دوركهايم، وماكس فيبر، وماركس نفسه، تحديداً إقليمياً للمجتمع الحديث(٢٣)، أي نموذج المجتمع الوطني، الذي تعصف به اليوم الشمولية والعولمة. إذا كان «شبينغلر ينذر بالدمار»، وترتفع همهمة الدمار في كل مكان، فمن المؤكد أن سبب ذلك يعود إلى أن المجتمع

وعلم الاجتماع قد وقعا في «الفخ الإقليمي» (أغنيو/كوربريدج) للمساواة بين الدولة الوطنية والمجتمع. ولكن الساعة لن تقوم، لأن ضوء إشكاليات الثقافة الكبيرة كما عبر عن ذلك ماكس فيبر وكأنه يعارض نفسه يواصل طريقه كما أن العلماء يرون أنفسهم مجبرين على معاودة التفكير والاستعداد والاطلاع من جديد على معاني ما في العالم اللامحدود من تنوع لم يتكامل بعد.

ولنشر الوعي بهذه الفرضية الخلفية وتوضيحها ليس هناك ما هو أكثر مساعدة على ذلك من تطوير **الخيارات** وإيضاحها. ويمكننا أن نتصور علم اجتماع العولمة على أنه مجموعة غير متماسكة ومتناقضة من انشقاقات علم الاجتماع التنظيمي للدولة الوطنية. فالأمر يتعلّق حتى الآن بالقياس إلى الاتجاه السائد بالنظريات المتفاوتة وبدايات البحث، واتجاهات البحث، وكثيراً ما تتعلّق أيضاً بمواعيد البحث، التي نشأت في سياقات ثقافية ومضمونية مختلفة (انطلاقاً من بحوث الهجرة حول تحليل الطبقات العالمي، والسياسة العالمية، ونظرية الديموقراطية إلى نظرية الثقافة وعلم اجتماع المدينة الكبيرة) متناقضة، ولكنها تكسر بطريقة من الطرق الحاجز الصوتي تفكير الدولة الوطنية؛ وهو، ولنركّز على ذلك ها هنا، لا يكمن في النقد بقدر ما يكمن في إظهار خيارات التفكير ودراستها. بعبارة أخرى: يمكن فهم النقاش في العلوم الاجتماعية حول العولمة وتطويره بصفته نزاعاً حول ما هي الفرضيات الأساسية، وصور ما هو اجتماعي، وما هي **وحدات التحليل**، التي يمكن أن تكون **تعويضاً** عن مسلمات الدولة الوطنية.

التفكير والبحث في حالة عوالم المجتمعات المنفصلة وطنياً والمقدمة بصورة منظمة تنفي كل ما يحتل الوسط بين تنظيم الأصناف الداخلية والخارجية. إن هذا الصنف الوسطي، الثنائي، النشيط، العرضي، الموجود هنا وهناك لا يتم استخلاصه إلا في إطار بحث

الهجرة والتعرض لبدايات **الأمكنة الاجتماعية العالمية**.

ثانياً، تدفع نظرية النظام العالمي بزاوية النظر المساعدة هذه جذرياً إلى الفرضية المضادة، وهي أن العمل الاجتماعي كله يتم في إطار تجاوزي في النظام الرأسمالي العالمي يؤدي إلى تقسيم متزايد للعمل وإلى عدم المساواة.

هذه النظرة الشاملة إلى النظام العالمي تغدو ثالثاً ومن جديد نسبية عبر ما يسميه جيمس روزنو James Rosenau «عالمي السياسة العالمية»، وذلك عن طريق التصور بأن ليس هناك مجتمع شامل واحد، وإنما هناك على الأقل اثنان ينافس أحدهما الآخر: مجتمع الدول (الوطنية) ومجتمع المنظمات المتنوعة العابرة للحدود الوطنية والعاملون والجماعات والأفراد، الذين يشيدون ويهدمون نسيجاً من العلاقات الاجتماعية.

يتم في كل البدايات المذكورة حتى الآن إنشاء أماكن عالمية للعمل على هذا النحو أو ذاك عن طريق الممثلين الذين يضعونها نصب أعينهم ويؤسسونها ويحافظون عليها. في نظرية مجتمع الخطر العالمي يحل، رابعاً، صنف النتائج الثانوية غير المقصودة محل الوحدة الأساسية للعمل المحدد الهدف. وبناء على ذلك فإن الأخطار الشاملة (تركيبتها الاجتماعية والسياسية)، أي الأزمات البيئية المختلفة (التحديدات)، هي التي تتسبب في تنظيمات العالم الجديدة واضطراباته.

وتحل في البحوث التي تتصل أصلاً **بنظرية الثقافة**. خامساً، وعلى وجه الخصوص الفرضية العرضية وفرضية إما وإما التي تقوم على أساسها بديهية الدولة الوطنية محل فرضيات سواء و. . و: فالعولمة والأقلَمة، والربط والتجزئة، والمركزية واللامركزية هي على هذا الأساس فعاليات ينتمي بعضها إلى بعض مثل جانبي الوسام نفسه.

سادساً، تظهر أثناء التفكير حول المجتمع المدني المتخطي

للحدود الوطنية قضايا ثقافية اجتماعية وتجارب ونزاعات وهويات تأخذ اتجاهها في «نموذج عالمي واحد»، من الحركات الاجتماعية العابرة للحدود الوطنية، من العولمة «من تحت»، ومن مواطنة عالمية جديدة. هنا تتحطم البديهية التي تجعل الحداثة مساوية للمجتمع الفردي غير السياسي. فمجتمع عالمي من دون دولة عالمية يعني **مجتمعاً غير منظم سياسياً**. توجد فيه فرص العمل والقوة بالنسبة إلى الممثلين المتجاوزين للحدود الوطنية غير الشرعيين ديموقراطياً. بمعنى انفتاح مكان عالمي للأخلاق والسياسة التحتية، كمقاطعة الزبائن على سبيل المثال، على أن ذلك يظهر أيضاً في قضايا الاتصالات الثقافية عبر الحدود وفي النقد.

هذه الأفكار الأساسية المتعلقة بصور ما بعد المجتمع عبر الحدود ووحدات البحث، التي تميزت بها ينبغي أن نرسمها الآن في خطوط عريضة، كما ينبغي أن نضع في مقابلها في الوقت نفسه «منطقيات التطور» لفعالية العولمة ونتوصل بذلك إلى رسم صورة معقدة حتى في المفارقات الداخلية للجدل حول العولمة في مجال العلوم الاجتماعية.

٢ ـ الأمكنة الاجتماعية عبر الحدود

القرص المضاد للتجريد ولـ «الشامل» كذلك هما مجرد مثلين. فما معنى «المكان الاجتماعي عبر الحدود»؟.

أ ـ أفريقيا ليست قارة، وإنما هي تصور

ليست أفريقيا، كما أظهرت ذلك باتريسا ألاي ديتميرز Patricia Alley-Dettmers في دراستها[٢٤] Trival Arts عظمة جغرافية ثابتة، ليست مكاناً يمكن تحديده فوق المعمورة، وإنما هي **فكرة عابرة للحدود وإخراج مشاهدها**، توجد في أمكنة كثيرة من العالم في الكرايب، وفي حي مانهاتن، وفي مدن جنوب الولايات المتحدة، وفي أحياء البرازيل الفقيرة، وكذلك في أكبر شوارع الحفلات التنكرية

الأوروبية في لندن وتنظم عن قصد. ويتم وضع مشاريع اختيار الأقنعة والموسيقى والألبسة والرقصات وتصمم وذلك بناء على مخطط من الموضوعات، له نوعان: تُؤخذ في كل مكان من العالم من خزان الأفكار الثقافية «أفريقيا»، وتلاءم في الوقت نفسه مع خصائص الثقافات التحتية السوداء في ضواحي لندن.

فالمشاهد، التي يتم إخراجها عن أفريقيا في شوارع لندن لا يتطابق أي شيء منها مع ما في القارة الأفريقية كلها. وكيف يمكن ذلك أيضاً: فأين توجد أفريقيا في مجتمع عالمي خرقت حدوده؟ أفي الأنقاض التي تركها السادة المستعمرون في أفريقيا؟ أفي وجوه المدن الكبرى التي وصل التحديث فيها إلى نصف الطريق؟ أفي الفنادق الأفريقية ذات الأربع نجوم؟ في السفرات المنظمة؟ في أمنيات العودة إلى الجذور وأوهام الزنوج الأمريكيين؟ في **الكتب**، التي كتبت عن أفريقيا في الجامعات الغربية؟ أو في الكاريبي وفي تعدد ألوانها الثقافية؟ أو حتى في الصراع من أجل الهوية الوطنية في الثقافات **البريطانية** التحتية السوداء؟

لقد أضاعت أفريقيا حيِّزها الجغرافي بالنسبة إلى أولئك الذين يصممون رقصات «الكرنفال الأفريقي» وأقنعته. إن «أفريقيا» بالنسبة إليهم ترمز إلى رؤية، إلى فكرة، يمكن أن تكون مشتقة من معايير **فن الجمال الأسود**. وهذا لا يهدف في النهاية إلى إنشاء هوية أفريقية وطنية للسود في **بريطانيا العظمى** وتأسيسها وتجديدها. إن (ضد) أفريقيا البريطانية هذه بالمعنى الدقيق للكلمة إنما هي «جماعة صورية». والغرض منها إزالة اغتراب الجماعات الأفريقية الكارايبية في إنجلترا وإلغاؤها. إذن «موجودة» هي أفريقيا في نوتينغهام.

مع ذلك فقد بلغت الأوضاع في «الجماعات» العابرة للحدود الوطنية هذه الدرجة من التناقض: إن ما «اكتشف»، وقد ابتدع في واقع

الأمر، غالباً ما يتناقض مع كل ما يطوف بذهن كل واحد من «الأفارقة» عبر الحدود بصفته «أفريقيا». لقد استعبد قسم كبير من أفريقيا التاريخية وبعثر على العالم، فانحلت ثقافاته واندثرت. ولذلك أيضاً انفصل أولئك، الذين يوصفون من طرف الغير في معظم الأحيان بأنهم «أفارقة» عن هذه الصورة الأفريقية. وأكثر من ذلك: أفريقيا وكون المرء أفريقياً يعني بالنسبة إلى كثير من الأفارقة الهوية المضادة تماماً. فهم يلعنونها، ربما لأنهم نشأوا وكبروا وسط مزيج من الثقافات، فقدت فيه المعاني الواضحة منذ مدة طويلة، خصوصاً هناك حيث تكون لصفة السواد قيمة سلبية. ومهما كان الأمر فإن النتيجة غير معقولة: السود في الكاريبي والمدن البريطانية الكبرى يربطون بـ «أفريقيا» **لا** ـ هوية، **لا** ـ تقدم، بمعنى الطبول والرقصات والخرافات وأفراد القبيلة العراة الجهلة واليأس الدائم.

قد يتعرف المرء في هذا إلى صورة ذات قيمة سلبية عن صورة أفريقيا، مصدرها أوروبا المركزية، اتخذها السود في عواصم العالم الغربي. ولكن هذا يزيد السؤال حدة: ما معنى «أفريقيا» وأين هي في المكان الاجتماعي عبر الحدود الوطنية؟

ب ـ مكسيكيون أمريكيون وأمريكيون مكسيكيون

تلغي الأمكنة الاجتماعية العابرة للحدود الوطنية، كما سبق القول، الارتباط المكاني (الذي تضمّن مفهوم المجتمع الدولي التفكير فيه) المتصل بالجماعة. صورة الفكرة، التي تمت تجربتها هنا، تجمع ما يعد غير قابل للجمع: العيش والعمل هنا وهناك في الوقت نفسه. يشرح لودغر بريز Ludger Pris معنى هذا عن طريق مثل يتصل ببحث الهجرة[(٢٥)].

تنقسم الهجرة في عالم التصور والسياسة بالمجتمعات المنفردة

المنظمة حكومياً إلى مراحل (ينبغي بحثها سبباً على حدة) وسياقات الانطلاق والتجوال والوصول والاندماج (الذي يمكن أن يكون فاشلاً).
وفي مقابل ذلك هناك من زعم عند بداية التفكير والبحث في الأمكنة الاجتماعية العابرة للحدود الوطنية أن هناك شيئاً جديداً، شيئاً ثالثاً يقوم: وهو العلاقات الاجتماعية الحياتية والسلوكية، يصلح هنا مثلما يصلح هناك، وهذا وذاك سواء. وتحت وبين العوالم المنظمة والمنفصلة تتكون «المناظر الريفية الاجتماعية» (مارتين ألبروو)، التي تربط بين أماكن الهجرة وأماكن الوصول وتغيِّرها.

لقد أوضح روبيرت سميث في دراسة له عن أشكال السياسة والحياة والجماعات العابرة للحدود الوطنية بين المكسيكيين في أمريكا الشمالية وبلدانهم الأصلية كيف نجح نصب هذا الجسر اليومي. نظمت بالنسبة إلى بعض بلديات الجماعات المكسيكية Mixteca Poblana في نيويورك لجان مساعدة، وضعت نصب أعينها مثلاً القيام بوضع قنوات المياه في بلدياتها الأصلية أو ترميم الكنائس والساحات في القرى، وجمعت لذلك التبرعات من المهاجرين الذين يعملون في نيويورك. وناقشت عبر الاتصالات الهاتفية مع المسؤولين في بلدياتهم الأصلية قرارات ومسائل مهمة. وبهذه الطريقة لم يكن من النادر أن تفوق المبالغ المالية المجموعة في نيويورك التكاليف العامة المخصصة لتدابير إنشاء المؤسسات الأساسية في البلديات المكسيكية. وإنه لجانب مهم ودليل معتبر بالنسبة إلى ثبات **وتثبيت الأمكنة الاجتماعية المتخطية للحدود الوطنية** أن تكون الدولة المكسيكية قد اعترفت في أثناء ذلك لا بما لعمل المهاجرين من أهمية اقتصادية فحسب، وإنما بم اله من أهمية سياسية أيضاً. فمنذ الانتخابات الرئاسية عام ١٩٨٨ أصبح العمال من المهاجرين المكسيكيين يشكلون القوة الانتخابية المحرجة (وهي القوة الكبرى التي صوتت ضد الحزب الحاكم PRI)، والحكومة المكسيكية

تبذل جهدها من أجل سياسة نشيطة مقصودة ذات صلة بالارتباطات الاقتصادية والسياسية الثقافية. وهكذا يسافر مثلاً رؤساء البلديات المكسيكية الصغيرة إلى نيويورك ليعرضوا على جمعيات المهاجرين فيها مشاريع الاستثمارات الخاصة بتطوير القرى الأهلية. وتنشط السفارة إلى جانب الفرق الرياضية للمهاجرين في مساعدة **الجماعات الغواديلوبية**، التي تسهر على تنظيم طقوس عذراء غواديلوب (أهم قديسة وطنية مكسيكية) في نيويورك. ولم يصبح عمل المهجرين في جميع مستويات السياسة المكسيكية صماماً (سلبياً) للضغط من أجل مشاكل التشغيل فقط، وإنما ينظر إليه أيضاً على أنه قوة في رأس المال وفي الموارد البشرية المتصلة بالتطور الاجتماعي الاقتصادي. وتقام بشكل متزايد، نتيجةً لهذا التوجه السياسي، الأعمدة المؤسسية في نظام الهجرة من المكسيك إلى الولايات المتحدة، التي تمنح **الأمكنة الاجتماعية العابرة للحدود الوطنية** الاستقرار المحروس. . . ولكن العلاقات الاجتماعية الاقتصادية الوثيقة بين منطقة الأصل ومنطقة الوصول لا يعود الأمر فيها فقط إلى دين تقليدي يكتنفه الحنين إلى الوطن (المحافظة على إحياء أعياد القرية) أو ضمان العيش لجيل قديم بقي في القرية، بل يعود الأمر في ذلك إلى أن هناك نشاطات اقتصادية تتطور في ميكستيكا Mixteca وتدل على أنها أكثر من مجرد علاقات ذات طبيعة مؤقتة تتصل بالهجرة. هناك مثلاً شركة **التغذية الشعبية** Puebla Food Incorporation بحث وفي حيز نيويورك الكبير جمعية الرغيف Tortillas العائلية، تتاجر بالمواد الغذائية التقليدية المكسيكية، بلغت ثرواتها الملايين. هناك إذن منشآت إنتاجية وتسويقية عالمية بين ميكستيكا ونيويورك، لها بعد جديد من حيث تضمنها **لسببية تراكمية**: Cumulative Causation فعلى قدر ما تحافظ فعاليات شبكات الهجرة على بقاء تيار الهجرة، يزداد نمو الطلب على المواد الغذائية المكسيكية

الخاصة والخدمات، التي تتطلب بدورها تهيئة فرص التوظيف المتسببة عن الهجرة في المناطق الأصلية ومناطق الوصول...

في نيويورك مثلاً يستطيع القادمون من العمال المهاجرين الاعتماد إلى جانب أقربائهم ومعارفهم على شبكة مهذبة من الفرق المساعدة غير الرسمية وعلى القائمين بالخدمات المتخصصة ومنظمات التضامن (مكاتب المحامين، ولجان المساعدة الخاصة بالعرقيات أو المناطق الخ). والمظاهر التامة للشوارع (مثل الجانب الشمالي من أمستردام - ستريت **أو نايبورهودز** في كوينز) تقدم البرهان على هذه المؤسسات الأساسية التي تتمتع بالاستقرار، ويعتمد عليها المهاجرون العابرون للحدود الوطنية، والتي يعاد إنشاؤها عن طريقهم في الوقت نفسه. هناك نشاطات الكسب والفرق الاجتماعية (من المكسيكيين والأمريكيين)، تعيش من تواصل الهجرة و **المهاجرين المتجاوزين للحدود الوطنية**، تتركز اهتماماتها في تطوير الأمكنة الاجتماعية عبر الحدود وتوسيعها. ومن ضمنها الاتحادات الرياضية، التي يجتمع فيها في كل يوم من أيام الآحاد قسم من العمال المهاجرين وليس لهم على أية حال رخص الإقامة والعمل الذين يعيشون في نيويورك باعتبارهم بلا أوراق Indocumentados في موسم كرة القدم ١٩٩٦ بلغ عدد الفرق المكسيكية الخاصة المسجلة ٦٥ فرقة...

بدأت تتكون في الولايات المتحدة (بصورة أقوى في كاليفورنيا منها في نيويورك مثلاً) تجمعات ومنظمات سياسية أيضاً (مثلاً الـ Frente Indigena Oaxaquena Binacional أو مجلة La ٢٠٠٠ Mixteca Ano) التي تدافع عن المصالح الاقتصادية وحقوق الإنسان للعمال المهاجرين. وليس من النادر أن تفوق قوة الضغط السياسي لهذه الجماعات في الولايات المتحدة، وخصوصاً على الجانب المكسيكي، إمكانيات التأثير لدى ما يقابلها من السياسيين المحليين. وقد عبر عن

ذلك مسير رابطة كرة القدم المكسيكية على الوجه الآتي: «ليس لنا بصفتنا مكسيكيين وعمالاً مهاجرين بسطاء أي اعتبار، ولكن السياسيين المكسيكيين الكبار أصبحوا الآن يخطبون ودنا»(٢٦).

غالب الظن أن تكون هناك مثلاً أمكنة اجتماعية عبر الحدود بين الألمان الأتراك والأتراك الألمان، ولكن لم تقدم عنها ـ في ما أعلم ـ أية دراسة حتى الآن.

٣ ـ منطقيات العولمة وأبعادها ونتائجها

هناك، كما تمت الإشارة إلى ذلك، تناقض أساسي يخترق مصادر العولمة. فعندما نتساءل: ما الذي يدفع بالعولمة إلى الأمام؟ نجد جوابين (يتضمنان بدورهما انقسامات متعددة) يقف أحدهما قبالة الآخر. فالمجموعة الأولى من المؤلفين تؤكد وجود «منطقية» مهيمنة، بينما يتعامل مؤلفون آخرون مع نظريات تمكن من التعرف إلى منطقيات العولمة المعقدة المتعددة الأسباب. ولنلاحظ على هامش هذا أن التناقض النظري المركزي ينسف أفق معنى كلمة «العولمة»، لأن هناك معاني **متناقضة** كثيراً ما ترتبط بها.

وبذلك يتكرر تناقض ماركس فيبر التاريخي بين الهيمنة الاقتصادية والتعددية النظرية للبدايات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتصلة بحقل الموضوعات في علم اجتماع العولمة. إن محاولات دفع المنطق نحو المركز، تكشف بذلك عن بعد مركزي للعولمة. ووضع منطقيات العولمة المفردة المتنافية (في ما يبدو) جنباً إلى جنب يمهد لنظرة، تنحدر نحو رؤية، تتنافس فيها أجزاء مختلفة من منطقيات العولمة بعضها مع البعض الآخر.

ينبغي أن نتحدث أولاً عن هذا النوع من البدايات حديثاً يوضح في كل مرة ما للعولمة من بعد ومنطق خاصين بالنسبة إلى البعد المركزي.

ولنذكر بهذا الصدد أسماء المؤلفين الأساسيين: فالرستاين، روزينو، غيلبين، هيلد، روبيرستون، أبرادوراي وكذلك غيدنز بصفته مستنداً مشتركاً. كان فالرستاين وهو واحد من الأوائل، بدأ في السبعينيات يقابل بين العلوم الاجتماعية ومسائل العولمة قد استعمل مفهوم **النظام العالمي**؛ فالرأسمالية بالنسبة إليه هي محرك العولمة. أما روزينو، وغيلبين، وهيلد، فقد اهتموا بالسياسة الدولية وجعلوا المحافظة على المعتقدات الوطنية موضع تساؤل حين ركزوا على العولمة التقنية (مجتمع علمي وإعلامي) من جهة، وأكدوا من جهة أخرى على العوامل السياسية والعسكرية ووجهات النظر (السلطة السياسة).

لا شك أن الأزمة البيئية خاصة، كما سبق ذكر ذلك، وما لقيته بعد مؤتمر ريو عام ١٩٩٢ من اعتراف، قد زعزعت التفكير والعمل في الإطار الانتمائي للدولة الوطنية «بصورة بالغة». لقد أصبح المجتمع العالمي بوصفه جماعة حتمية ذات خبرة بيئية يعي نفسه تحت تهمة «مجتمع **الخطر** العالمي».

ويقدم روبرستون، وأبرادوري، وألبروو وفالرستاين ولاش وأُري وآخرون كثيرون براهين تنتمي إلى تقاليد النظرية الثقافية. فهم يعارضون بصفة قاطعة التصور المنتشر عن إعطاء الصبغة **الماكدونالدية** للعالم. فالعولمة **الثقافية** لا تعني أن العالم سيصبح منسجماً ثقافياً. العولمة تعني بالأحرى «المحلية المعولمة»، بمعنى أنها قضية يسودها التناقض إلى حد كبير، سواء في ما يتصل بمضامينها أو بتنوع نتائجها. ولنوضح باختصار نتيجتين معقدتين بالنسبة لانبثاق المجتمع العالمي: **الثروة الشاملة والفقر المحلي** (باومان Baumaon) وكذلك **الرأسمالية من دون عمل**.

كل واحد من هؤلاء المؤلفين ينقل أصل حركية العولمة ونتائجها بشكل أولي إلى قطاع العمل المؤسسي: قطاع الاقتصاد والتقنية

والسياسة الدولية والبيئة والثقافات وغير ذلك من الصناعات الثقافية العالمية أو الفوارق الاجتماعية الجديدة بالمقياس العالمي. وعن تواطؤ هذه الجوانب تنشأ صورة علم اجتماع جمعي للعولمة.

أ ـ النظام العالمي الرأسمالي: فالرستاين

تصوّر الأمكنة الاجتماعية المتخطية للحدود الوطنية نظرية ذات مدى متوسط. هنا تتحطم الرؤية الوطنية عن المجتمع، وذلك عندما تعوض حاوية نظرية المجتمع، وتصور عوالم المجتمعات القومية المنفصل بعضها عن بعض، بأشكال حياة ثالثة، بمعنى أمكنة العمل الاجتماعي المنتشرة والمتخطية للحدود المزعومة والمندمجة.

ويستعمل مجاز المكان خلال ذلك بشكل متناقض: العلامة البارزة لهذه «الأمكنة» هي أنها تلغي المسافات. وكلمة Transnational تعني: نشوء أشكال من الحياة والعمل، يتضح منطقها من ثروة الاختراع التي ينشئ الناس بها عوالم حياتية اجتماعية «منعدمة المسافة» وعلاقات عمل ويحافظون عليها. هناك سؤال بالنسبة إلى البحوث الاجتماعية يطرح نفسه، وهو: كيف ستصبح عوالم الحياة العابرة للحدود التي **تلغي** المسافات والحدود ممكنة؟ كيف يمكن أن تبنى ويعنى بها في عمل الأفراد الذين يقفون من البيروقراطيات الحكومية في معظم الأحيان موقفاً معارضاً؟ هل يتعلّق الأمر في ذلك بعديمي الجنسية أو ربما حتى بالأشكال القديمة غير المؤسسية للمجتمعات العالمية المتخطية للحدود؟ ما هي التوجهات والموارد والمؤسسات التي تساعدها أو تعوقها؟ ما هي النتائج السياسية (عدم التكامل أو التعبئة المتخطية للحدود) التي ترتبط بها؟

من الواضح أن الأمر يختلط في هذه الأرياف الاجتماعية العابرة للحدود (الشرعية غالباً) ويحدث خلاله كل ما يعد قذى في عين

المطالبة بالحق في المراقبة الوطنية والتنظيم الوطني الحكومي. إنها أمكنة عمل وحياة «**غير طاهرة**»، تتكون في هذا المجال. يجب على النظرة الاجتماعية أن تستعمل لتحليلها إما. . . أو وأن تنفتح على أشكال الحياة الخاصة على ما لها من **فروق متمايزة**.

يعوض فالرستاين صورة المجتمعات المفردة المنفصل بعضها عن بعض بالصورة المقابلة للنظام العالمي التي يجب عليها **كلها** على كل المجتمعات، وكل الحكومات، وكل الشركات وكل الثقافات وكل الطبقات وكل الميزانيات وكل الأفراد أن تنتقل إلى مكان توزيع العمل وأن يكون الفوز من نصيبها. فهذا النظام العالمي، الذي يدعى قياس الإطار الانتمائي بالنسبة إلى الفروق الاجتماعية بالمقياس العالمي، ينجح في مسعاه في رأي فالرستاين بالرأسمالية. فالرأسمالية تتصف بالشمول ضرورةً بناء على منطقها الداخلي.

عندما نشأت الرأسمالية في القرن السادس عشر، كانت حركيتها قد شملت على الدوام «قارات» وأمكنة، وثغرات تقليدية في الحياة الاجتماعية وطورتها من أساسها. . . «الكرة الأرضية كلها تعمل عملها داخل هذا الإطار وقاعدة **توزيع للعمل معتبر عموماً**، نطلق عليه اسم الاقتصاد العالمي الرأسمالي»[٢٨].

وللاقتصاد العالمي الرأسمالي في رأي فالرستاين ثلاثة عناصر أساسية: فهو ينشأ أولاً، بالتعبير المجازي، عن سوق واحدة، يسيطر عليها مبدأ الحد الأقصى من الربح.

العنصر الأساسي الثاني هو وجود سلسلة من المنشآت الحكومية المختلفة القوة في الاتجاهين الداخلي والخارجي. وتتمثل وظيفة المنشآت الحكومية بالدرجة الأولى في **عرقلة** العمل «الحر» للسوق الرأسمالية من أجل **تحسين** الربح المتوقع لمجموعة واحدة أو عدة مجموعات.

ويتمثل العنصر الجوهري الثالث للاقتصاد العالمي حسب فالرستاين في أن يكون الحصول على العمل الإضافي ضمن علاقة استغلالية، لا تشتمل على طبقتين، وإنما على ثلاث درجات: **تكون بأمكنة مركزية ونصف محيط ومحيط بلدان ومناطق**. (التساؤل حول أية بلدان وأية مناطق في العالم، وعلى أية معايير يكون انتماؤها إلى مكان ما، يؤدي إلى إثارة تناقضات تاريخية تجريبية من الصعب إصدار رأي حاسم بشأنها).

فبينما أصبحت الرأسمالية الأوروبية اليوم بعد انهيار المعسكر الشرقي مكاناً اقتصادياً عالمياً، تشكله السوق الشاملة، انقسمت البشرية إلى دول وهويات وطنية، لكل منها مفاهيمها الخاصة عن السيادة والنسب. وفي الوقت نفسه تكثر المنازعات في النظام العالمي وتزداد حدة، لأن هذا النظام لا يصنع الثروات الهائلة فقط، وإنما يصنع الفقر الهائل أيضاً. وقد نتجت نماذج المتفاوتات الشاملة عن التقسيم الثلاثي للمكان الاجتماعي إلى مركز ونصف محيط ومحيط وهو انفصام العالم، الذي أدمجه النظام العالمي بما فيه من أزمات كثيرة.

الأزمات الناشئة مرحلياً تؤدي حسب فالرستاين إلى تغيير البنى، وهو ما يؤدي إلى الزيادة من حدة توزيع القوة وعدم المساواة. وفي الوقت نفسه يرتفع منسوب التناقض في النظام العالمي. ويذهب فالرستاين إلى أن تعميم المنطق الرأسمالي وتعميقه يتسببان في تحديات بالمقياس العالمي، ويضيف إلى ذلك ردود الأفعال ضد الغرب وضد الحداثة والأصولية وكذلك ضد حركات الدفاع عن البيئة والتيارات الوطنية الجديدة. إذن فالمنطق الداخلي للنظام العالمي الرأسمالي يتسبب في الاثنين معاً: التكامل العالمي والانهيار العالمي. وسؤال كيستنر: Kästner أين يبقى الإيجابي؟ لا يجد جواباً عند فالرستاين. إنه يعتقد أن هناك في النهاية خطر انهيار النظام العالمي وسقوطه.

تميز شكل البرهان (الذي لم يكن من الممكن تقديمه إلا بشكله المبسط الموجز) علامتان: هو أنه واحدي السبب وأنه اقتصادي. والعولمة لا تحدد إلا على أساس أنها تأسيس السوق العالمية لا غير.

وهناك على ـ الأقل ـ ثلاث ملاحظات نقدية يمكن تقديمها: أولاً، هناك صعوبات تتصل بتفسير النظرية تاريخياً تجريبياً وإعادة النظر فيها. ثانياً، تبدأ العولمة في هذا الإطار الانتمائي باكتشاف كولومبوس وإخضاع العالم الجديد. بناء على ذلك فهي ليست خاصية تاريخية تنتمي إلى نهاية القرن العشرين. بمعنى: أن إطار المفهوم الذي يقترحه فالرستاين لا يسمح بإعطاء تحديد تاريخي للجديد المتجاوز للحدود الوطنية.

ثالثاً، لقد تمت البرهنة هنا رغم الجدل كله بشكل خطي. فالسؤال عما إذا لم تكن السوق العالمية تتسبب سهواً وعن غير قصد في نزاعات المواطنة العالمية والهويات التي كان ماركس وإنجلز قد ضمناها **البيان الشيوعي**، لم يطرح بصورة حقيقية ولم يتم تطويره(٢٩).

ب ـ ما بعد السياسة العالمية: روزينو، غيلبين، هيلد

يقطع روزينو أيضاً علاقته بتفكير الدولة الوطنية، ولكن ذلك لا يتم عنده عن طريق إحلال النظام العالمي للسوق العالمية محل فوضى الدولة الوطنية، وإنما عن طريق التمييز بين مرحلتين من السياسة العالمية. العولمة تعني في إطاره الانتمائي: لقد تركت البشرية عصر السياسة الدولية خلفها، وكان دليله على ذلك أن الدول الوطنية هيمنت على المشهد العالمي واحتكرته. وقد بدأ الآن عصر **ما بعد** السياسة الدولية، الذي يجب فيه على ممثلي الدولة الوطنية أن يقتسموا المشهد والقوة الشاملين مع المنظمات الدولية، والشركات التجارية المتعددة الجنسيات العابرة للحدود، وكذلك مع الحركات الاجتماعية والسياسية عبر الحدود. ومن بين ما يبدو فيه ذلك تجريبياً أن العدد التقريبي

للمنظمات العالمية، ومنها المنظمات غير الحكومية مثل السلام الأخضر (منظمة حماية البيئة Green Peace) قد بلغ حداً كبيراً من التنظيم لا مثيل له ولا يزال حجمه يزداد فيما يبدو.

والسؤال عما إذا كان يخدعنا الانطباع بأن سياسة الولايات المتحدة الخارجية تتخذ طرقاً أخرى، وتخضع لتصورات أخرى، أجاب عنه كاتب الدولة للشؤون الخارجية الأمريكية تيموني فيرث Timothy Wirth : «مبدأ التفكير عالمي، والعمل محلي، يصبح حقيقة واقعة. فنحن نرى كيف تزداد أهمية المنشآت والقرارات العالمية. فالشعور ينمو على مهل بأن الشعوب يمكن أن تحكم عن طريق المنشآت الدولية بدل الحكم على مستوى وطني محض. لقد بدأت مؤسسة السياسة الخارجية تفكر في أبعاد أخرى غير أبعاد القوة العسكرية والاقتصادية ورصاصات البنادق والدولارات. وتُضاف إلى ذلك الآن المشاكل الشاملة أي برامج مشاكل حقوق الإنسان واللاجئين وكذلك التقليص من الرشوة والكوارث البيئية. هذه الشمولية تغير تفكيرنا». وعن سؤال ما هو الدور الذي يلعبه المواطنون ومبادرات المواطنين في تصورات العولمة، رد في جوابه قائلاً: «التأثير المتزايد للمبادرات القاعدية هو إلى جانب التدويل التحدي الثاني بالنسبة إلى التصور الذي كان للسياسة حتى الآن. إن هناك ضغطاً كبيراً من أجل لا مركزية السياسة. وهو ينشأ عن طريق إمكانيات الاتصال الجديدة وحدها. فالفاكس والإنترنت سيصبحان تدريجياً من الممارسات اليومية العادية. ففي وسع كل واحد في العالم كله أن يكلم شخصاً من الأشخاص بسرعة البرق من غير أن يعتمد على القنوات الحكومية أو على الدبلوماسيين»[٣٠].

يعيد روزينو أسباب الانتقال من عصر الوطني إلى عصر ما بعد الوطني بما يناسب ذلك، أولاً إلى بناء علاقات النظام السياسي الدولي؛ وثانياً، إلى أن بنية السلطة الأحادية الجانب للدول الوطنية المتنافسة قد

عوضت وأصبحت تسير على أساس توزيع السلطة المتعددة المراكز، يتعاون أو يتنافس فيه عدد كبير التنوع من الممثلين العابرين للحدود والممثلين الوطنيين.

هناك إذن ميدانان للمجتمعات الشاملة: هناك مرة **مجتمع الدول**، الذي لا تزال فيه القواعد الديبلوماسية والقوة الوطنية هي المفاتيح المتغيرة كما كانت في السابق؛ وهناك مرة أخرى عالم **سياسة تحتية عبر الحدود**، يتجول فيه ممثلون، يختلف بعضهم عن بعض اختلافاً كبيراً، مثل الشركات المتعددة الجنسيات والسلام الأخضر ومنظمة العفو الدولية وكذلك أيضاً البنك الدولي والحلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي، إلخ.

السياسة العالمية المتعددة المراكز

التناقض بين المجتمع العالمي **المضاعف** ونظرية النظام العالمي ظاهر للعيان: فروزينو يعوض نظام السوق العالمية، «المحكوم» اقتصادياً **بسياسة عالمية متعددة المراكز**، لا تكون الكلمة الوحيدة فيها لرأس المال ولا للحكومات الوطنية، كما لا تكون للأمم المتحدة، والبنك الدولي والسلام الأخضر وغير كذلك، وإنما يحاول الجميع جهدهم تحقيق أهدافها رغم ما بينهم حقاً من اختلاف في فرص القوة.

ويعيد روزينو الانتقال من السياسة الخاضعة لسلطة الدولة الوطنية إلى السياسة المتعددة المركزية خلافاً لفالرستاين أيضاً إلى البعد **التقني** للعولمة وفعاليتها الخاصة. فقد كان عليه في دراساته عن العلوم السياسية أن يعلم دائماً أن كثافة التبعية الدولية ومدلولها قد اكتسبا صفة جديدة. والسؤال لماذا كان الأمر هكذا؟ يجيب عنه بالتطور الهائل المتوصل لتقنية الإعلام والاتصال. ويبرهن على ذلك بقوله: «إنها التقنية التي ألغت المسافات عن طريق الطائرات النفاثة والكومبيوتر

والأقمار الصناعية الأرضية والعديد من المخترعات الأخرى التي تمكن اليوم الناس والأفكار والبضائع من عبور الأمكنة والأزمنة بصورة متزايدة وبشكل أسرع وأضمن من أي وقت مضى. إنها باختصار التقنية التي قوَّت التبعيات المتبادلة بين المجتمعات المحلية والوطنية والدولية، وذلك بمقياس لم تعرفه أية مرحلة من المراحل السابقة»[٣١].

إذن روزينو يجمع بين برهانين: ظهور مجتمع الإعلام والعلم وما تضمّناه من إلغاء المسافات والحدود كنتيجة لتعدد الممثلين والمنظمات عبر الحدود الوطنية. إن هذه السياسة **المتعددة المراكز، التي لا تقبل المراجعة**، تدل على وضع تمارس فيه نشاطها.

ـ **المنظمات العابرة للحدود**، مثل البنك الدولي، الكنيسة الكاثوليكية، جمعية علماء الاجتماع الدولية، ماكدونالدز، فولكسفاغن، قلاع المخدرات، العصابات الإيطالية وكذلك المنظمات الدولية الجديدة غير الحكومية، التي تعمل إلى جانب بعضها البعض، مع بعضها البعض، أو ضد بعضها البعض.

ـ **المشاكل العابرة للحدود**، مثل التغيرات المناخية والمخدرات ومرض فقدان المناعة والنزاعات العرقية، وأزمات العملات هي التي تحدد جدول الأعمال السياسي.

ـ **الأحداث العابرة للحدود**، مثل بطولة العالم لكرة القدم، حرب الخليج، الحملة الانتخابية الأمريكية أو رواية سلمان رشدي تؤدي عبر الأقمار الصناعية والتلفزة إلى حدوث اضطرابات في بلدان وقارات مختلفة.

ـ **«الجماعات» العابرة للحدود**، تنشأ مثلاً لأسباب تعود إلى الدين (الإسلام) وإلى العلم (الخبراء) وإلى أسلوب المعيشة (الأغنية الشعبية، البيئية) وإلى القرابة (الأسرة) وإلى التوجهات السياسية (حركة البيئة والمقاطعة الاستهلاكية) إلخ.

ـ **المنشآت العابرة للحدود**، مثل أشكال العمل والإنتاج والتعاون والبنوك والسيولة المالية والعلم التقني إلخ، وإيجاد علاقات العمل والأزمات عن بعد وتثبيتها.

يتخذ منطلق غيلبين الفكري حول العولمة أولاً موقف الشك من بلاغة التجديد كلها، ويقف ثانياً موقفاً قريباً من النظرة التقليدية إلى السياسة الدولية وكأنه يقيم براهينه من منطقها الداخلي. ويرى غيلبين أيضاً أن الدول الوطنية في الحاضر وفي المستقبل مرتبطة بعضها ببعض، وهذا حتى لا يقول: مقيدة بعضها إلى بعض، أكثر من أي وقت آخر. ولكنه يؤكد خلافاً لفالرستاين أن العولمة لا تنشأ إلا في ظل شروط معينة لسياسة دولية، وتكون ناتجة عن نظام «مُرخّص» شامل؛ بمعنى نظام بين الدول التي ترخص هي وحدها بإقامة تبعيات وشبكات من العلاقات في الجانب الآخر، وبين السلطات الوطنية لتوسيعها والمحافظة عليها.

فالعولمة، إذا فهمت على أنها توسيع المجالات والممثلين عبر الحدود، تبقى بهذه النظرة ويكفيها هذا تناقضاً في يد السلطة الوطنية، بتعبير أدق: تبقى عالة على **قوة مسيطرة**. العولمة تشترط بهذا الاعتبار **الرخصة** الوطنية الصامتة بالعولمة. الصراحة ـ الرخصة ـ، وهي ضرورية من أجل تطوير السوق الدولية والكنيسة الدولية والشركات الدولية المتعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية المنتشرة في أنحاء المعمورة، لا تستطيع أن تستمر، وتزدهر في رأي غيلبين إلا في ظل تمركز سلطة حكومية ملائمة.

بناء على هذه النظرة التي تدافع عن أولوية السياسة الوطنية ضد جميع الممثلين الآخرين، تبقى العولمة بالضرورة **حصة**، أي معرضة للخطر؛ بمعنى أن نشأة وتطور المجالات الاجتماعية والممثلين عبر الحدود يفترضان وجود قوة مسيطرة ونظام سياسي دولي. هذا وحده

يضمن، في حالة ما إذا لزم الأمر، مصداقية فوضى العالم.

«موقفي ينص على أن: الهيمنة ضرورية للمحافظة على نظام السوق الدولية الحرة. . . فالتجربة التاريخية تعلمنا أن تطوير الأسواق وعلاقات التعاون الدولية صعبت أو أصبحت مستحيلة هنالك، حيث تنعدم هذه القوة الحرة والمهيمنة في آن واحد، وذلك لسبب بسيط، وهو أن كل شيء يصبح مثاراً للمنازعات. وتوسيع السوق في الشبكات المدمجة الشاملة وفي المجالات الاجتماعية لم يكن ليصبح ممكناً دون هذه القوة المهيمنة الحرة، التي جعلت هذا التوسيع ممكناً وساعدت عليه»[٣٣].

السيادة المنشطرة المقيدة

يمكن وينبغي أن تجابه النظرية المتعلقة ببنية القوة المهيمنة بصفتها شرطاً للعولمة بأن المفهوم السياسي للسيادة الذي تقوم عليه، قد أصبح عن طريق العولمة قديماً. هذا هو برهان دافيد هيلد. فهو يظهر لنا كيف تفقد السياسة الوطنية عن طريق المعاهدات الدولية وتدويل عمليات اتخاذ القرارات السياسية، والتبعيات المزايدة في السياسة الأمنية (ومن ذلك تدويل إنتاج الأسلحة الذي تطور في أثناء ذلك تطوراً كبيراً) وكذلك عن طريق حركة البضائع وتوزيع العمل، وهو الذي تتشكل منه نواتها: تفقد سيادتها.

في غمرة العولمة، في ما يكتب هيلد، «تتم تسوية معقدة للشروط والقوى، تحدد من حرية العمل لدى الدول والحكومات بشكل بالغ الأثر، فتضع حدوداً لسياسة داخلية رسمتها بنفسها، وتحوِّل شروط إيجاد القرارات السياسية، وتغير الشروط المتصلة بالمؤسسات والتنظيمات والسياقات السياسية الوطنية تغييراً جذرياً، وتبدل شروط الأطر القانونية الخاصة بالعمل الإداري والسياسي، وذلك بمعنى أن

المسؤولية والمحاسبة على نتائج ذلك بالنسبة إلى السياسة الوطنية لا تكادان تكونان بعدئذٍ ممكنتين. يكفي أن يستحضر المرء نتيجة العولمة هذه ليبرر القول بأن القدرة على العمل لدى الدول ضمن محيط دولي يزداد تعقيداً تحدد الاثنتين: الاستقلالية الدولية (بصورة جذرية في بعض الميادين) والسيادة الدولية. كل نظرية عن السيادة الوطنية، التي تفهم الدولة على أساس أنها شكل من القوة والسلطة العامة لا يزول ولا يتجزأ، هي عقدة ثانوية. يجب أن تفهم السيادة اليوم وتدرس بصفتها قوة مفصومة، ويتم إدراكها على أنها مقسمة بين سلسلة من الممثلين ـ الوطنيين والمحليين والدوليين ـ على أن هذه التعددية الملازمة لها تحدها وتقيدها»[٣٤].

ج ـ مجتمع الخطر الدولي: العولمة البيئية بوصفها تسييساً غير اختياري

من يسأل ما هي التجربة السياسية المرتبطة بالوعي بالأزمة البيئية، فمن المؤكد أنه سيتلقى كثيراً من الأجوبة، منها تلك التي تقول إن الأمر يتعلق بالتهديد الذاتي المتمدِّن الذي لا يحسب على الإله، على الآلهة أو على الطبيعة، وإنما يحسب على القرارات الإنسانية الحاسمة والانتصارات الصناعية، بل ينبع من المطالبة المتمدنة بالبناء والمراقبة بالذات. والجانب الآخر من التجربة هو جانب **هشاشة** المدنية التي يمكن أن تنجم عنها مطبقة سياسياً تجربة قدر مشترك. وكلمة «القدر» صحيحة باعتبار أن الجميع سيجابهون نتائج القرارات العلمية الصناعية الحاسمة (في الحالات القصوى)؛ وكلمة «قدر» خاطئة باعتبار أن الأخطار المهددة هي نتيجة للقرارات الإنسانية الحاسمة.

بذلك تولد الصدمة البيئية تجربة، تصورها منظرو السياسة بصفتها تجربة عنف خاصة بالحروب، لا ريب أنها ثغرة مميزة فعلاً. كانت

جماعة التاريخ الوطني دائماً محفوظة في جدلية ما لدى العدو من صور عنها. والوعي بأزمات البيئة يمكن أن يفقد شحنة ثوراته المتسمة بالخوف والعصبية في استعمال العنف ضد الجماعات والأشياء. ولكن جماعة قدر ما ربما تصبح في الوقت نفسه ولأول مرة قابلة للتجربة، التي وفي ذلك ما يكفي من التناقض توقظ، من خلال لا محدودية التهديد القائم، الوعي اليومي **بالمواطنة العالمية**، الذي قد يلغي الحدود بين الإنسان والحيوان والنبات. فالأخطار تنشئ المجتمع؛ والأخطار الشاملة تنشئ المجتمع الشامل؛ وليس هذا وحده ما يبرر مجتمع الخطر الدولي(٣٥).

فالطرق، التي فهم بها المؤلفون المذكورون سابقاً الواقع الاجتماعي في ما بعد الوطني وطرحوه سياقياً، تتفق رغم كل تناقضاتها في نقطة جوهرية: هي أنها كلها تنطلق من أن المجالات الاجتماعية العابرة للحدود لا تنشأ إلا عن طريق عمل قصدي أو هي، بعبارة مهذبة، تفترض وجود ممثلين ومؤسسات محددة الهدف. وهذه الفرضية تسقط بوجود نظرية مجتمع الخطر الدولي. إذ هي تعني: أنه لم يعد من الممكن أن يستمر فترة أطول نقل المضاعفات الجانبية وأخطار المجتمعات المتطورة صناعياً إلى الخارج. وهم يضعون تركيبة المؤسسات بوصفها صراعات الخطر القائم موضع تساؤل. وهنا تتسع النظرة القائلة بأن المجالات الاجتماعية العابرة للحدود تخلق أيضاً عن طريق الأخطار **غير** المقصودة **والمنفية والمزاحة**، بشكل يملأه الصراع، ويكتنفه الغموض وكأن ذلك يحدث «خلف ظهر البشر».

يبدو أن هناك عداوة بين هذا الفهم وبين الاعتراض القائل بأن العواقب غير ـ المقصودة يجب أن تكون معروفة، إن أريد لها أن تكون ذات أثر سياسي. لا ينبغي أن ينكر هذا. ومع ذلك فإن الاضطرابات السياسية والاقتصادية والثقافية في مجتمع الخطر الدولي لا تفهم إلا إذا

اعترف المرء بأن الأخطار المتفاوض عليها تمثل نوعاً من «العملة السلبية». فهي قطع نقدية لا يريدها أحد، ولكنها تجد باب الدخول إلى كل مكان، وتجبر على الانتباه إليها، وتضلل، وتقلب، وتشوه كل ما كان حتى ذلك الحين يبدو راسياً في حالته السوية.

ويكفي المرء أن يأخذ واقع المأساة الهزلية الحديثة لجنون البقر في أوروبا، كي يظهر له ها هنا جانب آخر. من يذهب إلى مقاطعة بافاريا العليا، أي إلى مقاطعة محمية عبر حدود كثيرة ووعود بالحماية السياسية من بؤرة الخطر البريطاني المزعوم، إلى حانة في صيف ١٩٩٧، وفتح قائمة الطعام، ابتسم له الفلاح الإقليمي في زيه المألوف بثيرانه وأطفاله. كان ينبغي لهذه الصورة والإشارة إلى أن شريحة اللحم التي تنصح الشهية بطلبها، وكانت قد أخذت من رسم الثور، أن تعيدا الثقة، التي حطمها ما نشر في كل مكان من أخبار ما ظهر على أنه جنون البقر **البريطاني**.

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الأخطار الشاملة[٣٦]. أولاً خلق النزاعات حول «الرديئات» bads، وهي الجانب الآخر من «الجيدات» goods، بمعنى الدمار البيئي **المرتبط بالثروة** والأخطار التقنية الصناعية (مثل ثقب الأوزون وتأثير الغرف الزجاجية وكذلك عواقب تقنية الجينات والطب التناسلي التي لا يمكن أن يتنبأ بها المرء ويضعها في حسبانه).

ثانياً، الدمار البيئي **المتسبب ضرورة عن الفقر** والأخطار التقنية الصناعية. كانت لجنة Brundtlandkommission هي التي أشارت لأول مرة إلى أن تدمير المحيط ليس فقط ظلاً لأخطار نمو الحداثة، وإنما هو على العكس من ذلك، وهو وجود علاقة متينة بين الفقر وتدمير المحيط. «التفاوت هو أهم مشكل في محيط الكوكب؛ وهو في الوقت نفسه مشكل النمو»[٣٧]. وتبعاً لذلك يظهر تحليل تكميلي حول

طرق الإعمار والتغذية وضياع الأنواع والموارد الوراثية والطاقة والصناعة والإسكان البشري، أن لكل ذلك علاقة مترابطة في ما بينها ولا يمكن معالجته عن طريق فصل بعضه عن البعض الآخر.

يكتب ميخائيل تسورن Michael Zürn: «تدمير المحيط نتيجة للرفاهية وتدمير المحيط نتيجة للفقر ثمة فارق جوهري يجب إبرازه: بينما تنتج كثير من الأخطار البيئية المرتبطة بالثروة من نقل تكاليف الإنتاج إلى الخارج، يتعلّق الأمر في التدمير البيئي المرتبط بالفقر بتحطيم الفقراء لأنفسهم مع ما لذلك من آثار جانبية بالنسبة إلى الأغنياء. بعبارة أخرى: تدميرات المحيط المرتبطة بالثروة تتوزع فوق الكرة الأرضية بشكل متساوٍ، في حين تقع تدميرات المحيط المرتبطة بالفقر في عين المكان بالدرجة الأولى ثم تدوَّل في شكل آثار جانبية، تظهر في فترات متوسطة»[٣٨].

وأشهر مثل على ذلك هو قطع أخشاب الغابات الاستوائية المطيرة التي يضيع فيها سنوياً سبعة عشر مليون هكتار؛ ومن الأمثلة الأخرى القمامة السامة (ومنها المستوردة أيضاً) والتقنيات القديمة (مثل الصناعات الكيميائية، وكذلك النووية)، وصناعة الجينات في المستقبل وكذلك مخابر بحث تقنية الجينات والجينات البشرية. هذه المخاطر تنشأ عن قضايا سياقات العصرنة القائمة منها والمتوقفة. وهكذا تنمو صناعات، لها قدرات تقنية لتعريض المحيط والحياة للخطر دون أن تكون لهذه البلدان الوسائل الهيكلية والسياسية لتحول دون وقوع التدميرات الممكنة.

يتعلّق الأمر في الأخطار المرتبطة بالغنى والفقر بأخطار «الحالة السوية»، التي تنشأ بشكل متطابق في الغالب عن استعمال معايير غير موجودة أو مخروقة للعناية والأمن مما يجعل وضعها في العالم استمرارياً. وعلى العكس من ذلك ترتبط أسلحة الإبادة الشاملة

(الكيميائية والنووية والجرثومية) في استعمالها (ليس في قوته المهددة) مرتبطة بالموقف الاستثنائي للحرب. حتى بعد انتهاء مجابهة الشرق - الغرب لم يزل خطر **التدمير الذاتي المحلي أو الشامل بواسطة الأسلحة النووية والكيميائية أو البيولوجية**، بل خرج عن بنية المراقبة «التعادل النووي» للدول العظمى.

وتضاف إلى أخطار المجابهات العسكرية الدولية أخطار إرهاب أصولي أو خاص (يرتسم في الأفق). ويقل بصورة دائمة استبعاد أن يكون امتلاك وسائل الدمار الشامل أمراً حكومياً عسكرياً فحسب، وإنما سيكون امتلاكها متاحاً للخواص أيضاً، وكذلك ما يمكن بلوغه على هذا السبيل (سياسياً) من قوة تهديدية تجاه منبع أخطار جديدة ناجمة عن مجتمع الخطر الدولي.

في وسع بؤر هذه الأخطار الشاملة أن تتكامل وستتكامل وتزداد حدة، بمعنى أنه سيكون على المرء أن يتساءل عن التأثير المتبادل بين التدمير البيئي، والحروب وآثار العصرنة المتوقفة:

فبأية طريقة يساعد التدمير البيئي على الحروب سواء أقام صراع مسلح من أجل الموارد الضرورية للحياة (مثل الماء)، أم دعا الأصوليون المدافعون عن البيئة في الغرب إلى استعمال القوة العسكرية لإيقاف التدمير البيئي (كما طلب هذا مثلاً بالنسبة إلى التوقف عن قطع أخشاب الغابات الاستوائية)؟

من السهل أن نتصور بلاداً، تعيش في فقر متزايد، تستغل المحيط حتى آخر ما فيه. فقد يتم عند اليأس (أو حتى اليأس السياسي المقنع) البحث عن الموارد الأجنبية بقوة السلاح من أجل البقاء. التدميرات البيئية (فيضانات بانغلادش على سبيل المثال) يمكن أن تتسبب في نزوح جماهير غفيرة من اللاجئين، تنتهي بدورها إلى نزاعات حربية. أو تلجأ الدول المحاربة المهددة بالهزيمة إلى استعمال «آخر الوسائل» من مصانع

كيميائية ونووية لتدمير نفسها وتدمير الأجنبي من أجل تهديد المناطق والمدن الكبرى المجاورة لها بالتدمير النووي. إن الخيال الذي يضع مشاهد الرعب، التي تجعل لمنابع الأخطار علاقة ببعضها البعض، لم توضع له أية حدود. ويتحدث تسورن عن «لولب التدمير» الذي يمكن أن تُضاف آثاره إلى أزمة كبيرة، تصب فيها كل مظاهر الأزمات الأخرى.

هذا ما يعنيه بالضبط تشخيص مجتمع الخطر الدولي. إن الأخطار الشاملة المذكورة تجعل الأعمدة الحاملة لحسبان الأمن التقليدي هشة: تفقد الأضرار محدوديتها المكانية الزمانية فهي شاملة وذات أثر دائم؛ لا يكاد يكون من الممكن تحديد مسؤولين معينين عن الأضرار. فمبدأ المتسبب يفقد شيئاً من وضوح الخيار؛ ولم يعد من الممكن كذلك تعويض الأضرار مالياً إذ من العبث أن يضمن الأمن لنفسه من آثار حالة الأسوأ Worst Case المتصل بلولب التهديدات الشاملة. وتبعاً لذلك ليست هناك مشاريع للعناية اللاحقة في حالة وقوع ما هو أسوأ.

لقد اتضح من هذه التأملات أن أخطاراً شاملة من هذا النوع لا توجد، وإنما هي تختلط ويتم شحنها حد التشوُّه بالنزاعات الفَقرية والعِرقية والوطنية التي سيبتلى بها العالم بعد نهاية نظام النزاع شرق - غرب. وهكذا يرتبط تشخيص تدمير المحيط بلا هوادة في جمهوريات ما بعد السوفياتية بالنقد السياسي المتصل بالاستغلال الاستعماري للموارد الطبيعية. والحديث عن «الأرض الخاصة» بهذا المعنى يغدو في الوقت نفسه مطالبة بالحق في الموارد الطبيعية والسيادة الوطنية.

والحديث عن مجتمع الخطر الدولي يمكن أن يؤدي كذلك إلى رفع الاستقلالية النسبية للأزمات البيئية إلى نظرة أحادية السبب والبعد في مجتمع شامل. ويجب في مقابل ذلك التأكيد على خصوصية الممارسة السياسية الإجبارية لجميع حقول العمل الاجتماعي من خلال نزاعات المخاطرة.

يبدو أن الأخطار الملاحظة تفتح آليات مغلقة بإحكام بالنسبة إلى القرار الاجتماعي. فما يتم التفاوض بشأنه ويقرره رجال الأعمال والعلماء دون مبرر خلف الأبواب المغلقة، لا يمكن عندئذٍ تبريره من حيث نتائجه في عواصف التناقضات العامة الحادة المفاجئة. فهناك حيث تبدو القوانين الخاصة موشكة على التمام، يظهر مسؤولون، قد يعترفون تحت ضغط الرأي العام بالأخطاء ويذكرون الخيارات المرفوضة. إذا جمع المرء هذا، فإن تقنية الأخطار الفنية تولّد بشكل غير إرادي بلسماً سياسياً لمجراها وضد مجراها: فالأخطار التي تقف ضد ما تدعيه الجهات المختصة من أن كل شيء في متناول أيديها، تفتح، حين تصبح معروفة لدى الرأي العام، مجالات للعمل السياسي[٣٩].

د ـ لماذا تعد أطروحة إعطاء الصبغة الماكدونالدية للعالم خاطئة؟: مفارقات العولمة الثقافية

يقدم كيفين روبينس Kevin Rubins مثلاً البرهان على أن لتطور السوق العالمية نتائج عميقة بالنسبة إلى الثقافات والهويات وأساليب الحياة[٤٠]. عولمة العمل الاقتصادي تصاحبها أمواج من التحولات الثقافية، وهي قضية يمكن أن نطلق عليها اسم «العولمة الثقافية». والأمر في ذلك يتعلّق بالتأكيد وبشكل مركزي بإنتاج الرموز الثقافية وتلك قضية تمت ملاحظتها حقاً منذ مدة طويلة. فقد تكونت لدى قسم من علم الاجتماع وكذلك لدى الرأي العام نظرة في هذا المجال يمكن للإنسان أن يجعل منها أطروحة **تقارب الثقافة الشمولية**. تشهد على ذلك جملة إعطاء الصبغة الماكدونالدية للعالم. وبعد ذلك يكون النجاح أكثر فأكثر من نصيب تعميم يتضمن معنى توحيد أساليب الحياة والرموز الثقافية وطرق السلوك العابرة للحدود. يتم في قرية من قرى بافاريا

السفلى مثلما هو الأمر في كالكوتا وسنغافورة أو في الأحياء الفقيرة بريو دوجنيرو مشاهدة مسلسل دالاس التلفزيوني وارتداء البلوجينز وتدخين مالبورو بوصفه علامة «للطبيعة الحرة العذراء». باختصار، الصناعة الثقافية الشاملة تعني **التقارب** المتزايد للرموز الثقافية وأساليب الحياة.

قال رئيس «بلاد ديزني الأوروبية» Euro Disneyland: «تحظى علامات ديزني المتميزة باعتبار عالمي. حاولْ مرة أن تُقنع طفلاً إيطالياً أن توبولينو Topolino الاسم الإيطالي لميكي ماوس أمريكي، وستفشل في ذلك»(٤١). هناك طوباوية سلبية تكمن في هذا المنظور بالنسبة إلى خطاب السوق العالمية. ففي الحد الذي تندمج فيه آخر ثغرات العالم في السوق العالمية، ينشأ حقاً **عالم**، ولكن ليس بصفته اعترافاً بالتنوع والصراحة المتبادلة، أي صور ذاتية وأجنبية جامعة على نحو من المواطنة العالمية، وإنما ينشأ على العكس من ذلك تماماً بصفته **عالم ـ بضائع**. تقلع من هذا العالم جذور الثقافات والهويات المحلية وتعوض برموز عالم بضائع، يعود أصلها إلى رسم إشهار صورة اتحاد الشركات المتعددة الجنسيات. فيصبح الوجود **رسماً** ـ وهذا على الصعيد العالمي.

الناس هم ما يشترونه (يستطيعون شراءه). ومع قوة الشراء ينتهي كون الإنسان اجتماعياً، ويهدد ويبدأ الطرد. **الإقصاء!** هكذا ينص الحكم على أولئك الذين يسقطون من مساواة الوجود سقوط نموذج مرسوم.

فالشركات المتعددة الجنسيات التي تستهدف السيادة في سوق صناعة الرموز الثقافية العالمية، تستغل على طريقتها الخاصة عالماً لا تحده الآفاق من تقنيات الإعلام، أشاد به مثلاً روزينو. فالأقمار الصناعية تسمح بالتغلب على جميع الحدود الوطنية والطبقية وغرس عالم أمريكا البيضاء المتألق، الذي تم التوصل إليه بعد تفكير طويل في

قلوب البشر في كل زاوية من زوايا المعمورة. ويقوم منطق العمل الاقتصادي بعمل ما تبقّى.

عندما تفهم العولمة اقتصادياً ويتم فرضها، تنزل بالتكاليف إلى الحد الأدنى، وتصعد بالأرباح إلى الحد الأقصى. حتى الأسواق الجزئية وأساليب المعيشة والعادات الاستهلاكية المناسبة لها تعد، وقد عممت على القارات كلها، بتصفيق شارع وول ستريت. إن خطة السوق عبر الحدود الإقليمية تعد كلمة سحرية في طوابق الإشهار وتدابير الأعمال المتصلة بالصناعات الثقافية الشاملة. فحيثما تجاوزت تكاليف الإنتاج الرموز الصالحة على الصعيد العالمي، قدمت العولمة نفسها باعتبارها مهرباً ووعداً بفردوس الربح الوشيك الوقوع.

قال أحد مذيعي المحطة الفضائية الأمريكية «سي أن أن» CNN: «لقد أنجزت ثورة ثقافية واجتماعية نتيجة للعولمة الاقتصادية. ولقد أصابت الموظف في أمريكا مثلما أصابت رجل الشارع في موسكو أو رجل الأعمال في طوكيو. وهذا يعني: إن لما نعمله في أمريكا ومن أجل أمريكا اعتباره في جميع أنحاء المعمورة. إن أخبارنا أخبار شاملة».

نهاية الإعلام الحر الثوري؟

في جو الباحثين عن الذهب الذي ظهر في أسواق الإعلام العالمي وأدى ويؤدي إلى حركات التمركز الكبرى، رأى الخفراء إقبال نهاية الإعلام الثوري الحر. ومن يستطيع مفتوح العينين إبعاد هذا الخوف عنه بسهولة؟

كتب إغناتيو رامونيت: «Ignatio Ramonet هذه منشأة إعلامية أساسية، تكسو المعمورة كنسيج العنكبوت، تستغل منافع ترقيم الإشارات وتطالب بمد شبكات تشمل جميع خدمات الاتصال. وتساعد خصوصاً على ربط ثلاثة ميادين تقنية ببعضها البعض: الكمبيوتر،

الهاتف والتلفزة، التي تتوحد في وسائل الاتصال المتعددة والإنترنت. هناك ١,٢٦ مليار مشاهد تلفزيوني (منهم ٢٠٠ مليون يملكون وصلة بالكابلات وحوالى ٦٠ مليون اشتراكاً تلفزيونياً)، ٦٩٠ مليون مشترك في الهاتف، منهم ٨٠ مليوناً هاتفاً نقالاً، وحوالى ٢٠٠ مليون كومبيوتر، منها ٣٠ مليوناً مربوطة بشبكة الإنترنت. ومن المرجح أن تكون وصلات الإنترنت عام ٢٠٠١ أكثر من وصلات الهاتف، ويبلغ عدد مستعملي الإنترنت ما بين ٦٠٠ مليون ومليار وتتضمن الشبكة العالمية الانتشار World Wide Web أكثر من ١٠٠٠٠٠ موقع تجاري. وحجم المعاملات في صناعة الاتصال الذي كان عام ١٩٩٥ حوالى ١٠٠٠ مليار دولار، يمكن أن يتضاعف خلال خمس سنوات ويصل بذلك إلى ١٠ في المائة من الاقتصاد العالمي. إن فروع أجهزة الكومبيوتر والهاتف والتلفزة العملاقة لتعلم أن فوائد المستقبل تكمن في «مناطق التنقيب» الجديدة التي تفتحها أمام عيونهم المفتونة الطامعة تقنية الإشارات الرقمية. وهي مع ذلك تدرك أن أراضيها لن تكون عندئذٍ محمية في المستقبل وأن القطاعات المجاورة العملاقة تراقبها بنظرات ناهبة. وستسود في ميدان الاتصالات حرب لا هوادة فيها. فمن كان يتاجر في أجهزة الهاتف، يريد الآن أن يتاجر في أجهزة التلفزة أيضاً وبالعكس. كل الشركات المهتمة بالشبكات، خصوصاً تلك التي تهتم بشبكات الإمداد (التيار الكهربائي، الهاتف، الغاز، شركات القطارات والطرق السريعة الخ) تعيش في جو الباحثين عن الذهب، فهي تريد أن تضمن لنفسها نصيبها من كعكة وسائل الاتصال المتعددة. في كل مكان من المعمورة يحارب هؤلاء المتنافسون أنفسهم بعضهم بعضاً، الشركات الكبيرة التي أصبحت الحاكم الجديد للعالم: شركات AT&T، السوق العالمية المسيطرة على ميدان الهاتف، وشركة Duo MCI (ثاني أكبر شركة هاتف في أمريكا)، و BT (سابقاً British

Telecom)، و Sprint (ثالث أكبر العاملين بالنسبة للاتصالات الهاتفية داخل الولايات المتحدة)، وشركة الكابل واللاسلكي & Cable Wireless (التي تراقب خاصة Honkong Telekom، وشركة Bell Atlantic، وشركة Nynex، وشركة US-West، وشركة TCI (وهي أهم العاملين في مجال الكابلات التليفزيونية) وشركة NTT (أكبر شركة يابانية مختصة في الهاتف)، وشركة Disney (التي اشترت إذاعة ABC)، وشركة Time Warner (التابعة لمحطة CNN) وشركة News Corp، وشركة IBM، وشركة Microsoes (السوق الرئيسية في ميدان برامج العقل الإلكتروني)، وشركة Netscape، وشركة Intel، وغير ذلك. . . إن المنطق السامي لتحول الرأسمالية هذا ليس هو البحث عن الحلفاء، وإنما هو استلام الشركات الذي يهدف المرء منه إلى أن يضمن لنفسه في سوق السرعة التقنية المتواصل وغير المتوقع والنجاحات المسجلة في مجال المستهلكين (سرعة الانتشار المفاجئ للإنترنيت على سبيل المثال) مهارة أولئك الذين أصبح لهم محل في السوق. . .

ومن أجل أن تكون المنشآت المعروضة ذات فائدة بالنسبة للمستعمل، يجب أن ينتشر الاتصال حول العالم دون عوائق، حراً كما تمسح الرياح على المحيطات. هذا هو السبب في أن الولايات المتحدة (المنتجة الأولى للتكنولوجيات الحديثة ومقر أهم الشركات) تضع من أجل عولمة الاقتصاد وزنها كله في كفة ميزان إحداث الخلل، لكي تصل إلى أن تفتح كثير من البلدان حدودها «نهر الإعلام الحر»، قل وسائل الاتصال والتسلية للولايات المتحدة الأمريكية»[٤٢].

السجق الأبيض هاواي: المعنى الجديد للمكان

مع ذلك فإن هذا القول الذي أخذ من جريدة العالم السياسي

Le Monde Diplomatique، لهو التفنيد الحي للنظرة السوداء المنتشرة إعلامياً عن سيادة عالمية اقتصادية يقال عنها إنها مهددة. إن هذه الصحيفة الحادة اللسان، اليسارية النقد تستغل أيضاً بمهارة إمكانيات السوق العالمية الإعلامية، وتصدر بعدة لغات واستطاعت (ضد الاتجاه العام في وسائل الاتصال المطبوعة) في السنوات الأخيرة أن تزيد عدد نسخها بأكثر من الضعف (حتى ولو استمر في المدة الزمنية نفسها هبوط عدد الطبعة عن ١٠٠٠٠٠ نسخة وتقلص مداخيل الإشهار).

فالأطروحة المنتشرة حول تقارب ينمو خطياً ويتصل بمضامين الثقافة والإعلام في مسير الاتجاهات نحو التمركز في أسواق وسائل الاتصال العالمية تتجاهل **المفارقات والازدواجيات** المدروسة تجريبياً والمستخرجة نظرياً من **النظرية الثقافية** ـ أو بعبارة قديمة الأسلوب: **جدل** العولمة الثقافية. فعلى غرار رولاند روبيرتسون Roland Robertson قبل كل شيء، وهو أحد آباء نظرية العولمة الثقافية ودارسيها، يتواصل التأكيد على ذلك من دون كلال، فالأمر في العولمة يتعلق دائماً **بالأمكنة**. فصورة المجتمعات المغلقة ومجالاتها الثقافية الملائمة لها تنبذ **الدراسات الثقافية** وتصف قضية «جدلية» ضمنية لـ «العولمة»، يصبح فيها **المتناقض ممكناً وحقيقياً** في آن واحد. النظرة الأساسية تقول: إن العولمة بالذات لا تعني العولمة آلياً ومن جانب واحد وبعد واحد وهي أحد المنابع التي يصعب تجفيفها، لسوء الفهم في هذا الجدل. بل إن الأمر ليصل على العكس من ذلك وهذا في ظل حكومة كلمة العولمة «g-Word» في كل مكان إلى **التأكيد الجديد على المكان**.

العولمة لا تعني فقط نقل المكان، وإنما تفترض إعادة المكان، وتنبعث من الحساب الاقتصادي. فلا أحد يستطيع أن ينتج «شمولياً» بالمعنى الحرفي للكلمة. ويجب كذلك على الشركات التي تنتج

وتسوق منتجاتها «شمولياً» أن تطور هي بالذات ارتباطات **محلية** ـ، وذلك أولاً بقيام منتجاتها فوق أقدام محلية ووقوفها عليها وثانياً بصنع رموز شمولية يمكن تسويقها من مواد الثقافات المحلية الخام التي تبقى لهذا السبب حية، ثائرة ومتناقضة وتزدهر وتصبح «مقشوطة» بالضرورة. كلمة «شامل» تعني مترجمة وموصولة بالأرض «في أماكن مختلفة في الوقت نفسه»، أي **تجاوز المكان**.

لا عجب إذن أن يلعب هذا الجذع المشترك المحلي الشامل دوراً رئيسياً في حساب الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات. فشركات كوكا كولا وشركات سوني Sony تصف استراتيجيتها بأنها «**الأمكنة الشاملة**». ويؤكد رؤساؤها ومديرو أعمالها أن الأمر مع العولمة لا يتعلق بإنشاء المصانع في كل أنحاء العالم، فهي تعني أن يصبح الإنسان جزءاً من كل ثقافة. الاعتراف يقول «المكانية» هي استراتيجية الشركات التي تكتسب أهمية بتطبيق العولمة.

يستطيع الإنسان أن يتصور هذه الحدود الضمنية للعولمة الثقافية تصوراً خطياً، بمعنى توحيد العالم باستحضار نموذج ماكدونالدز من خلال التأمل الحدودي. ثقافة تصبح لو واصلنا التأمل فيها إلى النهاية عمومية، فتضمحل فيها ثقافات محلية من جهة، ومن جهة أخرى يستهلك الجميع بناء على خطة مرسومة (يأكلون وينامون ويحبون ويلبسون ويبرهنون ويحلمون، وغير ذلك) حتى وإن هم فعلوا ذلك على حدة حسب العالم الدخل الطبقات تماماً، فتكون في ذلك نهاية السوق، نهاية الأرباح. خاصة الرأسمالية العالمية التي تهزها أزمات كساد السوق، تحتاج إلى التنوع والتباين المكانيين ليكون لها عن طريق الاختراعات الضرورية في الإنتاج في التسويق حضورها في المنافسة العالمية.

مع ذلك، فإن نقل المكان وإعادة المكان لا يعنيان نهضة المكان بصورة آلية. بالتعبير البافاري: ليس الاحتفال بـ «السجق الأبيض»

و «جعة الأسد» و «السروال الجلدي» هو الذي ينجي عند العبور إلى العصر الشمولي. فعند إحياء اللون المحلي يتم إخفاء نقل المكان. إعادة المكان التي ذهبت عن طريق النقل المكاني اللانهائي، لا يمكنها أن تتساوى مع **التقاليد ـ السائرة ـ هكذا** ـ سيراً خطياً وتطبق بصفتها إقليمية ضيقة الأفق، إذ يتغير الإطار الانتمائي الذي يجب أن تتحقق فيه أهمية المكان.

إذا أخذ **نقل** ـ المكان **وإعادة** ـ المكان معاً، فمن المؤكد أن تكون لهما نتائج متنوعة، لكنهما يعملان قبل كل شيء على ألا تبرر الثقافات المحلية بعدُ انكماشها عن العالم مباشرة وأن تتحدد وتتجدد. وهذه البرهنة غير الملائمة كما يقول أنطوني هيدنس على التقاليد بوسائل تقليدية (يسميها هو «أصولية») يحل محلها الإجبار على إعادة التقاليد المنقولة عن تقليديتها إلى مكانها **في السياق العام** والتبادل والحوار والنزاع عبر المكان.

باختصار، تتم للمكان نهضة غير تقليدية، عندما يتم النجاح في نقل الخصائص المكانية بصورة شمولية وتجديدها في هذا الإطار المليء بالصراع. وبعبارة بافارية وبنوع من السخرية، إذا كان الأمر يتعلّق بالسجق (الأبيض)، فليكن سجق هاواي.

هـ ـ المحلية المعولمة: رولاند روبيرتسون

رأينا أن العولمة، بالاستعمال المتعلق بالعمليات، تؤدي في معظم الأحيان إلى **تقوية التبعيات المتبادلة** المتجاوزة للحدود الوطنية. ويعوض نموذج العالمين المفصولين في الخطوة الأولى بالتبعيات المتبادلة عبر الحدود. ويتقدم رولاند روبيرتسون خطوة أخرى جوهرية[٤٣]. فهو يبرز «البعد والعمق اللذين أصبح بهما **وعي** العالم بصفته مكاناً مفرداً» عادياً في أثناء ذلك. فالعولمتان، **القائمة والمنعكسة**

في وسائل الاتصال، تعدان إذن جانبين للقضية نفسها بالنسبة إلى روبيرتسون. وبذلك فإن إعادة هذه الانعكاسية الثقافية الرمزية للعولمة هي السؤال الأساسي في علم اجتماع العولمة. وبناء على هذا فإن الشروط الإنسانية conditio humanitas الجديدة تكمن **في الانتباه والوعي** المثارين بالنسبة لشمولية هذه الشروط الإنسانية وهشاشتها في نهاية القرن العشرين.

وبهذا المعنى فإن العولمة لا تستهدف فقط «موضوعية التبعيات المتبادلة». يجب على العكس من ذلك طرح السؤال والبحث، كيف ينفتح أفق العالم ويتكون في الإنتاج المتخطي للحدود المتصل بعوالم الوعي والرموز الثقافية. العولمة الثقافية تحول دون مساواة الدولة الوطنية بالمجتمع الوطني الذي تتم فيه الاتصالات الثقافية وأساليب الحياة والإضافات والمسؤوليات والصور الذاتية والعائلية للجماعات والأفراد أو يلتقي بعضها بالبعض الآخر عبر الحدود. وقد أظهرت هذا إليزابيث بك غيرنسهايم من خلال الزواج والأسر عبر الحدود. فهناك «وراء كل التقويمات والآمال والمخاوف المتمايزة حقيقة مؤكدة: هي أن الانضمامات العرقية تزداد تعقيداً بسبب التطور الاجتماعي والسكاني وحده. ففي عصر الحركية والمواصلات الجماعية ونشر الشبكات الاقتصادية، ينمو عدد أولئك الذين يعيشون خارج قطر جماعات من جنسية واحدة مع أناس من جماعات أخرى ويعملون معهم؛ وعدد الذين تركوا أوطانهم لأسباب مختلفة (سواء أكان السبب الفقر أم الجوع أم الاضطهاد أم التعلم والمهنة والرحلات والفضول) لفترة قصيرة أو طويلة، وقد يكون ذلك إلى الأبد؛ وعدد الذين يعبرون الحدود ويولدون هنا، وينشأون هناك ويتزوجون هنالك ويولد لهم أولاد. ويعني هذا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أن هذا التطور يمكن أن يصبح «حالة عادية جديدة»: «فعدد الشراكات الثقافية يتزايد، وهكذا لم

يعد من النادر أن يكون هناك أبيض وآسيوي أو عربي ويهودي» (ر.س. شنايدر R.C. Schneider). ومثل هذه العلاقات المختلطة إلى هذا الحد أكثر ندرة في ألمانيا، إلا أنه يرتسم هنا أيضاً اتجاه عام واضح نحو علاقات عائلية «متعددة الألوان بشكل أكثر».

ولنذكر مثلاً عن عقود الزواج: في سنة ١٩٦٠ كان أولئك الذين تزوجوا في ألمانيا، دائماً من الألمان تقريباً. ولم يشارك «أجنبيات أو أجانب»، كما جاء في لغة الإحصاء الرسمية، إلا في الرقم الخامس والعشرين من كل زواج، بمعنى أنه كان لأحد الشريكين على الأقل جواز سفر أجنبي. أما في سنة ١٩٩٤ فكان كل زواج سابع «من أجنبي أو مع أجنبي»، بمعنى أن الرجل أو المرأة أو كلاً منهما كان من جنسية أجنبية. ولنذكر مثلاً آخر عن الولادات: في سنة ١٩٦٠ كان الأطفال الذين ولدوا في ألمانيا دائماً تقريباً ينحدرون من حيث الجنسية «من زواج ألماني محض»؛ كان هناك ١,٣ في المائة من المولودين لهم أب وأم أجنبيان أو أم أجنبية. أما في سنة ١٩٩٤ فكان هناك ١٨,٨ في المائة لهم أب وأم أجنبيان أو أم أجنبية، بمعنى أن كل طفل خامس ينحدر من زواج ألماني أجنبي أو زواج أجنبي. أما في ما يتعلق بهذه الجماعة المتنامية بسرعة من «الثقافيين عبر الحدود» وأسرهم، فإن مشكل التنظيم الاجتماعي يبرز هنا حقاً: إلى من ينتمون؟ إلينا، إلى الآخرين؟ وإلى أي من الآخرين؟ إن الأمر هنا ليتعلق بتراجم ذاتية متعددة الألوان، حركية، متشابكة إلى حد كبير، لا تنضوي تحت الأصناف المحددة. وهذا يسبب للسلطات عمليات ومسائل تقديرية معقدة نظراً لصعوبة المادة المتصلة بحالات التوقف والأخطاء المنطقية»(٤٤).

تحدث يورغن هابرماس Jürgen Habermas قبل سنوات عن «خطورة الرؤية غير الواضحة جزئياً»، وتسغمونت باومان Zygmunt Baumann يتحدث عن «نهاية الوضوح». ويسوق روبيرتسون الدليل

على أن المحلي والشمولي لا يتنافيان[٤٥]. بالعكس: يجب أن يفهم المحلي على أنه وجه الشمولي. العولمة تعني أيضاً: تجاذب الثقافات المحلية وتلاقيها مع بعض البعض، يجب أن تحدد في «تصادم المحليات» clash of localities تحديداً جديداً من حيث المضمون. ويقترح روبيرتسون أن يعوض المفهوم الأساسي للعولمة الثقافية بـ «**المحلية المعولمة**» تركيب لفظي (**عول ـ محلية**) يجمع بين العولمة والمحلية.

بهذا التركيب اللفظي «العولمة المحلية» ترتفع في الوقت نفسه مطالبة، المطالبة **بالنظرية الثقافية**: وهي تصور أن المرء يستطيع أن يفهم العالم الراهن وانهياراته، وانتفاضاته دون أن يتعرض للأحداث التي تدرس تحت كلمات «سياسات الثقافة ورأس المال الثقافي والاختلاف الثقافي والمجانسة الثقافية والعرقية والجنس والنوع وهو تصور **يبدو غير معقول**»[٤٦].

ليس من المبالغة القول بأن المقطع، الذي يفصل مثلاً «علم اجتماع العولمة» الجديد في مساره الثقافي عن البدايات الأولى لنظرية النظام العالمي هو نفسه ها هنا ويتم على نفس المنوال. فالبديهية المصقولة بعناية التي تفصل الهشيم (التبن) عن القمح تقول:

«الثقافة الشمولية» لا يمكن أن تكون **سكونية**، بل ينبغي أن تفهم على أنها **قضية محتملة وجدلية** (وإن لم تكن بالذات **اقتصادية** يمكن ظاهرياً اختزالها في منطق رأسمالي عنيد) حسب نموذج «المحلية المعولمة»، التي تفهم فيها العناصر المتناقضة **في وحدتها** وتجد ما يناسبها من حلول. بهذا المعنى يستطيع المرء أن يتحدث عن تناقضات ثقافات «المحلية المعولمة».

المهم هو وجود منعطف منهجي عملي لهذه البديهية. فالعولمة وهي في ما يبدو الكبير الكلي، الخارجي الذي يصل إلى غايته في

النهاية ويسحق كل ما عداه يصبح مدركاً، في الصغير، في المجسم، في المحل، في الحياة الخاصة، في الرموز الثقافية التي تحمل كلها توقيع «محلية معولمة».

ويمكن تفسير هذا أيضاً كما يلي: لا يصبح علم اجتماع العولمة ممكناً تجريبياً وضرورياً إلا بوصفه بحثاً ثقافياً (في بحوث الصناعة والتفاوت والتقنية والسياسة) يتصل بالمحلية المعولمة.

ولكن ما معنى كلمة (جدلي) هذه، التي تعبث فجأة في الواجهة، وهي التي تم بها ذات مرة توديع التفكير الواضح، في سياق النظرية الثقافية؟ ماذا تعني تناقضات العولمة الثقافية حين تفهم هذه وتبحث على أنها نهر[٤٧].

العمومية والذاتية

تبعاً لذلك لا يشكل تعميم وتوحيد المؤسسات والرموز والسلوكيات النمطية وتوحيدها (مثل ماكدونالدز وبلوجينز والديموقراطية وتقنية الاتصالات والبنوك وحقوق الإنسان الخ) والتأكيد الجديد على الثقافات المحلية والهويات وابتداعها، بل الدفاع عنها (الأسلمة والعقلنة والأغاني الشعبية الألمانية وراي أفريقيا الشمالية والكرنفال الأفريقي في لندن والسجق الأبيض في هاواي) لا يشكل أي تناقض. بل ينبغي أولاً حتى نذكر المثل المتعلق بحقوق الإنسان بشيء من التوضيح، أن تكون هذه الحقوق في حكم الممثلة في كل الثقافات بوصفها حقوقاً عالمية، وأن تفسر وتمثل ثانياً بوصفها مرتبطة بالسياق بشكل غالباً ما يكون مختلفاً تماماً.

الارتباطات والتجزؤات

العولمة تخلق (تفرض) الارتباطات. وينبغي أن يبرز هذا في سياق من المناقشات، الذي يكاد معنى العولمة يتساوى فيه مع معنى التجزئة

في (سوء) الفهم والتقويم. هكذا تنشأ «جماعات» (وهذه الكلمة في حاجة إلى تحديد جديد) متخطية للحدود والقارات، تفصل كل ما اعتبر ويعتبر حتى الآن وحدة لا تنفصم عراها: التعايش الجغرافي الاجتماعي والتعايش المهني، ولو أن ذلك يتسبب في آن واحد في إنشاء علاقة اجتماعية جديدة. والمنطق الجديد للتعايش الحياتي والمهني في الأماكن المنفصلة جغرافياً يتم تطبيقه حتى في الشركات المتخطية للحدود (التي نقلت إدارتها إلى سنغافورة وتصنع منتجاتها موزعة في أوروبا كلها) كما تطبق في البلديات المتخطية للحدود (المكسيكية - الأمريكية والأمريكية - المكسيكية) و «الأسر»، و «الثقافات الجماعية العرقية» (أفريقيا الوهمية) وغير ذلك.

على أنه ينبغي أن يكون لهذا اعتباره للسبب نفسه أيضاً: وهو أن العولمة تجزِّئ؛ لن تدفن سيادة الدولة في الإعلام والضرائب، وتدفن معها سلطتها فحسب؛ بل حتى البلديات المحلية يمكن أن تنهار. من الممكن في الحالة القصوى أن تصبح المجاورات المباشرة في ظل شروط الثقافة المحلية المعولمة مقفرة، بينما (وهذا غير ممكن بالضرورة إطلاقاً) تزدهر تلك «المجاورات» الثقافية المتخطية للحدود.

المركزية واللامركزية

هناك كثيرون ينظرون إلى العولمة على أنها قضية تركيز وتمركز في أبعاد رأس المال والقوة والإعلام والعلم والثروة واتخاذ القرار، إلخ؛ وكثيراً ما يوردون أسباباً جيدة لذلك. ولكن الذي يتم إغفاله هو أن الحركية نفسها تخلق المركزية. فالجماعات المحلية، بعبارة أدق: المتخطية للحدود المحلية تكتسب نفوذاً في تشكيل أمكنتها الاجتماعية، وكذلك الأمر أيضاً في كل مكان من أمكنتها الاجتماعية، ولك أن تقول: في سياقاتها الوطنية.

تستطيع الدول الوطنية أن تغلق على نفسها في اتجاه الداخل، ولكنها تستطيع أن تنشط في اتجاه الخارج أيضاً، وتلتفت إليه وتنقل سياستها وهويتها وتحددهما من جديد في الإطار الانتمائي الشامل للتشابكات، والحوارات والمنازعات المتبادلة. ويتم الأمر نفسه بالنسبة إلى الممثلين في المستويات المختلفة والدرجات المتوسطة للأعمال الاجتماعية من نقابات مروراً بالكنائس وروابط المستهلكين ووصولاً إلى الأفراد.

نزاع وتسوية

ليس من الصعب أن نتصور المحلية المعولمة عالماً انهار في النزاعات. ووهم «حرب الثقافات» يظل على نحو ما حبيس بداية الدولة الوطنية (رغم دوام الذعر الذي هو خاص به). ذلك أن المحلية المعولمة تعني أيضاً: أن النزاع يحل محل المشتركات المرتبطة بالمكان، ويحل محل النزاع (الذي يفترض دائماً أدنى نموذج من التكامل) محل «**لا نزاع**»، إلخ. ولنفكر في تصدع العالم، الذي ينحل عن طريق **إقصاء**» عديمي القدرة على الشراء»، وربما حتى الأكثرية المستقبلية للبشر، أي التفكير في جعل العالم برازيلي المظهر[٤٨].

غير أنه ينبغي بصدد هذه النظرة الشبحية عن المستقبل، وهي ليست غير معقولة بأية حال من الأحوال، التساؤل لماذا يفضل **من جانب واحد** إبراز هذه الجوانب من مستقبل محتمل دون سواها. فحتى إذا كان لا يجوز أن تخفى عنا هذه التوقعات المشؤومة وتحجب، فإن هناك مع ذلك أمراً لم يؤخذ في الاعتبار، وهو أن المحلية العولمة تخلق أيضاً «مشتركات» جديدة طريفة. وهذه تمتد من ميكي ماوس وكوكا كولا عبر رموز الخليقة المسمومة المحتضرة (صور النوارس وصغار كلب البحر الملونة بزيت النفط) إلى العلامات الأولى للرأي

العام العالمي التي ظهرت بصورة مضحكة بما فيه الكفاية في مقاطعة شركة شل العابرة للحدود الوطنية.

قبل فترة قصيرة بشر فوكوياما بـ «نهاية التاريخ». وهوارد بيرلموتر Howard Perlmutter على حق حين يرد ببداية تاريخ حضارة عالمية[٤٩]. فيها ستنعكس العولمة وتكتسب تاريخياً صفة جديدة عن طريق ذلك، تبرر كما سبق القول، مفهوم «المجتمع العالمي». فهذا يتطلب وجود تجربة قدر مشترك، يظهر قرب البعيد غير محتمل في عالم لا حدود له.

استطراد: ينبغي التمييز بين نوعين

اقترح بهذا المعنى (لتوضيح مفهوم «الجدلية» أيضاً) أن نميز بين نوعين من التمييز، التمييز الإقصائي والتمييز الاستيعابي. فالتمييزات الإقصائية تتبع منطق إما وإلا. وهي ترسم العالم بوصفه نظاماً ثانوياً تابعاً لعوالم منفصلة، تتنافى فيها الهويات والجنسيات. كل حادث مفاجئ هو حادث مفاجئ. فهو يضلل ويفضح، ويجبر على التغييرات أو النشاطات التي تعيد النظام إلى نصابه.

أما التمييزات الاستيعابية فترسم صورة أخرى عن «النظام». والوقوع هنا بين الفئات ليس استثناء، وإنما هو القاعدة. وإذا ما بدا هذا فاضحاً، فما ذلك إلا لأن صورة التمييزات الاستيعابية المتعددة الألوان «تجعل» طبيعة «نماذج النظام الإقصائي محل تساؤل.

هناك ولا ريب فائدة تكمن في التمييز الاستيعابي، وهي أنه يمكن من مفهوم آخر، أكثر حركة، وإن شئت: يمكن من مفهوم متعاون عن «الحدود». فالحدود لا تنشأ هنا عن الطرد الإقصاء، وإنما عن طريق أشكال مثبتة من «الاستيعاب المزدوج». فالشخص الذي يشارك في عدة دوائر مختلفة، يصبح من خلال ذلك محدداً. (وإذا كان هذا ليس هو

الوحيد، وإنما قد يكون في المستقبل نمطاً مهماً من التفكير في الحدود ومعايشتها، فهو شيء طبيعي حقاً من الناحية الاجتماعية). ففي إطار هذه التمييزات الاستيعابية يتم إذن التفكير في الحدود وتحصينها باعتبارها نموذجاً متحركاً، يمكن من الولاءات المتداخلة.

في نموذج التمييز الإقصائي لا يمكن تصور العولمة إلا بوصفها الحد الأقصى، يفجر كل شيء. يجب أن تظهر العولمة هنا بمثابة قمة التطور، التي تلغي كل التمييزات وتضع في مكانها ما لا يمكن تمييزه. والنتيجة المنهجية هي أن المرء قد يستطيع أن يلقي نظرة على هذا الكل الكبير مرة واحدة. على أنه من الواضح أن هذه النظرة تعاني من الإفراط في الامتداد، ولذلك فمن الممكن أن تتفجر من جرائه.

أما نموذج التمييز الاستيعابي، فيؤيده على العكس من ذلك بالدرجة الأولى **دليل عملي للبحث**: هو أن **الشمولية لا تبحث اجتماعياً إلا بهذه الطريقة**. لقد أعاد التقاطع الطريف بين العالم والأنا الذي يقع هنا في مجال النظر، تأسيس علم الاجتماع من جديد، لأن الأنا لا تفهم ولا يتم بحثها نظرياً تجريبياً من دون علم الاجتماع ولا يمكن أن تدرس سياسياً كذلك. وقبول التمييز الاستيعابي يكتسب هكذا واقع **فرضية عمل تجريبية**. يجب أن تقصى هذه في غمرة مغامرات البحث القائم إلى المجتمع الجديد المجهول الذي نعيش فيه. وكل ما يجعل من الناحية المنطقية تابعاً في تفكير إما وإما، ينبغي أن يعرف أولاً وبصورة مطلقة من الناحية التجريبية، ويتم توضيحه: وهو الأشكال «الاستيعابية» للحياة، والسيرة الذاتية، والنزاع والسيادة والتفاوت والدولة في العالم الجديد[٥٠]. غير أن التمييزات الاستيعابية يمكنها ويجب أن تصاغ بشكل واضح. ولتحوير ما قاله ابن ظظصأ نقول: التفكير الغامض والعجز عن التمييز ليس نظرية التحديث المنعكس.

و ـ قوة تصور الحياة الممكنة: أرجون أبادوراي

رأي روبيرتسون ونظريته عن ثقافات «المحلية المعولمة» وسعهما أرغون أبادوراي الذي ادعى الاستقلالية النسبية والاستقلالية والمنطق الذاتي لهذا الاقتصاد الثقافي المحلي المعولم وطوره نظرياً. في هذا السياق يتحدث أبادوراي عن الفروع العرقية ethnoscapes؛ وهو يعني بذلك «مناطق الأشخاص» الذين يشكلون العالم المضطرب المدمر، الذي نعيش فيه: فهناك السواح والمهاجرون واللاجئون والمنفيون والعمال وآخرون من البشر والجماعات، لا يكفون عن الحركة. تنطلق عنهم وعن اضطراباتهم الجسمية الجغرافية مؤثرات جوهرية تغيير السياسة داخل الأمم وبين الأمم، بل هم جانب من وجه الثقافة الشمولية. إلى جانب الفروع العرقية يميز أبادوراي ويصف:

ـ **المشاهد التقنية**: حركة التقنيات العابرة للحدود والتقنيات المتطورة والتقنيات القديمة والتقنيات الآلية والإعلامية.

ـ **الفروع المالية**: هناك عن طريق أسواق العملات وبورصة الأموال الوطنية وأعمال المضاربة حركة ضخمة للمبالغ النقدية المتنقلة بسرعة لا تصدق فوق العجلات الوطنية.

ـ **الفروع السمعية - البصرية**: تقسيم الإمكانيات الخاصة بإنتاج الصور الإلكترونية ونشرها.

ـ **الفروع المذهبية**: تشتبك الصور المرتبطة في معظم الأحيان بالمذاهب والأفكار الحكومية أو المعارضة التي تكمن جذورها في التنوير[٥١].

إن تيارات هذه الصور والمناطق، حسب ما أظهره أبادوراي، تجعل الفارق التقليدي بين المركز والمحيط محل تساؤل. **فهي لبنات «عوالم متصورة»**، يحمِّلها الناس والجماعات معاني مختلفة على امتداد المعمورة، ويتبادلونها ويعيشونها.

«الحدود بين الدول واضحة فوق الخرائط السياسية تمام الوضوح كما كانت دائماً (. . . لكن) من بين القوى، التي تعمل على إزالتها، يرجح أن تكون التيارات الإعلامية أكثرها عناداً هنا تنهال معلومات، كانت الحكومات تحتكرها في السابق. . . واحتكارها للعلم بالأشياء، التي تحدث في العالم، يجعلها قادرة على أن تستغفل الناس، وتقودهم إلى الاتجاه الخاطئ، وتراقبهم. . . واليوم. . . أصبح الناس في جميع زوايا المعمورة قادرين على الحصول على المعلومات التي يريدونها».

لم تعد الثقافات المحلية المعولمة الناشئة مرتبطة بأي مكان ولا بأي زمان. فهي عديمة السياق، «خليط حقيقي من العناصر المتناقضة، أحضرت من كل مكان ومن لا مكان، نشأت عن عربة جدل الحداثة (ما بعد الحداثة) في نظام من الاتصالات الشاملة»[٥٢].

ماذا يعني هذا؟ يجيب أبادوراي: الخيال يكتسب قوة فريدة في العمل اليومي للبشر[٥٣]. هناك عدد أكبر من الناس وكثير من أجزاء العالم يحلمون، يفكرون في مجال أكبر للحياة «الممكنة» أكثر مما فعلوا في أي وقت مضى. أما المنبع المركزي لهذا التغيير، فهو المسائل السمعية البصرية، التي تهيّئ عرضاً ثرياً دائم التغير بالنسبة لهذا النوع من «الحياة الممكنة». وعلى هذا النمط يهيأ أيضاً قربٌ متصور لأشكال من رموز الوسائل السمعية البصرية. والنظّارة التي يرى الناس بها حياتهم وآمالهم وهزائمهم وأوضاعهم ويقومونها صعوداً وهبوطاً قد كونت من مواشير الحياة الممكنة، التي تقدمها وتحتفل بها من دون انقطاع «التلفزة (الرؤية عن بعد Fern - Sehen)».

وحتى الأوضاع الحياتية اليائسة، في ما يدلل عليه أبادوراي التي تحبس الناس في الظروف الأكثر قسوة والأقل لياقة بكرامة الإنسان كالأطفال العاملين وأناس القمامة الذين يعيشون من قمامات العواصم، يكتنفها هكذا اللعب المشؤوم للخيال الثقافي المنتج صناعياً. فيظهر

الفقر، وربما يتضاعف في أشكال البضائع البراقة للحياة الممكنة التي تغرى في كل حين عن طريق الإشهار الإعلاني الملصق والمعيش الكائن في كل مكان.

هذه القوة الخاصة بالصناعات الخيالية الشاملة تعني أن أشكال الحياة المحلية تنبش عن طريق «النماذج» وتعبًّأ، وقد جاءت إلى هنا اجتماعياً ومكانياً من أماكن أخرى تماماً. وبهذه الطريقة تقع الحيوات الخاصة والحيوات الممكنة في تناقض ساخر على الأقل. فحتى الفقر، كما سبق القول، يقوم وينشأ تحت قوة سوق الحيوات الخيالية، ويبقى لاصقاً ومرتبطاً بالدورة الشاملة للصور والنماذج التي يبقي الاقتصاد الثقافي (سلباً وإيجاباً) على نشاطها.

ز ـ عولمة الثروة، وأمكنة الفقر: زيغمونت باومان

ولنقدم هذه الخلاصة: لقد ودع مراقبو المشاهد الشاملة الأنجلوساكسون الذين تعلموا في النظرية الثقافية، ما يمكن تسميته بإعطاء «الصبغة الماكدولاندية» للعالم. فقد اتفقوا على أن العولمة لا تفرض توحيداً ثقافياً؛ والإنتاج الغزير للرموز الثقافية والإعلامية لا يؤدي إلى نشأة شيء من قبيل «الثقافة الشاملة». يجب أن تفهم مشاهد المحلية المعولمة الناشئة على أنها «خيال حياة ممكنة» ذات وجهين كبيرين، سمح بتنوع التوافقات وجمعها بقوة في كل مرة من التشكيلات المتغيرة المتعددة الألوان من أجل الهويات الحياة الذاتية والجماعية.

كتب زيغمونت باومان يقول: تعزل الرموز الثقافية «عن الخيط الشامل»، وتنسج الهويات المختلفة. فالصناعة الذاتية المحلية المتمايزة تصبح علامة (محددة تحديداً شاملاً) للقرن العشرين المتأخر. . . وتحتم الأسواق الشاملة الخاصة بالمواد الاستهلاكية والاستعلامات اختيار ما يجب امتصاصه ولكن كيفية الاختيار يتم البت فيها محلياً أو

بلدياً من أجل إعداد علامات رمزية للعلامات الخاصة بالهويات المضمحلة والمبعوثة ثانية، والمبتدعة من جديد أو التي كانت مطلوبة حتى الآن. **الجماعة** التي أعاد اكتشافها المعجبون الرومانسيون المولودون من جديد (إذ رأوا أن هناك قوى قاتمة تهددها، من شأنها أن تقتلع الشخصية من جذورها وقد انغرست في **المجتمع الشامل في هذه** المرة) ليست هي البلسم المضاد للعولمة، وإنما هي إحدى نتائجها الشاملة التي لا محيد عنها إنتاجاً وشرطاً.

نريد الآن، كي ننتهي من خطوة البرهنة على التطور «المنطقي الخاص» لبعد من أبعاد العولمة، أن نتساءل عن النتائج المركزية المثيرة للقلق الناتجة عن تفاوتات شاملة. لقد وصف ز .باومان هذه النتائج. فالرابطة المحلية الشاملة تبيح ولا تفرض طريقة التأمل التحليلي التجريبي للثقافات وعوالم الحياة المتخطية لحدود المكان فقط، وإنما هي، كما يدلل باومان على ذلك، تشطر المجتمع العالمي الصاعد. إذن فالعولمة والأمكنة ليستا جانبين، ليستا وجهين لشيء واحد فحسب، بل هما في الوقت نفسه قوتان دافعتان وشكلان تعبيريان عن **تقطيب (من القطب) وسترجة (من الاستراتيجية) جديدين لسكان العالم إلى أغنياء معولمين وفقراء مؤمكنين.**

«يمكن أن تكون العولمة والأمكنة جانبين لوسام واحد لا ينفصلان، ولكن قسمي سكان العالم يعيشان في جانبين مختلفين ولا يريان سوى جانب واحد مثلما لا يتمكن الناس فوق الأرض من رؤية القمر وتأمله إلا من جانب واحد. بعضهم يسكنون الكرة الأرضية، وآخرون مقيدون إلى أماكنهم. . . العلامة هي أولاً توزيع جديد يخص الامتيازات والحرمان من الحقوق والثروة والفقر والإمكانيات والميئوسات من الأشياء والقوة وعدم القوة والحرية وعدم الحرية. يمكن القول إن المحلية المعولمة هي قضية سترتجة **جديدة موسعة على**

امتداد العالم، ينبني في مسراها سلم رتب تدريجي اجتماعي ثقافي جديد ينتج نفسه بصفة عالمية. عندما يكون هناك اختلاف وتكون هناك هويات بلدية، تدفع بها عولمة الأسواق والإعلام إلى الأمام وتجعل منها «ضرورة»، فإن الأمر لا يتعلق عندئذٍ بتعدد الشركاء، وإنما يتعلق بالشركاء أنفسهم. وما يعد اختياراً حراً بالنسبة للبعض، يعد بالنسبة إلى آخرين قدراً لا يرحم. وبما أن هؤلاء يتزايدون من حيث العدد بصورة مستمرة ويغرقون غرقاً متزايداً في يأس، مصدره وجود لا منظور له، فإن من حق المرء أن يعتبر العولمة تركيزاً لرأس المال والأموال وجميع الموارد، يمكن من حرية الاختيار والعمل ولكنه أيضاً وبالدرجة الأولى، **تركيز لحرية العمل**... والحرية (حرية العمل وحركية رأس المال قبل كل شيء) إنما هي بيت زجاجي، تنمو فيه الثروة بسرعة أكثر من أي وقت سابق؛ وإذا ما كثرت الثروة مرة، فسيكون هناك الكثير منها بالنسبة إلى الجميع هذا ما يقوله المواسون.

فقراء العالم، القدماء والجدد، الموروثون والذين أنتجهم الكومبيوتر، قد لا يتمكنون من التعرف إلى وضعهم اليائس في هذه الآداب والفنون الشعبية، فالأغنياء القدامى يحتاجون إلى الفقراء، ليصبحوا أغنياء ويظلوا أغنياء. وهم لم يعودوا الآن في حاجة إلى الفقراء... منذ أقدم العهود كان النزاع بين الفقير والغني يعني تبعية أحدهما للآخر مدى الحياة. هذا الأمر يتناقص دوماً. فلا يستطيع الإنسان أن يتصور بحق عن أي موضوع سوف يتكلم الأغنياء الجدد «المعولمون» والفقراء الجدد «المعولمون»، ولماذا يشعرون بضرورة اللجوء إلى التسوية، وما هو نوع التعايش modus coexistendi الذي هم على استعداد للبحث عنه... إن العوالم المتراكمة في قطبي سلم الرتب التدريجي الناشئ، في القمة وفوق الأرضية تختلف عن بعضها البعض بشكل درامي ويزداد احتجاب أحدها عن الآخر كطرق

المواصلات التي يستعملها السكان النشيطون والأغنياء في مدن اليوم الكبيرة التي تحددها «مساحات ليست للمرور» no go areas وتلتف حولها بعناية.

إذا كان **المكان** بالنسبة إلى **العالم الأول**، عالم الأغنياء والمالكين، قد فقد صفته المحددة وأصبح من السهل اختراقه بالطرق «الفعلية» و«الافتراضية»، فإن المكان الفعلي بالنسبة إلى **العالم الثاني** عالم الفقراء، «الزائدين بنيوياً» ينغلق بسرعة متزايدة.

إن الطريقة الملحة التي يظهر بها في الوسائل السمعية البصرية فتح الأمكنة و «الانفتاح الافتراضي» للمسافات، التي لا يمكن الوصول إليها في الواقع غير الافتراضي، تجعل نزع الملكية هذا أشد إيلاماً. فالمكان المتضائل يلغي مسار الزمن؛ سكان العالم الأول يقضون حياتهم في حاضر أبدي، ويعيشون سلسلة من الأحداث المترابطة، عزلت عن مستقبلهم مثلما عزلت عن ماضيهم صحياً؛ هؤلاء البشر مشغولون دوماً، و «لا وقت لديهم» على الدوام، فليس هناك من لحظة زمنية تقبل الامتداد تتم تجربة الزمن بصفته «طفحان».

ينحني الناس الذين كانوا عرضة **للعالم الثاني**، وينضغطون تحت عبء الوقت المفرط **والزائد على الحد** الذي لا يستطيعون ملأه. ففي وقتهم «لا شيء يحدث أبداً». فهم لا «يتحكمون» في الوقت ولكنه لا يتحكم فيهم أيضاً، مثل أجدادهم الذين خضعوا للإيقاع العديم الوجه في زمن المصنع المرتبط بساعة بدء العمل والانصراف منه. لا يستطيعون إلا أن يقتلوا الوقت كما يقتلهم هو ببطء.

سكان العالم الأول يعيشون في **الوقت**، والمكان لا يعني شيئاً بالنسبة إليهم، لأن كل مسافة يمكن أن تجتاز مباشرة. لقد عرض جان بودريارد Jean Baudrillard تجربتهما في صورته عن «الواقع المفرط»،

الذي لم يعد من الممكن فيه الفصل بين الافتراضي والفعلي، لأنهما سواء في «الموضوعية» و «الظاهرية» و «القوة المعاقبة» بقدر ما تفتقدان إليها، وذلك ما يحدده إميل دوركهايم على أنه علامات «الواقع».

يعيش سكان العالم الثاني في المكان وهو عالم ثقيل، لا يمكن تدميره ولا المساس به، يقيد الوقت، ويبعده عن مراقبة السكان. وقتهم فارغ. فالوقت الافتراضي فقط، وقت التلفزة له بنية، له «جدول زمني». أما الوقت الباقي فيمضي رتيباً، يأتي ويذهب، لا يطلب أي شيء ولا يترك وراءه في ما يبدو أية آثار. وفجأة تظهر رواسبه من غير إشعار ولا دعوة. والوقت غير المادي ليست له من سلطة على «المكان المفرط في الواقعية»، الذي ألقي إليه بسكان العالم الثاني.

لا يحتاج الأغنياء، وهم مصادفةً الممثلون على المسرح السياسي والمالكون لأكثر الموارد وأعظم القوى، إلى الفقراء لا لينقذوا أرواحهم (التي يعتقدون أنهم لا يملكونها وما كانوا على أية حال ليروها جديرة بالرعاية) ولا ليبقوا أثرياء أو يصبحوا أكثر ثراء (وهو ما سيكون في نظرهم أكثر سهولة لو لم تكن هناك مطالبة باقتسام جزء من ثروتهم مع الفقراء).

الفقراء ليسوا من عباد الإله، الذين يطبق المرء عليهم بره وإحسانه خلاصاً لروحه. هم ليسوا الجيش الاحتياطي، الذي يجب أن يهيأ من أجل العودة إلى إنتاج القيمة. ليسوا المستهلكين الذين يجب على المرء أن يغريهم ويقنعهم بإدارة الاقتصاد عند انتعاشه. فالفقراء، من أية جهة نظر إليهم المرء، ليست لهم منفعة. والمشردون ليسوا أكثر من الرسم الساخر القبيح للسواح ترى من يفرح بصورته المنعكسة المشوهة»[٥٤]؟

الجديد في العهد الجديد أن العلاقة بين الفقر والغنى تضيع، وذلك، في رأي باومان، بسبب العولمة التي تقسم سكان العالم إلى أغنياء معولمين، يتغلبون على المكان ولا وقت لديهم، وفقراء معولمين

مقيدين إلى المكان، عليهم أن يقتلوا الوقت، الذي لا يعرفون ماذا يفعلون به.

لا توجد في المستقبل بين هؤلاء الكاسبين من العولمة والخاسرين منها، فيما يقول باومان، وحدة ولا تبعية. والنتيجة البارزة هي: سقوط جدلية السيد العبد؛ وأكثر من ذلك: تتمزق الرابطة التي لا تجعل التضامن ضرورياً فقط، وإنما تجعله ممكناً أيضاً. وعلاقة التبعية أو على الأقل علاقة الرأفة، التي كانت تعد حتى الآن أساساً لأشكال التفاوتات، تسقط في لا مكان ما جديد بالمجتمع العالمي. وجملة «المحلية المعولمة» من هذا الجانب تعبير مجازي ملطف أيضاً. إنها تخدعنا عن أن هناك أوضاعاً تُخلق وراء الوحدة والتبعية، لا نعرف لها اسماً ولا عنها جواباً.

ح ـ رأسمالية من دون عمل

هناك وجهتا نظر تجعل برهنة باومان نسبية، فالمحلية المعولمة تؤدي إلى تقطيب كل من الفقير والغني بالمقياس العالمي. فهو يسهو عن نفسه على نحو ما، على الأقل في جانب منظور تأمله له، في نظرته حين يربط (بالنيابة) ما ينهار، حين يتتبع المرء عروضه في المجتمع العالمي المتجاوز لحدود الدولة انهياراً لا رجعة فيه: ويتمثل في الإطار، وفي أدنى قدر من الأخلاق minima moralia، الذي يبدو فيه الفقراء بصفتهم فقراءنا، والأغنياء بصفتهم أغنياءنا.

لكن باومان يخلط أيضاً بين فقدان معنى الإطار الانتمائي **للدولة الوطنية**، الذي لن تظل فيه التناقضات بين الفقراء بلا حدود والأغنياء بلا حدود حبيسة فترة أطول، وبين فقدان **كل** إطار انتمائي.

لن يكون من المستحيل من جهة أن يتم النجاح في تكوين «تضامن مواطنة عالمية» (ي .هابرماس)، من المؤكد أن طاقة رابطته

ستكون أضعف من رابطة ذلك التضامن الوطني، الذي نشأ في أوروبا خلال قرن أو قرنين. ولا تتسرب المجتمعات العالمية من جهة أخرى إلى الجماعات الوطنية المنظمة والمراقبة حكومياً مجرد تسرب فحسب، وإنما هي تشكل فيها أيضاً تقارباً جديداً بين عالمين يبدوان منفصلين وذلك ليس «هناك في الخارج» فقط، بل في عين المكان، وفي الحياة الصغيرة، وفي الحياة الخاصة. حتى إنه سيصبح بمعنى مركزي من المشكوك فيه ما إذا كان الإنتاج الثقافي إن نحن تابعنا رأي أبادوراي مثلاً في ما يتصل بـ «الحيوات الممكنة»، التي تضم أغنى الأغنياء وأفقر الفقراء بأتم معنى الكلمة، يسمح على الإطلاق بإقصاء الجماعات[٥٥].

فالأول يتضمنه العالم الثالث والرابع كما يتضمن العالم الأول الثالث والرابع. ولا ينهار المركز والمحيط في قارات منفصلة، وإنما يوجدان ويتناقضان بصراع حاد ضمن علاقات مختلطة متمايزة هنا وهناك على السواء. إن عدم الإقصاء الجديد للفقراء يظهر، عندما «يحتل» المشردون الشوارع الفخمة في ريو دوجنيرو مع مجيء الليل.

ومع ذلك فإن السؤال لماذا وكيف تحطم العولمة أدنى الأشياء المشتركة بين الناس الأكثر فقراً وبين الأغنياء يظل غامضاً عند باومان. لذلك نعود إلى تناوله هنا وتوضيحه: هل ينتهي عمل شركة العمل[٥٦]؟

يبدو مستقبل العمل، في ما يقول سيد يعمل في شركة BMW، بالنسبة إلى شركتنا على الوجه الآتي: ثم يرسم، ابتداء من ١٩٧٠، خطاً نازلاً، ينتهي عام ٢٠٠٠ عند الصفر. ولا يخلو الأمر هكذا من مبالغة طبعاً، ويضيف قائلاً، ولا يمكننا أيضاً أن نقدمه للرأي العام بهذه الصورة، لكن الإنتاج ينمو إلى درجة أننا كلما ازداد العمل عندنا قلة، ازداد عدد ما نصنعه من السيارات. ولكي نُبقي على مستوى التشغيل فقط، يجب أن تنتشر الأسواق انتشاراً كبيراً. فليس هناك من أمل في

ضمان أمكنة العمل الموجودة، إلا إذا نحن بعنا سيارات BMW في كل زاوية من زوايا العالم.

الرأسمالية تلغى العمل. ولم تعد البطالة مصيراً حدياً، إذ هي تصيب من حيث طاقتها الكل وتصيب الديموقراطية بوصفها شكلاً من أشكال الحياة[٥٧]. ولكن الرأسمالية الشاملة، التي تزيل مسؤولية التشغيل والديموقراطية، تدفن بذلك شرعيتها الخاصة. قبل أن يوقظ ماركس جديد الغرب من سباته، ينبغي العودة إلى الأفكار والنماذج المنتهية منذ مدة من أجل عقد اجتماعي متغير. فمستقبل الديموقراطية وراء مجتمع العمل يجب أن يؤسس من جديد.

مستوى التشغيل المنوه به في بريطانيا مثلاً، لم يبق منه على الإطلاق سوى ثلث السكان المؤهلين للعمل بالمعنى التقليدي، يمارسون العمل الكامل (وهم في ألمانيا لا يزالون على أية حال يشكلون ٦٠ في المائة). قبل عشرين سنة كانوا لا يزالون يشكلون في البلدين ٨٠ في المائة. وقد حجب ما يعد دواء تطويع الكسب، مرض البطالة ونقله، ولكنه لم يعالجه. بالعكس، فقد راح كل شيء ينمو: البطالة، واضطراب مواقيت العمل الجزئي، وعلاقات التشغيل غير المضمونة، واحتياطي العمل الصامت. بعبارة أخرى: إن حجم الكسب يختفي بسرعة. ونحن نسير في اتجاه رأسمالية بلا عمل وذلك في جميع دول العالم المصنعة.

هناك ثلاث أساطير تحجب المناقشة العلنية عن تفهم هذا الوضع. أولاً: وعلى أية حال كل شيء معقد غاية التعقيد أسطورة ما لا يمكن سبر غوره؛ ثانياً: قيام مجتمع الخدمات المتوقع سينقذ مجتمع العمل أسطورة الخدمات؛ ثالثاً: كل ما يجب علينا هو أن نزيل تكاليف الرواتب، وعندئذٍ ينتفي مشكل البطالة أسطورة التكاليف.

إن لكل شيء علاقة بالكل (وإن كانت علاقة ضعيفة) وأنه لا يمكن

سبر غوره، فإن هذا يعتبر أمراً أكيداً بالنسبة إلى تطور سوق العمل في ظل شروط العولمة. ولكن هذا لا ينفي أقوالاً تتصل بالاتجاه الدنيوي العام، كما أظهرت ذلك الدراسات الدولية الطولية المقارنة، التي أصدرتها لجنة المسائل المستقبلية أو جمعتها(٥٨). وقد استمر بعد ذلك تقويم عامل العمل عبر الأجيال. وبدأ وقفه في السبعينيات. فلوحظ منذ ذلك الحين في كل مكان اختفاء الكسب، إما بسبب البطالة مباشرة (كما هو الأمر في ألمانيا) أو بسبب «أشكال التشغيل المتنوعة» المتفاقمة من حيث الدلالة (كما هو الأمر في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى). لقد تقلص طلب العمل، بينما نما عرض العمل (عن طريق العولمة أيضاً). وكلا المؤشرين بالنسبة إلى تقلص الكسب المتزايد والبطالة وليس الكسب المعياري يدقان ناقوس الخطر.

منذ مدة لم يعد الأمر يتعلق بإعادة توزيع العمل، وإنما **بإعادة توزيع البطالة** ـ في الأشكال الممتزجة أيضاً من البطالة والتشغيل، لأنهما يعتبران رسمياً «تشغيلاً» (كاملاً) (العمل المؤقت المجزأ المحدود البسيط، إلخ). ويعتبر هذا بالذات بالنسبة إلى ما يسمى بفردوسي التشغيل في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى، حيث يشكل فيهما الأغلبية أولئك، الذين يعيشون في منطقة العبور الرمادية بين العمل والبطالة وكثيراً ما يحتم عليهم أن يكتفوا بالأجور التي لا تسد الرمق.

هكذا يكذب الكثيرون على أنفسهم بأن شربة مجتمع العمل تزداد خفة مع كل أزمة، وأن أقساماً كبيرة متزايدة من السكان ليس لهم على أية حال سوى «أماكن عمل صغيرة» غير مضمونة، لا يكاد يمكن معها الحديث عن ضمان وجود (دائم).

السياسيون والمنشآت ونحن أنفسنا نفكر في مفهوم العالم الوهمي عن عمل الوقت الكامل. فحتى صناديق التوفير تنجز عقودها مفترضة

أن الناس، الذين هم «مشغولون»، لهم دخل دائم. إن لا ولا أي لا البطالة ولا الدخل المضمون المنتشر بسرعة لا يتلاءم مع هذه القوالب الجامدة.

فالأمهات يتنازلن عن أماكن عملهن لأولادهن، ومع ذلك فإن نموذج المراحل الثلاث، الذي يتبعنه، لم يعد له اعتبار. فالمرحلة الثالثة العودة إلى المهنة بعد أن يترك الأولاد المنزل تفترض وهم عمل الوقت الكامل. نحن نشكو من «البطالة الجماعية» وندعي في أثناء ذلك أن حالة عمل اليوم بكامله مدى الحياة حتى سن التقاعد، هي الحالة الطبيعية للإنسان الكبير السن. كانت جمهورية ألمانيا الشرقية بالذات مجتمع عمل بهذا المعنى الفخم. وعلى المرء الآن أن يتحدث عن بطالة المساحات في المقاطعات الاتحادية الجديدة.

نحن نؤمن ونرجو وندعو أن ينقذنا مجتمع الخدمات من تنين البطالة الشرير. وهذه هي **أسطورة ـ الخدمات**. ولا يزال أمام الحسابات والحسابات المضادة اختبار المستقبل. من المؤكد أن هناك أمكنة عمل ستنشأ، ولكن الذي سيتم هو العكس، فهناك أولاً التضحية بالبذور التقليدية المضمونة للعمل في ميدان الخدمات من أجل نظام الاستخدام الآلي الجاري الآن. فتسيير البنوك عن بعد سيؤدي إلى غلق فروع من بنوك الكسب؛ وسيوفر الاتصال الآلي عن طريق توسيع طلبها حوالى ٦٠٠٠٠ ألف وظيفة؛ ثمة مجموعات كاملة من المهن، الكتبة على سبيل المثال، يمكنها الاختفاء.

وحتى إذا ما نشأت أمكنة عمل جديدة، فإن في الإمكان نقلها في عصر الإعلام الآلي إلى أي مكان آخر في العالم بسهولة. فهناك شركات كثيرة وأحدث مثال على ذلك «أميركان إكسبريس» تنقل أقسام إدارية كاملة إلى بلدان (وهي هنا جنوب الهند) تكون فيها الرواتب متدنية.

في الواقع تقول الحقيقة الموقظة خلافاً لأنبياء مجتمع الإعلام، الذين يتنبأون بفائض من مناصب العمل ذات المرتبات المرتفعة حتى بالنسبة لأصحاب التكوين المحدود أن كثيراً من مناصب العمل يمكن أن تصبح عند معالجة المعطيات نشاطات رتيبة قليلة الأجرة. لقد كتب العالم الاقتصادي ووزير العمل السابق في إدارة كلينتون روبرت رايش Robert Reich، يقول إن: مشاة الاقتصاد الإعلامي هم جيش من معالجي المعطيات، يجلسون في غرف المؤخرة إلى أطراف أجهزة الكومبيوتر المربوطة بمعطيات البنوك في جميع أنحاء المعمورة.

الوهم الرئيسي للنقاش الدائر هو في الحقيقة نقاش **أسطورة** التكاليف. فالناس يصابون أكثر فأكثر بعدوى اقتناع المطالبة بالدين على نحو مناضل أن التخفيض الجذري لتكاليف العمل والرواتب هو وحده الكفيل بالخروج من بؤس البطالة. هنا يتضح «الطريق الأمريكي». إذا ما قارن المرء الولايات المتحدة الأمريكية بألمانيا، اتضح له أن «معجزة التشغيل» في الولايات المتحدة الأمريكية منشطرة. فأمكنة العمل الخاصة بأصحاب الكفاءات العالية، الذين لا يزالون مضمونين ويتقاضون رواتب جيدة، يشكلون ٢,٦ في المائة في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل نادر أو في معظم الأحيان مثلما هو الأمر في ألمانيا، التي تدفع فيها أرفع الرواتب (إحصاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية O ECD لشهر أبريل ١٩٩٦). ويكمن الفرق في نمو المناصب القليلة الأجر التي لا تتطلب الكفاءات. إنه طريق الخدمات الصغيرة، الذي يسم معجزة المناصب الأمريكية. لكن هذا الطريق يفترض في ما يفترض انفتاحاً سياسياً على الهجرة. فمن الممكن أن يجبر في المستقبل تلميذ من مدينة ميونيخ حاصل على شهادة الدراسة الثانوية وعاطل عن العمل على العمل في مزارع الهليون بديغندورف Deggendorf البافارية وذلك أمر يؤسف له بالنسبة إلى الهليون وإلى

زارعي الهليون. فهو لا يملك الباعث على ذلك ولا مهارة الفلاح البولندي، الذي يعني الهليون الازدهار بالنسبة إليه.

أما الجوانب المظلمة من معجزة المناصب الأمريكية، فهي على النحو الآتي: لقد انخفض مدخول العمال من سنة ١٩٧٩ إلى ١٩٨٩ في العشر الأسفل من سلم الرتب التدريجي مرة أخرى بمقدار ١٦ في المائة. حتى مداخيل الوسط الفعلية انخفضت بمقدار ٢ في المائة، ولم ترتفع سوى مداخيل القمة بمقدار ٥ في المائة. حقاً لقد تم إيقاف سلم الرتب التدريجي النازل من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٧ من أجل **تشغيل الفقير** working poor تقليص هذا الأجر لا يمكن بالنسبة إلى من لا يكاد يأخذ أجراً في مقابل عمله. غير أن مداخيل الأكثرية من عمال الطبقة المتوسطة الأمريكيين تستمر في التآكل، وقد ارتفعت مرة أخرى منذ ١٩٨٩ بمقدار ٥ في المائة. لأول مرة نشغل أنفسنا بانتعاش اقتصادي، يسير بـ «العمل الكامل» وبتقلص المداخيل الفعلية في الوسط المجتمعي(٥٩). قال أحد الأشخاص «شيء رائع، لقد أوجد بيل كلينتون ملايين من المناصب الجديدة». فأجابه الآخر: «أجل، لي ثلاثة منها ولا أستطيع إعالة أسرتي». وذلك ما لا نزال نحن نشعر به بعد (!) باعتباره مشكلاً، فالناس الذين يعملون نهاراً ولنقل من أجل ٧ ماركات في الساعة، ينامون ليلاً فوق الورق المقوى.

مع ذلك فإن مقارنة إنتاجية العمل تنزع سحر «الحل» الأمريكي. لقد زادت هذه الإنتاجية خلال ٢٠ سنة الماضية بمعدل ٢٥ في المائة فقط، بينما زادت في ألمانيا بنسبة مائة في المائة. قبل مدة تساءل زميل أمريكي: «كيف يحقق الألمان ذلك؟ إنهم يقومون بأقل عمل وينتجون أكثر إنتاج».

في هذا بالذات يظهر قانون الإنتاجية الجديد للرأسمالية الشاملة في

عصر الإعلام. ففي استطاعة الناس الذين يتناقص تكوينهم الجيد باستمرار ويمكن تبديلهم على نحو شامل، تقديم منجزات وخدمات متزايدة. ذلك أن النمو الاقتصادي لم يعد يفترض بناء على هذا إلغاء البطالة، وإنما يفترض على العكس من ذلك إلغاء مناصب العمل النمو العاطل عن العمل Jobless growth.

ومع ذلك لا ينبغي لأحد أن ينخدع: إن رأسمالية من لا يزالون مالكين فقط، لا تستهدف غير الربح وتنحية المستخدمين والدولة «الاجتماعية» والديموقراطية، تبطل شرعيتها بنفسها. فبينما تنمو فروق الربح بين التكلفة والبيع لدى الشركات العاملة على الصعيد العالمي، تحرم هذه الشركات الدول الغالية من الاثنين: من مناصب العمل ومن الخدمات الضريبية وتحمل الأخرى تكاليف البطالة والحضارة المتطورة. هناك فقيران فقراً مزمناً الأيدي العامة والأيدي الخاصة بمن لا يزالون يعملون إذ ينبغي لهما أن يمولا ما يشارك الأغنياء في التمتع به أيضاً: ترف الحداثة الثانية المدارس والجامعات المتطورة وأنظمة المواصلات العاملة وحماية المناطق الريفية والشوارع الآمنة وتنوع الحياة المدنية.

عندما تحل الرأسمالية الشاملة في الدول المتطورة نواة القيمة لمجتمع العمل، يتحطم تحالف تاريخي بين الرأسمالية والدولة الاجتماعية والديموقراطية. لقد ولدت الديموقراطية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بصفتها «ديموقراطية العمل» بمعنى أن الديموقراطية تقوم على المشاركة في الكسب. كان على سيتيزن Citizen أن يكسب ماله بهذه الطريقة أو تلك من أجل أن يبعث الحياة في حقوق الحرية السياسية. إن الكسب لم ينشئ دوماً الوجود الفردي فقط، وإنما أنشأ معه أيضاً الوجود السياسي. فالأمر إذن لا يتعلق بالملايين من العاطلين عن العمل «فقط»، ولا يتعلق كذلك بالدولة

الاجتماعية أو بمنع الفقر أو للتمكن من العدالة. الأمر يتعلق بنا جميعاً. يتعلق بالحرية السياسية والديموقراطية في أوروبا.

وإذا ما ربط الغرب الرأسمالية بالحقوق الأساسية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فإن ذلك ليس «براً اجتماعياً»، يستطيع المرء توفيره، عندما يحل به الضيق. بل لقد تم النضال من أجل الرأسمالية المتلاعب بها اجتماعياً بمثابة رد على تجربة الفاشية وتحد للشيوعية. فهي عمل من التنوير التطبيقي. وهذا يقوم على تفهم أن الناس الذين يملكون سكناً ومنصباً مضموناً مع ما يتصل بذلك من مستقبل مادي، هم مواطنون أو سيصبحون مواطنين، يتبنون الديموقراطية ويبعثون فيها الحياة. والحقيقة البسيطة تقول: ليس هناك من حرية سياسية دون ضمانة مادية. إذن ليس هناك من ديموقراطية، وهذا يعني تهديد الجميع عن طريق الأنظمة والمذاهب الجمعية الجديدة والقديمة.

ولكن ليس لأنها الرأسمالية، التي يزداد فيها الإنتاج كلما نقص العمل بصورة دائمة، وإنما لأنها توقف المبادرة إلى عقد اجتماعي جديد، وتسلب منه شرعيته. من يفكر اليوم في البطالة، لا ينبغي له أن يظل أسير المفاهيم القديمة فيضل أو يضيع نفسه في النزاع حول «سوق العمل الثانية» و «هجوم الوقت الجزئي»، وما يسمى «ضمان خدمات الأجانب» أو مواصلة دفع الراتب في حالة المرض، وإنما ينبغي له أن يسأل: كيف ستكون الديموقراطية ممكنة وراء ضمانات مجتمع العمل؟ ينبغي أن تعاد من جديد صياغة ما يبدو نهاية وانهياراً في ازدهار اقتصادي من أجل أفكار ونماذج جديدة، تفتح للقرن الواحد العشرين الدولة والاقتصاد والمجتمع.

الفصل الخامس

المجتمع المدني عبر الحدود: كيف تنشأ نظرة المواطنة العالمية

١ ـ حساب مبدئي: «الوطنية المنهجية» ونقضها

لماذا وبأي معنى تجبرنا العولمة على التمييز بين الحداثة الأولى والحداثة الثانية؟ لقد أصاب ا. د. سميث A. D. Smith في وصف تفهم مجتمع الحداثة الأولى بأنه «الوطنية المنهجية»: فالمجتمع والدولة متطابقان تفكيراً وتنظيماً ومعايشة.

والشرط في ذلك هو التحديد السياسي الحكومي للمكان والسيطرة عليه. فالدولة الإقليمية تصبح حاوية المجتمع. بعبارة أخرى: المطالبة الحكومية بالسلطة والمراقبة هي التي تؤسس الدولة وتبتكرها. يستطيع المرء ويجب عليه أن يتمعن ويتخيل الأولوية الوطنية على امتداد الحقوق الأساسية المختلفة لنظام التربية والسياسة الاجتماعية ومنطقة التعددية الحزبية والضرائب واللغة والتاريخ والأدب والمواصلات وخدمات المنشآت الأساسية ومراقبة الجوازات والحدود وغير ذلك.

بهذه الطريقة تخلق المجتمعات الحكومية الوطنية وتحفظ الهويات شبه الجوهرية في الحياة اليومية التي تبدو طبيعتها كامنة في صيغ من باب تحصيل الحاصل: الألمان يعيشون في ألمانيا، والأفريقيون يعيشون في أفريقيا. ولئن كان هناك «يهود سود» و «إسبان ألمان»،

وهذا لمجرد أن ندع أصغر المبادئ الأولية للفوضى العادية للمجتمع العالمي تتناغم في ما بينها، فإن ذلك يدرك عبر هذا الأفق على أساس أنه الحد الأقصى والاستثناء، على أنه تهديد[٦١].

إن هذه الهندسة الفكرية والعملية والحياتية في أمكنة مجتمعات الدولة والهويات **تتحطم** في موكب العولمة الاقتصادية والسياسية والبيئية والثقافية والمتصلة بالسيرة. المجتمع العالمي يعني: هناك فرص للسلطة، وأمكنة اجتماعية للعمل والحياة والتنوير، تنشأ وتقوض تقاليد الدولة الوطنية في السياسة والمجتمع وتلقي بهما في دوامة:

١ ـ ومن أبرز ذلك أن الشركات عبر الحدود، حين تكون الفرص بيدها، توزع مناصب العمل والضرائب فوق لوحة المجتمع العالمي، بحيث تتمكن من رفع عوائدها (كما كان لها) إلى الحد الأعلى وحرمان دول الرعاية الاجتماعية المتطورة اجتماعياً ورفاهياً عن طريق ذلك من فرص السلطة والعمل (ولا يتم ذلك بالضرورة عن قصد). ولهذا المثل دلالة من حيث إنه من الممكن أن نتبين فيه كل علامات اختلال القوى والصراع الجديدين بين الممثلين الوطنيين والممثلين المنتمين إلى المجتمع العالمي. وليس ذلك لأن الشركات المتخطية للحدود تزداد عدداً وتنوعاً، بحيث يكون هذا الحاسم لكل شيء والجديد، وإنما لأنها تصبح في موكب العولمة قادرة على أن **توقع بين الدول الوطنية**.

يرينا النظر من الخارج أن كل شيء قد بقي على حاله، فالشركات المتعددة الجنسيات تنتج وتعقلن وتسرح وتوظف وتدفع الضرائب وهلم جرّا. لكن الحاسم في الأمر هو أنها لن تفعل ذلك من خلال النظام المتصل بقواعد لعبة الدولة الوطنية فترة أطول، إذ إنها ستلغي قواعد اللعبة القديمة عند مواصلة اللعب على منوالها، وتعيد تشكيلها. فالأمر لا يتعلق باللعبة القديمة بين العمل ورأس المال، وبين الدولة والنقابات إلا من الناحية الظاهرية لا غير؛ ويتم هذا اللعب في وقت واحد وفي

الاتجاه المعاكس، أحد اللاعبين في الإطار الوطني، الآخر في إطار المجتمع العالمي.

إذن لم تعد تعنينا في العلاقة بين الحداثة الأولى والحداثة الثانية فترة أطول سياسة تسيرها القواعد، وإنما تعنينا **سياسة مغيرة للقواعد**، أي تعنينا كما سبق أن قلت في مكان آخر **سياسة السياسة** (السياسة البعدية)(٦٢).

وتتسم هذه السياسة بأن لعبة القوة الجديدة بين الممثلين الوطنيين والممثلين عبر الحدود تتم في ألبسة توزيع المنازعات داخل المجتمعات الصناعية المعهودة وحسب قواعدها، وكأن العمال والنقابات والحكومات يلعبون لعبة النرد في الوقت الذي بدأت فيه الشركات المتعددة الجنسيات تلعب لعبة «**الشطرنج**». وعلى هذا المنوال من الممكن أن يتحول حجر صغير من النرد في يد الشركات المتعددة الجنسيات إلى حصان الشطرنج، الذي يميت على حين غرة الملك الوطني المأخوذ.

٢ ـ يلغي رمز عوالم الصناعات الثقافية الشاملة معادلة الدولة والمجتمع والهوية أيضاً، كما أظهر ذلك أبادوراي بالدرجة الأولى: فتصور الحياة الممكنة لن يكون فترة أطول وطنياً أو جنسياً أو على امتداد تناقضات الفقير والغني، وإنما لن يفهم بعد إلا بكونه اجتماعياً عالمياً. ما يحلم به الناس، وكيف يريدون أن يكونوا، وسعادتهم الطوباوية اليومية لن تستمر فترة أطول في المكان الجغرافي السياسي وهوياته الثقافية. حتى أناس المزبلة سيعيشون في مزبلة المجتمع العالمي ومن مزبلته، ويظلون مربوطين إلى الدورات الرمزية للصناعة الثقافية الشاملة.

كان انهيار الكتلة الشرقية نتيجة للعولمة الثقافية بهذا المعنى أيضاً. فقد انحل «الستار الحديدي» وخدمة الحجاب العسكري في عصر

التلفزة وكأنهما ينحلان في لا شيء. لقد تحولت الحصص الإشهارية، التي كثيراً ما احتقرت في الغرب من الناحية الثقافية النقدية، على سبيل المثال في محيط الفاقة والتنظيم إلى وعد من الوعود انصهر فيه الاستهلاك والحرية السياسية معاً[٦٣].

٣ ـ لكن هذا لن يفهم إلا حين يتم التمييز بوضوح بين مفهومين ثقافيين، يقع الخلط بينهما عادة. أحد المفهومين (الثقافة ١) يربط الثقافة بإقليم معين: فهو ينطلق من فرضية أن الثقافة هي بالدرجة الأولى نتيجة عمليات تربوية محلية. وبهذا المعنى يمتلك مجتمع أو مجموعة اجتماعية ثقافة «خاصة» في مقابل ثقافة أخرى منفصلة. وهذا التصور يرجع إلى رومانسية القرن التاسع عشر وقد تم تطويره في عصرنا عن طريق علم أصل الإنسان، خصوصاً بوصفه نسبية ثقافية، تفهم الثقافات على أنها كلية، على أنها هيئة أو مظهر. . . والمفهوم الثقافي الآخر المتسع (الثقافة ٢) ينظر إلى الثقافة على أنها «بضاعة مريحة» softward إنسانية عامة. ويعد أساس النظريات المتصلة بتطوير الثقافة وانتشارها، ويحدد على أنه في جوهره عملية تربوية عبر محلية. الثقافة ٢ تعني بالضرورة الثقافات **في حالة الجمع**. ويتم تصور هذه الثقافات بصفتها تنوعاً غير مندمج، غير محددة من دون وحدة، وذلك في مفهومي تمييزات استعابية.

«من الممكن توحيد المفهومين بالمرة: فالثقافة ٢ تتضح صيغتها في الثقافة ١، لأن الثقافات هي وسائط الثقافة. ومع ذلك فهي تشدد على أوجه متمايزة في التطور التاريخي للعلاقات بين الثقافات. . . الثقافة ٢، أي الثقافات المتخطية للحدود المحلية، ليست عديمة المكان (فلا يمكن تصور ثقافات عديمة المكان)، ولكنها تفهم المكان بوصفها **مفتوحاً على الخارج**، بينما يعد بالنسبة إلى الثقافة ١ **مغلوقاً على نفسه**. الثقافة ٢ تتوفر على «فهم لشمولية المكان» (د. ماسي:

(D. Massey) خصوصية مكان ما تنتج بناء على هذا من حقيقة أنها تقوم في بؤرة تشكل خليطاً خاصاً من العلاقات الاجتماعية عبر الحدود والعلاقات المحلية. عندما يتعلّق الأمر بالحديث عن مذهب التنوع الثقافي والمجتمع المتعدد الثقافات والعلاقات الثقافية المتبادلة الخ، يظل الأمر غير واضح في ما يتعلّق بما إذا المقصود من ذلك الثقافة المغلقة (١) أم الثقافات المفتوحة. ويمكن بطريقة مماثلة دراسة العلاقات بين الثقافات على نحو سكوني (مع احتفاظ الثقافات بخصائصها خلال صلاتها ببعضها البعض)[٦٤]. بعبارة أخرى: التمييز بين الثقافة (١) والثقافة (٢) يمكن أن يدرك بصفته حجر فسيفساء آخر في ما بين الحداثة الأولى والحداثة الثانية من تمايز واختلاف.

٤ ـ يشير باومان إلى مشكل مركزي من نتائج العولمة: وهو أن الفقراء والأغنياء لن يجلسوا فترة أطول إلى طاولة (مفاوضات) مشتركة حول الدولة الوطنية. لماذا ينبغي للرابحين من العولمة، إن قدر لهم مطلقاً أن يعانوا من عذاب الضمير، أن يصبوا ما لهم من ثروة اجتماعية في الدول الأوروبية الغنية بالذات؟ لماذا لا يسعون إلى مساعدة المنظمات الديموقراطية المعتمدة على نفسها في أفريقيا وأمريكا الجنوبية؟ مثلما سيكون الفقر والربح شاملين، **ستكون الرحمة كذلك شاملة**. فبينما ما زال المواطن حبيس إطار الدولة الوطنية، يعمل البورجوازي في إطار المواطنة العالمية؛ وهو ما يتضمن أن عمله، عندما يدق قلبه الديموقراطي، لم يعد من واجبه أن يطيع بعد أمر الولاء لوطنه.

٥ ـ يمنع تعدد العولمات في الجمع من **نشأة المحليات فوق الوطنية وتحت الوطنية** وفقاً لنوع من هزة التأثر. هناك مثل طيب يقدمه لنا الاتحاد الأوروبي. كان قد نشأ كرد على نشوء السوق العالمية للولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وهو يجسم بنية المؤسسات

الناشئة في أوروبا أكثر من أية سوق داخلية. لن ينفتح بإدخال الأورو مكان نقدي مشترك فقط، وإنما سيتكون عن طريق ذلك إلزام سياسي إداري لحل مشاكل التصويت والنتائج سياسياً. وبهذه الطريقة ستقوض الأمم والثقافات، التي لا تزال منغلقة على بعضها البعض إلى حد كبير فرنسا وألمانيا وإسبانيا وغيرها من الداخل وترتبط إلزامياً بحيث يصبح واضحاً ما اعتبر حتى الآن مستتراً: وهو ليست هناك أوروبا واحدة، وإنما هناك **أوروبات عديدة**: أوروبا الأمم وأوروبا الأديان والمدنيات والمسيحيات الخ.

«جدلية عملية الاتحاد الأوروبي تعني مثلاً أن المواطن الشمالي يستطيع أن يرفع شكواه ضد أحكام تصدرها المحاكم البريطانية أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في ستراسبورغ، وتستطيع كاتلونيا مراوغة مدريد، وبريطانية العظمى مراوغة باريس، وذلك باتجاهها إلى بروكسيل أو بإقامة روابط مع مناطق أخرى (مثلاً بين كاتلونيا ومنطقة الرور)، وهنا يتضح أيضاً التيار أو الشلال: العولمة والإقليمية والإقليمية التحتية. العولمة «كما يقول ر. ف. كوكس» R. W. Cox تشجع الإقليمية الكبيرة التي تشجع بدورها الإقليمية الصغيرة. والإقليمية الصغيرة لا تشكل بالنسبة إلى المناطق الفقيرة وسيلة لتحقيق الهوية الثقافية فحسب، وإنما تسمح أيضاً بالمطالبة بالأموال من عوائد المنشآت على المستوى الإقليمي الكبير لضمان الاستقرار السياسي وحسن السلوك الاقتصادي. ولا يتم البت في إعادة التوزيع هذه على المستوى الوطني، وإنما يتم على المستوى الإقليمي الكبير، في حين يتم تحديد استعمال الأموال، التي أعيد توزيعها، بشكل لا مركزي. عولمة البنية الاجتماعية تعني إذن: التنوعات الإضافية المتخطية للحدود: عبر الحدود، العالمي والإقليمي الكبير والوطني الداخلي والإقليمي الصغير والمدني والمحلي. وهذا السلم الإداري تتسلقه

اتحادات **الشبكات الوظيفية**، والمنظمات العالمية، والمنظمات غير الحكومية وكذلك الخبراء من أمثال مستعملي الإنترنت، وتغير تسلقها له»[٦٥].

ينبغي أن نقابل في ما يلي بين الحداثة الوطنية الأولى وفرضياتها الأساسية وبين مفهوم **المجتمع المدني الشامل** من حيث العلامات والأسئلة والفرضيات: ماذا تعني العولمة من تحت؟ كيف تصبح مبادرات المواطنين العالميين ممكنة؟ (١) ما هي موارد العمل وفرص القوة بالنسبة لـ **مجتمع مدني عبر الحدود**؟ (٢) ماذا تعني **عولمة التراجم**؟ كيف تنشأ نظرة المواطنة العالمية؟ (٣) ماذا يعني التسامح والنقد الثقافيين عبر الحدود وكيف يصبحان ممكنين؟ (٤).

٢ ـ مقاطعة جماعية مدبرة رمزياً:
مبادرة المواطنين العالميين والسياسة التحتية الشاملة

في صيف ١٩٩٥ كان البطل الحديث بالنسبة إلى القضية المهمة، السلام الأخضر، الذي نجح أولاً في حمل شركة النفط المتعددة الجنسيات شل Shell على ألا تغرق جزيرة حفر الآبار المحطمة في المحيط الأطلسي، وإنما تعمل على نقل حطامها إلى البر؛ ثم أخذت هذه الشركة المساهمة المتعددة الجنسيات تشهّر علناً بالرئيس الفرنسي بسبب إساءته إلى القواعد المتبعة عن قصد، وذلك لتحول دون استئناف التجارب النووية الفرنسية (وهو ما لم تنجح فيه). هناك أسئلة كثيرة: ألا يكون هناك مساس بالقواعد الأساسية للسياسة (الخارجية)، عندما يمارس ممثل غير مسموح به مثل السلام الأخضر سياسته الداخلية العالمية دون أن يأخذ السيادة الوطنية والمعايير الدبلوماسية في الاعتبار؟ قد تجيء غداً طائفة المون Moon وبعد غد منظمة خصوصية ثالثة، تريد أن تسعد الجمهور على طريقتها الخاصة.

لقد تم في أثناء ذلك تجاهل هذا: ليس السلام الأخضر هو الذي أرغم شركة النفط المتعددة الجنسيات على الخضوع له، وإنما هي مقاطعة المواطنين الجماعية، التي عبر عنها على نطاق واسع عن طريق الشكوى المدبرة عبر التلفزة. لم تهز منظمة السلام الأخضر النظام السياسي، وإنما أظهر السلام الأخضر الفراغ الشرعي والسلطوي للنظام السياسي، الذي كان له في بعض نواحيه ما يجعله موازياً لما حدث في جمهورية ألمانية الديموقراطية. لقد اتضح في ما بعد أن السلام الأخضر قد لعب بأوراق مزيفة: كانت التخوفات من عدم قدرة بحر الشمال على تحمل ذلك قد قدرت تقديراً مفرطاً أو مبالغاً فيه. فأضر هذا بمصداقية «فارس القضية المهمة» إلى حد كبير، ولكن السيناريو السياسي بصفته إمكانية عمل مستقبلية لم يفقد قيمته.

لقد ظهر للجميع في أثناء ذلك هذا النموذج الائتلافي للسياسة التحتية أو السياسة المباشرة الشاملة: إن هناك اتحادات تنشأ لدى من هم «في الواقع» غير جديرين بالاتحاد. وهكذا أيد المستشار هيلموت كول عملية السلام الأخضر ضد الوزير الأول البريطاني السابق ميجور. فانكشفت فجأة جوانب سياسية في العمل اليومي واستخدمت مثلاً في التموين بالوقود. لقد تحالف سائقو السيارات ضد صناعة النفط. (وهذا يعني تقريباً قولنا: مدمنو المخدرات يجربون الثورة ضد تجار المخدرات). وفي النهاية تتحالف سلطة الدولة مع العمل غير الشرعي ومنظميه. وعلى هذا المنوال تم عن طريق قوة الشرعية الدولية تبرير مقاطعة هذه، أعني الإساءة المقصودة غير البرلمانية إلى أصول السياسة المباشرة، التي حاولت أن تنسحب من الإطار الضيق للمصالح المختصة والقواعد الدستورية غير المباشرة عن طريق نوع من «العدالة الذاتية البيئية». وهكذا تم بواسطة التحالف ضد شل تبديل المشاهد بين سياسة الحداثة الأولى والحداثة الثانية: جلست الحكومات الوطنية فوق

مقعد المشاهدين، بينما حدد ممثلو الحداثة الثانية غير المسموح بهم الحدث بإخراجهم إياه إخراجاً خاصاً.

إذن فالجديد سياسياً لا يتمثل في أن داود انتصر على جوليات. بل في أن داود زائد جوليات، وذلك بصورة شاملة، تحالفا أولَ مرة ضد شركة عالمية متعددة الجنسيات، وتحالفا مرة أخرى ضد الحكومة الوطنية وسياستها. الجديد هو التحالف بين السلطات غير البرلمانية والسلطات البرلمانية، بين المواطنين والحكومات حول كرة من أجل قضية شرعية بأسمى المعاني: «إنقاذ (المحيط) ـ العالم.

من الطبيعي أن التحالف ضد «شل» مثلاً لم يكن صافياً خلقياً وكان مريباً. لقد قام على الرياء الصريح تماماً. لقد استطاع هيلموت كول مثلاً من خلال هذا الموقف الرمزي الذي لم يكلفه شيئاً أن يخدعنا عن أنه يسمم الهواء في أوروبا عن طريق سياسة السرعة الفائقة غير المكبوحة فوق الطرق الألمانية السريعة.

حتى وطنية الخضر الألمان ومن يدّعون العلم بكل شيء طلبوا الكلمة هنا خفية. هناك عدد كبير من الألمان يريدون أن يكون لهم ما يشبه سويسرا الكبيرة الخضراء. ويحلمون بألمانيا الضمير البيئي العالمي. على أن تعاليم السياسة غير تعاليم الأخلاق. ففي تحالف هذه القناعات المتنافرة من المستشار هيلموت كول إلى السلام الأخضر المناضل، من عبدة بورشه Borsche إلى رامي مخلفات الحريق تظهر الخصوصية الجديدة للسياسي.

يقع عمل الشركات العالمية المتعددة الجنسيات والحكومات الوطنية تحت ضغط رأي عام عالمي. وتكون المشاركة الفردية الجماعية في سياقات العمل الشاملة في أثناء ذلك حاسمة وجديرة بالاعتبار: **يكتشف المواطن عقد الشراء بصفته ورقة التصويت المباشر**، التي يستطيع أن يستعملها سياسياً في كل مكان. إلى هذه الدرجة من

المقاطعة يرتبط ويتحالف مجتمع الاستهلاك النشيط مع الديموقراطية المباشرة يتم هذا في جميع أنحاء المعمورة.

إن هذا ليقرب نموذجياً مما خطه كانط Kant قبل ٢٠٠ سنة في كتابه «**مشروع السلام الدائم**» بوصفه طوباوية المجتمع العالمي للمواطنين وقابله بالديموقراطية الممثلة التي سماها «استبدادية»: في سياق مسؤولية شاملة، يستطيع الأفراد لا ممثلوهم التنظيميون فقط المشاركة في القرارات السياسية الحاسمة بصورة مباشرة. ومن المؤكد أنه، وهذا ما تفترضه القدرة على الشراء، يطرد كل أولئك الذين لا يملكون هذه القدرة.

هنا يكمن حد مركزي آخر: هو أن الأفراد لم يعودوا نشطين بشكل مباشر على الإطلاق. كان احتجاجهم رمزياً وتم عن طريق الوسائل السمعية - البصرية. الإنسان طفل ضائع في «غابات من الرموز» (بودلير). بعبارة أخرى: هو عالة على السياسة الرمزية للوسائل السمعية - البصرية. ولهذا اعتباره خصوصاً في التجريد والوجود والحضور المستمر للتدمير، الذي يجعل مجتمع الخطر العالمي في حركة متواصلة. هنا تكتسب الرموز الممكنة الاختبار المبسّطة التي تمس حبال الأعصاب الثقافية وتنبهها، أهمية سياسية رئيسة. ينبغي أن تصنع هذه الرموز، بمعنى أن تطرق في نار صراع الاستفزاز، أمام عيون الرأي العام المتوترة المرعوبة في التلفزة. السؤال الحاسم يقول: من هو سيد الرموز؟ من يوجد (يخترع) ما يشبه الرموز، التي تكشف الطبيعة التركيبية للمشاكل وتظهرها من جهة، وتجعلها قادرة على العمل من جهة أخرى؟ وقد يكون النجاح في الأمر الأخير أحسن، فكلما كان الرمز بسيط الإخراج كلما سهل الفهم وقلّت النفقات التي يسببها العمل الاحتجاجي للرأي العام المعبأ بالنسبة إلى الفرد وسهل على كل فرد تحرير ضميره عن طريق ذلك.

البساطة تعني الكثير. **أولاً المنقولية**: نحن كلنا مذنبون في حق البيئة، فمثلما أرادت شل إغراق جزيرة النفط في البحر، نرغب «كلنا» كذلك في رمي علبة الكوكا كولا من السيارة السائرة. إنه موقف الكل الذي يجعل حادثة «شل» (وفقاً للبنية الاجتماعية) «شفافة» إلى حد كبير. ولكن مع فارق جوهري طبعاً، وهو أن عظمة الإثم تغري في ما يبدو بترجيح حكم البراءة الرسمي. ثانياً **الصرخة الخلقية**: إن «الذين هم فوق» يحق لهم بمباركة الحكومة وخبرائها أن يغرقوا جزيرة بئر النفط الممتلئة ببقايا النفط في المحيط الأطلسي. بينما يجب علينا «نحن هنا تحت» أن نقسِّم من أجل إنقاذ العالم كل كيس من أكياس الشاي إلى ثلاثة أقسام: ورق وخيط وكتلة أوراق لطرحها منفصلة عن بعضها البعض. ثالثاً **الانتهازية السياسية**: لقد وقف كول ضد شركة شلّ، ولكنه لم يقف ضد التجارب النووية الفرنسية، وساند عمل السلام الأخضر. كان الأمر في ذلك يتعلق ببوكر السلطة الوطنية، لا بالمصالح السوقية لشركة شل فحسب. رابعاً **خيارات العمل البسيطة**: يجب على المرء وفي استطاعته أن يملأ، لكي يلحق الضرر بشركة شل، خزانه ببنزين «جيد خلقياً» من محطات منافسيها. خامساً **تجارة صكوك الغفران البيئية**: المقاطعة تزداد أهمية عن طريق تبكيت الضمير في المجتمع الصناعي، لأن هناك نوعاً من أنا أبرئك ego te absolvo يمكن أن يوزع من غير تكلفة خاصة وبإخراج مشهدي خاص.

تخلق الأخطار البيئية الشاملة أفقاً ذهنياً يبعث على تجنبها ومدافعتها والمساعدة عليها، وتخلق مع عظم الخطر الملاحظ مناخاً خلقياً يزداد حدة، يحتل فيه ممثلون جدد من الأبطال والأوغاد الأدوار الدرامية. إن الوعي بالعالم من خلال التهديد الذاتي يجعل الأخلاق والدين والأصولية وانقطاع الأمل والمأساة والمأساة الهزلية في ارتباطها دوماً بالنقيض: النجاة والمساعدة والتحرير يصبح دراما عالمية.

وللاقتصاد الحرية في أن يلعب في هذه المأساة إما دور مازج السموم أو يندس في دور البطل والمعاون. فهذه بالذات هي الخلفية، التي تستطيع منظمة السلام الأخضر النجاح في الظهور أمامها من خلال مشهد من مشاهد الإغماء المفتعلة. السلام الأخضر يتبع نوعاً من **سياسة ـ الجيدو**، هدفها تعبئة غلبة المذنبين في حق المحيط للثورة ضدها هؤلاء أنفسهم. سأل جوزيف ستالين في لحظة من لحظات السخرية الظريفة كم هو عدد الكتائب التي يملكها البابا. والواقع أن المشاكل الأخلاقية في نظر الناس المستقيمين لا تحل أبداً عن طريق التهديد باستعمال العنف. فاليوم الذي تتخذ فيه منظمة العفو الدولية بندقية رشاشة أو حتى قنبلة نووية، سيكون هو اليوم الذي لن يكون فيه لهذه المنظمة اعتبار ولا أثر. فالمؤسسات التي يزداد حجم مدافعها كبراً، تستطيع عملياً أن تتحدث دائماً بصوت مقنع يضعف ضعفاً متزايداً عندما يتصل الأمر بالمسائل الخلقية، وهنا يكمن أثر صورة ليليبوت Liliput لجونتان سويفت J. Swift. كان ستالين يجهل أن وزن الصفر العسكري للحرس السويسري هو الذي يوفر للبابا المطالبة بزيادة الاعتبار لا بتقليصه. والسلطة الأخلاقية لمنظمة العفو الدولية كبيرة لأنها بالذات مؤسسة ليليبوتية.

لا تزال حياتنا إلى اليوم تحدد سياسياً عن طريق تصرفات الدولة، ولكن حكام الدول الراهنة يخضعون لنوع من النقد الخارجي، لم يكد يعرف بهذا الحجم قبل عام ١٦٥٠ وهذا ما لا تستطيع تجاهله حتى أكثر الدول العظمى عنفاً. لا تستطيع منظمات الليليبوتية أن ترغم الحكام الفاسدين على طلب المغفرة وهم جاثون على ركبهم على غرار ما حدث لهنري الثاني. ومع ذلك فهم يضعون أمام العالم حكاماً متمادين في غيهم في ضوء شديد الضرر سلبي بالنسبة إليهم. إذا كان ليفياثان (المارد Leviathan) هو الرمز السياسي للحداثة، فإن التعبير عن

الموقف الأخلاقي للقوة «الوطنية» والدول الكبرى سيتم مستقبلاً عن طريق صورة لمويل غولّفر Lemuel Gulliver الذي يستيقظ من نومه خالي الذهن في قيود صغيرة لا حصر لها»(٦٦).

٣ ـ تعدد زوجات المكان: الزواج بأمكنة عديدة هو باب غزو العولمة للحياة الخاصة

للتفكير في السؤال عما تعنيه العولمة، في أبجديتها بالنسبة إلى الحياة الخاصة، ليس هناك ما يصلح لتوضيح ذلك مثلما يصلح هذا المثل الصغير: في الرابعة والثمانين من العمر، ولنقل: إنها سيدة عجوز، تعيش. . .؟ هنا تبدأ القصة. إذا صدّقنا إحصاء مكتب التسجيل للسكان، فهي تعيش منذ أكثر من ٣٠ سنة بدون انقطاع في توتسينغ Tutzing على ضفة بحيرة شتارنبيرغر Starnberger. إنها نموذج مميز للسكون «الجغرافي». والواقع أن سيدتنا العجوز تطير في العام ثلاث مرات على الأقل لعدة أسابيع أو لأشهر إلى كينيا (في الغالب شهرين في الشتاء وثلاثة أو أربعة أسابيع في عيد الفصح، ومرة أخرى في الخريف). فأين هي «في البيت»؟ أهي في توتسينغ؟ أهي في كينيا؟ نعم ولا. إن أصدقاءها في كينيا أكثر من أصدقائها في توتسينغ تعيش في شبكة من الأفريقيين والألمان، بعضهم «يسكنون» قرب هامبورغ، ولكن «أصلهم» من برلين. وهي تجد التسلية في كينيا أكثر مما تجدها في توتسينغ، التي لا تريد أن تفقدها هي الأخرى. ولا يسهر عليها المواطنون هناك فحسب، وإنما يحملون همها أيضاً ويدعونها إلى بيوتهم. وارتياحها في شيخوختها يقوم على أنها في كينيا «شخص ما» ولها «أسرة». أما في توتسينغ، التي توجد فيها بسجل الشرطة، فهي لا شيء. لذلك تقول إنها تعيش مثل «الطائر المغرد».

حتى معارفها، الذين تلتقي بهم في كينيا وتعيش معهم «عشرة»

خاصة، أصلهم من ألمانيا، ولكنهم نظموا منازلهم بين الأماكن والقارات. دوريس، التي تصغرها بأربعين سنة، تزوجت في كينيا من هندي «مسلم»، إلا أنها تعود دوماً إلى ألمانيا لتكسب هناك أو هنا (من وجهة نظر المرء إلى ذلك) نقودها وتتفقد بيتاً له حديقة، تملكه في إيفل، لتطمئن على أن كل شيء فيه على ما يرام. والحنين إلى الوطن بالنسبة لسيدة عجوز له وجهان، صوتان، تستطيع أن تنادي «توتسينغ» مثلما تنادي «كينيا». حيثما ذهبت، فإن الأمر لا يتعلّق في النهاية بمكان، ربما وجدت نفسها فيه من جديد منذ مدة طويلة.

فهل هذه الحياة، التي تمتد إلى أمكنة قارات مختلفة، وترتبط عبر الحدود في حياة مفردة، فهل هي محنة، هي مظهر من مظاهر الانحلال؟ كلا، فإن سيدتنا العجوز ليست مجبرة على هذه الحياة عبر الحدود، حتى ولو كان ذلك بصورة غير مباشرة مثل الكثيرين، الذين يعيشون حياة منبسطة، لأن المهنة تملي عليهم ذلك. إن السيدة العجوز لتعيش في وضع سعيد، فليس حتماً عليها أن تفضل توتسينغ على كينيا أو كينيا على توتسينغ. إنها تعيش تعدد الأمكنة، تحب ما هو متناف، أفريقيا وتوتسينغ. **الزواج من عدة أمكنة**، تنتمي إلى عوالم مختلفة، هو باب غزو العولمة للحياة الخاصة الذي يؤدي إلى عولمة السير الذاتية.

عولمة الترجمة الذاتية تعني: أن تناقضات العالم لا توجد هناك في الخارج فقط، وإنما هي توجد في مركز الحياة الذاتية، في الزواج والأسر المتعددة الثقافات وفي المعمل وفي دوائر الأصدقاء وفي المدرسة وفي السينما وعند الشراء من طاولة الجبن، وعند الاستماع إلى الموسيقى وعند تناول طعام العشاء وعند ممارسة الحب، إلخ. ومن غير أن يراد هذا أو يقصد إليه قصداً، يزداد ما له من اعتبار بشكل مستمر: كلنا نعيش محلياً. ولكي ندرك مدى هذه التغيرات، من المفيد أن نتذكر أن نقد الثقافة قد ظل ينتحب مدة نصف قرن كامل من أن

انعزال الناس في مسار الحداثة داخل قفص عوالمهم الصغيرة المتخصصة إلى أعلى مستوى يزداد قوة. إننا نجد أنفسنا فجأة في وضع، يجعل من النقيض تصرفاً عاماً: تناقضات ومفارقات القارات والثقافات والأديان العالم الثالث والأول، ثقب الأوزون وجنون البقر، وإصلاح المعاشات وتبرم الأحزاب تكتنف الحياة الخاصة، التي لم يعد من الممكن إغلاقها. فالشامل يترصد ولا يهدد بصفته الكل الكبير الآتي من الخارج إنه يعشش وينضج في المكان القديم المتصل بالحياة القديمة الخاصة. والأكثر من ذلك: إنه يشكل جزءاً كبيراً من الخصوصية، من طبيعة الحياة الخاصة. الحياة الخاصة هي مكان العولمة المحلية. كيف يمكن هذا؟

لم تعد الحياة الخاصة مرتبطة بالمكان، لم تعد حياة موضوعة، حياة مقيمة. إنها حياة «في رحلة» (بالمعنى المباشر وبالمعنى المجازي)، حياة بدوية متنقلة، حياة في السيارة وفي الطائرة وفي القطار أو في الهاتف، في الإنترنت، حياة تساندها وتطبعها الوسائل الإعلامية، حياة عبر الحدود. هذه التقنيات هي وسائل الاتصال لتجاوز الزمان والمكان اليوميين. فهي تدمر المسافات، وتقيم القرب على الأبعاد والأبعاد على القرب الغياب في المكان نفسه. الحياة في مكان لم يعد يعني التعايش معاً، والتعايش معاً لم يعد يعني العيش في المكان نفسه. والشكل الرئيسي للحياة الخاصة لم يعد حياة التسكع، وإنما حياة بالمجيب الهاتفي، وبيانات الحاسبات الإلكترونية: المرء هنا وليس هنا، لا يرد أو يرد آلياً، يرسل ويتلقى منقولاً زمنياً ومكانياً أخباراً، استلمت تقنياً وخزنت من أماكن أخرى في العالم.

الكثرة المكانية، والسيرة الذاتية عبر الحدود، وعولمة الحياة الخاصة تقدم سبباً آخر لتجويف سيادة الدولة الوطنية، ولجعل علم الاجتماع الوطني غير صالح للاستعمال. انحلال الرابطة بين المكان

والجماعة أو المجتمع. وتغيير المكان واختياره هما شاهدا عولمة السير الذاتية.

تغيير الأمكنة واختيارها لا يتمان دائماً في ما يتصل بفرص المجتمع العالمي وصراعاته ولا بد من التأكيد على هذا حسب القرارات الذاتية. فهناك في النشاط المهني إلزام على تغيير المكان أخف نسبياً. والعنف الجسمي الوحشي أثناء الصراعات الحربية يدفع بآلاف من الناس إلى بلدان وقارات أخرى، (يجب) عليهم بعدئذٍ أن يواصلوا رحلتهم فيها أو (يجب عليهم) أن يعودوا بعد أشهر أو سنوات إلى «وطنهم»؛ والفقر والأمل في حياة أفضل يدفعان إلى الهجرة الشرعية أو غير الشرعية، سواء الدائمة منها أو المؤقتة(٦٧).

سواء أكان الأمر طوعاً أم قسراً أم هما معاً فإن الناس يمدون حياتهم فوق عوالم منفصلة. أشكال الحياة المكانية المتعددة الزواج هي تراجم ذاتية مترجمة، مُعبَّرَة، تراجم منقولة، ينبغي أن تترجم لنفسها وللآخرين بصورة مستمرة، لكي تتمكن من الوجود بصفتها حياة بين هذا وذاك. الانتقال من الحداثة الأولى إلى الحداثة الثانية هو أيضاً العبور من واحدية المكان إلى تعددية الزواج المكاني لأشكال الحياة.

من الممكن أن يعني تعدد الزواج المكاني، كما سبق أن رأينا، الكثير. يمكن أن يحدث بين آينسيدلرهوف Einsiedlerhof وأوبرامرغاو Oberammergau أو بين الثقافات (كما هو الأمر مثلاً بين الشبان الألمان الأتراك من الجيل الثالث) أو بين القارات (مثلاً الفيتناميون في جمهورية ألمانيا الديموقراطية السابقة أو الآن في برلين). ويستطيع المرء كذلك أن يعيش قارات العالم في مكان واحد شامل (لندن مثلاً) ويعاني منها. لا مناص من التمييزات إذن.

لا ينبغي أن يفهم من «عولمة الترجمة الذاتية» كل تعددية مكانية، وإنما ينبغي أن يفهم منها فقط تلك التي يجب عليها أو يحق لها أن تعبر

حدود عوالم منفصلة بين الأمم، والأديان، والثقافات، وألوان البشرة، والقارات الخ وتتضمن تناقضاتها في حياة ما. أما أنه **يجب** على الحيوات الكثيرة أن تعني في الحياة المفردة اليأس وتجاوز الطاقة، فهذه هي الأسطورة، التي يحاول أن يتستر بها أصحاب واحدية المكان ضد مغالاة أصحاب التعددية المكانية في مطالبهم.

من أراد أن يفهم الشكل الاجتماعي لعولمة الحياة الخاصة، يجب عليه أن يضع نصب عينيه تناقضات الأمكنة المختلفة التي يمتد بينها. فهذا يتطلب في ما يتطلب فهماً جديداً للحركية. فالحركية بصفتها حركة لوحدة الحياة الاجتماعية ووحدة العمل (الأسرة، والزواج، والفرد) بين مكانين (نقطتين) في سلم التدرج الاجتماعي وفي المستوى وفي المنطقة تُضيع أو تزيح معناها. **الحركية الداخلية** للحياة الخاصة تدخل إلى المركز، لأن الذهاب إلى هنا وهناك، الوجود هنا وهناك عبر الحدود في آن واحد أصبح بالنسبة إليها شيئاً عادياً. هنا يستطيع المرء أن يعيش حسب إحصاء مكتب تسجيل السكان ساكناً وكأنه غير مقيم في عدة أمكنة في الوقت ذاته. (ينبغي في ذلك التمييز بوضوح بين الحركية الاستثنائية **الخارجية**، بمعنى الانتقال، تغيير المهنة، الانفصال، الفرار الإجباري، الهجرة). فالحركية الداخلية لن تكون استثناء فترة أطول، وإنما ستكون قاعدة، ليست شيئاً أجنبياً، بل هي شيء مألوف، يوجد في أشكال تعبيرية متنوعة بصورة متواصلة، هي الوساطة المستمرة بين أماكن مختلفة ومطالبها الاجتماعية الخاصة هي الطبيعة الثانية للحياة الخاصة. الحركية الداخلية والتعددية المكانية عبر الحدود، عبر القارات، عبر الديانات، عبر العرقيات، في المقطع العرضي المتصل بترجمة الحياة وفي المقطع الطولي للحياة هما صفحتان للشيء نفسه. الحركية الداخلية في مقابل الحركية الخارجية تعني إذن مقياس النشاط الفكري والنفسي، الذي هو ضروري أو مرغوب فيه من أجل التحكم

في الحياة اليومية بين عوالم مختلفة. وفيها أيضاً تتضح حدود الحركية الداخلية: وهذه الحدود لا تنشأ عن مصاعب (مالية) التنسيق الاجتماعي اليومي والتغلب عليها: فهي تحدث أيضاً عن طريق تقدم السن، والمرض، والإعاقة، إلخ.

يحتمل وجود هذه العوالم المختلفة في مكان (عن طريق الأخبار، الاستهلاك، التناقضات الاجتماعية والثقافية والدينية) مرتبط بمصادر الأخبار المتاحة وتنوع الثقافات المتبادلة والهجرة والقوانين الأجنبية الخ. بعبارات أخرى: تصور الحياة في مكان مغلق، يمكن غلقه، تغدو إمكانية تجربته في كل مكان صورية(٦٨).

يتحدث مارتين هاجر (اعتماداً على أو. هانيرتز U. Haanerz) «عن تأميم المكان عبر الحدود». «التأميم عبر الحدود يقيم علاقات جديدة بين الثقافات والناس والأمكنة ويغير بذلك محيطنا اليومي. وهو لا يحضر المنتجات التي لم تكد تعرف حتى الآن في أسواقنا الكبرى (مثلَ Dariens و Ciabattas أو Pide)، أو علامات ورموز في مدننا (مثل الكتابات الصينية واليابانية أو الموسيقى الإسلامية)، وإنما تظهر إلى جانب ذلك بقوة طوائف وأناس جدد في المدن، يطبعون الآن الوعي بالمدينة الكبيرة بالنسبة لكثير من المواطنين بطابع خاص، منهم مثلاً الأفريقيون، والبوسنيون، والكرواتيون، والبولونيون، والروس، وكذلك اليابانيون والأمريكيون. وفوق ذلك يمكن أن نلاحظ في المدن كيف يؤثر التأميم الجديد في الثقافة الجديدة للحداثة الثانية، مثلاً في شكل موسيقى الديسكو الإسلامية، و «الأطعمة المختلطة» الكولينارية، وتسمى أيضاً «الطعام الهمجي» Cuisine sauvage الحفلات الموسيقية العالمية والأطفال الأوروبيين الآسيويين، أو الأفريقيين الأوروبيين أو الكاريبيين الأفريقيين»(٦٩).

ولكن ما معنى الكثرة المكانية، تأميم الحياة الخاصة عبر الحدود،

إذا كان مفهوم المكان نفسه يتضمن معاني عديدة؟ عندما تمتد الحياة الخاصة في أماكن عديدة، يمكن أن يعني هذا أن الترجمة الذاتية توجد في **مكان عام**، أي في المطارات وفي الفنادق وفي المطاعم وغير ذلك على سبيل المثال؛ وهي تتساوى أو تتشابه مما يجعلها تبعاً لذلك عديمة المكان وتترك في النهاية السؤال أين أنا؟ من دون جواب. أو يمكن أن تعني الكثرة المكانية أن الإنسان يعشق دوماً اختلاف الأمكنة ووجوهها وقصصها، ويتزوجها (لمجرد المقابلة بين المتطرفات). هكذا تصبح الأمكنة مصادفات جديدة لاكتشاف جوانب خاصة من النفس ومعايشتها. إلى أي حد يكون المكان «مكاني» ويكون «مكاني» حياتي الخاصة؟ كيف تتناسب الأمكنة المختلفة حسب الخريطة الصورية لـ«عالمي» مع بعضها البعض، وبأي معنى هي «أمكنة دالَّة» في المقطع الطولي والمقطع العرضي للحياة الخاصة(٧٠)؟

الكثرة المكانية لا تعني عند نسبتها إلى القصص الاجتماعية الكبيرة لا التحرر ولا عدم التحرر، لا الفوضوية ولا عدم الفوضوية، لا «نظرة المواطنة العالمية» الآلية ولا الأصولية الجديدة، لا التعميمية ولا التخويفية، ولا القذف (فهناك مثلاً المساواة بين الإسلام والأصولية والعنف). إنما يعني: أن يكون هناك شيء جديد، يتطلع أو يستطيع أن يتطلع إليه المرء بفضول من أجل اكتشاف «رؤية» عالمه.

«هناك يلتقي بنا أناس لهم أسماء ذات نبرة غريبة، ومظهر ينم على أنهم أجانب، فللشعر والبشرة ألوان أخرى، تجعل كل الخواطر المتداعية عن الشرق تتناغم في نفوسنا، وإذا بهم يجيبوننا باللهجة البافارية أو اللهجة الشفابية (لهجة مدينة شتوتغارت وما حولها. المترجم). وعندئذ يتضح أنهم نشأوا في برلين كروتزبرغ Kreuzberg أو في دويسبورغ Duisburg: باختصار: إنهم يقلبون توقعاتنا ويجعلون صور حالتنا السوية محل ريبة.

وكما جاء في رواية لقريشي: «كل شخص ينظر إليك ويفكر: يا له من شاب هندي جميل، لكم هو غريب! ما هي القصص المتعلقة بالخالات والفيلة التي سنسمعها منه؟»؛ إلى أن يتضح لنا أن هذا الشاب الهندي من أوربنغتون Orpington، وهي ضاحية من ضواحي لندن، لم يذهب إلى الهند حتى على سبيل الزيارة، باختصار: العالم يتصرف تصرفاً شاذاً. لا شيء كما يظهر لنا. من هو ما، ومن هو من؟

هناك قصص مماثلة من ألمانيا يمكن روايتها: «هكذا الأمر، أيها السيد كانياكا، أنت إذن مخبر مدني. اسم طريف، كانياكا». «إنه أقل طرافة بصفته تركياً» «آه» البسمة تغدو أكثر عذوبة، وأجفان (العينين) لا تكاد تكون أكثر سُمكاً من شفرات الحلاقة. تركي. مخبر مدني تركي؟ ما أغرب ما يوجد في عالمنا الآن! وكيف تتكلم الألمانية بشكل جيد، إن سمحت لنفسي بطرح هذا السؤال عليك؟ لأني لم أتعلم لغة أخرى غيرها. كانت وفاة والدي مبكرة، فنشأت في كنف أسرة ألمانية: «لكنك تركي، أعني» «... لدي جواز ألماني، إن كان هذا يطمئنك». (ج .أرجوني. رجل قتل، زوريخ. ص ٧١، ١٩٩١).

٤ ـ كيف يصبح النقد الثقافي المتبادل ممكناً؟

هناك رسم ساخر يظهر كيف دخل الفاتحون الإسبان العالم الجديد تحت بريق أسلحتهم. قال الممثل الهزلي: «جئنا إليكم لنتحدث معكم عن الإله والمدنية والحقيقة». فتجيب مجموعة من المواطنين الذين كانوا ينظرون إليه بدهشة: «أكيد، ما الذي تريدون معرفته؟».

أما كيف وصل الأمر ويصل إلى المذابح الموالية، فكثيراً ما روي من غير نتيجة. من أين تنبعث المهزلة في هذا المشهد؟ المضحك في هذه الصورة ناتج عن سوء التفاهم المتبادل في «اللقاء». «فالاستعمار الغربي المتحدي للأسلحة يخفي اجتهاده التبشيري خلف العبارات

التقليدية لـ «الحوار الثقافي المتبادل»، بينما يسيء المفتوحون بسذاجة فهم موقفهم بصفته طلباً للمحادثة ويريدون أن يعبروا عن أنفسهم، مع أنهم يسمنون مثل وزات عيد الميلاد بالتأكيدات الأجنبية ويذبحون.

وتكمن السخرية المرة في أن الملاحِظ يعرف أكثر مما يعبر عنه الوضع، ولكن الرسام الساخر يعبث بهذه المعرفة. الملاحظ يعرف المستقبل الفعلي للصورة. هو يعرف كم من تدميرات ومجازر مرت على العالم عن طريق العمي، الذي شيد في التأكيدات الخاصة، عن الأجنبي. الضحك يختنق في المأساة التي يصب فيها هذا الموقف. المأساة والملهاة هما جانبا «الحوار» المتبادل الفاشل على الدوام.

في هذا الموضع نريد أن نسأل: هل مثل هذا النقد الثقافي المتبادل ممكن على الإطلاق؟ وبشكل أكثر وضوحاً: كيف يصبح هذا النقد ممكناً؟

لكي نتأكد من طرح الأسئلة، نريد أولاً أن نسأل كلاسيكيْي التسامح وسوء الفهم نيتشه وليسينغ ونحاول ثانياً مد جسور بين المعسكرات (المتعادية) لسياقي (ما بعد الحداثة) والعموميين (المتنورين) منهم.

أ ـ «تلك الحكمة المليئة بالشيطنة»

من المؤكد وجود نيتشه ما بعد الحداثة، الذي يجد لذة في تحطيم القناعات، حين يكشف عن الأنانية الأخلاقية ويشهر بها ويخطب عن اللاخلقية واللامسؤولية، وعن حب الذات. إلا أن هناك أيضاً نيتشه التنويري، وقد يكون مؤسس هذا النوع من التنوير الذي يجب علينا أن نكتشفه. كان يعرف حكمة الضحك، التي أطلق عليها اسم: «تلك الحكمة المليئة بالشيطنة...». «ذلك النوع البهيج من الجد وتلك الحكمة المليئة بالشيطنة»(٧٢)...

يستبدل نيتشه المشاركة في الألم (العطف) (بالمشاركة في الضحك) الضحك. والظاهر أن تحطيم القيم عنده ليس هدفاً لذاته، وإنما لإيجاد المكان للمشاركة في الفرح (للفرح)، والمشاركة في ضحك (حقائق) أخر في الحوار الثقافي المتبادل الضحك على آخرين، لبس المرء قناعهم، على القناع، الذي أصبحه المرء وصار ينظر إليه بعيون الآخرين الخ. والشامل الذي ينتصب أمام عيني نيتشه، لا ينحل في المتزامن، وإنما ينطوي أيضاً على توافق القرون مع بعضها البعض ووقوفها ضد بعضها البعض. ولكن ماذا ستكون أخلاق حياة «المحلية المعولمة» في وجهة نظر نيتشه الساخرة؟

أسهل من ذلك الحديث عما ما **لا** تكونه: **فلا هي** «اللوح الأملس» (Tabula Rasa) العقل قبل أن يتلقى الانطباعات الخارجية **ولا هي** الأخلاق التقليدية. إنها تفترض أن يتم تدمير الأخلاق المطلقة للعوالم المنفصلة، ولكن ليس ذلك لكي ينعدم كل شيء، وإنما لينفتح المكان **لتصغير وتكبير** المعايير والمطالب الخلقية بصورة متزامنة. «بمعنى أخلاق مُجرِّبة: تضع لنفسها هدفاً»[٧٣].

«تلك الحكمة المليئة بالشيطنة» تتضح بتعبير بسيط وباستعمال منهجي بالنسبة لنيتشه في حركة مزدوجة. فهو يدعو من جهة إلى **فردية المثل**: الفرد يصبح مشرِّعاً، ولكنه مشرع **لنفسه فقط**. إذن فالفردية تنجز في مملكة الأخلاق أكبر تصغير ممكن للمعايير. وهذه المعايير لا تنطبق إلا علي، علي وحدي. وهكذا تصبح الأخلاق بصفتها تشريعاً ذاتياً، بعبارة أدق: لا تكون ممكنة إلا بصفتها تشريعاً ذاتياً.

لكن هذا التشريع لا يفتح الباب على مصراعيه للنسبية، لمبدأ فليفعل ذلك كل واحد كما يريد. فعكس هذا بالذات هو ما كان يقصده نيتشه، الذي يرى في التسامح الذي يظل دائماً في إطار اليقين الأخلاقي الذاتي، **تسامح ـ الثرثرة**، ذلك التسامح الهزلي لأصحاب الفتوح: «لقد

جئنا لنتحدث معكم عن الإله والمدنية والحقيقة». . . التسامح يجب أن يتم التفكير فيه بشكل جوهري ويتم تطبيقه في تزامن حركتين: تصغير حيز السيادة الأخلاقية الخاصة من جهة، وذلك حتى يتم البحث من جهة أخرى عن الحوار الثقافي المتبادل مع الحقائق الأخرى، حقائق الآخرين.

لا تنبع فردية الأخلاق إذن من باعث أناني. بل هي تفتح الفرص أمام **أخلاق شاملة** للتسامح. وهكذا لا يصبح الحديث وحده ممكناً، وإنما يصبح معه شيء «هجين» كالنقد الثقافي المتبادل: التشريع الذاتي بمعنى مزدوج من التضييق والتوسيع يمكِّن من القدرة على النقد، على الصراع.

التحديد الذاتي يفتح بالنسبة إلى نيتشه النظر إلى التشريع الذاتي وحده، ويحرر احتمالاً من دوران الصور الأجنبية، يمكن من اختبار مكان التجربة والعمل من خلال معاشرة قناعات الآخرين.

يمكن الإجابة على سؤال نيتشه، كيف يصبح النقد الثقافي المتبادل ممكناً بعبارة شديدة القسوة على الوجه الآتي: التشريع الذاتي والارتياب الذاتي وحدهما معاً يفتحان لنا تحديات الحياة بين القوميات ويمدانا بما نحتاج إليه من قوة.

التشريع الذاتي **من دون** الارتياب الذاتي يؤدي إلى عدم التسامح، وإلى المركزية العرقية والمركزية الذاتية؛ ولا يضعف ويستسلم أمام ضيق أفق العالم **سوى** الارتياب الذاتي المجرد من التشريع الذاتي.

هذا التناقض ينحل، كما سبق القول، في ما أطلق عليه نيتشه اسم «الأخلاق **المجرِّبة**: تضع هدفاً لنفسها». فردية المثل تصغِّر وتكبِّر المجال الأخلاقي، لأن قوانين الآخرين الأخلاقية يمكن أن تصبح بهذه الطريقة ممكنة بصفتها **إثراء** للحياة الخاصة، تعاش وتحظى بالرغبة فيها: «نحن. . . نريد أن نكون ما نحن عليه الجددَ الذين لا نظير لهم،

الوحيدين الذين لا يمكن مقارنتهم، مشرعي القوانين لأنفسهم، والخالقين لأنفسهم»[٧٤]! السؤال المقابل يقول: ماذا يحدث إذا ما شَجَّ المشرعون لأنفسهم لا غير بعضهم بعضاً؟

ومن الممكن من بعض الجوانب العثور على جواب مماثل عند ليسينغ الذي عالج مسائل اليقينيات، التي ينفي بعضها البعض الآخر، وخاصة في مسرحيته **ناتان الحكيم**. ويبدأ ذلك من القول بأن «حكمة» ناتان الحكيم تكمن قبل كل شيء في أن لديه علاقة مقطوعة بحكمته المزعومة مثل كل المثاليات الرنانة، التي تعمى عن رؤية العالم. فعندما سأله السلطان صلاح الدين: «أتسمي نفسك ناتان الحكيم؟»، أجاب: «كلا». وعندما رد السلطان معترضاً: «حقا! إذا كنت لا تسمي نفسك، فإن الشعب يسميك هكذا»، أجابه: «الشعب، ممكن». ثم يتبع ذلك استطراد المدح المشكوك فيه حين يلصق به الشعب صفة «الحكيم».

قد يقول المرء اليوم: ناتان «ذرائعي» سابق في مسائل العقيدة والحقيقة. فهو يريد أن يرى، ويحس، ويلمس ما ينشأ حسب الكلمات ومن الكلمات، التي كثيراً ما تتبختر رنانة فوق الشفاه. «جئنا إليكم لنتحدث معكم عن الإله والمدنية والحقيقة». «أكيد، ما الذي تريدون معرفته؟». كانت مثل هذه الهلامية الأخلاقية ستكون بغيضة بالنسبة إلى ناتان، فقد كانت لديه النظرة المتهكمة من ذلك.

هكذا ظن ناتان أولاً أن وراء سؤال السلطان المفاجئ: «قل لي إذن أي إيمان، أي قانون كان أكثر إقناعاً بالنسبة إليك؟»، كميناً نصبه له، فلم يجب، ربحاً للوقت، إجابة مباشرة، وإنما أجابه بأسطورة الخاتم الشهيرة، التي لم تهيَّأ لتكون جواباً، وإنما لتكون تهرباً.

فالخاتم في المثل يرمز إلى الاختيار. فهو ينتقل من الأب دائماً إلى أحب أبنائه إليه. إلى أن يصل إلى أب، يتساوى أبناؤه كلهم في القيمة والمحبة عنده، فيأمر بصنع خاتمين آخرين، لا اختلاف بينهما من حيث

الجمال والقيمة، حتى لا يخيب ظن أي من أبنائه. وبما أن كلاً منهم قد تملك خاتماً وتصور نفسه بذلك في وضع من وقع عليه الاختيار، فإن الصراع العلني يحدث بينهم. «قال القاضي: إذا لم تحضروا أباكم الآن، فإني سأطردكم من مجلسي. هل تتصورون أنني هنا لحل اللغز؟»...

يتم الفصل الضروري بين يقينيات الديانات المسيحية واليهودية والإسلامية المتنافية، بصورة متناقضة. فهو يبقى من دون حل من جهة، ويحل بشكل مزدوج من جهة أخرى: القاضي لا يصدر حكماً؛ إنه يدعو الباحثين عن المشورة إلى التفكير الذاتي والعمل الذاتي. ولكنه في الوقت نفسه يزود المتنازعين في الحقيقة بمعيار يصحبهم في طريقهم. بناء على حكمه فإن الدليل الوحيد الممكن على «الاختيار» بالنسبة إليهم يكمن في **ثمار عملهم**. إذن: فالقيام بالنشاط والصراع والخصام واختبار الصلاحية تكثِّر العلامات، لكنها لا تكثر سوى العلامات الدالة على الحقيقة. وتتم هنا أيضاً مثلما هو الأمر عند نيتشه استعادة المطالبة بالحقيقة من أجل إبطال مفعول اليقينيات المتناقضة contradictory certainties وفتح مجالات للتشكيل الخلاق.

ولنقل ببساطة، إذا كان جواب ليسينغ يؤدي إلى تمييز، لا يمكن حقاً إبرازه بما فيه الكفاية، أي التمييز بين **الحقيقة واليقين**. فاليقين هو من حيث الحديث المثل **امتلاك** خاتم **الأب الوحيد**، بينما الحقيقة هي عدم التيقن من أي من الخواتم الثلاثة هو الخاتم «الحقيقي». وعدم التيقن من الحقيقة هذا لا يمكن إلغاؤه. ففي اليقين يخبو بريق الشكوك بأسرها. بينما يسكن يحكم؟ الشك في الحقيقة.

الخاتم يمنح كما هو في المثل الاعتبار. وعلى الحقيقة أن تكسب صفتها بأنها حقيقة. «الاعتبار» (الاعتراف بالعمل الخاص من قبل الأجانب) تصبح وسيلة لتقديم الدليل على قوة أصل الخاتم بالنسبة إلى

الذات وإلى الآخرين. هكذا يحرر الشك في الحقيقة وبالحقيقة الفعالية التي يجب أن تقدم الدليل أن «يبرهن» على صلاحيتها. التفكير الذاتي، والعمل الذاتي، وليس الامتلاك يفتح الإمكانيات، ويخلق الأمكنة.

وعلى هذا فهناك عند ليسينغ قبل كل شيء، وهذا إلى جانب وداع اليقين الذي ينهيه بلين وبألم أكثر منه بتهكم، الإشارة إلى أن عدم امتلاك اليقين يجعل أناساً يحلون محل أناس آخرين وحقائقهم. ويربط ليسينغ أيضاً مبدأ التحديد الذاتي القبول بوجود حقائق أخرى، وقائع أخرى، يناقض بعضها بعضاً بالتمسك بالخاتم بصفته شهادة إثبات الاختيار المتعدد المعاني. بعبارة أخرى: إن المبادئ العالمية والنسبية ينسج بعضها من بعض، بحيث يصبح الصراع من أجل الحقيقة شرطاً للعمل الاجتماعي البالغ القيمة.

ب ـ العمومية السياقية

يبرهن نيتشه وليسينغ بشكل مختلف، وبشكل مختلف جذرياً أيضاً، ولكن براهينهما تشير إلى اتجاه واحد: إنهما **ليسا** مستعدين بلغة العصر الحاضر، للتنازل عن مبادئ عمومية أو مبادئ نسبية. عيب العمومية أنها ترغم الآخرين على قبول وجهة نظرها الخاصة، ولكن فائدتها أنها تحتوي الآخرين، وتأخذهم مأخذ الجد. من المهم التفريق بين وجهة نظر عمومية ووجهة نظر **تجميعية** (في الحالة القصوى وجهة نظر **شمولية**). وجهة النظر العمومية يمكن أخذاً برأينيتشه حقاً توحيدها بالتشريع الذاتي المحدّد ذاتياً. فهي تعرف أخذاً برأي ليسينغ الفروق بين الحقيقة واليقين. كلاهما لا اعتبار له بالنسبة إلى الاتجاهات التجميعية. وهنا تصبح الصورة الغائمة للأخلاق الخاصة من حيث أصولها التاريخية معياراً للجميع.

من جهة أخرى لا يمكن التنازل عن النسبية والتفكير **السياقي**،

لأنهما يزيدان من حدة **احترام الاختلاف الثقافي** ويجعلان التغير المنظوري مثيراً وضرورياً.

عندما يجد نيتشه وليسينغ نفسيهما أمام اتخاذ قرار حاسم للتمييز بين العمومية والسياقية (النسبية)، يرفضان كلاهما صيغة إما... أو ويبحثان حسب ما يهديني إليه تفكيري في آرائهما عن التمييزات الاستيعابية. وأود هنا أن أتناول هذا الصراع من أجل و (حرف العطف) لربط العمومية والسياقية (النسبية) ببعضهما البعض وأستمر فيه من خلال تطبيق هذه التمييز عليه هو نفسه.

بهذه الطريقة نصل إلى لوحة أربعة حقول، أعني **عمومية العمومية**، **والسياقية** (النسبية) **العمومية**، **والعمومية السياقية**، وكذلك **السياقية** (النسبية) **السياقية**؛ مع ملاحظة أن لهذا الموقع الرابع قرباً شديداً من الموقع الثالث، لذلك فإني لن أوضح في ما يلي على نحو من الضوء الغامر سوى المواقع الثلاثة.

الموقعان الأولان عمومية العمومية والسياقية العمومية لهما خصائص **تجميعية** بدرجات متفاوتة. وهذا ينطبق مثلاً على التنوير القديم، الذي يتحدث عن الناس، ويعني الرجال، على التحديد: الرجال **البيض في الطبقة المثقفة ثقافة عالية**. لقد أصبحت مطالبة العلماء بالحديث عن الطبيعة، عن الحقيقة بمساعدة مناهجهم، كما هي في واقع الأمر، بدورها مضحكة.

ولكن هذا ينطبق بصورة أخرى على **السياقية** (النسبية) **التجميعية** أيضاً. وهنا يتم رفض تغيير المنظور، بتقديم براهين أخرى، لكن النتيجة متشابهة، وذلك لأنه بكل بساطة غير ممكن. إذا كان كل شيء نسبياً، فذلك يعني (حملاً على موقف الرسم الساخر) أن للفاتح وجهة نظره وللمفتوح وجهة نظره؛ والرسام المتهكم وجمهوره يتخذون

وجهات نظر أخرى. وبين هذه كلها تفغر فاها هوىً لا يمكن التغلب عليها تقريباً. والنتيجة: كلهم على ما هم عليه.

والتهكم غير المقصود في الفرضية اللاقياسية هو أنها تشبه نظرة عالمية **جوهرية** حد الاشتباه. فهي تؤدي (تغوي بـ) إلى شبه جوهرية ما بعد الحداثة، التي تشترك مع الطبيعي في أن على الإنسان أن يأخذ الأشياء هكذا كما هي في واقع الأمر.

قد يكون من المفيد إذن ألا نفكر في التحديد الذاتي للمبادئ الخلقية فقط، وإنما نفكر أيضاً في التحديد الذاتي **للنسبية الخاصة**. فالسياقية المطلقة في النهاية **عمياء** على نحو مماثل بالنسبة لحقائق الآخرين مثل العمومية المطلقة. هناك توقف صورة الأجنبي القائمة في اليقين الذاتي، وهنا الزعم باستحالة القدرة على فهم وجهة نظر الآخر إطلاقاً.

السياقية العالمية (النسبية) كلمة راقية **لعدم التدخل**. هنا يسود (عدم) السلام الدائم للنسبية الدائمة. فالمرء يحب أن تكون له راحته وأن يترك للآخرين راحتهم، ويبرهن على ذلك بادعاء أن الخنادق بين الثقافات لا يمكن عبورها، بحيث أن كل حديث لا يعكس على الدوام سوى اليقينيات الخاصة. من المؤكد أن هذه صيغة هجومية ويمكن أن تكون، في ما يتعلق بالبواعث، خاطئة. ولكن **نتيجة** الظن اللاقياسي تفضي إلى عقد **قبلي** لعدم التدخل بين الثقافات وإلى استحالة الحوار المزعومة وكذلك استحالة تغيير المنظور (في أي شكل كان). فالمهم هو هذا الوجه بالذات: وهو ما تدعيه وجهات نظر من أن لها وحدها الحق في الوجود بدون اختبار وبدون خطأ، بشكل مبدئي دون تجربة وكأنها ضد السياقية. أود أن أجعل من عدم التجربة هذا باعثاً على صياغة الموقع العاكس، **العالمية السياقية**. ذلك أنه من الممكن إدراكها وإظهارها على حقيقتها.

تنطلق العمومية النصية من الموقف المعاكس، وهو أن عدم التدخل مستحيل؛ وهذا بالذات ما يعنيه: نحن نعيش في عصر التكافؤ، في عصر شمولي. كل محاولة للبقاء على الحياد، للجوء إلى تصور عوالم منفصلة، تتسم بالغرابة، وبالهزل الإجباري. العلم صورة ساخرة لـ (لا حوار) لا مرد له ما بين مشرق ومغرب. ومحاولة إظهار هذا بمظهر البلاغة الحسنة النية عن تعلم الواحد من الآخر قليلة النفع، ولكنها ليست ضرورية أيضاً، عندما يعتمد المرء على **قوة سوء الفهم الخلاقة**(٧٥).

لا ينبغي أن تستحضر هنا خيارات خاطئة. فالفرضية المناقضة لظن القياسية لا تقول إن حواراً ما قد وجد. الفرضية المناقضة ليست سوى: لا يوجد عالمان منفصلان. هناك علاقة شاملة متعددة الألوان عديمة العلاقة، يظهر في مقابلها الرجوع إلى عدم الحوار أمراً مريحاً.

ويحل قبول حياة المحلية المعولمة محل عقد عدم التدخل لاستحالة ذلك. ومن هذا المنظور تبدو السعادة المتصنعة اللاقياسية بصفتها مهرباً وهمياً من فخ الرسم الهزلي لسوء التفاهم الثقافي المتبادل، الذي آل إليه العالم. وطبقاً لذلك ليس موضع النقاش هو هل، وإنما كيف يكون التدخل، ومآل التدخل، والتدخل مع شخص والتدخل ضده.

يستطيع المرء دون وهم على الإطلاق، وبأدنى نبرة من الشك، الذي تصوغه الفرضية اللاقياسية، أن يضع المبدأين ويقابل بينهما هكذا: فالسياقية المطلقة تدعي: دعني وشأني! وليس ذلك لأن إقلاق الراحة ممنوع، وإنما لأنها غير ممكنة على أية حال فوق هوة انتفاء المقارنة. وهو ما يؤدي في نتيجته إلى الشيء نفسه.

ويعني مبدأ العمومية السياقية في مقابل هذا: لا منجى من فوضى التدخل المتبادل في اليقينيات المتنافية. فأنا لا أعرف دائماً إلى أي مدى

تكون وإلى أي مدى لا تكون فيه التغييرات المنظورية والحوارات والأحاديث المتبادلة بين مشرق ومغرب والضحك والمنازعات ممكنة أو ضرورية أو عديمة الجدوى أو غير معقولة أو تكون كل ذلك في الوقت نفسه، إلا بعد محاولتي لهذه الخطوة. فالفرق الجوهري إذن ليس في أن العبور قد تم إنكاره هناك وادعاؤه هنا، وإنما هو أن هذه الخطوة تصبح وكأنها مستحيلة هناك من غير تجربة، في حين يقوم الصراع هنا من أجل معايشة التجربة التي لا يمكن التنازل عنها. (قد يكون الاثنان غريبين أو يصبحان كذلك، من أي وجهة نظر كان ذلك).

اللاقياسية تعني إذن من وجهة نظر العمومية السياقية: **الجهل المثبت مسبقاً**؛ **وادعاء العصمة** المبني على نسبية مطلقة بصورة متناقضة؛ **واليقين** المزعوم بأن تبادل المنظورات والبراهين لا معنى له، دون اختبار، ودون تجربة. ليس من واجبي أن أفتح معابدي للآخرين، ولا أن أعرض نفسي للنقد. في مقابل هذا يقول سؤال العمومية السياقية: كيف **أتعلم الضحك** على معابدي عندما أمر عبر معابد الآخرين؟

تسعى محاولة التمييز الاستيعابي الأولى إلى إدماج السياقي مباشرة في مفهوم العمومي، وبذلك يبطل الخيار: **فإما** أن تكون هناك عمومية أو **لا** تكون، على أن هناك إمكانية تظهر لنا: أن هناك عموميتي وعموميتك. هناك عموميات **كثيرة** ـ جموع من العمومية. عندما يحطم المرء مطلق العمومية، يتضح له أن الخيار ليس عدم وجود ذلك، وإنما هو (تبعاً لحركة تفكير نيتشه) التحديد الذاتي لمعابدي، التي تطرح بدورها السؤال عن العموميات **الأجنبية**. ولنشرح ذلك بهذا المثل:

إن حقوق الإنسان لا تنتمي إلى العمومية العمومية بمعنى أنه يجب أن يكون للصيغة التي **أوجدها** الغرب، اعتبارها بالنسبة لكامل الكرة الأرضية وأن الغرب هو الوحيد الذي يوفر لجميع البشر حقوق الإنسان

التي لا يمكن التنازل عنها، ويدافع عنها. من المعروف أن هذه الفكرة توجد أيضاً في الثقافات والديانات والمأثورات الأخرى متآلفة حيناً، ومتنافية حيناً آخر. هناك صياغات مختلفة لحقوق الإنسان في زوايا أوروبا المختلفة. ففي البلدان الاسكندنافية مثلاً تعد الحقوق الاقتصادية من الحقوق الأساسية، في حين أن الحكومات في بلدان ما بعد الشيوعية في وسط أوروبا وفي شرقها لا تحترم الحقوق المدنية والسياسية في معظم الأحيان، وإنما يحترمها السكان بشكل خاص. أما المطالب، التي تنتمي إلى مناطق أخرى من العالم، فتشير إلى فهم آخر للحقوق المدنية. ولذلك هناك **الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب**، الذي «يعكس بالدرجة الأولى تصوراً ذا طابع أفريقي لحقوق الإنسان، وتطور عن معايير المجتمعات التقليدية الأفريقية وقام على مبدأين اثنين المذهبية الجماعية، التي تلغي الفردية الغربية من جهة، وبلورة القرار الإجماعي الذي يجعل المنافسة السياسية في الانتخابات عديمة الجدوى من جهة أخرى. وهذه المبادئ... لها أهمية كبيرة خارج أفريقيا»[٧٦].

لن تكون هناك من خلال التطلع إلى مفاهيم وتقاليد حقوق الإنسان الأخرى وتقاليدها، كما تخشى ذلك العمومية العمومية، تضحية بفكرة المساواة بين جميع الناس في الحقوق. لقد بدأت «فقط»، وقد يكون من الأفضل القول: لم تبدأ سوى الآن، المنافسة بين الثقافات والشعوب والديانات من أجل المفاهيم **الأكثر مساعدة** على حقوق الإنسان. وقد بدأ «الحديث» المسحور عنها.

وما ينتهي بذلك هو سكوت قساوسة العمومية الكبير فوق قمم ادعائهم للعصمة. إن حركة الرضا عن ادعاء العمومية الخاصة، لا ترغم على الإبقاء على العموميات الأخرى، على ما هي عليها، في وضع يتسم بعدم المساس المتبادل. فالواقع هو عكس ذلك بالذات: عندئذٍ لا

يصبح أن نجعل الاعتبار لوجهة النظر هذه فقط، وإنما لوجهة نظري أنا في حقوق الإنسان أثناء صراعها مع وجهات النظر الأخرى.

العمومية السياقية لا ترغمنا على قبول الإساءة إلى حقوق الإنسان في دوائر ثقافية أخرى وبلدان فهمت فيها النسبية فهماً خاطئاً. ولكنها لا تخول لنا أيضاً الدخول بوكالة خاصة، من أجل حماية الأقليات من المطاردة مثلاً. فهي تسأل: ما هو نوع مفاهيم حقوق الإنسان، وحقوق الجماعات في البلدان، التي تمت فيها الإساءة إلى حقوق الإنسان بشكل واضح؟ وكيف يحكم هؤلاء من أفقهم وحسب معرفتهم بحقوق الإنسان على ما يحدث في بلادهم؟ وما هي علاقة هذه التفسيرات والتأويلات بفرضياتنا (فرضياتي أنا) عن حقوق الإنسان العالمية، أي المعتبرة هناك أيضاً؟ من الواضح أن التناقضات لا تزول بذلك، وإنما تبرز من جديد.

ومع ذلك فالرجوع إلى الصيغة السياقية، إلى صياغتنا، إلى صياغتي لحقوق الإنسان العالمية لا تشبه بأية حال من الأحوال استسلاماً أخلاقياً وسياسياً، استسلاماً أمام الأفعال الهمجية لهذا القرن، وإنما هو شرط التدخل في الصراع من أجل حقوق الإنسان والإساءة إلى حقوق الإنسان في الثقافات والبلدان الأخرى.

العمومية السياقية تعني: على المرء أن يفتح **أعظم مقدساته** لنقد الآخرين. على المرء أن يدنس تعدد الآلهة في مسائل العمومية، وذلك بإدانتها في نفسه أولاً. ينبغي تعبيراً بلغة ليسينغ أن تتم الخطوة من **اليقين إلى الحقيقة** في حقل العموميات بوعي، فلسفياً وأخلاقياً وسياسياً. قد يحدث خلال تصورنا للعموميات الكثيرة أن نضحك في وقت ما من قلوبنا على غطرسة البشر الحمقاء وتعاليهم باليقين العالمي.

الفصل السادس

معالم المجتمع العالمي:
اختيارات متنافسة

لقد جمعنا حتى الآن كفاية من الأدلة وقدمناها وقابلنا بينها ووضحناها لنتناول من جديد السؤال الرئيسي: كيف تتميز **الشمولية والعولمة والعالمية**(٧٧)؟

العولمة تؤكد على طبيعة الأبعاد عبر الحدود في أبعادها، التي قدمناها؛ والمقصود هو:

تقوية الأمكنة والوقائع والمشاكل والصراعات والتراجم عبر الحدود.

الحركة لا تفهم خلافاً لكل المظاهر، التي تثيرها كلمة «شامل» لا في خط مستقيم ولا بمعنى «كلي» و «شامل لكل شيء»، بل ينبغي أن تفهم الحركة على أنها **محتملة وجدلية** لا غير تنسب إلى **المحلية المعولمة**؛ ويبدو هذا أكثر وضوحاً، عندما يظهر المرء الشكل الفكري لـ «**التمييز الاستيعابي**» لمعارضته المتضمنة بصفته مبدأ للترجمة، والهوية، والتنظيم.

ملاءمة لذلك ينبغي مساءلة: **الاستقامة والكثافة والمقدار** بالنسبة إلى العولمة/ الأمكنة في الأبعاد المختلفة وبحثها. وفي النهاية يمكن وينبغي إذن بحث مظاهر أشكال المحلية المعولمة على نحو **تجريبي**.

مفهوم **الشمولية** يسعى إلى تحقيق واقعية أشد قسوة، ويدل في النهاية على **المجتمع العالمي** ويعني: هذا الوضع هو:

- **ما لا رجوع فيه**؛ وما يعنيه «المجتمع العالمي» يجب أن يفهم على أنه:

- **متعدد الأبعاد.**
- **متعدد المراكز.**
- **محتمل.**
- **سياسي.**

وينبغي، بناء على ما تعنيه نظرية الثقافة، طرح هذا السؤال: في أي الأشكال والمجالات يختبر المجتمع العالمي، يعاش ويدرك اجتماعياً ويمارس، **وهل يتم ذلك بهذه الطريقة حقاً**؟ كان ر. روبيرتسون أول من جعل من مقدار الانتباه والوعي بالعيش في العالم في مكان واحد شامل، دليلاً تجريبياً على المجتمع العالمي الانعكاسي. وعلى نحو مماثل يحدد ناصحي: «ينبغي الحديث عن المجتمع العالمي عندما يشعر **اللاعبون الشموليون** بأنفسهم **على اختلاف انتماءاتهم المتمايزة في عالم واحد**، ويصبح هذا انعكاسياً. عندئذٍ يكون المجتمع العالمي حسب نظرية توماس **أفقاً** عالمياً، ينفتح حين تثبت صلاحيته في وسائل الاتصال بصفته الفعلية. فوراء هذه الخلفية فقط يصبح من الممكن فك رموز كل من استغلال القوى العاملة في منطقة عالمية أخرى والانتقائية العرقية الرومانسية الاجتماعية للطبقات التعليمية الغربية باحتياجاتها الواضحة إلى الراحة السياحية بوصفها **ظاهرة تاريخية عالمية**. وبهذا المعنى لم يكن اكتشاف أمريكا والحروب الصليبية أو حتى السياسة الاستعمارية في القرن التاسع عشر أحداثاً اجتماعية عالمية»(٧٨).

يجب التمييز بين العولمة والشمولية وبين **العالمية** أي المذهبية

الليبرالية الجديدة لسيادة السوق العالمية (ونقدها)، وهو ما سنبدأ الحديث عنه في القسم الثالث، «أخطاء العالمية». لكن ينبغي أولاً أن نقدم هنا بشكل موجز فرضية استحالة إعادة النظر في المجتمع العالمي، وذلك بصفتها منظورات اجتماعية عالمية متنافسة مرة ومتكاملة مرة أخرى، ونقابل بينها:

١ ـ الثقافات الثالثة أو المجتمع المدني الشامل؟

٢ ـ ديموقراطية المواطنة العالمية

٣ ـ المجتمع الرأسمالي

٤ ـ مجتمع الخطر العالمي

٥ ـ المجتمع العالمي السياسي (المؤقت)

٦ ـ النظرة المستقبلية: الدولة عبر الحدود.

١ ـ الثقافات الثالثة أو المجتمع المدني الشامل؟

أظهر كانط في كتابه **مشروع السلام الدائم** الدليل على أن الديموقراطيات لا تصبح من خلال شكل اجتماعي للدولة الوطنية الفردية ممكنة في نهاية الأمر بصورة منعزلة أبداً، وإنما تصبح كذلك في مجتمع المواطنة العالمية. لم يربط الحكومة الذاتية للكثيرين بتفكيرهم الذاتي وعملهم الذاتي فقط، بل اشترط لذلك إطار (أ) **التجربة الذاتية للمجتمع المدني**، (ب) **علاقات الحقوق الأساسية ذات الاعتبار العالمي**.

على من يربط «المجتمع العالمي» بالتجربة الذاتية «أن يسأل نفسه هل من الممكن أن يوجد شيء مثل ذاكرة شاملة، نشأت عن تجارب وأخطار منفصلة. علاقات التجربة عبر الحدود تقوم وتنشأ تاريخياً مثلاً عن العلاقات التجارية المتبادلة بين القارات، وحركات الهجرة،

والعبودية، والفتوحات، والحروب، والاحتلال، والاستعمار. لقد أنكر ا .د. سميث على الخصوص إمكانية أن يصبح تاريخ الاستعمار مضمون ثقافة وهوية شاملتين». الثقافة الشاملة لا تتوفر مبدئياً خلافاً للثقافات الوطنية على ذاكرة. تستطيع «الأمة» أن تعتمد في تشكيلها على التجارب والحاجيات المستترة للشعب وتعبر عنها، في حين أنه لا توجد احتياجات وهوية نامية تتطابق مع «ثقافة شاملة». ليس هناك «ذاكرة عالمية» يمكن أن تكون مجدية في **توحيد** البشر؛ «حتى يومنا هذا لا تصلح التجارب الشاملة على الغالب الاستعمار والحربان العالميتان إلا لتذكرنا بنزاعاتنا التاريخية»(٧٩).

«إذا كانت **النتيجة الوحيدة** للصراع، والفتح، والقمع تكمن في أنها تفرق بين الناس، فإن الأمم ستكون بدورها عندئذ منتجات التمييزات المصطنعة، لأن معظمها قد نشأ بمثابة رد فعل على الصراعات»، فإن ج .ن. بيترسه J. N. Pieterse يجيب على ذلك بقوله: «هناك ما يماثل ذلك على الصعيد العام: فالفرضية القائلة بأن الصراعات تقسم البشر لا غير، يتجاهل الأمر الحاسم في ذلك، ولذلك فهي خاطئة. فالصراعات تجمع البشر أيضاً، حتى ولو أن ذلك يتم بصورة مؤلمة جداً، ويخلق وحدة متناقضة. فمن المبادئ الأولية للجدل أن الوحدة تنشأ عن مواقف متنازعة وعن صراعات. . . هناك عامل مهم في تشكيل الثقافات المختلطة لما بعد الاستعمار، يقوم على أساس من التجارب السياسية والثقافية المشتركة، ومن ذلك تجارب الوحدة التي قامت على القمع والصراع بين الدولة الحاكمة والبلدان المحكومة في السابق. فالإمبراطورية البريطانية السابقة مثلاً لا تزال في كثير من الميادين مجالاً موحداً، يتم التحدث فيه بلغة مشتركة، وتوجد بينها عناصر مشتركة في إصدار الأحكام القانونية والنظام السياسي، وتتشابه في المنشآت الأساسية وقواعد المواصلات وفي البناء

المعماري، الذي يجده المرء في الهند كما يجده في أفريقيا الجنوبية، وهذا بغض النظر عن بقايا الكومنويلث.

إذا كانت تجربة المجتمع العالمي علامة جوهرية في المجتمع العالمي، فإن المجتمع المتعدد الثقافات ليس ولادة رأسية، وإنما هو واقع شامل. ولا يستطيع الإنسان اختياره هذا ولا عدم اختياره. فهو لا يفضي آلياً إلى التسامح، وإنما يؤدي أيضاً إلى الانفصال ومعاداة الأجنبي. ولئن كان تناقض المجتمع العالمي يبدو في المكان مليئاً بالصراع، فإن ذلك لا يعد علامة على فشل «تجارب المجتمع المتعدد الثقافات»، وإنما قد يكون علامة على بداية مرحلة اجتماعية جديدة، تصبح فيها أشكال الحياة الوطنية وأشكال الحياة عبر الحدود شيئاً عادياً. إن الشعب الذي يتعامى عن هذه الحقائق ويعيش كما كان في السابق لا يفكر إلا في نفسه وفي الثقافات (الشعبية) الأخرى ذات الأصل الواحد، سيكون من الصعب عليه حقاً أن يلعب دوره في فوضى المجتمع العالمي العادي على نحو يسير.

«كيف يصدر الإنسان حكمه، عندما تقوم فتيات مغربيات بإجراء مباريات في الملاكمة التايوانية بأمستردام، وعندما يقدم الآسيويون في لندن، الكعك الإيرلندي والشطائر الصينية ويحتفل الهنود بثلاثاء المرفع، وتقدم التلميذات المكسيكيات أثناء الرقص إزيدورا دونكان Isidora Duncan وهن يرتدين الرداء اليوناني؟ وكيف نؤول ذلك عندما يعرض بيتر بروك Peter Brook **المهابهراتا** على المسرح أو تخرج أريانه مينوشكين Minouchkine مسرحية لشكسبير بأسلوب كابوكي Kabuki التعبيري الياباني على مسرح الشمس Soleil بباريس؟ إن التجارب الثقافية، في الماضي والحاضر على السواء، لا تستجيب أبداً للميل إلى التحديد والتنميط. وهذا لا يعني أن مشروع التوحيد الثقافي الشامل عديم الأهمية الأمر على العكس من ذلك تماماً. غير أن الذي يتسع له

يعتبر قليلاً قطعاً. إذ هو يهمل الميول المضادة أثر الثقافات غير الغربية في الغرب. ولا يقيم وزناً لتناقض عملية العولمة، ويخطئ في تقدير دور المحلية في تلقي الثقافة الغربية مثلاً تحصيل العناصر الغربية وتغييرها عن طريق الثقافات المحلية هنالك. ولا يهتم بالتأثير المتبادل بين الثقافات غير الغربية، ويجهل الثقافات المختلطة مثل تطور «الثقافات الثالثة» في المشهد الموسيقي العالمي. ويبالغ في التشديد على تجانس الثقافة العربية ويغفل عن أن كثيراً من المعايير المنتشرة عن الغرب وصناعته الثقافية، عندما يتتبع المرء أصولها يتضح له أنها مزيج من التيارات الثقافية المختلفة. إن التناضح الثقافي بين الشمال والجنوب الذي استمر عدة قرون، قد أنتج ثقافة متمازجة عبر حدود القارات. فالثقافة الأوروبية والثقافة الغربية كلها تعد مقوماً من مقومات هذا التمازج الشامل. يبدو هذا واضحاً عندما ندرك أن أوروبا كانت بصورة مستمرة حتى القرن الرابع عشر عرضة للتأثيرات الثقافية القادمة من «الشرق». والتجانس الغربي يعود إلى تاريخ حديث نسبياً، فقد بدأ حوالى العام ١٨٠٠، مع التصنيع على التحديد»[٨٠].

قد لا يكون اليوم من باب المصادفة بالنسبة إلى أكثر الناس أن تجربة «جماعة المصير الشامل» تجابههم، أولاً بصفتها **تجربة مهددة** ـ في المناقشات حول «الفقر النشيط»، حول «الانفجار السكاني»، حول الأحداث مثل كارثة تشيرنوبيل Tschernobyl، والأخبار عن سموم المواد الغذائية والهواء والماء أو في صورة التسريح من الشركة الخاصة، أو إيجاد أماكن العمل في مناطق أخرى من العالم. ومع ذلك فمن خلال هذا أيضاً يبدو واضحاً أن «المجتمع العالمي» لا يوجد «هناك في الخارج»، وإنما يتعلّق بأسس الحياة الخاصة، بعبارة أخرى: إن حقيقته وقوته تظهران في مناهضة تجربة المجتمع العالمي.

يخطو مارتين شو Martin Shaw خطوة أخرى إلى الأمام:

«تجربة» المجتمع العالمي تعني بالنسبة إليه: أولاً عدم الوعي بالذات (السمعي البصري)، ثانياً أهميتها السلوكية. لذلك يجري بحوثه تجريباً ليعرف إلى أي مدى أوجد مجتمع مدني شامل لنفسه في أثناء ذلك حقيقة القدرة على تقديم تقارير عن الحرب بعد انتهاء الصراع الشرقي الغربي ودلالتها بالنسبة إلى عمل الآخرين البعيدين (كالتدخل العسكري للأمم المتحدة أو لدول أخرى). ويبرهن شو على أن الحروب بمن شارك فيها كانت في القديم مقصورة على مكان استعمال العنف، وأن الحروب المرحلية كانت قليلة. أما اليوم وفي المستقبل، فستوجد حروب في كل مكان بمشاركة وسائل الاتصال المحتملة أو الفعلية. وسيصبح المجتمع المدني الشامل مجتمع النظارة الشامل. وتفقد الحروب بمعنى ما مكانها وتتحول عن طريق (إعادة) التقديم على الشاشة الصغيرة إلى أزمات سياسية، تطرح فيها ضرورة مسائل العدالة والتدخلات في مراكز بعيدة من المجتمع المدني الشامل علنياً وتتخذ بشأنها القرارات.

هل يتعلّق الأمر في الأزمات بعد انتهاء الصراع الشرقي - الغربي بأزمات سياسية حقيقية **شاملة**، وإذا كان هذا صحيحاً، فبأي شيء تصبح كذلك؟ المسألة الحاسمة في هذا الأمر هي إلى أي حد يتم الوعي بها بصفتها هذه، التي تجعلها ذات آثار شاملة، وهل حدثت تدخلات القوات العظمى خارج منطقة الصراع أم الأمم المتحدة فعلاً أم تم التفكير فيه بشكل جدي؟ فبذلك تتميز الأزمات التي تعد أصيلة شاملة، بوضوح عن الحروب العالمية والمجابهات بين القوى العظمى في عصر الحرب الباردة.

ومع ذلك فمن المفيد أن نبحث من هذا المنظور بعض الأزمات الجديدة على الأقل. لماذا جعلت لبعض الأزمات، مثل أزمة البوسنة هرتسوغوفينا ورواندا أهمية شاملة؟ ليس هناك من شيء يدل على أنها

أظهرت بعداً جديداً في قيادة الحروب، تتجاوز ذلك الصراع الجاري بين أرمينيا وأذربيجان، أو الحرب الأهلية في أنغولا. لقد تطلبت الحروب الأخيرة أيضاً كثيراً من حياة الناس واتخذت مسار «التصفية العرقية». والفرق الرئيسي في ما يبدو يتمثل في أن بعض الحروب يدركها الكثير من الناس بصفتها هذه، أي تلك التي يعاني فيها الشعب آلاماً كبيرة وتتم الإساءة إلى حقوق الإنسان التي يعترف بها «المجتمع الدولي»، وأن وسائل الإعلام تبادر إلى كتابة تقاريرها عن هذا الوعي في جميع أنحاء المعمورة. وقد عانى السكان المدنيون في حالات أخرى بشكل شامل أيضاً وتم الاعتداء على حقوق الإنسان. لكن انتشار معاناتهم كان مقصوراً على عدد أقل من الناس، الأمر الذي يفسر بشكل واضح مدى قلة اهتمام وسائل الإعلام بهذه الصراعات نسبياً. وعلى هذا فإن **صناعة وسائل الاتصال** وبناء الأهمية الشاملة لنزاع حربي محلي يحركهما معاً: المجتمع المدني الشامل والبعد الشامل للنزاع.

بناء على هذا تمكن ملاحظة معيارين جديدين للأزمات السياسية الشاملة. فالأزمات الشاملة، مثل حرب الخليج، يمكن أن تكون إطلاقاً كافية بالنسبة إلى المعايير التقليدية، إذ هي ناتجة عن صراعات من أجل المصالح، تشارك فيها بشكل مباشر أو غير مباشر دول ومناطق أخرى من النظام العالمي. ولكن حتى ولو كانت هذه المعايير قد تحققت، فمن الممكن أن تقوم صراعات في جميع أنحاء المعمورة، يتم فيها **الوعي** بالقتل الجماعي والإساءة المنظمة للمبادئ المعتبرة بصورة شاملة، ويتعلق الأمر في القسم الأكبر منها بما إذا كانت وسائل الإعلام قد وضعت تقارير مفصلة عنها. يضاف إلى ذلك أن الأزمة تصبح شاملة حين تكون هناك وكالة عالمية القصد منها **التدخل** لإنهائها أو يكون هناك طموح إلى إنهائها بشكل جدي.

والواقع أن نماذج الأزمات التقليدية والحديثة لا تتقابل بصفتها

خيارات، وإنما هي تؤلف طرفي طيف من الأطياف. ذلك أن النواحي التقليدية والجديدة ترتبط في كل أزمة وفقاً لمزيج متفاوت. فعلى الرغم من أن البوسنة والهرسك وأنغولا مثلاً لم تعودا تنتميان إلى المصالح الأمنية في الجغرافية السياسية للدول الكبرى كما كانتا في أيام الحرب الباردة (ومما يدعو إلى السخرية أن هذا كان سبباً في ظهور نزاعات جديدة)، فإن مصلحة كثير من الدول في أن يكون هناك وضع مستقر في البلقان وفي جنوب أفريقيا لم تصبح أقل من ذلك. أما حرب الخليج، وهي الحرب الوحيدة بعد نهاية الصراع الشرقي - الغربي، التي يمكن اعتبارها صراعاً بين دولتين، فقد تطلبت خلافاً لذلك ضحايا كثيرة بين السكان المدنيين، وكانت مأساة بالنسبة لكثير من الناس وقد غير عرضها في وسائل الإعلام على الصعيد العالمي طبيعة هذه الحرب وخطورتها التاريخية تمام التغيير. نستنتج من ذلك أن تعريض حياة السكان المدنيين للخطر وروايتها في وسائل الإعلام تعتبر المفاتيح الرئيسة لا بالنسبة إلى نموذج معين من النزاعات، وإنما بالنسبة لجميع الأزمات الشاملة الراهنة.

هذا التحديد المتغير للأزمات السياسية الشاملة يضع أمامنا إمكانية واسعة لتفهم الأزمات الشاملة التي تتضمن أيضاً البعد الاجتماعي والإنساني، بمعنى المجاعة والفقر والقمع والكوارث الطبيعية والبيئية والأوبئة. لذلك فهي في محلها، لأن أزمات من هذا النوع تتسبب فيها عادة الأزمات السياسية، خصوصاً الحروب، أو هي تزيد من حدتها. ومن ذلك تلوح لنا الفرصة لفهم الأزمات الاجتماعية بصفتها أزمات سياسية. لقد تغير مثلاً الوعي بالبؤس الإنساني: فلئن اعتبرت المجاعات في السبعينيات والثمانينيات نتيجة للجفاف، فإن تقارير وسائل الإعلام تكشف اليوم عن أسبابها في الحروب»[٨١].

٢ ـ ديموقراطية المواطنة العالمية

إلى جانب التجربة الذاتية للمجتمع المدني تكوِّن الحقوق الأساسية المعتبرة عبر الحدود، كما سبق القول، ديموقراطية المواطنة العالمية. أما في ما يتصل بالحقوق الأساسية من اعتبار، فإن ذلك يتوقف على اتباع السلم التدريجي للحقوق بين مواطني قوميات مختلفة، أي أنه يتوقف في النهاية على ضمان حق المواطنة العالمية للجميع. ويشمل هذا تدريجاً ضمنياً لحقوق (سياسية واجتماعية) مختلفة نحو الداخل. ولذلك فإن الحضارة لا تكون في الحماية من (الهمجية) (وذلك بصورة مؤقتة على الدوام) إلا إذا كان لعلاقة الحقوق الأساسية اعتبارها الشامل[٨٢].

وينتج عن هذا تناقض، لا يزال حتى يومنا هذا يوقف كل المناقشات. إن ضمان الحقوق الأساسية يفترض، في ما يبدو، الدولة الوطنية. فكيف يمكن إذن أن تقوم علاقة قانونية للمواطنة العالمية بين الدول والمواطنين المنتمين إلى قوميات مختلفة، تضمنها الدولة بصفتها الضامن له نسبياً دون أن تضيع في الوقت نفسه في خيارات خاطئة، فتطمح إما إلى دولة عالمية أو توطن الحقوق في مكان لا حق فيه ولا انتماء؟

عندما يتعلق الأمر بحماية حقوق الإنسان، يتنافس ويتعاون ويتنازع ممثلون مختلفون بعضهم مع بعض. المنظمات المشتركة بين الدول مثل لجان الأمم المتحدة، والدول المفردة وحدها أو بالعمل مع دول أخرى أو منظمات غير حكومية أو في شكل تكتلات محلية. يمكن وصف العلاقات بين هؤلاء الممثلين الحكوميين وغير الحكوميين والأفراد الذين يحملون هذه الحقوق، بمساعدة ثلاثة نماذج: النموذج السياسي الفعلي، والنموذج العالمي، ونموذج المواطنة العالمية.

«النموذج السياسي الفعلي، المتركز في الدول، يشدد على أولوية

الدولة وسيادتها. ولذلك فإن الحقوق بالنسبة للواقعيين شأن من شؤون أحكام الدولة الوطنية. وتستطيع المنظمات المشتركة بين الدول والمنظمات غير الحكومية في أفضل الأحوال أن تتولى وظائف استشارية. وتظل العلاقات بين الدول متخلّفة، لأن مبدأ السيادة يمنع من التدخل في شؤون الدول الأخرى، في حين أن السياسة الخارجية يغلب عليها طابع الجغرافيا السياسية بقوة أكثر بكثير من طابع الأفكار الأخلاقية. تبعاً لذلك فإن القرارات المتصلة بالمساعدات المالية وحتى أدوات التعذيب لا ينبغي الحكم عليها إلا بناء على مقياس المنفعة بالنسبة إلى مورد البضاعة.

يتطور المفهوم السياسي الفعلي في **النموذج العالمي**. تواصل الدول في هذا النموذج الدول أيضاً تمثيل دور مركزي، وتحتفظ بالمسؤولية الأولية بالنسبة للحقوق الفردية. ومع ذلك فإن أعمالها تتأثر بإجماع متنام عبر الحدود حول معايير حقوق الإنسان وتتغير إلى حد ما. وتحاول المنظمات المشتركة بين الدول والمنظمات غير الحكومية أن تلعب دوراً مهماً في حماية حقوق الإنسان، وتنجح في ذلك في بعض الأوضاع. إن قدرتها على التأثير تتوقف على تعاون الدول معها. لذلك فإن أثر لجنة انعدام حقوق الإنسان أكبر بكثير في كندا منها في الصين أو في بريطانيا العظمى كذلك.

يمكن أن يوصف النموذج الثالث **بالمواطنة العالمية**، إذ يصبح الفرد هنا في مركز التحليل، على أنه يشترط في هذا المضمار إقامة علاقة مباشرة بين الأشخاص والمنظمات المشتركة بين الدول والمنظمات غير الحكومية. وأولوية الدولة في العمل على نطاق واسع تصبح بصورة متزايدة موضع تساؤل من تحت ومن فوق حول المقياس، الذي يصبح فيه تطور مجتمع المواطنة الشاملة ممكناً ويتم تحقيقه. إن دعاة نموذج المواطنة العالمية يشددون على مؤسسات الأمم

المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان منذ نهاية الحرب الباردة وكذلك على النمو السريع لعدد وأعضاء المنظمات غير الحكومية التي تركز على حقوق الإنسان ومطالب أخرى[٨٣].

ليس تدابير الإجماع المتجاوز للحدود حول الحقوق الأساسية، وإنما إجراءات التعاون والتبعية هي التي ستكون وسيلة لضمان الحقوق الأساسية عبر الحدود. إنها الإجراءات المنمطة حيناً، وغير المنمطة حيناً آخر، التي تتضمن ارتباطات عبر الحدود ـ وهي نسيج سميك متعدد الأبعاد من تشابكات متبادلة وواجبات تقام ويتم التفاوض بشأنها وتبنى، بحيث تستطيع أن تحمل فكرة **ديموقراطية مواطنة عالمية** وتمكن من تحقيقها. لقد رسم دافيد هيلد David Held هذا النظرة المستقبلية في الخطوات الآتية على النحو الآتي:

أولاً: يتجسم النظام الشامل في شبكات القوة المتعددة المتداخلة، التي تضم الجسد والرفاهية والثقافة والمنظمات التطوعية والاقتصاد والتبعيات المشتركة بين الدول والسلطة المنظمة. وينشأ مكان الإمكانية المتصلة بديموقراطية المواطنة العالمية عن هذه الشبكات المختلفة ـ عن توازن قوى متعدد الأبعاد بين الأمم والمنظمات والبشر.

ثانياً: تطالب كل الفرق والمنظمات باستقلال نسبي، يتجلى في حقوق وواجبات معينة. ومن الواجب أن تضم هذه النماذج من المباح والواجب حتى تكون **مبادئ للحق الديموقراطي في المواطنة العالمية** التي تعتمدها الميادين الفردية للعمل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

ثالثاً: ينبغي أن تُشرَّع وتضمَن مبادئ الحقوق الأساسية هذه عن طريق **البرلمانات والمحاكم المحلية وعبر الحدود** ـ على غرار البرلمان الأوروبي والمحكمة الأوروبية ـ وينبغي إنشاؤها كذلك في أماكن عبر الحدود في أمريكا الجنوبية، وآسيا وإفريقيا.

رابعاً: تتنازل الدول الوطنية عن أجزاء من سلطتها وسيادتها

للمنشآت والمؤسسات عبر الحدود وتبلور هوية جديدة بصفتها نقاط تقاطع وتنسيق للتبعيات عبر الحدود.

خامساً: يستطيع الأفراد أن يكتسبوا العضوية في أماكن القوى المختلفة الوطنية منها وعبر الحدود على السواء ويمارسوا بهذه الطريقة حقوقهم في المشاركة في التصويت والتصويت الذاتي ـ من المستوى المحلي إلى المستوى الشامل.

سادساً: **أموال المواطنين للجميع** ـ سواء شاركوا في الكسب وفي العمل المنزلي أو في العمل العام بالمجتمع المدني؛ فهذا هو ما يضمن ممارسة الحرية السياسية.

يبدو هذا بالنسبة إلى النظرة **الواقعية الاجتماعية** جيداً وجميلاً، ولكنه لا يتعدى هذا الحد أيضاً. أما في ما يتعلق بما إذا كان تطور من هذا النوع ممكناً وعن أية قوة فعلية أو ميول ينشأ أو يمنع من النشوء، وأية مفارقات وتناقضات تكمن في رؤية كتاب الصور ـ الديموقراطية للمواطنة العالمية، فإن هذا لا يدخل في الحسبان أول الأمر. أحب أن أذكر أن أُغوست كومت Auguste Comte قد «فنّد» في بداية القرن التاسع عشر الاحتلال العسكري بصفته غير مفيد اقتصادياً، وهذا حسب معاييره العقلية ـ ثم جاء بعد ذلك الجنون الجماعي المنظم للاحتلال والاستعمار والحربين العالميتين والإبادة الجماعية، وغولاغ الستاليني. ولا يسعنا إلا أن **نأمل** في ألا تمزق هذه الرؤية المعيارية على نحو مشابه وألا تداس عن طريق تناقضاتها ومناوئيها. لكن الأمل (بالنسبة للعلوم الاجتماعية والسياسة) ضئيل جداً.

الأسئلة الممتدة إلى مدى أبعد تقول: أي نوع من المفارقات يكمن في هذا الأمل؟ أية انزياحات أرضية أو تآكلات تكسر هذا الأمل أو تساعده؟ ذلك ما سنتابعه ـ باختصار من جديد ـ الآن.

٣ ـ المجتمع الرأسمالي

هناك كثير من الماركسيين الجدد سيعتبرون فكرة ديموقراطية المواطنة العالمية خالية من الحقيقة، ويستدلون على ذلك قبل كل شيء بأن الأخلاق يتم استبدالها هنا بالقوة. ويقول النقد إن السؤال عن أفق الأفكار الاجتماعية العالمية وأفق القيم قد قصر عن علاقات القوى الاقتصادية عبر الحدود التي تشتد عبر عمليات العولمة الاقتصادية. فمنذ أن انتهت الحرب الباردة واندمجت قوة المعسكر الشيوعي في السوق العالمية، ظهرت الجوانب الأساسية للفعالية الرأسمالية التي كانت «محتجبة» في رفاهية الرأسمالية الغربية، بشكل حاد. وفي وسع المرء أن يتتبع هذا المسار الفكري في الخطوات والجزئيات النظرية السبع الآتية:

أولاً: تزامن التكامل عبر الحدود وعدم التكامل الوطني. في مسار انتصار السوق العالمية سيتم إبعاد «البقع البيضاء» القليلة، التي بقيت في خريطة العالم؛ بمعنى أنه سيتم بصورة متزايدة تكامل المناطق والأركان، وبذلك تلغى أمكنة التموين الذاتي والاقتصاد، المحلية منها والوطنية. التكامل في السوق العالمية، والتجزؤ والعولمة والأقلمة عمليات متكاملة؛ أو هي بعبارة أدق: جانبان للعملية نفسها، وذلك بإعادة تقسيم الثروة والسيادة والقوة وحرية التجارة في كامل المعمورة.

ثانياً: للشركات المتعددة الجنسيات عبر الحدود **مصلحة في «الدول الضعيفة»** بمعنى ـ كما عبر عن ذلك زيغمونت باومان ـ الدول الضعيفة، التي تبقى مع ذلك دولاً: هناك عن قصد أو عن غير ضغط منظم لممثلي السوق العالمية يشمل كل الدول الأعضاء أو التابعة لها، لتقضي بصورة جذرية على كل ما من شأنه أن يعوق حرية الحركة للرأسمالية أو يبطئها أو يضع لها حداً. «هناك شرط أساسي، يجب على الإنسان الخضوع له دون مقاومة، وهو فتح الأبواب على مصاريعها

والتخلي عن كل فكرة عن السياسة الاقتصادية المستقلة، إذا ما أراد المرء أن يكون جديراً بتلقي المساعدة المالية من البنك الدولي وصناديق الأموال. والدول الضعيفة هي بالذات ما يحتاج إليه النظام العالمي الجديد، الذي كثيراً ما يفهم على أنه الفوضى العالمية، للإبقاء على نفسه وعلى إنتاجه»[٨٥]. ينجم عن ذلك أيضاً تناقض مصلحي بين تكوين الدول المتعاونة عبر الحدود ـ وأبرز مثال على هذا ها هنا هو تجربة الاتحاد الأوروبي ـ والرأسمالية الليبرالية الجديدة. ويعتبر الاتحاد الأوروبي من أقوى الأمكنة الاقتصادية في العالم، ولديه ما يكفي من القدرة على المشاركة في تحديد قواعد التجارة العالمية، والمطالبة بإدخال المعايير الاجتماعية والبيئية والعمل على تحقيقها.

ثالثاً: تتعرض دول الرفاهية ودول الرعاية الاجتماعية الأوروبية القارية للوقوع في لولب تنازلي: بينما يفكّر الممثلون الاقتصاديون ويعملون عبر الحدود ويتخلصون بهذا الطريقة من مراقبة الدولة الوطنية وسياستها، فإنه ينبغي أن يتم حصر نتائج الاقتصاد عبر الحدود ـ من بطالة وفاقة متزايدتين ـ والسيطرة عليها في الدولة الوطنية. لقد تفاقم ضغط السوق العالمية المتزايد فآن من جهة أوان اختبار ما إذا كانت الشبكات الاجتماعية صالحة للبقاء ومن الممكن تمويلها؛ كما دقت في الوقت نفسه ساعة الحقيقة من جهة أخرى، وتتمثل في تطابق انفجار التكلفة مع تقليص الموارد الضريبية من الكسب وعولمة أرباح الشركات عبر الحدود.

رابعاً: تعويض العمل عن طريق العلم ورأس المال: فالرأسمالية الشاملة تكتفي بصورة متزايدة بعدد أقل من القوى الإنسانية العاملة من أجل احتواء ميادين جديدة للإنتاج المربح بشكل متواصل. وبذلك تفقد القوى الإنسانية العاملة والمنظمات الجماعية الممثلة لها ـ من أحزاب العمال والنقابات ـ في كل مكان قدرتها على التفاوض والنفوذ

الاجتماعي. وينمو في الوقت نفسه عدد أولئك الذين يحرمون من سوق العمل وفرص الحصول على الضمان المادي والاجتماعي والتكامل، التي تم تقسيمها هنا وتسويتها. والنتيجة: لا تتفاقم التفاوتات فقط، وإنما تتغير كذلك **كيفية** التفاوتات الاجتماعية بصورة درامية، إذ يصيب الحرمان دوائر أكبر من السكان بصفتهم «غير نشطين اقتصادياً» من حيث المبدأ.

خامساً: نسبية الفقر المزدوجة: فالفقر يغير وجهه من حيث الكيفية في عمليات التأثير هذه ما بين الاحتواء والإقصاء: فهو يتفاقم بشكل درامي ويتجزأ عدة مرات. فخيط الاتصال الاجتماعي، كما برهن على ذلك زيغمونت باومان، بين الأغنياء الذين يعولمون والفقراء الذين يؤمكنون، ينذر بالتمزق، إذ ليس هناك بعد بين الكاسبين من العولمة في العلو الأعلى والخاسرين من العولمة في الدنو الأسفل حلبات ملزمة، يمكن أن يتم الصراع فيها من أجل التوازن والعدالة.

لقد خسر المقصون في الوقت نفسه ـ بشكل مغاير للطبقة العاملة في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ـ كل قواهم لانتفاء الحاجة إليهم. ولم يبق لهم سوى العنف العاري ليجعلوا من وضعهم فضيحة.

وفي آخر الأمر تنتهي درجات الفقر السفلى المختلفة مرة أخرى إلى «نسبية مزدوجة». «فالنسبية البسيطة» للفقر تعني نسبية المعايير؛ وهي تنص على أنه: ليس هناك **معايير** مطلقة للفقر، هناك فقط معايير نسبية، لها في كل مرة اعتبارها بالنسبة إلى مناطق معينة من المجتمع العالمي: أفريقيا وآسيا وأوروبا على سبيل المثال. أما في حالة «النسبية المزدوجة»، فإن نسبية ـ المعيار تؤول مرة أخرى إلى أمكنة الحياة عبر الحدود والحياة الوطنية. ويعني «الفقر عبر الحدود»: أن الإنسان يعيش حياة تتناقض مع معايير ـ الفقر عبر الحدود. من يعتبر في بريطانيا من المشردين يستطيع وفقاً للمعايير التي تنطبق على أسرته في الهند أو في

الجزر الكاريبية، أن يعيش موفور الرزق[٨٦]. هذه التجزؤات تعد أيضاً شرطاً جوهرياً لتفاقم الفقر.

سادساً: تناقضات الحياة الحرة والمنظمة ذاتياً في نطاق المحلية المعولمة تعمل بصفتها معايير إقصاء: غالباً ما يتم التأكيد (من قبل المؤلف بالذات) على أن الحداثة الثانية خلف ضمانات التقاليد ونماذج اليسار ـ اليمين في العمل السياسي تقدم أيضاً فرصاً جديدة للحرية والتطور. لكن السؤال بلا شك هو: لمن؟ ذلك أن تناقضات الحداثة الثانية يجب أن تترجم على أنها تعد أيضاً تزايد المطالبة الحادة بالتكامل الاجتماعي التي يفشل فيها الناس بصورة مطردة؛ ذلك أن أولئك الذين يعتبرون منذ الآن في دوامة تنافس العمل الحاد «ضعفاء»، أو «مهددين» أو «معوقين»؛ هم أناس من دون شهادة مدرسية أو بشهادة مدرسية ضعيفة، مرضى أو أفراد، تُقوَّم قواهم ـ مهاراتهم في القيادة، والموسيقى، والأعمال اليدوية على سبيل المثال ـ في نظام الخدمات الساري المفعول تقويماً ضعيفاً. كلهم يهددون بالتورط في مستوى منحرف والانزلاق في دائرة أولئك، الذين يتعرضون للإقصاء أثناء تفاعل قواعد منافذ الدخول ويظلون كذلك.

سابعاً: رأسمالية من دون عمل تطابقها شيوعية من دون طوباوية. لقد فقدت الصورة الماركسية الجديدة للنظام الرأسمالي العالمي كل وثبة وهمية، كل أمل سياسي منظم وخيال. فالتحليل لا يطابقه ولا ينتج عنه فاعل سياسي. ألا ينبغي أن تدخل ماركسية جديدة للمواطنة العالمية في المرثية الكبيرة التي تتحدث عن غرق التيتانيك، الذي لا رجعة فيه؟

٤ ـ مجتمع الخطر العالمي: قفص الحداثة ينفتح

يدفع الوعي بالأخطار البيئية الشاملة بالكثير من الناس إلى القدرية.

كيف يستطيع المرء، حيال آلية التدمير الذاتي الناتجة عن النظام الصناعي الشامل، ممارسة العمل السياسي بعين بصيرة، بمعنى من غير أن يكذب على نفسه؟ فهناك، في مسار هذه النظرة الخاطئة من الواقعية ـ الساذجة ـ عفواً! ـ إلى المخاطر الموجودة «في حد ذاتها»، خطأ في تقدير السمة الخاصة لنظرية مجتمع الخطر العالمي.

وتكمن أبرز سمة من سمات الصراع الناجم عن الأزمات في أن ميادين اتخاذ القرارات، التي لم تكن قبل مسيَّسة، قد أصبحت مسيَّسة نتيجة الوعي العام بالأخطار. فهي غالباً ما تفتح المجال ـ بصورة غير تلقائية وضد مقاومة المنشآت القوية المتحكمة في هذه القرارات ـ للشك فيها ومناقشتها بصورة علنية. وهكذا تتجلى في مجتمع الخطر العالمي بين عشية وضحاها أبجديات مسائل وموضوعات، كانت في السابق تعالج خلف الأبواب المغلقة مثل القرارات المتعلقة بالاستثمارات والتركيبات الكيميائية للمنتجات والأدوية والبرامج العلمية المتعلقة بالبحث والتطورات التقنية الجديدة. لقد أصبح كل هذا يتطلب فجأة تبريراً علنياً، وصار من الممكن إعداد إطار قانوني مؤسسي وترويجه لتشريع هذه القطعة المهمة من الديموقراطية وعرضها على نحو مستديم.

والتعبير عن هذا بطريقة ساخرة هو: يدور النقاش حول «مشاكل النتائج» غير ـ المقصودة وغير ـ المرئية في كل مكان وكأن الأمر يتم على موعد سابق، حتى **قبل** أن يتم فعلاً اختراع المنتجات والتقنيات الملائمة. لكن الأمر الحاسم حقاً هو أن توسيع الديموقراطية وتعميقها في الميادين السياسية المتصلة بالفلاحة والاقتصاد والعلم (وكذلك بالأجواء الخاصة جزئياً) قد ظلا حتى الآن حبيسين في «ظروف التحديد» القديمة، التي لا توجه أعباء الأدلة عبرها أو أولئك الذين يستفيدون من الأخطار، وإنما توجه إلى أولئك، الذين تحل بهم.

هذا يعني أن هناك مجتمعاً ينشأ عرضاً في مجتمع الخطر العالمي خلال مسار الوعي العام بالأخطار، وهو مجتمع عريض ذو **نقد ذاتي**، في أحاديثه عن العمل المضاد وإعادة التفكير على الأقل، تتناقض فيه على سبيل المثال ضمانات التقنيين المؤمنين بالتقنية. هؤلاء يقولون: الخطر ـ صفر؛ وأولئك، الذين يجب عليهم أن يتحملوا اقتصادياً في حالة ما إذا وقع ذلك مسؤولية هذا الخطر «صفر»، يقولون: لا يمكن ضمانه؛ فالخطر الاقتصادي في حالة وقوعه كبير جداً (مثل الطاقة النووية، وكذلك تقنية الجينات)[٨٧].

تتكون في الوقت نفسه معالم **طوباوية للديموقراطية البيئية**، هي في جوهرها بالنسبة إليّ حداثة مسؤولة. أما ما تعنيه كلمة مسؤول وتنطوي عليه، فيمكن تفسيرها بالعودة إلى المناقشة الانجلوساكسونية للفلسفة والبحث العلمي، التي تمت تحت شعار «**مناصب سيتزن التقنية**». هنا ترتسم صورة لمجتمع، يتجادل حول نتائج التطور التقني والاقتصادي **قبل** أن يتم اتخاذ القرارات النهائية الحاسمة. وسيكمن عبء الدليل بالنسبة إلى المخاطرات والأخطار المستقبلية عندئذٍ كامناً لدى المتسببين ولن يبقى فترة أطول لدى الجرحى والمهددين احتمالاً أو فعلاً: من حيث المبدأ، فالمتسبب هو الذي يدفع، ومن أجل المبدأ، المتسبب هو الذي يقدم البرهان على نوع الأضرار (المحتملة)، التي تتولد عن مشروعه.

ومن الممكن أن يكون المخرج من المجرى الذاتي الشامل للتجديدات التقنية مثلاً كامناً في محاولة مساندة التطورات الاقتصادية في مناطقها المريبة قصد **تطوير الخيارات** من الناحية السياسية. ولا بد أن تطابق هذا صورة ذاتية للتطور التقني من جانب العلم، يتوجه إلى إظهار البدائل وليس إلى إظهار الإنتاج التي تفرضه الظروف. فقد يمكن عندئذٍ أن تكسر عن طريق ذلك شوكة تطور غير مرغوب فيه، هو على

مستوى أكثر تقدماً عرض لبديل جديد، يشتمل على مزايا تقنية المرفوض دون مضاره. من المحتمل إذن تقديم عرض للشبكة الشاملة سياسياً، يكرس مقدرته على الجاذبية من أجل كسب هذه الشبكات (الطاقة الشمسية مثلاً). هنا تصبح السياسة التقنية بناء على هذا سياسة طليعية تشجع على الخيارات الحاسمة من الناحية الديموقراطية السياسية.

يجب في النهاية أن يوجد أو يبدع على وجه الخصوص نظام قاعدي جديد يعيد تحديد الأسئلة حول ما هي «الملاءمة»، ما هي «الحقيقة»، وما هي «العدالة» قبالة الأخطار المحتملة، التي تصيب الجميع، في العلم وفي القانون ويوضح أسبابها. فالذي كان من الممكن أن يكون ضرورياً، لم يكن شيئاً آخر غير «**التنوير الثاني**»، الذي ينفتح عن طريقه فهمنا وعيوننا والمنشآت بالنسبة إلى القصور الذاتي، الذي تسبب عن الحضارة الصناعية الأولى ومخاطرها الذاتية.

ما هو منشأ هذه التعبئة السياسية، ـ إن سار الأمر على ما يرام ـ «الديموقراطية غير الإرادية» عبر منازعات الأخطار؟ مجتمع الخطر العالمي يعني: أن الماضي يفقد قوة أبعاده بالنسبة إلى الحاضر، فيحل المستقبل محله، أي يحل محله شيء غير موجود، غير قائم، شيء وهمي باعتباره سبباً في التجربة والعمل الراهنين. عندما نتحدث عن المخاطرات، نتناقش في شيء **ليس** هو الحدث، ولكنه يمكن أن يحدث، وإن لم يحدث الآن، انقلبت الدفة. والأخطار التي يتم الإيمان بها، هي السوط الذي **يمكن** أن يساق به الحاضر. كلما كانت الظلال التي تقع على الحاضر من خلال ذلك، أكثر خطراً وارتسم فيها مستقبل مرعب، كانت الاهتزازات التي يمكن أن تثار عن طريق دراما الخطر هذه، أبعد أثراً.

تعتبر تحديدات ـ الخطر المعمول بها عصا سحرية، يعلم المجتمع

الشبعان الذي بنى عشه في الوضع القائم، نفسه من خلالها الخوف، وينشط في مراكزه ويمارس السياسة بشكل إجباري ورغماً عنه. ودراما ـ الخطر المخرج بشكل مشهد رمزي ـ صوري هي بهذا المعنى ترياق ضد ما للحضر من «دوام ـ الانغلاقات ـ هكذا». المجتمع الذي يرى نفسه بوصفه مجتمع الخطر، هو في هذا موضع ـ مقالةَ صدقٍ ـ الآثم الذي يعترف بآثامه ليتفلسف على الأقل حول إمكانية حياة «أفضل» يتمنى أن يعيشها في انسجام مع الطبيعة ومع الضمير العالمي. وإذا كانت الدفة قد قلبت فعلاً، فليس هناك سوى القليل ممن يريدون ذلك. فالأغلبية يريدون هذين الاثنين معاً ـ يريدون ألا يحدث شيء، ويريدون أن يتشكوا من ذلك. وعندئذٍ يصبح من الممكن أن يتمتع المرء بالحياة الرديئة الطيبة وبتهديداتها أيضاً.

عندما تكون الذات موضع تساؤل مقلوب، غير إرادي وغير مرئي وبشكل سياسي قاعدي («التحديث الانعكاسي»)(٨٨) الذي ينمو في كل مكان نتيجة الوعي بالأخطار، يحدث شيء، لا يكاد علماء الاجتماع الذين يقسمون بماكس فيبر، يعتبرونه ممكناً: هو أن المنشآت بدأت تحرك. تشخيص ماكس فيبر ينص على أن: الحداثة تتحول إلى صندوق، على الناس أن يضحوا فيه على غرار فلاحي مصر القديمة بمعابدهم العقلية. لكن مع نظرية مجتمع الخطر العالمي يتبلور المبدأ المضاد: ينفتح قفص الحداثة.

من يترك نفسه للخوف عند كل خطر وكأنه ساذج ـ واقعي، يجهل أنه لا توجد هذه النتائج الثانوية فقط، «سم الأسبوع» في كل مرة، وإنما هي ـ تلك التي تبدو مضللة ـ النتائج الثانوية للنتائج الثانوية في المنشآت: لا يصيب فيها «الجنون» البقر وحده بـ «الجنون»، وإنما يصيب كذلك الأحزاب الحكومية والسلطات وأسواق اللحوم والمستهلكين ومن إليهم.

٥ ـ المجتمع العالمي السياسي (المؤقت)

كتب نيتشه قبل أكثر من مائة عام: «لقد انتهى الوقت بالنسبة إلى السياسة الصغيرة. سيأتي القرن القادم بالصراع من أجل السيادة ـ على الأرض ـ **الإجبار** على السياسة الكبيرة»[٨٩]. ماذا يعني المجتمع العالمي، عندما يفهم الإنسان هذا على أنه شكل جديد لما هو سياسي؟ ماذا يعني المجتمع العالمي بوصفه «سياسة»؟ سنتعرض في هذا الفصل لمفهوم المجتمع العالمي «العديم الجنسية»، وبذلك ستصبح التقديرات محددة بدقة: ابتداع كلمة «المجتمع العالمي» يخدعنا بأن الحقيقة التي نعنيها من وراء ذلك ليست في جوهرها ـ قياساً على فهم سياسة الدولة الوطنية ـ سوى الشكل المقلوب لما هو سياسي.

من يميز بين الحداثة الأولى والحداثة الثانية، وبين المجتمع الوطني والمجتمع العالمي لا يستند إلى فترة اجتماعية أخرى، وإنما يستند إلى **فهم آخر للمجتمع**. وهو قبل كل شيء انعدام ـ الهوية للمفهوم نفسه «المجتمع» الذي يوقف النظر عن الحداثة الثانية.

يمكن استناداً إلى إصلاح مفهوم المجتمع استعمال مفاهيم الدولة والمكان والاختلاف الوظيفي بهذا الصدد.

مجتمع عالمي من دون دولة (عالمية)

كتب مارتين ألبروو Martin Albrow: «علم اجتماع العولمة يعني المحاولة الحديثة للبحث عن أجوبة أسئلة يلقيها على نفسه كل جيل. على كل جيل أن يطرح هذه الأسئلة من جديد، لأنه لا يستطيع أن يعرف من هو إلا على هذا الوجه. فالأمر مع العولمة لا يتعلق إذن لا بالأمور التقنية ولا بالأمور الاقتصادية فقط. ولا يتعلق مطلقاً بأكبر تحدٍ يجابهه رؤساء الشركات المتعددة الجنسيات ورؤساء الحكومات. إنه كل هذا، ولكنه في الوقت نفسه شيء أكثر أهمية بكثير. فالأمر يتعلق

بالكيفية التي نعيش بها أنا وأنت حياتنا»[٩٠].

يسأل مارك بوستر Mark Poster: «عندما أتحدث مباشرة أو عن طريق الحاسب الإلكتروني مع صديق لي في باريس، وأنا جالس في كاليفورنيا؛ وعندما أتابع جميع الأحداث السياسية والثقافية دون أن أترك بيتي؛ وعندما تستعمل الحكومات والشركات المتعددة الجنسيات في جميع أنحاء المعمورة البيانات التي تتضمن معالم وجهي الشخصية، دون أن أعرف ذلك أو أستطيع الحيلولة دونه؛ وعندما أشتري في بيتي مستعملاً الحاسب الإلكتروني: فأين أنا إذن؟ ومن أنا؟».

كنا قد قلنا إن الشمولية التي لا يمكن إعادة النظر فيها، تعني أننا نعيش منذ زمن في مجتمع عالمي، والمقصود من وراء ذلك وضعان أساسيان: الأول مجموعة العلاقات الاجتماعية والسلطوية غير ـ الوطنية المنظمة تنظيماً سياسياً، والآخر تجربة الحياة والعمل وراء **الحدود**. فتنحل وحدة الدولة والمجتمع والفرد، التي ادعتها الحداثة الأولى. والمجتمع العالمي لا يعني مجتمع الدولة العالمي أو مجتمع **الاقتصاد** العالمي، وإنما يعني مجتمعاً غير ـ حكومي، أي حالة تجمع مجتمع، يفقد ارتباطاته من أجله الضمانات التنظيمية الحكومية الإقليمية وقواعد السياسة العامة المشروعة.

«انعدام الجنسية» يعني أن هناك **أوضاعاً تنافسية** بين الدول الوطنية والمجتمعات الوطنية من جهة وبين الارتباطات المتشابكة المضطربة للمجتمع العالمي والممثلين وأمكنة العمل من جهة أخرى. فبينما كان حقل العلاقات العالمية في الحداثة الأولى يسوده تعاون الدول الوطنية وممثليها وتصارعهم، لن يستمر هذا الوضع في الحداثة الثانية كما كان فترة أطول. إذا فهم المرء مع ميخائيل اوكسهوت Michael Oekeshott الدولة الغربية التقليدية على أنها «رابطة مدنية» تهدف إلى جعل نشاطات مواطنيها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ممكنة وعمل على حزمها،

فإن الأمر مع العولمة لن يتعلق بعدئذٍ بتآكل التركيبة الحكومية والمؤسسية فقط، وإنما سيتعلق بالتغيير الجذري لشروطها. لقد نشأ في الحداثة الثانية، إلى جانب المجتمع العالمي للدول الوطنية، مجتمع عالمي غير ـ حكومي، يتميز عن كل أشكال الشرعية السياسية المعتبرة حتى الآن ويتركب من ممثلين مختلفين كل الاختلاف متخطين للحدود الوطنية. علاماتهم هي أنهم (١): يعملون في أمكنة كثيرة، متخطين للحدود، عبر الحدود، ويلغون من هذه الناحية المبدأ الإقليمي للدولة الوطنية؛ (٢): يتم عملهم من نواح عديدة بصورة استيعابية أكثر منها إقصائية عند الممثلين الحكوميين) وهكذا فإن الشركات المتعددة الجنسيات عبر الحدود ونشطاء السلام الأخضر يعملون في **عدة** دول **في آن واحد**. وينتمي أعضاؤها إلى أمم عديدة، إلخ؛ (٣): يعملون في الغالب بشكل مثير باعتبارهم مصالح مختصة، وذلك قياساً على معايير النجاح المركزية للعمل الحكومي (مثل التغلب على البطالة، ضمان الرفاهية وكذلك المطالبة بالحقوق الأساسية). وهكذا فإن الشركات المتعددة الجنسيات عبر الحدود هي التي توجد الرفاهية ومناصب العمل في مكان معين وتلغيها؛ كذلك تشير منظمة العفو الدولية بشكل مؤثر في الرأي العام إلى ما يحدث من إساءة إلى الحقوق الأساسية، التي تسكت عنها الدول لأسباب سياسية؛ (٤): يخلق الممثلون غير ـ الحكوميين عبر الحدود لأنفسهم «سيادة استيعابية» خاصة حين يوقعون بين الدول الإقليمية الإقصائية ويثيرون إحداها ضد الأخرى.

كلما تشابكت هذه المكونات المختلفة بصورة متبادلة، كانت السلطة والشرعية وتشكيل القوة السياسية ومراقبة الدول نحو الداخل والخارج موضع تساؤل أبعد أثراً. فالذي يعنينا إذاً في حقل العمل الاجتماعي العالمي هو **تسييس الدول عن طريق عدم التسييس**. «يتم

تجاوز عتبة قيمة حرجة، عندما تقوض تأثيرات العولمة المتجمعة في ميادين القرارات الاستراتيجية طاقة الدول على مهل من أجل ضمان الصالح العام أو مدنية المجتمع»[٩١]. وتستمد في هذه الأثناء، كما تحدثنا التايمز المالية Finacial Times، ٥٣ في المائة من مجموع القيمة الاقتصادية من الشركات المتعددة الجنسيات عبر الحدود وليس من الشركات العاملة على الصعيد الوطني. وبذلك تختفي إمكانيات مساعي الدولة الوطنية والحكومات القائمة إلى إيجاد مناصب العمل وضمان الرفاهية.

هذه الأوضاع التنافسية بين الممثلين الوطنيين والممثلين عبر الحدود تؤكد في مضمونها على أنه لا يوجد بين المجتمعات الوطنية والمجتمعات العالمية إما ـ أو، وإنما يوجد بين هذين الشكلين الاجتماعيين علاقة هدم متبادلة لإزاحة أحدهما الآخر وجعله موضع تساؤل. هناك تهديد بتعويض (تمزيق) السوق «العالمية» والسياسة من جهة، ثم هناك من جهة أخرى السياسة، التي ترى نفسها في كل مكان أمام واجبات هرقلية جديدة تتصل بكيفية تحقيق الأسواق العالمية. ليس هناك من حاجة إلى التشخيص، ولكن الذي يحتاج إلى التوضيح هو التحفظ من البديل الذي يحيل النظر إلى طريق السياسة الداخلية عبر الحدود، الذي لا يزال كعادته وعر المسالك. لماذا يكون هكذا من غير المعقول أن نتحرى المنشآت والإجراءات التي هي ضرورية بالنسبة إلى بناء مصالح مشتركة «قصد مواطنة عالمية» و«إقامة نظام رفاهية شاملة؟»[٩٢].

ممثلو المجتمع العالمي ـ وفقاً لوجهة نظر الممثلين عبر الحدود ـ هم بوجه من الوجوه «ممثلون سريون»، شرعيتهم وولاؤهم يعتبران موضع تساؤل، بينما يختال عجباً ممثلو المجتمع العالمي في الجهة الأخرى، لأن أعمالهم وفرص قوتهم الجديدة تزداد من خلال تعاملهم

مع مراقبات الدولة الوطنية وممثليها. هم على الغلب الرابحون من العولمة، ومن الممكن أن نفهم كلمة «الرابحون» أيضاً بصفتها أفعل التفضيل المشخِّص بالمعنى المالي الضيق لـ «الكسب».

المهم بالنسبة للعصر الشامل: **ليست هناك دول وطنية من دون مجتمعات عالمية، ولا مجتمعات عالمية من دون دول وطنية ومجتمعات وطنية**. والمحاصرات والانهيارات، والأسئلة المعلقة الناشئة عن ذلك هي التي تؤزم هذا الوضع من الناحية السياسية.

إذا ما ركز المرء مرة أخرى على مظهر المجتمع العالمي، فإن انعدام جنسية المجتمع العالمي تعني فوق ذلك أمرين: أي أنه (بعد) ـ مع شيء من المبالغة ـ **من دون نظام** من جهة، وأنه (بعد) **من دون منشآت** من جهة أخرى. العالم «في المجتمع العالمي يعني» **التنوع من دون وحدة** (أبر وف). ويعني المجتمع «الوطني» في مقابل ذلك «الوحدة مع التنوع المحدود»(٩٣).

المجتمع العالمي الجمعي المحلي

المجتمع العالمي لا يعني «مجتمعاً» غير ـ ثابت إقليمياً، غير ـ متكامل، غير ـ إقصائي، وهو ما لا يعني أن هذا النوع من التنوع الاجتماعي والاختلاف الثقافي ليس له ارتباط محلي أو هو لا يعرف ارتباطاً محلياً على الإطلاق؛ بل إن هذا النوع من الارتباط المكاني يلغي في صورة المجتمع الوطني المعادلة التبعية **للمسافة المكانية والاجتماعية**، الأمر الذي يؤدي إلى نشأة عوالم حياتية عبر الحدود. لا ينبغي أن تتساوى هذه الظواهر عبر الحدود مع الظواهر «بين ـ الدول». فالتعايش عبر الحدود يعني ـ التقارب الاجتماعي رغم البعد الجغرافي.
أو: البعد الاجتماعي رغم القرب الجغرافي.

ماذا ينجم عن ذلك بالنسبة لهوية البشر؟ لا شيء يقيناً، هذا ما تدل

عليه الدراسات التجريبية، فهو تجاوز القانون والانهيار وحل كل ما هو اجتماعي[٩٤]. وبذلك تتسع وتتكاثر في التراجم المتعددة الأمكنة، عبر الحدود وعبر الحدود الإقليمية، نقاط الاتصالات واللقاءات بين البشر. ولعل أشكال الاتصالات (الافتراضية) عن طريق الحاسبات الإلكترونية تعد مثالاً على ذلك. وتصور «قرية شاملة» ليس خاطئاً، لأنه يعد مرة أخرى وعوداً كاذبة بعودة «الجماعة». ولكن سر وسائل الاتصال الإلكترونية يكمن في تجنيدها **المبدئي** ومن ثم قيامها في وضع سياسي **محتمل**. فالاتصال الإلكتروني يمكن مما كان حتى الآن مستحيلاً: يمكن من الاتصال النشيط المتزامن والمتبادل بين الممثلين المفردين خلف كل الحدود والديانات والقارات.

لا ينبغي أن نُثني على العالم الجديد الجميل لوسائل الاتصال، على أنه لا ينبغي كذلك أن نتجاهل الفرص السياسية الناجمة عن ذلك: من الممكن أن يشارك فيها كل فرد عن طريق إيصال بسيط كل فرد، فهي موجهة للعمل وليست تأملية، وموجهة للحظة، وليس للتقليد. بهذه الطريقة **يمكن** التغلّب على ما تنذر به من خطر أحادية الزواج المكاني لأشكال الحياة والتفكير بوصفها صورة مضادة ومرعبة: وهو انهيار ما هو اجتماعي في اللحظة الراهنة. وأشكال الحديث المنقولة عن طريق الترقيم لا تقوم، خلافاً للجماعية المرتبطة محلياً، على الارتباطات الاقتصادية والتقليدية أو الاجتماعية أو المجاورة، وإنما على المصالح المشتركة في الشبكة وعلى الشبكة. كتب أ. بوهل Buhl يقول: «قوى هذه المشاهد المستقبلية تكمن في رواية إمكانيات العمل والحديث المتسعة للأفراد، وضعفهم في المطالبة بنوع من اللاطبقية ـ الوثنية لعالم وهمي، لم يعد يعي الواقع البسيط لانحصار الشبكة على نسبة ضئيلة من سكان العالم»[٩٥].

المجتمع العالمي غير المميز

تسود في علم الاجتماع وفي المجتمع صورة للحداثة، تتوزع فيها إلى حقول مؤسسية عديدة مستقلة أو، حسب المصطلح، إلى ميادين وظيفية أو أجواء حياتية. وهذه الميادين تنفصل وينعزل بعضها عن بعض، فيتبع كل ميدان «منطق تطوره» (ن .لومان يتحدث عن «الرموز الاتصالية»). وفي وسع المرء أن يصف أيضاً هذا التنظيم الوظيفي للمجتمع الحديث، وذلك بالعودة إلى فرق الخبراء وأصحاب المهن المفردة، الذين أقاموا «مملكتهم» على احتكار أقيم بشكل متميز: في القانون والطب والاقتصاد والتقنية؛ حتى إن البعض يعتقدون أن الصحفيين قد احتكروا على نحو مماثل الرأي العام في مجال الوسائل البصرية. ويتوجه النقد إلى نظرية الأجواء هذه المتصلة بالمجتمع المختلف الوظائف ويأخذ عليها بأن الميادين المفردة قد استقلّت منذ فترة طويلة من الزمن، ودارت في نفسها وحول نفسها، بحيث تحولت «العقلية الوظيفية السابقة» منذ مدة إلى «عقلية غير منظمة».

لقد قدمت عدة تصحيحات ممكنة لاستقلال هذه الميادين المفردة وتحصينها ضد بعضها البعض. فاعتقد البعض أن هذا التحصين لا يقدر له النجاح إلا بقدر الكيفية، التي تم بها للأشخاص خلال تفاعلاتهم تجاوز تناقضات الميادين المفردة. وركن آخرون إلى أن تنسيق ـ نظام مبرمج بصورة مسبقة من هذا النوع يمكن أن يجعل لنقاط التعاون الضرورية اعتبارها. واقتنع آخرون أيضاً بضرورة النظر إلى الكل نظرة سياسية، فالمهمة المركزية للنظام الجزئي هي السياسة الحكومية التي ينبغي تجديد قدراتها على التنسيق والتسيير وتوسيعها[٩٦].

أثيرت حول هذه المقترحات كلها شكوك يجب أخذها في الاعتبار. لكن الأمر الحاسم هو أن النقاش كله قد اتخذ في السنوات الأخيرة وجهة جديدة من خلال الجدل حول العولمة. فإذاً الأمر لم يعد

يتصل بكيفية إيقاف السير الذاتي للتمايز الوظيفي والمشاكل الناجمة عنه والسيطرة عليه، وإنما يتصل، على العكس من ذلك تماماً، بما إذا كان العالم المتصور للميادين الجزئية الخاضعة للمنطق الذاتي والتمايز الوظيفي سيصبح عن طريق العولمة مشكوكاً فيه.

ولنوضح هذا من خلال بعد، وهو بعد اقتصادي، للعولمة: لم يبدأ ذلك بإفلات حركات رأس المال الشامل من قبضة تسيير الدولة فقط، بل بما ظهر عليه أيضاً من أنه لم يعد يتبع مبدأً تنظيمياً يمكن مقارنته. فوقع انزياح في الإطار الانتمائي: حيث أخذ الاقتصاد الشامل يتقدم بصورته الكلية إلى مجال الرؤية ـ وبما أن هذا لا يعرف قوة نظام من النظم، فإن معتقدات النظام الوظيفية في المجتمع العالمي تصبح أيضاً مع الدولة الوطنية أمراً مشكوكاً فيه. ولن يصبح ما يفهم في عهد رأس المال تحت «الاقتصاد الوطني» غير واضح فحسب، وإنما سيطرح السؤال أيضاً، بشكل أكثر شمولاً، كيف ينبغي أن يفهم «الاقتصاد» و «العمل الاقتصادي» ويحدد في مقابل «السياسة»، إلخ.

وينطبق هذا القياس على جميع الميادين الوظيفية المتمايزة. فماذا تعني السياسة، والقانون والأسرة والمجتمع المدني في المجتمع العالمي عبر الحدود؟ ينبغي، كما بيّنا سابقاً، التمييز بين مفهومين للمجتمع العالمي: المجتمع العالمي كمجموعة من الدول الوطنية والمجتمعات الوطنية والمجتمعات العالمية للممثلين عبر الحدود والأمكنة ـ أولئك يمكن ملاحظة تمايزهم الوظيفي، لكن ذلك غير ممكن بالنسبة لهؤلاء. وينجم عن ذلك سؤال عما إذا لم تكن ولا تزال وحدة الدولة والمجتمع، المجتمع الوطني، هي الشرط التاريخي الصامت لنظرية التمايز الوظيفي، حتى إن ضياع معنى الدولة الوطنية يجرد صورتها المنشودة عن مجتمع محكوم حكماً وظيفياً متمايزاً مما لها من أهمية وواقعية.

لكن الأمر ينقلب في الوقت نفسه إلى ضده. فلئن ظهر نموذج «مجتمع» الحداثة الأولى المتمايز وظيفياً بوصفه فئة متبقية، وكأنه باقي المجتمع الذي يعرقل عن طريق «هديره» المسار العقلي السهل لعمليات النظام أكثر مما يجعلها ممكنة، يكون عندئذٍ للضد اعتباره. علينا أن نكشف «المجتمع العالمي» بمفهوم الأفق الذي يتحول ويختلط فيه رأس المال، والثقافة والتقنية والسياسة وراء قوى النظام الوطني، وندرسه نظرياً وتجريبياً.

يدلل م. ألبروو على ذلك بقوله: «تضع العولمة فهم المجتمع وتنظيمه من جديد في المكان الأعلى من مفكرة النقاشات العامة»، وذلك بشكل لم يحدث أبداً منذ الماركسية ومنذ الجدل الذي ثار حول مسألة الطبقات. حقاً إن «أزمة الطبقات» لا تعنينا، فالأمر يتعلّق بـ «أزمة» ناجمة عن مجهولية المجتمع العالمي وفوضاه. الأمر يتصل، حسب نظرية م .ألبروو، «بالهوية»[٩٧]. من أنا؟ أين أنا؟ إلى أين أنتمي، إلى من أنتمي؟ ـ هذه هي صيغ الأسئلة الأساسية للحداثة الثانية.

بعبارة أخرى: يشير المجتمع العالمي إلى نوع من **العالم الجديد**، إلى نوع من القارات، لم يبحث بعد، ينفتح عبر منطقة ما بين الحدود، عبر أمكنة ما بين الدول الوطنية والمجتمعات الوطنية. والنتيجة: تنفتح هنالك **قوة متمايزة** بين السياسة الوطنية وإمكانيات العمل الاجتماعي العالمي. ولا يتجلى هذا في علاقة الدول الوطنية بالشركات المتعددة الجنسيات فحسب ـ هنا يظهر تمايز القوة هذا على أحسن ما يكون[٩٨]. وهو الذي يحدد أيضاً على سبيل المثال تنفيذ قانون عبر الحدود لمكافحة الجريمة عبر الحدود، وإمكانية نفوذ السياسة الثقافية عبر الحدود أو فرص نشاط الحركات الاجتماعية عبر الحدود، إلخ.

٦ ـ النظرة المستقبلية: الدولة عبر الحدود

لذلك يرى العديد من المؤلفين في العصر الكوني اقتراب نهاية الدولة الوطنية ونهاية الديموقراطية معها. يكتب جان ـ ماري غيهنّو Jaen- Marie Guehenno قائلاً: «نهاية الأمة تحمل معها موت السياسة. فبمجرد ألا يكون هناك مكان طبيعي للتضامن والمصالح المشتركة، ينهار النظام الجميل لمجتمع، تداخلت فيه السلطات المختلفة بشكل هرمي. وليس هناك بعد قرارات كبيرة، لا يمكن أن تنتج عنها قرارات صغيرة ولا قوانين تشتق منها تنظيمات. كما لم تعد البلدية في الإقليم والإقليم «ضمن» الدولة الوطنية، لم يعد من الممكن كذلك أن يستمد القرار الصغير من القرار الكبير. وعلى هذا النحو تنعكس أزمة مفهوم السلطة المحدد محلياً على إيجاد القرار. لم يعد اتخاذ القرارات يتم بطريقة خطية، تعد فيها كل جمعية كفاءة إجمالية؛ لكنها تتحطم بدلاً من ذلك، ويبهت النقاش السياسي التقليدي، الجدل حول المبادئ والأفكار الأساسية والمذهبية والنظام الاجتماعي، بل يتداعى وينهار. ويصير بذلك صورة لتحطم عملية القرار نفسها، تعكس حقيقة أن هذا قد يصبح تمهينا. فالإنسان في الولايات المتحدة، التي تنتمي إلى الطليعة من حيث إقامة منشآت السلطة، يستطيع أن يلاحظ بشكل أفضل كيف يبذل منطق المنشآت قصارى جهده وتسعى السياسة نفسها نحو عملية الانحلال»(٩٩).

ومع هذا فمن المؤكد أن هذه الشبينغلرية الفرنسية الجديدة المتصلة بالعصر الشمولي هي التعبير عن رادع فكري لم يتم الاعتراف به. فالمرء لا يستطيع ولا يريد أن يتصور لنفسه خياراً بالنسبة إلى الهندسة الوطنية المتصلة بالسياسة والديموقراطية. ليس هناك، لمناهضة جرثومة التفكير الضرورية هذه، ما هو أهم ـ ثلاث مرات في اليوم! ـ من طرح الأسئلة الثاقبة المتعلقة بالخيارات. نريد أن نفسر خياراً من هذا النوع في سياق

الدولة عبر الحدود بصفته على الأقل إجابة محتملة عن العولمة. ويقوم على أساس الحكم التالي: لم تعد الدولة (الوطنية) قديمة لا غير، وإنما لم يعد في الإمكان الاستغناء عنها أيضاً؛ وليس ذلك لضمان السياسة الداخلية، والجغرافية السياسية، والحقوق السياسية الخ فقط[١٠٠]، بل لتكوين العولمة من الناحية السياسية أيضاً وتسوية مسارها عبر الحدود. وعلى هذا فإن الدول عبر الحدود دول قوية، تنمو قوة تركيبتها السياسية عن الأجوبة التعاونية عن العولمة. يمكن من خلال هذه المقدمة القياسية أن تفهم الدولة عبر الحدود وتطور بوصفها طوباويات واقعية (ا .غيدنس) **لطريق ثالث**: هذه المحاصرات الفكرية للاحتكار السياسي عبر الحدود والتصور المذعور لدولة قيصرية عالمية، لا يمكن التهرب من مطالبتها بالسلطة، موجهة ضد إعادة صياغة المجال السياسي الدولي وإصلاحه إصلاحاً يمكن من هندسة، تتركب من السيادة والهوية. لكن تحقيقها مرتبط بشرط مركزي: هو أنه يجب أن تكون الدول الوطنية المتعاونة «**ملاحظة في السياسة الداخلية**» من خلال إجراءات تعاونية مرتبطة بجماعة دولية ملزمة من جانب المواطنة العالمية.

لذلك فإن السؤال المهم هو هل يمكن أن تنشأ في المجتمعات المدنية والآراء السياسية العامة أنظمة متنامية **تدرك** ما في المواطنة العالمية من تضامن إلزامي؟ ذلك أن هوية القادرين على العمل بصورة كونية لا تتغير من دونها إلا تحت ضغط التغير السياسي الداخلي في الوضع الفكري للمواطنين، بحيث يرون أنفسهم على نحو متزايد أعضاء في جماعة مجبرة على التعاون ومراعاة المصالح المتبادلة[١٠١]. وتغير مثل هذا الخيار من العلاقات العالمية إلى السياسة الداخلية عبر الحدود لا ينتظر من النخبة الحاكمة، إلا إذا تم التعبير عن مثل هذا الانتباه أمام الرأي عبر أسوار الحدائق الوطنية، وأيدت ذلك المصلحة الذاتية الأكيدة للجماعات الشعبية نفسها. بعبارة أخرى: لا تصبح الدول عبر الحدود

ممكنة إلا من خلال **الوعي الذاتي**، وعبر **الوعي** بضرورة الدول عبر الحدود.

نموذج الدولة عبر الحدود نموذج خنثوي، نموذج ثنائي الجنس، تركب فيه العلاقات الأساسية من جديد بشكل مثالي مميز وتنصهر فيه، قد تبدو حسب الفهم القائم متنافرة. ذلك أن الدول عبر الحدود **ليست ـ دولاً وطنية**، وعلى هذا فهي **ليست ـ دولاً إقليمية أيضاً** (بفهم ضيق على أية حال). ينبغي لها أن تفهم على أنها التفنيد الوحيد، أنها النموذج المضاد لنظرية ـ الحاوية المتعلقة بالدولة والمجتمع.

أولاً: ينكر نموذج الدولة عبر الحدود **الدولة الوطنية**، لكنه يؤكد (مفهوم) الدولة. ينفصل فهمنا للدولة عن الفخ الإقليمي لنظرية الدولة الوطنية ويتفتح على مفهوم الدولة الذي (أ) يعرف (يتعرف علي) العولمة في أبعادها المتعددة بصفتها واقعاً لا يمكن إعادة التفكير فيه؛ و (ب) يجعل التحديد والتنظيم عبر الحدود مفتاح تحديد جديد لما هو سياسي وإحيائه (ليس بالمعنى الحكومي فقط، وإنما بالمعنى الاجتماعي أيضاً).

لكن الدول عبر الحدود **ليست**، ثانياً (!)، دولاً ـ **دولية** أو **دولاً فوق ـ وطنية** (أي دول إقليمية عالمية)، لأن تركيبة هذا النوع من النماذج ـ لتنظيم دولي، **ولمنظمة دولية متعددة الجوانب أو لسياسة متعددة المستويات** داخل نظام فوق وطني ـ لا تزال دوماً تجسد نقطة الانتماء: باعتباره منافساً (منظمة دولية)، وبوصفه وحدة المخرج، التي تتغلب عليه حتماً عن طريق المعايير العامة أو التبادل المتميز بين الدول الأعضاء (المتعدد الجوانب)، أو بصفته دولة فوق وطنية مستقلة (سياسة متعددة المستويات). حتى الدول عبر الحدود ينبغي أن تفهم، كما تبرز ذلك تعددية الجوانب وبداية السياسة ـ المتعددة المستويات، على أساس أنها نموذج للتعاون بين الدول. وبهذا ينطبق عليها الكثير من «فخاخ التشابكات السياسية»، التي اكتشفها فريتس ف. شاربف Fritz

W. Scharpf. غير أن الفرق الجوهري يكمن في ما يلي: لم يعد نظام التنسيق السياسي ينتج داخل الدول (والجمع ضروري هنا) عبر الحدود عن طريق التحديد الوطني والمعارضة، وإنما هو يسير على محوري العولمة ـ الأمكنة.

الدول عبر الحدود هي ثالثاً دول المحلية المعولمة، التي تفهم وفقاً لمبدأ التمييز الاستيعابي بصفتها مقاطعة من المجتمع العالمي، ومن ذلك تكتسب ـ في السوق العالمية وفي السياسة المتعددة المراكز ـ مكانتها.

ويتميز نموذج الدولة عبر الحدود عن نماذج تعاونية أخرى بين الدول بأنه يجعل ـ ولنبرز هذا مرة أخرى ـ الشمولية على هذا النسق **أساساً للتفكير والعمل السياسيين بشكل لا مجال لإعادة التفكير فيه.** من خلال نموذج محاولتي عن الدولة عبر الحدود تواجه النظرية السياسية والسياسة العصر الشمولي، وتودعان الضرورات الظاهرية لمرحلة سياسية، تبين (توضح) أن الدولة الوطنية منقطعة النظير non plus ultra أو هي شر لا بد منه. ولا ينبغي أن يكون هذا المقترح أكثر من بداية، من المؤكد أنها تطرح الأسئلة أكثر مما تجيب عنها.

أولاً: حين يرغب الإنسان في أن ينغلق عن العولمة أو يعد نفسه للقيام بنشاط، بمعنى أن يكون رد فعله حماية الإنتاج الوطني، فإن ذلك ليس مستحيلاً فقط، وإنما يعني العمى والصمم عن الانتفاضات التي تصبح مع الانكسارات **ممكنة**. هذه الفرص التاريخية، التي يمكن حقاً أن تضيع (أن ينال منها تفسد)، أراها أنا تكمن في أن رابطة المجتمع العالمي يمكنها، إن لم يتم التغلب على صدمة ـ العنف النفسية لدولة الحداثة الوطنية، أن تلطف منها وترسم حدودها. نحن نقف على عتبة، يصبح فيها مجتمع المواطنة العالمية **ممكناً** أيضاً ـ إلى جانب الكوارث، التي تتضمن هذا الممكن ـ أيضاً. السهو عن تلك الإمكانية ـ أيضاً بسبب التثبيت على الكارثة، يعني أن يكون المرء غير واقعي. وأضيف

إلى ذلك بوضوح أن **الشك القوي** في مقابل التفاؤل السريع بنشر السلام في المجتمع العالمي هو الشرط الضروري للمحافظة على هذه الإمكانية ـ أيضاً.

هل ستصبح الأشكال الاجتماعية في «قصدية المواطنة العالمية» ممكنة؟ القاعدة الآتية تقول: تصبح كذلك عن طريق التعاون عبر الحدود، والاستقلالية في أبعاد الاقتصاد والسياسة والجيش والقانون والثقافة، إلخ. كان المعمول به في الحداثة الأولى للدولة الوطنية أنه: لا يوجد في عالم اللاعبين الوطنيين سوى طريقين للاستقرار: إما التوازن (توازن الذعر) أو الهيمنة. لكن البديل في عصر العولمة يقول: إما ضياع السيادة الوطنية أو التعاون عبر الحدود.

ينبغي الآن توضيح هاتين البديهيتين من بعض النواحي، جمعاً للبراهين المقدمة عن الدول عبر الحدود.

الاعتراف بالمجتمع العالمي وفعاليته: في إطار نموذج الدولة الوطنية تشكل فصول هذا الكتاب، التي تظهر فعالية رأس المال والعمل، والثقافة والمجتمع عبر الحدود، ما يشبه ـ إعلان الحرب؛ حقاً ليس هناك عدو، لكن سياسة الدولة الوطنية تنزع عنها أسسها، وهو ما يبدو أسوأ على نحو ما من التساؤل لماذا تفهم العولمة في معظم الأحيان على أنها شبه ـ إعلان الحرب («استعمار»، «أمرَكَة»، ويجاب عنه بحماية النتاج الوطني. تفهم العولمة في النسق الإدراكي للسياسة عبر الحدود، كما سبق القول، على أنها تسييس، بمعنى أن درجة التشابكات الاجتماعية العالمية تصبح أساساً لإعادة توجيه المجال السياسي وتنظيمه. وبذلك يتم التخلي بداية، من الوجهة السلبية، عن مبدأين من مبادئ الدولة الوطنية: هما **المساواة** بين الدولة والمجتمع، و **الارتباط المحلي المقصور** على الدولة والمجتمع (التمكين من العضويات المتداخلة على سبيل المثال).

التعاون عبر الحدود: ليس هناك جواب حكومي مفرد عن العولمة. السياسة ـ فالمفردة الوطنية تزداد على الدوام زيفاً، قل: شديدة التكاليف (على أن «التكاليف» لا ينبغي أن تفهم بالمعنى الاقتصادي فقط). الانفراد الحكومي يدمر السياسة الحكومية، التعاون عبر الحدود يبعث فيها الحياة.

من الوطني ـ الوطني إلى الشامل ـ المحلي: الإطار الانتمائي يتغير؛ وليست ادعاءات السيادة الخارجية وإقصاءات الهوية بعضها ضد البعض الآخر هي التي تشكل جوهر السياسي، وإنما الذي يشكله هو التحول المكاني في رابطة المجتمع العالمي، وذلك في الشمولية وفي العولمة الاقتصادية والبيئية والثقافية والاجتماعية المدنية. ويجب طبقاً لذلك أن تعاد صياغة المفاهيم الأساسية للسياسة والمجتمع.

أقاليم المجتمع العالمي: تحل المعارضة الإقصائية وفقاً لنموذج الأمم عن طريق المعارضة الاستيعابية باعتبارها أوكاراً، أمكنة و «أقاليم» للمجتمع العالمي. «المعارضة الاستيعابية» تعني نقطة الانتماء المشترك إلى المجتمع العالمي (الاعتراف به) والتحول المكاني الخاص عن طريق التأكيد على هذه الخصوصيات الإقليمية وإخراجها وإحيائها. من الممكن أن يؤدي ذلك في ما يتصل بالعمل إلى محاولة تقوية وضع السوق العالمية عن طريق ذلك، بحيث يصنع المرء الشيء نفسه وينتج ما يفعله الآخرون وينتجونه، مثلاً «الأسلحة السحرية للسوق» من تقنية الجينات والإلكترونيات الدقيقة ـ، وإنما يحمل المرء على أن يفكر في الخصوصيات الثقافية ـ الإقليمية وما لها من قوى وأن يبلور عن ذلك أيضاً رؤى خاصة تتصل بمنتجات وأشكال عمل هي أقرب إلى أن تكون بلا منافسة.

تنوع معين: عبر الحدود يعني أيضاً عبر الثقافة. شريطة أن تعترف الدول عبر الحدود بانعدام ـ هوية الدولة والمجتمع ـ ماذا يعني هذا

بالنسبة إلى الهوية الثقافية؟ إذا كان المجتمع العالمي يعني **التعدد من دون وحدة** والمجتمع الوطني **يعني الوحدة مع التنوع محدود**، فإن الدولة عبر الحدود تعني عندئذٍ **تعدداً محدداً**. بذلك نكون قد قلنا: يصبح من الممكن وراء العولمة أو الأمكنة تجربة التنوعات الثقافية في المحلية المعولمة ضمن علاقة المجتمع العالمي والاعتراف بها. وبذلك يتوسع المحور الشامل ـ المحلي ليصبح المحور المحلي ـ المحلي أيضاً.

المركزية واللامركزية: يجب أن يكون التفكير في الدول عبر الحدود متزاناً مع التفكير في المركزية واللامركزية. فلا يتم الاعتراف بتنوع الممثلين عبر الحدود فقط، وإنما تسند إليهم أيضاً المسؤولية السياسية. ولذلك يسير تكوين التشابكات عبر الحدود مع وفد السلطة والمسؤولية إلى المجتمع المدني عبر الحدود في عين المكان. هذه الأشكال من لامركزية السلطة والمسؤولية تقابلها أشكال من المركزية: فتمركز السلطة، والإرشادات الإطارية المتصلة بالتسويات الاجتماعية والبيئية للسوق على سبيل المثال، يجب أن يتم تكوينه عبر الحدود (على مستوى أوروبا مثلاً) وكسبه والتمكن منه.

منافسو الشركات المتعددة الجنسيات عبر الحدود: تعاني الدول الوطنية من مرض يفضي إلى الموت ـ هو غياب الضرائب. على الدول عبر الحدود إذن أن تغلق الثقوب، التي تتسرب منها الضرائب، من أجل تطوير طاقتها وكفاءتها السياسية والاجتماعية. إن دولة أوروبية عبر الحدود تستطيع مثلاً بعد التعامل بالأورو أن تصل إلى خنق تيارات المضاربات بالعملة الصعبة عن طريق الضرائب المتدنية ـ ما يسمى بضريبة (الاقتصادي الأمريكي توبين Tobin) إلى حد كبير. فمن الممكن البحث عن نقط البدايات في ذلك واستعمالها، فالدول الوطنية لا تقع وحدها في التناقضات، وإنما تقع أيضاً **الشركات العالمية**

المتعددة الجنسيات في هذه التناقضات. فهي تريد من جهة أن تتخلى عن الاسترشاد بالدولة، بمعنى أن تتبع سياسة الحد الأدنى لدى الدولة، لكنها من جهة أخرى في حاجة إلى أن تتمكن، نظراً إلى أزمة فعالية السوق العالمية، من وضع المكان عبر الحدود، في حسابها عن طريق الإحداثيات العددية. فالفقر اللامحدود لا يلغي الديموقراطية فقط، وإنما يلغي في النهاية أيضاً الأسواق والعوائد.

السيادة الاستيعابية: الجدل حول الدولة الوطنية أو المتعددة الأطراف، والدولة فوق الوطنية، إلخ، تفضي دائماً إلى تخلي الدول الوطنية عن سيادتها (بصفتها الحق المستقل في أن يكون لها حق) واستقلالها (القرار حول وسائل السلطة) حتى تستطيع الجهات العليا إنشاء مركزيات القوة المناسبة. وبذلك يتم التفكير في تقسيم السيادة والعمل به على أنه رقم الصفر في اللعب، الذي يجب أن يتخلى فيه أحد اللاعبين عن شيء، قد تمكنت منه منشأة عالمية. أما فكرة الدولة عبر الحدود فتفهم على أنها **اللعب الرابح**. فعن طريق التعاون ينشأ تعدد من السيادة، يستفيد منه الاثنان ـ مركزية السلطة عبر الحدود والدول المحلية المربوطة في داخلها ـ معاً.

قروسطية جديدة: نشأت مع الحداثة الثانية على نحو تهكمي تشكيلات لما هو سياسي، تحمل ملامح **قروسطية**. فعلى الدول عبر الحدود أن تقتسم ولاء مواطنيها مع سلطات محلية واجتماعية عالمية من جهة، ومع سلطات فوق دولية وفوق وطنية من جهة أخرى. هذه «القروسطية الجديدة» (هـ. بل H. Bull) تعني: يجب أن يتم التفكير في الارتباطات والهويات الاجتماعية والسياسية ضمن مفاهيم انتماءات وتصورات عملية شاملة، إقليمية ووطنية ومحلية[١٠٢].

يسمح لغز اللعب إذن (على الأقل) بقراءتين: الأولى تقول: الشمولية الليبرالية الجديدة تحل الهيكل العظمي للمنشآت الوطنية في

الحداثة الثانية. القراءة الثانية تقول: الجانب الآخر من القسوة الليبرالية الجديدة ـ لـ «الخيانة الوطنية» للاقتصاد عبر الحدود والسياسة (التحتية) هو الذي يشحذ أشكال التفكير والعمل والحياة عبر الحدود. إن سياسة السوق العالمية تجبر ـ خلافاً لنية بعض ممثليها ـ على تشكيل المجتمعات والروابط عبر الحدود بالقدر الذي تفهم فيه السياسة الحكومية العولمة على أنها على أية حال مداواة لتجديد الشباب وتتعلم كيف تستفيد منه.

القسم الثالث

أخطاء العالمية

العلامة الجوهرية المميزة بين الحداثة الأولى والحداثة الثانية هي، كما سبق القول، عدم **إمكانية إعادة التفكير في الشمولية الواقعة**. بمعنى: نحن نعيش في مجتمع عالمي متعدد الأبعاد، متعدد المراكز، محتمل، سياسي، يمارس فيه الممثلون عبر الحدود والوطنيون لعبة القط والفأر. الشمولية والعولمة يعنيان أيضاً: انعدام ـ الدولة العالمية. بعبارة أدق: مجتمع عالمي **من دون دولة عالمية ومن دون حكومة عالمية**. فتنشأ رأسمالية فوضوية شاملة(١٠٣)، لأنه ليس هناك من قوة مهيمنة ولا نظام دولي ـ لا اقتصادي ولا سياسي.

يجب التمييز بوضوح بين تعقيدات الشمولية هذه وبين **البساطة الجديدة للعالمية** Globalismus، التي تفهم بصفتها سوقاً عالمية مخترقة لكل شيء، مغيرة لكل شيء. والأمر لا يتعلق في ذلك بنسبة الذنب إلى العمل الاقتصادي (العالمي). فللأولى أن تكتشف عما في المذهبية الليبرالية من أولوية ومعاهدة إلزامية يتم الإعلان عنهما بالنسبة إلى السوق العالمية من أجل الجميع ـ جميع أبعاد المجتمع ـ بالصفة التي هي عليها: اقتصاد متصور قديم على نحو جبار، وتجديد ما وراء طبيعة التاريخ، وثورة اجتماعية من فوق ارتضت أن تكون غير سياسية. إنه اللمعان في عيون («مصلحي السوق العالمية»)، الذي يمكن أن يسبب الفزع(١٠٤). فلنلق الآن نظرة نافذة على أخطاء العالمية:

١ ـ ما وراء طبيعة ـ السوق العالمية.
٢ ـ ما يسمّى التجارة العالمية الحرة.
٣ ـ نحن نشغل أنفسنا لنا اقتصادياً (بعد) بالتدويل، لا بالعولمة.
٤ ـ مسرحة ـ الخطر.
٥ ـ لا سياسية الثورة.
٦ ـ أسطورة الخطية.
٧ ـ نقد التفكير الكارثي.
٨ ـ حماية النتاج الوطني السوداء.
٩ ـ حماية النتاج الوطني الحمراء.
١٠ ـ حماية النتاج الوطني الخضراء.

هذه الحالات الفكرية للعالمية توضع مقابل عشرة أجوبة عن العولمة.

١ ـ ما وراء طبيعة السوق العالمية

تختزل العالمية تعقيدات الشمولية والعولمة في بعد ـ اقتصادي ـ واحد، يتم تصوره في **حالة خطية** بصفته امتداداً لتبعيات السوق العالمية. كل الأبعاد الأخرى ـ العولمة البيئية، والعولمة الثقافية، والسياسة المتعددة المراكز، ونشأة الأمكنة والهويات عبر الحدود ـ لا تصبح ذات موضوع، إن تم لها ذلك على الإطلاق، إلا في هيمنة العولمة الاقتصادية. ويتم تخفيض المجتمع العالمي وتزويره، فيتحول إلى مجتمع **السوق** العالمية. بهذا المعنى تكون العالمية الليبرالية الجديدة شكلاً من أشكال التفكير والعمل **ذي البعد الواحد**، تكون نوعاً من لعب النظرة العالمية ذات **السبب الواحد**، أي المجتمع الاقتصادي المحض. لقد نشأ سحر وخطر ما وراء طبيعة تاريخ السوق العالمية

هذه، وما هما بجديدين أساساً، عن المنبع نفسه: البحث عن البساطة والنزوع إليها لمعرفة الطريق في عالم أصبح لا يسبر غوره.

أما كيف تعمي ما وراء طبيعة ـ السوق العالمية هذه، فمن الممكن إظهارها من خلال الجدل الذي دار حول المعاشات في ألمانيا. فالمعاشات في هذه البلاد ـ وهو ما يدهش الأمريكيين والإنجليز ـ رغم البيروقراطية وما يوجه إليها من نقد، قطعة من التضامن المعيش المطبق. إذا برهن الآن الليبراليون الجدد في الاقتصاد والسياسة على أن هذا مخالف للصواب من الناحية الاقتصادية، لأن الأموال نفسها يمكن استعمالها بشكل أكثر فائدة في صناديق المعاشات الاقتصادية الخاصة، فإنهم يقدمون الدليل مرة أخرى على أنهم يفهمون من المغزى السياسي ـ الثقافي ما تفهمه الحَمَامة من الموسيقى. فالمعاشات تشمل أيضاً أولئك الذين لا يدفعون للضمان الاجتماعي، مثل المنتمين إلى الأسرة ـ الزوجات والأطفال ـ من جهة، ثم إن أصحاب العمل قد شاركوا من جهة أخرى، وهنا يظهر التضامن بصورة مجسمة، في دفع التكاليف.

المعاشات: قطعة مضادة للرأسمالية في القلب الاشتراكي الديموقراطي للرأسمالية الألمانية، وهي قطعة ليست ـ منطق السوق، أمر بها حكومياً بسمارك، جعلت أولاً الرأسمالية ممكنة ـ وأقامت الديموقراطية بعد الحرب العالمية على أساس متين.

وما يتضمنه الحديث عن المعاشات بصفته «نظاماً جماعياً إلزامياً» «فولفغانغ شويبله Wolfgang Schäuble) من خداع هو أنه تضمن القدح في قطعة من التضامن الاجتماعي وتمت التضحية بها، وكان مصدره بالذات أولئك الذين ليست مناديهم في غير هذا الأمر كبيرة بما فيه الكفاية ليبكوا علنياً على ضياع الجماعة.

٢ ـ ما يسمّى التجارة العالمية الحرة

تتغنى العالمية بأنشودة التجارة العالمية الحرة. فهناك من يزعم أن الاقتصاد المعولم أكثر صلاحية لإلغاء الرفاهية عالمياً وإزالة سوء الأحوال الاجتماعية عن طريقه. ومن الممكن أن يحدث، حتى في مجال حماية البيئة، هكذا يقال، تقدم عن طريق التجارة الحرة، لأن ضغط التنافس يساعد على الإبقاء على الموارد، ويدفع إلى معاملة الطبيعة برفق.

على أنه يتم في أثناء ذلك عمداً تجاهل أننا نعيش في عالم بعيد جداً عن نموذج التجارة الحرة القائم على فوائد التكاليف التفاضلية حسب طريقة دافيد ريكاردو David Ricardo. فالبطالة العالية في ما يسمّى العالم الثالث ترغم حكومات تلك الدول على اتباع سياسة اقتصادية موجهة للتصدير ـ على حساب المستوى الاجتماعي والبيئي. فهذه البلدان تتنافس بالأسعار المتدنية، وظروف العمل السيئة و «المناطق الخالية من النقابات» مع بعضها البعض ومع البلدان الغربية الغنية على رأس المال الأجنبي.

القول: بأن التجارة العالمية تزيد من حدة التنافس وتؤدي إلى تقليص التكاليف، التي يستفيد منها الجميع في النهاية، قول ساخر سخرية جديرة بالاعتبار. إذ يتم إخفاء أن هناك نوعين من تقليص التكاليف: الاقتصادية العالية (تقنية أفضل، وتنظيم، إلخ) أو الإساءة إلى المستوى المعتبر للعمل والإنتاج. وفي أثناء ذلك تتحقق فائدة أكبر من الناحية الاقتصادية، ولكن ذلك لا يتم إلا بالسقوط ثانية في صيغة متأخرة للقرصنة عبر الحدود.

٣ ـ نحن نشغل أنفسنا اقتصادياً (ما زلنا) بالتدويل، لا بالعولمة

لا تحل العالمية العولمة المتعددة الأبعاد محل العولمة الاقتصادية

ذات البعد الواحد فقط، إذ يتم الخلط في الوقت نفسه بين العولمة الاقتصادية وبين تدويل الاقتصاد. الدلائل تشير إلى أننا: إن نحن أخذنا الأمر في الاعتبار لا يمكننا (بعد؟) الحديث عن العولمة في مناطق الاقتصاد العالمي، وإنما **عن التدويل**. على أنه ينبغي أن نلاحظ أن هناك تقوية للعلاقات التجارية والإنتاجية **عبر** الحدود **داخل** وبين مناطق عالمية محددة ـ أمريكا وآسيا وأوروبا. والدليل على ذلك أن التجارة والاستثمارات الأجنبية لا تزال تتم في القسم الأكبر منها بين هذه المعسكرات الاقتصادية الثلاثة الكبرى في العالم. ولذلك فهناك حديث عن تثليث الاقتصاد العالمي. ومن بين ما يعنيه هذا بالنسبة إلى ألمانيا هو أن منافسة الأجور المتدنية ـ حتى الآن! ـ تتحرك في دول المعسكر الشرقي السابقة أو في البلدان الآسيوية بمقاييس إحصائياً لا يعتد بها (فهي تقدر بنحو ١٠ في المائة).

«إن عولمة الأسواق وتدويل الإنتاج جعلا ميادين الإنتاج النشيطة والقوى العاملة المتدنية الكفاءة في ألمانيا بشكل خاص تقع تحت ضغط المنافسة الاقتصادية العالمية. وهذا يعني بشكل ملموس أن هناك تراجعاً في طلب القوى العاملة في الميادين المتدنية الكفاءة مصدره نقل الإنتاج إلى الخارج في صورة من صور رفع الرواتب والاستثمارات المباشرة والزيادة في الواردات. فالتحول العالمي في الاقتصاد الداخلي الذي يؤدي إلى رواج العمل بواسطة رأس المال والعلم، يصبح قوياً بفضل التطور الاقتصادي العالمي. ولا شك أن ضغط المنافسة سيشتد في المستقبل أيضاً على ميادين الإنتاج المتصلة برأس المال والعلم وكذلك على القوى العاملة ذات الكفاءة العالية، لأن النمو الاقتصادي المتزايد لدى الدول النامية ودول أوروبا الوسطى والشرقية سيتيح لها دخول ميادين الإنتاج المناسبة بصفتها منافساً إضافياً إلى جانب الدول الصناعية القديمة. أما كيف سيتطور الطلب على القوى العاملة ذات الكفاءة

العالمية في ألمانيا بناء على الأسواق الشمولية والإنتاج العالمي، فمن الصعب التأكد منه الآن»[١٠٥].

ومع ذلك فمن الجدير بالاعتبار أن التجارة الخارجية في ألمانيا تتم في القسم الأكبر منها في إطار الدول الصناعية الأوروبية. «ألمانيا تمارس جل تجارتها مع الدول الصناعية الغربية. ففي عام ١٩٩٣ كانت ٧٧،٢٩ في المائة من صادراتها و٧٧،٨١ في المائة من وارداتها من هذه المنطقة. وقد أنجزت داخل مجموعة الدول هذه أكثرية الاستثمارات المباشرة مع دول الاتحاد الأوروبي. والملاحظ هنا أن هناك **مركزية أوروبية في التجارة الألمانية الخارجية**. ويعود هذا إلى القرب الجغرافي لهذه البلدان من جهة، ويعود من جهة أخرى وبصورة قاطعة إلى تأثير السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي، الذي يمارس التمييز مع العارضين من الدول الثالثة. ويتمثل أكبر مشارك تجاري في ميدان الدول الصناعية الغربية خارج الاتحاد الأوروبي في الولايات المتحدة الأمريكية، ففي عام ١٩٩٣ بلغت الواردات منها ٧،٠١ في المائة، بينما بلغت الصادرات ٧،٢٧ في المائة.

لقد تم مع بلدان الرواتب المنخفضة أفريقيا وأمريكا وآسيا وكذلك مع الدول الإصلاحية والدول التجارية الآسيوية عام ١٩٩٣ إنجاز حوالى ٢٠ في المائة من التجارة الخارجية الألمانية. تلقت ألمانيا عام ١٩٩٣ من مجموعة هذه الدول ٢٢،١٤ في المائة من وارداتها. ووجهت إليها في المقابل ٢٢،٤٤ في المائة من صادراتها. يظهر لنا بناء السياسة الخارجية أن الاقتصاد الألماني بالذات، اعتماداً على ما للسوق الداخلية للاتحاد الأوروبي من أثر، قد قام على الأسواق الأقل قدرة على النمو، بينما تظل الصادرات إلى الأسواق القادرة على النمو في آسيا الجنوبية وأمريكا الجنوبية خلافاً لذلك أقرب إلى التواضع. . .

لا بد أن يوضع في الحسبان بالنسبة إلى المستقبل أن ضغط

الاستيراد سيقوى أيضاً بالنسبة إلى البضائع المصنوعة بقوة رأس المال والعلم. خصوصاً وأن البلدان النامية ودول أوروبا الوسطى والشرقية ستظهر بصفتها منافساً. وسيكون هذا قبل كل شيء بالنسبة إلى «صناعات شومبيتر Schumpeter النشيطة»، أي تلك الصناعات التي يكون فيها من السهل فصل البحث عن الإنتاج. ومن ذلك أيضاً الصناعة الكيميائية، وصناعة البضائع المطاطية وصناعة الآلات الكتابية ومعالجة المعطيات والتقنيات الإلكترونية. فبينما يتم البحث هنا في الدول الصناعية، يتم الإنتاج هناك، خصوصاً عندما يكون من الممكن توحيد أنماطه بسهولة، هناك في الدول النامية»[١٠٦].

٤ ـ مسرحة الخطر

في البعد الاقتصادي للعولمة ـ خلافاً لكل الأبعاد الأخرى ـ تفقد الورقة الرابحة للجديد هي الأخرى ثباتها بالنسبة إلى النظرة الملمة بالمعرفة التاريخية[١٠٧]. وهكذا يعالج ماكس فيبر مثلاً في عام ١٨٩٤ في كتابه **اقتصاديات المعمرين الأرجنتينيين** مسائل تؤثر فينا اليوم وكأنها جديدة. «فالاقتصاد العالمي المتصل بنظرية التجارة الحرة يعد في نتائجه الأخيرة من دون دولة عالمية ومن دون المساواة الكاملة في المستوى الثقافي للبشر، طوباوية؛ والطريق إليه بعيد. وما دمنا لا نزال في بداية تطور من هذا النوع الذي نحن فيه الآن، فإننا نعمل أيضاً في مصلحة استمرار التطور، حين لا نسرع بقطع جذوع الأشجار العتيقة التي تنشأ عنها في المستقبل أجناس يمكنها أن تعمل معاً على بناء الجماعة الاقتصادية والجماعة الثقافية للبشرية ـ مُسلِّمة الوحدات الاقتصادية الوطنية تاريخياً ـ ونحاول أن نقطعها لإقامة العمارة المستقبلية، وإنما نحافظ عليها في نموها الطبيعي ونعتني بها. ـ من المفيد لأمة من الأمم أن تأكل خبزاً رخيصاً، إلا أنه لا ينبغي لها أن

تفعل هذا، إن كان ذلك يتم على حساب الأجيال القادمة[١٠٨]. والمطلب المعاكس، وهو جلوس الملكة السوق فوق عرش العلاقات الاجتماعية، يمكن أن يكون كل شيء إلا أن يكون شيئاً جديداً. حتى النقد الموجه إليها يعد قديماً. إعادة لإعادة حيثما نظر المرء[١٠٩].

تستمد العالمية قوتها إذن من قسم زهيد مما هو واقع، بل تنشأ قوة العالمية بالأحرى عن **التهديد الممسرح**: عندما تتحكم في ذلك كلمات من نوع هذا يمكن، ويجب ومتى كان ـ إذن.

إنه إذن نوع من لعب مجتمع **الخطر** الذي تكتسب منه المشاريع عبر الحدود قوتها. ليس هو «حالة الضرر الفعلي» للعولمة الاقتصادية **القائمة**، أي بناء على النقل التام لأماكن العمل إلى بلدان الأجور المنخفضة، وإنما هو في الدرجة الأولى التهديد بأن الحديث العام عن ذلك يزيد من المخاوف، ويسبب الذعر وقد يرغم الخصوم السياسيين والاقتصاديين في النهاية على إنجاز ما يتطلبه «الاستعداد للاستثمارات» في الإخراج المسرحي الذاتي للحيلولة دون وقوع الأسوأ. الهيمنة الدلالية، مذهبية العالمية التي يتم نفخها بصورة علنية، إنما هي مصدر للقوة، تستمد منها الجهة، صاحبة المشروع، قوتها الاستراتيجية.

٥ ـ اللاسياسة كثورة

العالمية جرثومة تفكير، أصابت كل الأحزاب وإدارات التحرير والمؤسسات. ليس ذلك لأن مبدأها هو على المرء أن يعمل اقتصادياً، وإنما لأن على الجميع وعلى كل شيء ـ السياسة والعلم والثقافة ـ الخضوع للأولوية الاقتصادية. وفي ذلك تشبه العالمية الليبرالية الجديدة عدوتها اللدود: الماركسية. أجل، إنها إعادة الميلاد للماركسية بصفتها مذهبية ـ إدارة. فهي العصر الاقتصادي الجديد New Age على نحو ما. نوع من حركة ـ استيقظوا، لكن حوارييها وأنبياءها لا يوزعون حقاً

دفاتر صغيرة عند مخارج القطار الأرضي، بل يبشرون بخلاص العالم بروح السوق.

العالمية الليبرالية الجديدة بهذا المعنى عمل سياسي **رفيع**، لكنه يتم بشكل غير سياسي تماماً. اللاسياسة كثورة! المذهبية تنص على أن: المرء لا يعمل، وإنما يطبق قوانين السوق العالمية التي ـ للأسف ـ تحتم تقليص دولة (الرعاية الاجتماعية) والديموقراطية حتى الحد الأدنى.

ولكن من يصدق حقاً أن العولمة تعني تنفيذ قوانين السوق العالمية التي يجب أن تتم هكذا وليس بشكل آخر، إنما هو على خطأ. فالعولمة الاقتصادية بالذات **ليست** آلية، ليست ممشئ آلياً، وإنما هي **مشروع سياسي** أولاً وآخراً، أي الممثلون عبر الحدود والمؤسسات وخطابات التحالفات ـ البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية WTO ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD والمشاريع المتعددة الجنسيات وكذلك المنظمات الدولية التي تمارس سياسة اقتصادية ليبرالية جديدة.

فحوى السؤال إذن: من هم **ممثلو** الليبرالية العالمية الجديدة؟ ثم: ما هي الخيارات **السياسية**؟ ومن يشكل ما يشبه المعاهدات والمنظمات الدولية (مثلاً في إطار المنظمة العالمية للتجارة)، ونظام المنافسة ـ العالمية، ومن لا يفعل ذلك بالذات؟ هل تجد أدنى المستويات البيئية والاجتماعية الجديرة بالإنسان مدخلاً إلى العمل والإنتاج؟ وهل تجدها على شكل اعترافات شفوية أم إغراءات فعلية؟ وأي أثر للسياسة في ذلك، وطنياً وعلى المستوى الأوروبي؟ ما هو الاتجاه الذي تأخذه السياسة الاقتصادية الخارجية للاتحاد الأوروبي؟ وما هو الاتجاه الذي تأخذه السياسة التنموية، السياسة الزراعية؟ من هم **الخاسرون في** العولمة؟ كيف سيكون مظهر نماذج سوق العمل المستقبلي الداخلي وبين الدول الأوروبية؟ كيف تتم تسوية التنافس مع الدول المجاورة

الجنوبية والشرقية وكذلك بين مناطق / دول أوروبا؟ أين يتم الاستثمار؟ من يستثمر؟ كيف تجري الأنهار الرأسمالية؟ أي أثر تستطيع ويمكن وينبغي أن تحدثه أن تنشئه السياسة الوطنية (عبر الحدود) في هذه القضايا كلها؟ كيف يمكن إذن **تعويض** شبح العالمية المرعب **بالسياسة**؟[١١٠].

من المعروف منذ الآن أن الجماعة المتنامية للخاسرين في العولمة تقع عبر عيون الوعي السياسي. ليس هناك من حزب في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أوروبا أدرك حجم الخطر الاقتصادي الخاص في حياة الموظف مثلاً ـ في وسط الطيف السياسي يتم نشوء فجوة جبارة. فلم يعد هؤلاء الخاسرون الراهنون أو المحتملون في الطوابق الوسطى أو العليا من السلم التدريجي المهني يتخاصمون قصد الحصول على مناصب أفضل وعوائد أكبر من أجل رفاهيتهم المتواضعة إلى حد ما. هم يرون أنفسهم وقد خدعتهم وهجرتهم السياسة «اليمينية»، التي تعمل عملها في جيوب العولمة والرابحين منها والبرامج «اليسارية» أيضاً. فالناس، الذين يخافون على مستقبلهم الاقتصادي، لا يحتاجون، كما قدم إدوارد لوتفاك Edward Luttwak الدليل على ذلك، إلى أحزاب سياسية «تريد أن تأخذ الضرائب على الدخل غير الثابت لمساعدة أولئك الذين لا يعملون».

٦ ـ أسطورة الخطية

يتنبأ بنيامين ر. باربر Benjamin R. Barber بأن «العودة إلى الماضي تقدم الأمل المعتم في عودة القبلية لكثير من الناس عن طريق الحروب وإراقة الدماء»، فتومئ نخبة غربية متشائمة من الثقافة بالموافقة على ذلك، و«بلقنة الدول الوطنية التي تقف فيها الثقافة ضد الثقافة والشعب ضد الشعب والقبيلة ضد القبيلة، بمثابة نوع من الجهاد ضد

كل نوع من أنواع التفاعل والتعاون والمبادلة: ضد التقنية، وضد الثقافة الغنائية الشعبية، وضد الأسواق العالمية. ويتسم الموكب نحو المستقبل بالحيوية عن طريق القوى الزاحفة الاقتصادية والتقنية والبيئية، التي تتطلب التكامل والتماثل، وتفتن الناس في كل مكان بالموسيقى السريعة، والحاسبات الآلية السريعة ووجبات الطعام السريعة ـ بالمحطة الفضائية الموسيقية MTV وماكنتوش Macintosh وماكدولاند McDonald ـ وتدفع بالعالم إلى ثقافة عالمية متجانسة، نوع من ماكورلد McWorld، تمسك عن طريق الاتصال، والإعلام، والتسلية والتجارة. ويتناثر الكوكب فجأة، وهو أسير بين بلاد ديزني وبابل، ويتجمع في الوقت نفسه رغماً عنه»(١١١).

نادراً ما فندت فكرة تقليدية جذرياً مثل أسطورة الخطية هذه(١١٢). لقد أدت العولمة أيضاً إلى **معنى جديد للمحلي** في كل مكان، وعبارة «الثقافة الشاملة» مضللة على أية حال. فهناك ثقافات تنشأ عبر الحدود، وعبر الأمكنة أو الأمكنة الاجتماعية «والطبيعة الريفية»:

ـ نمو ـ السياحة.

ـ نشوء عوالم صغيرة عبر الحدود من المختصين، والجماعات، والحركات، التي تختلط في كل الشؤون الممكنة والمستحيلة.

ـ تحقيق انتشار عدد قليل من اللغات المقبولة (الإنجليزية، والإسبانية).

من لا يزال يتمسك دائماً بعد هذه البراهين والنتائج العالمية بأسطورة الخطية ويدافع عن نظرية التقارب الثقافي بصفتها نتيجة مباشرة للتوحيد الاقتصادي، فهو جاهل.

٧ ـ نقد التفكير الكارثي

تعتقد الأغلبية أنه عندما ينفد ـ كما عبرت عن ذلك هناه آرندت

Hannah Arendt في الستينيات ـ من مجتمع الكسب. كسب الرزق، فتلك «أزمة» أو هي ببساطة «كارثة». وما يمكن أن يبدو لأهالي مجتمع العمل على هذا النحو، هو على أية حال ـ منظوراً إليه من العلو التاريخي ـ شيء رائع. لقد حلمت أجيال وعصور بخلع نير العمل في النهاية أو التخفيف منه، وذلك من خلال الثروة، التي تتزايد دوماً كلما ازداد تقلص العمل الإنساني بصورة مستمرة. لقد وصلنا إلى ذلك الآن، إلا أنه لا أحد منا يعرف كيف يتعامل مع هذا الوضع.

هذا يعني منهجياً: لقد شغلنا أنفسنا في الفترة الانتقالية من الحداثة الأولى إلى الثانية بتحول في الأسس وتغير في الشكل، وبالتراحم في اتجاه عالم مجهول للشمولية، ولم نكن نشغل أنفسنا بـ «كارثة» أو «أزمة»، إن كان مفهوم الأزمة في جوهره يعني أننا نستطيع العودة إلى الوضع القائم ـ شريطة أن تتخذ الإجراءات «الصحيحة» (قل: المعتادة).

والبطالة الجماعية، التي تهز أوروبا أيضاً، **ليست** بالذات «أزمة»، لأن العودة إلى عمل الوقت الكامل صورية. ولكنها بدورها ليست «كارثة»، لأن تعويض العمل بالإنتاج الآلي الجزئي أو التام ـ إذا استعمل بشكله الصحيح ـ يفتح فرصاً للحرية ذات الوقع الكبير. على أن هذه الحرية يجب أن تجرد من التفكير القديم وأن يتم تناولها وتشكيلها سياسياً. ولكي نفعل ذلك، فنحن في حاجة إلى **فكرة مبتدعة مفاجئة عامة**، في حاجة إلى خيال منشئ ـ سياسي. هكذا فقط يمكن أن يطرح السؤال التالي ويجاب عنه: كيف تكون الديموقراطية ممكنة وراء تصورنا لمجتمع يتحقق فيه عمل الوقت الكامل؟[١١٣].

إن العالمية الليبرالية الجديدة لا تنشر الخوف والفزع فقط، وإنما هي تسبب الشلل السياسي أيضاً. وعندما لا يستطيع المرء فعل شيء، فلن يبقى عندئذٍ سوى رد فعل واحد: التستر، الانغلاق، والدفاع عن

النفس. فالمذاهب والبراهين ـ الرجعية لحماية الإنتاج الوطني تكتسب، وقد انتقلت جرثومة تفكير العالمية، لنفوذها لدى الأحزاب كلها. لقد **تشكل تآلف كبير جداً أسود ـ أحمر ـ أخضر لحماية الاقتصاد الوطني**، مناهض للعالمية في ما يبدو، لكنه لا يزال تحت تأثير سحرها، من أجل حماية الإنتاج الوطني والدفاع بأهداف مضادة لصفوف (المعركة) القديمة ضد حقائق الحداثة الثانية ومكارهها المهاجمة.

٨ ـ حماية الإنتاج الوطني السوداء

يضطرب حماة الإنتاج الوطني في أقوالهم: فهم يتحمسون للدولة القومية ويفككونها بمذهبية صليبية ليبرالية جديدة للسوق العالمية الحرة.

لكن حماية الإنتاج الوطني ليست فقط تناقضاً ضبط متلبّساً بالتفكير والعمل المحافظين، يستحضر بيد قِيَم الأمة (الأسرة، والدين، والجماعة، والبلدية، إلخ)، ويقوي باليد الأخرى، من خلال نشاط تبشيري ليبرالي جديد، فعالية الاقتصاد، الذي يفرغ هذه القيم من محتواها ويلغيها. على من يمحو دولة الرعاية الاجتماعية بصورة متزايدة أن يضع في حسابه أن أساس «الحقوق الاجتماعية» (ت .م .مارشال) ومعه الحرية السياسية سيصبح مخروماً.

الاستراتيجية الليبرالية الجديدة للعالمية متناقضة في حد ذاتها في آخر المطاف. فمآلها الفشل عندما تعمم (ذهنياً). من المؤكد أن محاولة ربح أماكن العمل من خلال التحسين النسبي للإنتاجية الذاتية مشروعة إلى حد معين. لكن ما يقوم في دولة مثل دولة ألمانيا الاتحادية على أساس فائض الصادرات الذي لم يتغير عن ذي قبل، في المنتجات الصناعية يعد ابتداء من نقطة معينة مخاطرة مشكوكاً فيها إلى أبعد حد. فالعمل التام يتوقف تبعاً لذلك على استعداد بلدان أخرى لتحمل قدر

أكبر من العجز التجاري مع الجمهورية الاتحادية. وبذلك تم وضع حدود سياسية لهذه الاستراتيجية، خصوصاً وهي تسعى على كل حال إلى فراغ نتيجة لما يفرضه الفائض من تخفيض في قيمة العملة الخاصة، يصيب بشكل خاص تلك القطاعات التي تعاني من مشاكلها. ولكن المسألة تغدو بلا معنى تماماً عندما ينطلق أولاً الصراع من أجل أعلى إنتاجية للعمل بين معظم الدول المتطورة صناعياً في شكل من التخفيض في الرواتب (الجانبية). فهذه المنافسة يمكن أن تؤدي في نتيجتها إلى تقليص الطلب العام على الأسواق الكثيرة المبيعات، فتصبح بذلك الكعكة التي يراد اقتسامها صغيرة، بينما يبقى النصيب الخاص في الكعكة هو نفسه(١١٤).

الحماية السوداء للإنتاج الوطني متناقضة إذن بمعنى مزدوج: فهي تلغي الجماعة، التي يستحضرها، وتعد ذات أثر معاكس من الناحية الاقتصادية.

٩ ـ حماية الإنتاج الوطني الخضراء

يكتشف الحماة الخضر الدولة الوطنية بصفتها مدى جغرافياً، سياسياً مهدداً بالانقراض، يحمي المستوى ـ البيئي من قبضة السوق العالمية ويكون هو نفسه مثل الطبيعة المهددة جديراً بالحماية.

«يمكن أن يكون لسياسة حماية ـ البيئة التي تود أن تفصل الأسواق ذات التدابير البيئية عن الأسواق ذات التدابير الأقل، أثر معاكس. فهي تحمي صناعات، مستواها البيئي مستقل نسبياً من تلك التي تعد الأقل تطوراً في الاقتصادات القومية، وتمنع من انتشار المستويات الأعلى في مناطق يقل فيها الوعي البيئي، أي هناك حيث تكون أكثر إلحاحاً في جانبها البيئي إلى حد كبير. وفوق ذلك فإن التكاليف الاقتصادية، ستكون، إن حدث وتم تعميم فصل سياسي من هذا النوع، وخيمة

العواقب. فسوف تتسبب في أزمات اقتصادية، تجعل خلال فترة طويلة كل سياسة بيئية مستحيلة لفترة طويلة.

لكي نتجنب سوء الفهم: لا مراء أن بعض سلاسل الإنتاج الحالية عبر الحدود ما هي إلا كارثة من وجهة النظر البيئية. فجمبري بحر الشمال، الذي تنزع عنه قشوره وهو في طريقه إلى المغرب ويعلب في بولونيا، قبل أن يعود ثانية إلى السوق في هامبورغ، إنما هو تعبير عن الإفراط في استغلال البيئة. على أنه لا يمكن ولا ينبغي أن تتخذ إجراءات للحماية من ذلك. فالضروري في هذه الحالة هو فرض ضريبة ملائمة على الطاقة، تعكس تكاليف النقل الفعلية. ذلك لأن أهم المشاكل البيئية إذا ما هي أصبحت في واقع الأمر شاملة، فلن يكون هناك في عالم اجتماعي مجزأ سياسياً تماماً أي أمل في التغلب على هذه المشاكل. من المؤكد أن الوضع هكذا خطر بما فيه الكفاية ولا محل للارتياب فيه. فمن دون حصول هذه التشابكات الاقتصادية والسياسية، التي تنشر التسويات السياسية البيئية بشكل إجمالي، سيبدو الوضع حقاً أسوأ مما هو عليه في واقع الأمر»[١١٥].

بعبارة أخرى: إن الحماية الخضراء تعارض أولاً شمولية الأزمة البيئية وتحرم نفسها من مفتاح التفكير فيها محلياً والعمل شمولياً.

هذا مع أن الخضر هم المثقفون ـ السياسيون الرابحون من العولمة. يجب إذن التفكير في المسائل البيئية والإجابة عنها بصفتها أسئلة شاملة. ولكن الكثير من الخضر يسيئون إلى أنفسهم بمعارضتهم الطائشة للتحديث، وحبهم للإقليمية وخوفهم من أن يفقدوا مع الدولة الوطنية المفتاح البيروقراطي للسياسة البيئية.

١٠ ـ حماية الإنتاج الوطني الحمراء

ينفض حماة الإنتاج الوطني الحمر في كل الأحوال الغبار عن بدل

الصراع الطبقي؛ فـ «العولمة» بالنسبة إليهم كلمة أخرى لعبارة «كنت مع ذلك على صواب». عيد فصح ماركسي: يحتفلون بـ «البعث». والأمر يتعلق ولا ريب بلجاجة طوباوية.

لا شك أن سياسة التعادل الاجتماعي والضمير الاجتماعي قد وقعت في عصر العولمة في مأزق غير مريح: دون إلغاء التكاليف الاجتماعية وتكاليف الأجور (الجانبية) ستتزايد أعداد العاطلين عن العمل؛ ونظام الضمان الاجتماعي المبني كله على الكسب مهدد بالانهيار، إذا لم يتم الحصول على فرص عمل جديدة. وتضاؤل حجم الكسب الآن (قياساً على ساعة عمل لكل عامل) ـ لا يعود (فقط) إلى إمكانات تصدير أماكن العمل إلى القرب الجديد في «الشرق الأقصى» سابقاً، أي إلى تلك الدول التي يشكّل اسمها نفسه «بلدان النمور» تهديداً، وإنما يعود قبل كل شيء إلى الإنتاجية المرتفعة «بشكل متوثب» في العمل المتبقي(١١٦) ـ وعندئذٍ ستصاب سياسة اجتماعية، تجلس فوق مفتاح الكسب، بعبارة أخف: بعناء فكري.

لذلك يلتجئ البعض أساساً إلى الوسائل المضادة، التي تلغي الخيار كله، الذي يخلق هذا المأزق التعس: وهو التجارة العالمية (قل: الرأسمالية) ودولة الرفاهية ودولة العناية الاجتماعية. وترمى هذه بصفتها مصالحة أزيحت عن طريق العولمة في مزبلة التاريخ(١١٧).

النوع الألطف لحنين ـ **دولة الرعاية الاجتماعية** اليسارية يغفل عن ملاحظة أن أزمة النظام الاجتماعي ليست من النوع الخاص بالجانب الاقتصادي وتطوره وحده. لقد انتهت مرحلة ذلك القرن، الذي بدأ مع قوانين بسمارك الاجتماعية، والذي بدا في ثلثه الأخير وكأنه قد حل فعلاً المهمة الكبيرة بالنسبة إلى جيل من الأجيال، وضمن لأغلبية الناس على أساس المشاركة في الكسب والعيش في حرية وأمان. هذا الحل لـ «المسألة الاجتماعية» قد أصبح بدوره مشكلة اجتماعية. لكن هذا

يعني: من أراد أن يغير شيئاً، فإن عليه أن «يكون ظالماً»، أن يحدد من المطالب ويرفضها ويدعم مبادرته الخاصة ويضمنها، ويدعو بعناد إلى منطق آخر، وإلى أخلاقيات أخرى للسياسة الاجتماعية.

لا مندوحة عن تنظيم جديد **للرعاية الاجتماعية** في ألمانيا على سبيل المثال، لأن الشكل الذي اتبع حتى الآن قد أظهر بصورة متزايدة أنه غير ملائم لتجنب الأخطار الجماعية الناجمة عن البطالة المستديمة. إن أقل ضمان حسب الحاجة، حتى وإن كان في صورة ضمان أساسي تشارك فيه البلديات والمقاطعات والدولة الاتحادية، من أجل التصدي للأخطار الجماعية، سيكون خطوة إصلاحية سديدة ومهمة. وهناك نماذج، حتى تلك التي تساعد على توفير التكاليف دون الزيادة في حجم الفاقة. لكن استراتيجية من هذا النوع قصد «التحديث الانعكاسي» للرعاية الاجتماعية تفشل ـ مثلما فشل الكثير منها ـ (ولا تزال حتى الآن) في مذهب المحافظة التركيبية لجميع الأحزاب، وفي نقص إرادة الإصلاح في مجال السياسة والمجتمع.

القسم الرابع

أجوبة عن العولمة

نصل من كل هذا إلى نتيجة واحدة: هي أن نفتح أخيراً النقاش حول التشكيل **السياسي** للعولمة!

هذا يفترض أولاً (كما حدث في السابق) **نقداً حاسماً للمذهبية الليبرالية الجديدة للعالمية**، وبعدها الواحد، وتفكيرها ـ الخطي ذي الاتجاه الواحد، واستبدادية سوقها السياسية العالمية التي تدعي عدم السياسة وتعمل على أعلى مستوى من السياسة. عندئذٍ يصبح الأمر واضحاً: الشمولية والعولمة ليستا ظاهرة وهمية متضخمة استراتيجياً تريد الرأسمالية المروضة اجتماعياً التخلص من قيودها بفضل دراميتها العامة؛ ولا هي مفاهيم، تستطيع لأسباب جيدة إخضاع الجميع للقوانين الطبيعية الجديدة للسوق العالمية وإرغامها عليها. ولا يمكن أن نكرر بما فيه الكفاية أنه: لن تدق ساعة نهاية السياسة مع عهد الشمولية، وإنما تفتتح بدايتها الجديدة.

إن صدمة العولمة التي تعلم الانتقال إلى الحداثة الثانية، لها ـ في النهاية ـ أثر سياسي، لأنه يجب على كل الممثلين والمنظمات أن يناقشوا على جميع مستويات المجتمع فعاليات العولمة المغيرة لكل شيء، وتناقضاتها وتحدياتها. وكلمة يجب هذه تحطم على نحو شيق نموذج ـ اليمين ـ اليسار. هناك حنين واحد إلى الوطن فهو إما يساري أو يميني. ذاك يسمو بدولة الرعاية الاجتماعية، وهذا بالدولة الوطنية.

وكلاهما يتفقان في الدفاع عن الوضع الراهن للدولة الوطنية ضد «غزو ـ السوق العالمية».

مع ذلك ما هي الأجوبة السياسية التي ترتسم أمامنا عن الشمولية؟

أود أن أضع في مقابل حالات التفكير العشر الخاصة بالعالمية التي عرضتها سابقاً، عشرة أجوبة عن الشمولية والعولمة:

١ ـ التعاون الدولي.

٢ ـ الدولة عبر الحدود أو «السيادة الاستيعابية».

٣ ـ المشاركة في رأس المال.

٤ ـ التوجيه الجديد لسياسة التكوين.

٥ ـ هل رجال الأعمال عبر الحدود لا ـ ديموقراطيون، ضد ـ ما هو ديموقراطي؟

٦ ـ اتحاد العمل للمواطنين.

٧ ـ ماذا يأتي بعد أمة تصدير ـ الفولكسفاغن؟ تحديد الأهداف الاقتصادية ـ السياسية ـ الثقافية.

٨ ـ الثقافات التجريبية، الأسواق الركنية والتجديد الاجتماعي الذاتي.

٩ ـ رجال الأعمال العامون، والعمال ـ الذاتيون.

١٠ ـ عقد اجتماعي ضد الإقصاء؟

١ ـ التعاون الدولي

يقول جواب سياسي ـ يفضله خصوصاً دعاة التحديث من الاشتراكيين الديموقراطيين ـ عن العولمة: يجب أن يبنى التعاون السياسي بين الدول الوطنية لتحديد «تجارة البقر» أو منعها، والتمكن من الحصول على الحد الأدنى من الخدمات الضريبية من الشركات الشاملة والحد الأقصى من الإعانات المالية الحكومية.

وتكمن مهمة السياسة هنا في إفهام الرأي العام بأن العولمة لا تعني

أن يترك كل شيء لقوى السوق. بالعكس: الحاجة إلى التسويات الدولية الملزمة، والاتفاقات والمنشآت الدولية للتفاعلات العابرة للحدود تنمو مع العولمة. على هذا الوجه يجب أن تتعاون العولمة وفقاً لسياسة تنسيقية أفضل بين الدول الوطنية ذات السيادة، ورقابة دولية أفضل على البنوك والمعاهد المالية، وإلغاء الإغراق في الضرائب بين الدول (داخل الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال) والتعاون المتين مع المنظمات العالمية وتقويتها من أجل حركية وفعالية أكبر.

كتب رئيس الحزب الاشتراكي الديموقراطي الألماني أوسكار لافونتين Oskar La Fontaine: «كما هو الأمر في الإطار الدولي، ينبغي أيضاً أن يكون لذلك اعتباره بالنسبة إلى العلاقات الاقتصادية الدولية: السوق في حاجة إلى إطار نظامي معتدل سياسياً. فاقتصاد السوق الاجتماعي والبيئي هو نظام الإحداثيات العددية السياسي للاتحاد الأوروبي. نحن ندعو إلى أن يجعل هذا النموذج من اقتصاد السوق إضافة إلى المسؤولية السياسية والبيئية الآن أيضاً أساساً للتجارة في النظام الاقتصادي العالمي الجديد. بذلك يمكن خلق أفضل الشروط من أجل تنافس الأفكار والخدمات للشركات ومن أجل تجارة منصفة، تنفع جميع المشاركين فيها.

ومن أجل ذلك نحن في حاجة إلى اتفاقيات دولية في إطار المنشآت فوق الوطنية. هذه المنشآت موجودة. أذكر الاتحاد الأوروبي، مجموعة السبع، والمنظمة العالمية للاقتصاد والتنمية وصندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة الجديدة. والشروط الاقتصادية متوفرة أيضاً. فتيارات التجارة والاستثمارات الدولية، التي تشكل نواة ميدان العولمة، تتمركز بالدرجة الأولى في ما يسمى الثالوث: الدول الأوروبية، والدول الصناعية خارج أوروبا، ومجموعة السبع، أي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان. . . إن ما يسمى بالعولمة لا يقع خارج ميدان نفوذنا السياسي.

علينا أن نستفيد من إمكانيات العمل السياسية من أجل تعاون دولي أفضل. وعندئذ يصبح التحكم في مشاكل العولمة القائمة والمتوقعة ممكناً»[١١٨].

لن يتم هنا إذن البحث عن جواب عن الشمولية في دولة كبرى فوق وطنية أو حتى في دولة عالمية، وإنما يبحث عنه في «علاقة متينة» بين الدول الوطنية. فعلى هذه الدول أن تتفاهم وتتشابك، بحيث: (ا) توقف الشركات عبر الحدود عند حدودها، بمعنى ألا تكون فترة طويلة من الإيقاع بينها؛ و (ب) أن تتمكن من تجديد مطالبها المتصلة بالسلطة والتشكيل السياسي ـ الحكومي. الأمل يقول: من الممكن أن يتم تحديث العصر الوطني للديموقراطية الاجتماعية وإنعاشه وإنقاذه في الوقت نفسه عن طريق العصر الدولي لديموقراطية المواطنة العالمية الاجتماعية.

«عندما نصوغ ذلك بشيء من الحدة نقول ينبغي إذن أن يضمن التعاون الدولي، في الصورة الديموقراطية العالمية الجديدة، وذلك بصفته بديلاً لحماية الإنتاج الوطني، والتكامل فوق الوطني وإلغاء إجراءاته المتخذة في آن واحد، أن يضمن دولة المنشآت الوطنية عن طريق تخلي الدول المشاركة عن «نظام المنافسة» من جهة، وجعل إحداها الأخرى من جهة أخرى في وضع يسمح لها بخلق فوائد المنافسة الدولية على المستوى الاجتماعي الرفيع لاقتصادها الوطني عن طريق اتباع سياسة صناعية واجتماعية ووطنية»[١١٩].

على أن نجاح هذه الاستراتيجيات الاتحادية الحكومية العالمية لإعادة صياغة العصر الاجتماعي الديموقراطي وإصلاحه ليس ضرورياً فحسب، بل هو مشكوك فيه أيضاً، وذلك لأسباب ثلاثة: أولاً، لأن هناك استهانة على نحو تفاؤلي بحجم التحول في القواعد الأساسية؛ فالأمر يتعلق في نهاية الأمر باستراتيجية «الاستمرار ـ هكذا» على مستوى رفيع.

ثانياً، لا ينبغي في الوقت نفسه أن يوضع في الحسبان أن السياسة الدولية ـ الآن على أية حال ـ هي إلى حد بعيد سياسة إلغاء الإجراءات المتخذة. ثالثاً، إنه ليس من الواضح أيضاً كيف يتم حقاً تضييق الخناق على منافسة الدول الوطنية من أجل الاستثمارات ومناصب العمل، التي تتزايد مع تفاقم البطالة الجماعية. الدول الوطنية هي حلف الأنانيين، الذين يقفون أمام خيار إما إلغاء أنفسهم، لأنهم يعملون بشكل أناني، وهم لذلك يتلقون ضرائب قليلة؛ أو إلغاء أنفسهم ليتلقوا الضرائب في اتحاد دول أخرى.

وأخيراً، فإن «الجنيه السياسي»، الذي استطاع الديموقراطيون الاشتراكيون استثماره في الحداثة الأولى ـ إعادة الأمن الاجتماعي وضمانه ـ ليس لها نفس القيمة في الحداثة الثانية. وقد وقع الديموقراطيون الاشتراكيون أنفسهم في مأزق. ولنقل ذلك بشكل ساخر، ولكنه واقعي: من يدري، من الممكن أن يتم الأمن الاجتماعي بالذات تحت شروط منافسة السوق العالمية المتطرفة، التي تتولى إخراجَ مشاهدها المصانعُ عبر الحدود على طريقتها الخاصة.

٢ ـ الدولة عبر الحدود أو «السيادة الاستيعابية»

كتب م. يانيكه M. Jänicke يقول: «تحتوي فرضيات العولمة الراهنة على أشياء كثيرة ليست جديدة اقتصادياً، وبعضها يعد خاطئاً. ومع ذلك فقد يكون من الصحيح فيها أن سياسة المحيط قد وقعت في «فخ العولمة»، وأن حماية المحيط بالنظر إلى المنافسة الشاملة بكل بساطة مكلفة جداً. هذا التصور شعبي على الدوام. فحماة البيئة أنفسهم يتبعونه في ما يتبعون في استسلام.

على أن من المفيد أن نفحص كيف تتصرف في واقع الأمر الدول، التي تفعل الكثير من أجل حماية البيئة، من الناحية الاقتصادية. وإذا بنا

نجد: أن السبّاقين إلى حماية البيئة من الوطنيين يعيشون بالأحرى في ظروف اقتصادية أحسن من غيرهم. لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية والسويد من المجددين في ذلك خلال السنوات الأولى من السبعينيات، ثم اليابان. وبعد ذلك حتى سنة ١٩٩٤ التحقت بها ألمانيا الاتحادية أيضاً. واليوم تلعب بلدان مثل هولاندا، والدانمارك، والسويد مرة أخرى دور السبّاقين إلى ذلك. ومن ضمن الدول التي ينطبق عليها هذا خارج أوروبا كوريا الجنوبية. ومن الجدير بالملاحظة أن فرسان البيئة يكادون اليوم يقتصرون على البلدان الصغيرة التي لها ارتباط قوي بالسوق العالمية.

ومن المدهش حقاً أنها تعد في الوقت نفسه من أنجح الدول في سوق العمل أيضاً. يتضح هذا خصوصاً في الحالات المفردة: لقد قللت هولاندا والدانمارك وكذلك نيوزيلندا التي تنشط نشاطاً كبيراً في مجال حماية المحيط، من حصتها في البطالة منذ كساد ١٩٩٣ بمقدار الثلث تقريباً. وتراجعت البطالة في السويد أيضاً ـ كما هو الحال في البلدان الاسكندينافية على العموم. فقد طبقت الدول الشمالية إلى جانب المصاريف البيئية الأخرى ضريبة ثاني أكسيد الكربون وزادت من التشديد عليها في ما بعد أيضاً. وتم أثناء الأزمة الاقتصادية عام ١٩٩٣ في الدانمارك والسويد إصلاح ضريبي بيئي حقيقي. فحماية المحيط ليست إذن مانعاً من الصمود في المنافسة، بل تصبح سياسة بيئية منطقية مؤشراً أساسياً لمقدرة البلاد على المنافسة ـ هذا ما يقوله أيضاً ميخائيل بورتر، منظر التجديد الشهير وعالم الاقتصاد في جامعة هارفارد.

لا ريب أن الدولة الوطنية المفردة لم تصبح عن طريق تطور السوق العالمية أكثر قوة. لكن الدول غالباً ما تعمل اليوم بصورة جماعية بما فيه الكفاية. فشبكات المصانع الشاملة للموظفين الوزاريين تتولى في أثناء ذلك رسم سياسة وطنية بيئية مثل اتحادات حماية البيئة الوطنية وكذلك الدولية»[١٢٠].

يقول السؤال الحاسم: ماذا يعني العمل جماعياً بين الدول؟ النماذج المتحدث عنها في المصادر والمراجع ـ مثل المنظمات الدولية والمتعددة الأطراف أو السياسة المتعددة المستويات ـ تتصل، كما عرضنا في ما سبق، بالدولة الوطنية. وفي مقابل ذلك وضعت أعلاه نموذج الدولة عبر الحدود، الذي يقع بشكل عرضي من هذه التمييزات. ويتم في أثناء ذلك تعويض علاقة التبادل لدى الدول الوطنية ومجتمعات الدولة الوطنية المتنافية بإطار انتمائي، تنشأ فيه اتحادات دولية، تتخذ مكانها في المجتمع العالمي وتتجدد بهذه الطريقة مميزاتها وخصائصها بصفتها دول «المحلية المعولمة».

بناء على هذا فإن نموذج الدولة عبر الحدود يناقض جميع نماذج التعاون الأخرى: فالدول عبر الحدود تتحد كجواب على العولمة، وتطوِّر عن طريق ذلك سيادتها الإقليمية وهويتها وراء ما هو وطني. فهي إذن دول تعاونية منفردة، وهي منفردة على أساس أنها دول تعاونية. بعبارة أخرى: الاتحاد بين الدول يفتح للدول المفردة في مرحلة ما بعد الوطنية مجالات جديدة لحرية التصرف والعمل.

مثلاً: المبادرات الأوروبية وحدها هي التي تسمح بإنهاء الضريبة على تسويق البضاعة خارجياً بالسعر المحلي وتدعو «دافعي الضرائب الافتراضيين» إلى صندوق الدفع، لا لتوفر بهذه الطريقة الشروط الضرورية لأوروبا اجتماعية بيئية فقط، وإنما لتستعيد أيضاً قدرة الدول المفردة على العمل والممارسة الفعلية. أما السؤال لماذا ينبغي للدول أن تتحد، فيجاب عنه بوجود الأنانية الحكومية: لأنها لا تستطيع أن تجدد سيادتها إلا في تركيبة المجتمع العالمي والسوق العالمية.

هذا الدليل لن يكون له معنى إلا إذا عُوِّض عالم التصور للسيادة الإقصائية بعالم التصور للسيادة الاستيعابية. والدليل معروف من عالم العمل وتقسيم العمل: التعاون لا يمنع، وإنما يطور الاثنتين، إنتاجية الفرد وسيادته. إذا أردنا أن نعود إلى تفريق إميل دوركهايم Emille

Durkheim، أمكننا القول: في علاقة الدول تحل **سيادة التعاون العضوية** محل فوضى الاختلافات الآلية المتنوعة. بمعنى أن: الممثلين عبر الحدود يكتسبون مجالات العمل بالقدر، الذي يتم لهم فيه ذلك، للزيادة من ثرواتهم الاقتصادية والعامة بواسطة التعاون عبر الحدود. بناء على هذا فإن الدول عبر الحدود هي **دول تجارية** شاملة، ودَّعت أيضاً مع المبدأ الإقليمي الإقصائي أولويات الحسابات الجغرافية السياسية.

والنتيجة هي: تصبح الحرب وكأنها ترف، لا تستطيعه غير الدول المنعزلة بعضها عن الآخر، ولكنها تستطيعها أيضاً ما لم تورط نفسها في جو من نفوذ التحالف العسكري وما لم تمتلك بعد أحدث وسائل العنف[١٢١].

أما السؤال: كيف تتشكّل الهندسة السياسية للدول عبر الحدود وكيف يمكن الوصول إليها؟ نستطيع الإجابة عنه بالإشارة إلى هدفين، إلى عمودين: أولاً، مبدأ **المسالمة ـ اليمينية**[١٢٢]؛ ثانياً، مبدأ المراقبة **الفيديرالية** بين الدول[١٢٣].

المبدأ الأول ـ مبدأ المسالمة القائم على القانون الدولي ـ يقول: لا يمكن تسوية الصراعات عبر الحدود بالوسائل السلمية دون بناء وتوسيع القانون الدولي والمصالح المختصة الملائمة لذلك. فمن الضروري التفريق بين المسالمة القانونية والمسالمة **الاجتماعية**؛ فهذه تضع الأسباب الاجتماعية للصراعات عبر الحدود في المركز؛ ولا ينبغي الخلط بينها وبين المسالمة **الدينية**، التي تهدف إلى الحوار وتساوي الديانات. ولا ينبغي كذلك الخلط بين المسالمة القانونية وبين حرية استعمال العنف. والمهم في الأمر هو القرار القانوني عبر الحدود والالتزام بالقانون عند استخدام العنف العسكري.

والركيزة الأساسية للمسالمة القانونية في نظام دولي عبر الحدود لا يسعها الآن إلا أن تشكل شرطاً ضرورياً لتسوية سلمية للصراعات رغم

أن هذا الشرط لن يكون كافياً أبداً. وهذا ينطبق على تسوية الصراعات داخل الدول الوطنية وفي ما بينها. وتاريخ القرن يعلمنا أن المصير السياسي لهيئات التحكيم والمحاكم تتسم بمفارقة (عدم ـ) النجاح: كانت هذه الهيئات تنجح دائماً، حين لا تكون هناك حاجة إليها؛ وكانت دائماً تفشل، عندما تكون هناك حاجة إليها فعلاً.

لا يمكن الاستغناء عن البناء المنطقي لنظام قانوني دولي، يناقض تلك التجربة المخيبة للأمل، وهي أن الدول تناضل من أجل كل ملليمتر بقي لها من سيادتها، وذلك بشكل أكثر حدة كلما صعب الدفاع عنه وكلما سهل الحصول عليه عن طريق الاتحاد.

يتم اليوم تناسباً مع ذلك في كل مكان العمل في الأسس القانونية الدولية، ولا أحد يشك بشكل جاد في أن هذا ضروري. حقاً لقد أدت محكمتا لاهاي وأروجا إلى أن تتم معاقبة مجرمي حرب البلقان ورواندا. ولكن حتى في حالة البوسنة والهرسك لم تستطع اتفاقية دايتون Dayton جلب مجرمي حرب متهمين مثل ملاديتش، وكرادزيتش أو كورديتش أمام المحكمة فعلاً والتمكين بذلك من الوصول إلى تصالح عن طريق الحق ترافقه بداية سياسية.

لكن فشل القانون الدولي حتى الآن لا يمكن أن يدل على أنه ليس هناك من حاجة إليه. بالعكس. هناك أسباب وجيهة تدل على أن أمكنة القانون ومنشآت القانون عبر الحدود لن تكون ترفاً فترة أطول، وإنما هي ضرورة بالنسبة إلى كل الدول في العصر الكوني الشامل. ذلك لأن الدول الوطنية قد لا تفقد خلال مسيرة العولمة في حقول العمل المتزايدة قوة القرار القانوني المعياري، وإنما تفقد أيضاً مراقبة تنفيذ التسويات القانونية. قد تضم الدول المفردة على سبيل المثال يدها في مجال الإنترنت، وفي جمع الضرائب أو في محاربة البطالة والجرائم الاقتصادية على فراغ، ولذلك فهي مرغمة على التعاون عبر الحدود تنفيذاً للقانون الدولي.

هنا يظهر مرة أخرى المبدأ المتناقض للتقوية الذاتية عن طريق نزع القوة الذاتية: الدول الوطنية ملزمة، لرفع فرصها من المراقبة، على إرسال وسائل قوتها إلى المصالح التعاونية المختصة عبر الحدود؛ فعلى هذا المنوال فقط تستطيع بوصفها دول ما بعد الوطنية عن طريق التعاون مع الآخرين تجديد فرص نفوذها وبنائها وتوسيعها. فمن مصلحة الدولة الخاصة، كما سبق القول، أن يتم التسليم والتخلي من أجل مصلحة الدولة الوطنية الخاصة.

بل الأمر لا يخلو على العكس من ذلك من خطر، وهو أن يؤدي التناقض بين إطار عمل الدولة الوطنية والمشاكل عبر الحدود إلى إصدار قوانين تتصل بالمراقبة الوطنية بصورة محددة مسبقاً رغم عدم صلاحيتها، وذلك من أجل إظهار الحركية السياسية، التي تخطئ تماماً المشكل، الذي تسعى إلى حله، وتحد في الوقت نفسه من مجالات العمل وتفرغها من محتوياتها. «المعايير الوطنية تخلق في النهاية أمناً يعتريه التناقض بشكل مستمر، يدرأ عنها الجريمة الدولية الناشئة المنظمة من كل نوع والقائمة على تقسيم العمل واستخدام الإمكانات التقنية الشاملة: الدعوة إلى القوانين الوطنية تحت شعار مساواة الأسلحة من أجل مكافحة الدولة الوطنية للجريمة تقود بالضرورة وبصورة متسارعة على الدوام إلى الفراغ. فعمليات وضع القوانين الأساسية، مثل الإجراءات المبرمجة للمراقبة البصرية والسمعية للأجواء الخاصة، التي تحمل معها أخطاراً كبيرة بالنسبة إلى الدولة الدستورية وإلى حرية المواطنين، لها مظهر القدرة على العمل، لكنها مع ذلك لا تستطيع مكافحة هذه الجريمة بشكل ناجع حتى تضمن بذلك لمواطنيها الأمن والسلامة. فالمسألة مسألة وقت إلى أن يتم تدمير وهم الأمن، وتدفن إضافة إلى ذلك الثقة ديموقراطياً في نظام شرعي»(١٢٥).

النظام الفيديرالي، مطبقاً على العلاقة بين الدول، له فائدة

حاسمة، وهي أن السلطة لا تتم مراقبتها لا من فوق ولا من تحت، وإنما تتم بشكل أفقي أو يكون هناك ما يقلق بالها على الأقل. هناك مشكل جوهري يكمن في أن المصالح المختصة، التي تراقب الدول المفردة، لا ينبغي لها أن تكون فوق الدولة. فالمصالح المختصة فوق الدولة إما أن تكون غير جدية أو يحتكرها كل من له القوة، وتقود في النهاية إلى دولة عالمية. ستكون هذه حقاً هي الصورة الأكثر استبدادية التي لا يستطيع أحد الإفلات منها. وبالمناسبة ستكون هشة بدرجة عالية، لأنها تعوض التعدد بالوحدة ولا تعرف أي نوع من المنشآت لنقل الصراع.

الاتحاد الفيديرالي عبر الحدود يعني: سياسة **التكامل الذاتي** النشيط للدول المفردة من خلال علاقات العمل الدولية، وذلك لتجدد نفسها على هذا النحو بصفتها دول ـ المحلية المعولمة مفردة، ولتحدد مراكز القوة عبر الحدود. «هناك من يدعى أن دولة ديموقراطية تظل وحدة سياسية ناقصة ما لم تتوفر على منشآت، تسمح لها بربط مواطنيها بمواطني دول أخرى بطريقة مباشرة»[١٢٦].

الخلاصة؛ **السيادة الاستيعابية** تعني: تسليم قوانين السيادة يتم مع اكتساب القوة السياسية، التي تم تشكيلها على أساس التعاون عبر الحدود. إلا أن هذا لن يحالفه النجاح إلا إذا فهمت العولمة وبنيت بنجاح على أنها مشروع سياسي. بذلك فقط يصبح من الممكن أن تنمو الموافقة عليها وفرص العمل والضرائب والحريات السياسية محلياً وعبر الحدود. وبهذا المعنى أصبحت أوروبا مخبراً تجريبياً للسيادة الاستيعابية[١٢٧].

٣ ـ المشاركة في رأس المال

إذا كان صحيحاً أن العمل يعوض عن طريق العلم ورأس المال،

فإن سياسة اجتماعية جديدة تستطيع عندئذ أن **تسعى إلى مشاركة العمل في رأس المال**. هنا ينضم تكميلاً (أو تنافساً؟) لمبدأ المشاركة في القرار مبدأ المشاركة في الملكية. والنماذج التي هي محل حوار، تمتد من تعويض أسهم الرواتب بأسهم الملكية (في رأسمال المعمل، وتبعاً لذلك في الربح والخسارة) حتى الوهم: على سبيل المثال: شركتا مارسيديس وفاوست تنتجان في كل مكان تكون فيه التكاليف أرخص، بينما يعيش الألمان بصفتهم «شعباً من المساهمين» عيشة راضية من حصصهم في العوائد والمضاربات المستثمرة وأسهمهم فيها على نحو شامل.

يكتب فريتس ف. شاربف: «يجب على الأحزاب والنقابات، التي تريد أن تسعى كما كانت قبل ذلك إلى بلوغ عدالة التقسيم، أن تغير مجهوداتها في سياسة الضرائب والرواتب وتوجهها نحو تقسيم ثروة رأس المال». لكنه يسجل في الحين هذا التحديد: «من المؤكد أن تحقيق هدف من هذا النوع سيكون في الأوقات التي تتصاعد فيه الرواتب الفعلية، أسهل مما هو عليه الأمر اليوم؛ ويتم الانتقام من فشل مشاريع الائتلاف الليبرالي ـ الاجتماعي الملائمة في السبعينيات الأولى في حملتها النقابية ضد «الرأسمالية الشعبية»[١٢٨].

إن حدود هذه السياسة لواضحة: وهي أن تغيير الهدف من سياسة الرواتب ـ إلى سياسة دخل رأس المال لا يساعد أو لا يضمن إلا أولئك الذين اندمجوا في عملية العمل؛ لكنه لا يشمل العاطلين، الذين يقفون أمام أبواب سوق العمل المغلقة.

٤ ـ تجديد اتجاه سياسة التكوين

إذا كان العمل يعوض عن طريق العلم ورأس المال، فينبغي ـ وستكون هذه نتيجة سياسية ثانية ـ أن يقوَّم العمل أو يتغير شكله عن

طريق **العلم**. لكن هذا يعني: **الاستثمار في التكوين والبحث!** ـ وهو النقيض المحكم لما يحدث اليوم في ألمانيا[١٢٩].

يكتب روبيرت ب. رايش Robert B. Reich: «يفهم السياسيون أن الفعاليات التقنية الحقيقية لبلد من البلدان تكمن في قدرة مواطنيه على حل مشاكل المستقبل المعقدة». فعلمهم وقدرتهم ومساهمتهم في الاقتصاد العالمي (وليس التقنية ورأس المال كما كان الأمر حتى الآن) هي التي تحدد رفاهية بلد ورخاءه. «المال والمصانع والإعلام والآلات ورموز الشركات ليست مرتبطة محلياً، وأصحاب العلم والخبرات أقل ارتباطاً»[١٣٠].

ينبغي للسياسيين أن يستثمروا أموالهم، بدل تقديم الإعانات المالية للشركات «الألمانية»، في العلم والتكوين، ليقدموا للمواطنين الكفاءات والإرشادات التي تجعلهم في موضع يسمح لهم بتلمس طريقهم في الأمكنة الريفية وتناقضات المجتمع العالمي عبر الحدود.

ولذلك يقول جواب من الأجوبة الكبيرة عن العولمة: **بناء مجتمع التكوين والعلم وتوسيعه**، وتمديد ـ وليس تقليص ـ التكوين والتخفيف من قصر ذلك على مناصب عمل ومهن معينة أو إلغائه وتوجيه عملية التكوين نحو الاختصاصات الرئيسة الكثيرة الاستعمال ولن يفهم عندئذ من كلمة الشعار «المرونة» فقط أو «التعلم مدى الحياة»، وإنما سيفهم منها أيضاً الكفاءة الاجتماعية والأهلية الجماعية والقدرة النزاعية، والتفهم الثقافي، والتفكير المتشابك، والتعامل مع ارتباكات الحداثة الثانية ومفارقاتها[١٣١].

يكتب راينهارد كال «Reinhard Kahl: «ينبغي أن يرتبط العمل بالنشاط، الذي يتمكن الناس بواسطته من الاضطلاع بحياتهم بأنفسهم، وأن يتوسع التعليم في الوقت نفسه ويتحرر من الحي الخاص به. ونطق الشفاه به طبعاً أسهل من تطبيقه»[١٣٢].

لكن التعليم يتغير في السياق الثقافي عبر الحدود. ومن الجدل المثير حول العولمة تعويض «المجتمعات التعليمية» التقليدية (ف. لوبنيس W. Lepenies) بالعناية بالحوار (التشجيع على سوء الفهم). فيصبح المرء هنا وهناك مرهف السمع ويدرك أن هناك شيئاً مثل التدويل عبر الحدود للدورات والبرامج التعليمية (الجامعية) قد أصبح ضرورياً (دراسات شمولية Global Studies). ينبغي لهذه أن تساهم في جعل صعوبات الاتصالات الثقافية والصراعات عبر الحدود بالنسبة للدارسين ممكنة التصور ومن الممكن التحكم فيها. وينبغي لها أيضاً أن تستهدف تمكين الطلبة من الحصول على خريطة إدراكية للبلاد، تسمح لهم بفهم الأبعاد المتعددة وفخاخ «المحلية المعولمة» في الحياة والعمل وتجنبها.

يضاف إلى ذلك أنه لم يعد يكفي في عصر الفردية مساعدة الشباب في التعلق الوجداني «المرن بالمعايير المحددة» (كولبيرغ Kohlberg)، فالأمر يتعلق بما هو أعمق من ذلك؛ فالمطلوب، في ما يكتب ميخائيل براتر Michael Brater: ت«كوين الأنا بوصفها مركز العمل والتوجيه. فعلى كل شاب أن يتعلم، أن ينفتح في تصرفاته تماماً، حتى يستطيع الاعتماد على نفسه في حياته، فمن الواجب التعلم والتجربة وصياغة قضية عامة»[١٣٣].

٥ ـ هل رجال الأعمال عبر الحدود لا ـ ديموقراطيون ضد ـ ما هو ديموقراطي؟

تفقد الرأسمالية عبر الحدود، التي لا تدفع الضرائب وتلغي كسب الرزق، شرعيتها. وتصبح ـ كما تنبأ شومبيتر بذلك ـ طفيلياً منعدم الوظيفة. ينبغي إذن ـ نظرياً وسياسياً ـ طرح السؤال الذي يشغل القلب، السؤال الرئيسي في الحداثة الثانية؟ هل رجال الأعمال عبر الحدود لا ـ

ديموقراطيون؟ أو ما هي قيمة إنشاء الديموقراطية الجديدة بالنسبة إليهم؟.

كيف يتصور «دافعو الضرائب الافتراضيون» مستقبل الديموقراطية؟ ما هي مساهمتهم في توسيع الديموقراطية إلى المواطنة العالمية؟

كيف سيكون مظهر عقد اجتماعي لا يعتمد على زاوية النظرة السياسية (فحسب)، وإنما يعتمد أيضاً على زاوية نظرة الشركات عبر الحدود التي تنشئ الحداثة الثانية من جديد وتجعلها ممكنة؟

من الممكن أن أكون متفائلاً يائساً؛ ومن الممكن أن يكون هذا تفاؤلاً استراتيجياً أيضاً. سيكون من الخطأ السيئ، ولكنه خطأ وخيم العواقب إلى حد كبير، بل قد يكون خطأ انتحارياً أن يفصل اقتصاد السوق عن السياق السياسي لنشأته في أوروبا والعمل به مجرداً من ذلك. لقد كان مشروع اقتصاد السوق دائماً مشروعاً ـ مرتبطاً على نحو متين بالديموقراطية. لكن الديموقراطية قضية مكلفة. فلن يمر شيء من ذلك ليذكر الرابحين من العولمة بواجباتهم نحو المؤسسات الديموقراطية، وهذا يعني: **دعوة دافعي الضرائب الافتراضيين إلى صندوق الدفع**(١٣٤).

ليس ذلك مشكلاً ألمانياً، وليس مشكلاً أوروبياً، وإنما هو مشكل اجتماعي عالمي. لا يمكن حله إلا عن طريق تسوية دولية. ولا ريب أن ذلك يمر عبر تبعية السوق، عبر تبعية الصورة لهذه الشركات. فمن الممكن إلحاق الجراح بالممثلين الاقتصاديين عبر الحدود، لأن لهم عقب آخيل. ومن واجب التحقيق الذاتي اللامحدود لرأس المال أن يرتبط: أولاً **بالأمكنة**؛ وثانياً، **بالمنتجات**. حتى رأس المال العابر يجب أن يصبح «قارّاً»؛ والتكيف مع الثقافات المحلية وارتباطاتها السياسية ـ القانونية، هو ما يعني أيضاً: التبرير الذاتي فيها(١٣٥)؛ وإنتاج البضائع والخدمات، التي يشتريها الناس، ويختارونها، ويتخلون عنها أيضاً.

ما هو المظهر الذي يتخذه العفو الدولي، والسلام الأخضر لدى حركة المستهلكين، التي لا تكتفي بتشجيع الشركات العاملة في جميع أنحاء العالم على **تسييس الاستهلاك** للمحافظة على المستوى الديموقراطي، وإنما تلزمها بذلك عندما تسلط عليها عقوبة المقاطعة؟ إلى أي مدى يستطيع المستهلك اليقظ سياسياً، المنظم الذي يسيطر على صناعة مشهد وسائل الاتصال السياسي ـ الرمزي، أن يكمل، أن يعوض العامل المنتظم باعتباره تصحيحاً يناهض «التحقيق الذاتي لرأس المال» اللامحدود؟

يقال بصورة مستمرة: إن مقارنة الحالة الشهيرة المتعلقة بالعثور على الإبرة في كومة من التبن بمحاولة الاتفاق على مسؤولين في أدغال السوق العالمية وتثبيتهم بها، لتعد أمراً مضحكاً للغاية. لكن هذا خطأ. فالمحاسبة لا تتم من تلقاء نفسها أبداً، وإنما هي دائماً مسألة تتعلق **بالاضطلاع** بالمسؤولية.

هناك طريقة في منتهى السهولة لتزويد حركة المستهلكين من خلال أجهزة صغيرة يكون لها جهاز أثر سياسي معتبر:

أولاً: **واجب العلامة** سهلة القراءة.

ثانياً: **لافتة اجتماعية ـ ديموقراطية ـ وبيئية**، تقدم معلومات عن صناعة المنتجات والالتزام الديموقراطي ـ الاختياري ـ للشركة الصانعة.

ثالثاً: الارتباط **بضمان الإنتاج** كذلك، بحيث تصبح التجارة ملزمة بالتكلفة، إن أقيم الدليل على أن هذه المعلومات غير صحيحة.

يحتج ممثلو التجارة مراراً وتكراراً على هذه السياسة البسيطة لـ «الإنتاج الزجاجي» والضمان. الذي لا يتسبب في حجة بيروقراطية للمراقبة، ويتوافق في الوقت نفسه مع الالتزام الذاتي والمراقبة الذاتية لرجال الأعمال، قائلين: من أين لنا أن نعرف ما هي الظروف، التي صنعت فيها البضائع، التي نبيعها؟ هذه هي النقطة بالذات: فالالتزام

بالإنتاج يرغم الإنسان على أن يطلع على الحقيقة وأن يحقق أدنى خلق Minima Moralia في الإنتاج الاجتماعي الموجه إلى البيئة حيال شريكه التجاري، إن كان لا يريد هو نفسه أن يفشل اقتصادياً. على من يعمل في التجارة على المستوى العالمي أن يكون مستعداً لتحمل المسؤولية عالمياً في ما يتصل بالشروط الاجتماعية والسياسية لهذه التجارة. هذا الجواب السياسي عن العولمة يجمع بين ما يبدو مستعصياً على الجمع: المراقبة في **عين المكان** والمراقبة **الذاتية** لرجال الأعمال(١٣٦).

ليست الشروط الاجتماعية والبيئية الخاصة طبعاً دواء لترويض الاقتصاد. فحدودها واضحة: وأثرها يتجلى بالدرجة الأولى في الفروع والدول المتوجهة إلى الصادرات. وبذلك لا تستطيع المساهمة في تطوير المجتمعات تجاه العدالة ـ في أفضل الأحوال! ـ إلا بصورة غير مباشرة. ولا بد من إمعان النظر في النتائج الجانبية المتناقضة.

٦ ـ الاتحاد من أجل عمل المواطنين

إلى أي حد يمكن إقامة اتحاد بين رأس المال عبر الحدود والسياسة عبر الحدود، وذلك من أجل خلق اتجاهات تسعى إلى إقامة مجتمع مواطني لا مركزي وعبر الحدود في آن واحد والعمل على توسيع قاعدتها؟

يجب أن ينطلق عقد اجتماعي جديد مما يلي: لقد أصبح عملنا عملاً منتجاً، إلى درجة أن حاجتنا إلى العمل ستقل باستمرار من أجل أن ننتج البضائع والخدمات بصورة متزايدة. ومن المؤكد أن التكامل الاجتماعي ـ المادي بين الناس عن طريق كسب الرزق لا تزال له أهميته كما كان في السابق، ولكنه ليس هو الشكل الوحيد. وإني لأقترح أن يتم التفكير في ما إذا لم يكن من الممكن أن يقوِّم هذا الذي

يلاحظه المرء بصفته التزاماً اجتماعياً في أماكن اجتماعية من المجتمع في كل مكان ـ من قدرة على تنظيم الذات واهتمام أيضاً بالمشاريع السياسية التي لا تدركها المؤسسات بالشكل الكافي ـ ليكون مركزاً ثانياً للنشاط والتكامل إلى جانب كسب الرزق: **العمل العام، وعمل المواطنين**. ما معنى هذا؟

ينبغي أن يتم إبراز العمل، الذي قدم من باب التطوع لكبار السن والمعوقين والمشردين والمصابين بمرض فقدان المناعة والأميين والمطرودين والالتزام البيئي وغير ذلك كثير، بمعنى أن يدفع ثمنه (مثلاً في شكل **مال المواطنين**، يتناسب ارتفاع مبالغه مع المساعدة الاجتماعية). ففي وسع عمل المواطنين أن يجعل المدن صالحة للسكن، والطاقة المستعملة أكثر فعالية واقتصاداً والديموقراطية أكثر حيوية. لماذا لا يدور الحديث مرة، عوض أن يدور حول «اتحاد من أجل العمل»، حول اتحاد ـ دولة ـ المواطنين من أجل مجتمع مدني والقيام بجمع المال في سبيله. يجب أن يتم عمل المواطنين بصورة لا يكون فيها مجرد حوض لجمع العاطلين عن العمل: يجب أن يكون جذاباً بالنسبة إلى الجميع. من الضروري أن يصبح مركزاً ثانياً للنشاط، يؤمِّن الجوهر الديموقراطي للمجتمع. فالأمر لا يتعلق بتعويض كسب الرزق، وإنما يتعلق بإيجاد تكملة له. ولعل عمل المواطنين يكون في النهاية واحداً من ثلاث أرجل، إلى جانب كسب الرزق، الذي يخدم التأمين الاقتصادي الأساسي، والعمل الخاص، الذي يخدم تربية الأطفال أو تحقيق الذات. وبهذه المناسبة لا ينبغي لعمل المواطنين بالذات أن يتمسك بإطار الدولة الوطنية، ففي وسعه أن يساعد المجتمع المدني عبر الحدود وشبكات مصانعه وحركاته الاجتماعية. فهذه النشاطات، على غرار ما يتم في السلام الأخضر ومنظمة العفو الدولية، هي التي تجذب الشباب إليها.

هناك إذن قبل كل شيء مبدآن ـ **الاختيارية أو التنظيم الذاتي** وكذلك **التمويل العام** ـ يمكنهما أن يجعلا عمل المواطنين بديلاً جذاباً[١٣٧].

هناك سؤال يطرح نفسه عند تقديم اقتراح من هذا النوع: من أين يأتي المال؟ **الإعانة الاجتماعية ومرتب البطالة**: سيكون العاطلون في المستقبل حسب النموذج المقترح مخيرين بين البقاء من دون عمل والاعتماد على الإعانة الاجتماعية فترة طويلة أو النشاط في قطاع العمل التطوعي العام؛ ويمكن قياساً على ذلك استعمال التحويلات المالية المختلفة ـ بغض النظر عن أن العاطلين أيضاً لا يختفون من الإحصائية فقط. **التسهيلات الضريبية**: كما يحدث مع الاتحادات المسجلة يجب كذلك أن يخفف عبء ضريبة (الدخل) عن عمل المواطنين، وأن يبرأ منها. **الجمعيات الخيرية**: من يوزع شيئاً هنا وعلى من يوزعه؟ وكيف يمكن أن تفتح هذه الموارد بصورة أكثر شفافية بالنسبة إلى تمويل عمل المواطنين التطوعي؟ **الموارد غير ـ النقدية**: شبكات التبادل، أنظمة القسيمة. المساعدات الاجتماعية الإشهارية: في السابق كانت الشركات المتخطية للحدود تعتني بالثقافة، الأمر الذي أفاد صورتها. ثم انتقلت منها إلى الاهتمام بمسائل المحيط. وفي هذه الأثناء هناك الآن حركة حقيقية في الشركات الكبرى من أجل المساعدات الاجتماعية الإشهارية. والشركات المتعددة الجنسيات يمكن أن يلزمها بذلك رأي عام يقظ بناء على القواعد الخاصة به. وأنا أنطلق هنا من أن رجال الأعمال يحترمون الحرية السياسية لهذه الثقافة بوصفها مكسباً ويحبون أن تكون لهم مساهمتهم فيها.

هذا يفترض تفهماً سياسياً، يقطع صلته بالاحتكار السياسي للنظام السياسي. ينبغي أن يكون هناك مثلاً تقسيم جديد للقوة وللعمل بين النظام السياسي والحكومي ومجتمع المواطنين (عبر) المحلي وتصفيتهما

مما لا لزوم له. ومساندة مجتمعات المواطنين المتخطية للحدود لا تعني أن نحملهم على نحو من البهرجة الكلامية الجماعية كل المشاكل المترتبة عن الفراغ البيروقراطي. المساندة تعني: أن تحمل المسؤولية الذاتية المزايدة يعقبه نقل السلطة من المركز إلى الأقاليم وإلى المدن؛ وفي الحين تصبح مبادرات المواطنين المتأتية وأموال المواطنين قائمة على أقدامها وقادرة بذلك على ممارسة عملها.

لا يخدعن أحد نفسه بأن هناك مشاكل جديدة يتم اكتسابها بهذه الطريقة. فهناك على سبيل المثال منافسة ـ دائمة تنشأ وتتصدى لسياسة ـ ممثلي الأحزاب وفي دور البلديات؛ أو تتنافس المنظمات الذاتية في مجتمع المواطنين مع الخبراء الحرفيين وعمليات كسب الرزق (الأغلى بكثير كثير). وبهذه الطريقة تشتعل صراعات إقامة الحدود والمنازعات المتعددة المستديمة.

٧ ـ ماذا يأتي بعد أمة ـ تصدير ـ الفولكسفاغن؟
تحديد أهداف جديدة اقتصادية ـ سياسية ـ ثقافية

التغلب على تقسيم ألمانيا أكثر بكثير من ضم جمهورية ألمانيا الديموقراطية. فهي تعد، ما دامت تسير في ركب التغلب على التقسيم الأوروبي، نهاية مرحلة وبداية فترة جديدة في تطور التاريخ الأوروبي.

أما ما تعنيه وما تتطلبه، فيمكن تفسيره على أساس من الوعي والتطور الذاتيين لألمانيا الغربية في ما بعد الحرب. لقد تشابكت في ذلك الحين أجزاء رؤى متباينة: إعادة التعمير، نشر الديموقراطية الداخلية، إقصاء الحوار مع الإرهاب الاشتراكي الوطني وكذلك الصراع من أجل إعادة التوحيد. وهذه الأهداف الجزئية التاريخية لم تكن تشكل على كل حال وحدة بديهية، فقد كانت بالأحرى متناقضة في نفسها، تسمح بنبرات وأولويات متمايزة، بل تفرضها فرضاً. لا شك أن بعضها

ربط إلى البعض الآخر، فتم تماسكها عن طريق التخطيط الذاتي لأمة ـ التصدير.

كانت الأهداف المقصودة من وراء إنتاج بضائع معينة بكميات ضخمة ـ فولكسفاغن ـ مارسيديس، سيمنس إلخ ـ، فتحت أسواق العالم تحت علامة البضائع «العمل الفني الألماني»، قد جمعت الطاقات الثقافية، وأدارت ذراع محرك الثروة، تلك «النهضة الاقتصادية الرائعة»، التي وضعت القواعد لإرساء الديموقراطية الداخلية، ومناقشة موضوع القتل الجماعي المنظم وفي مقدمة ذلك بطبيعة الحال إعادة التعمير بالمعنى الداخلي والخارجي.

لقد ربطت جمهورية بون بين أهداف الإنتاج وفتح الأسواق العالمية بالطموح السياسي ـ الثقافي لكسب الانضمام إلى الحداثة الأوروبية، مع أن مصدر الإجماع ـ والشرعية كان الزيادة الدائمة (ظاهرياً): مجتمع الرفاهية، الاستهلاك الجماعي، الضمان الاجتماعي. وبعد هذا: الحرية السياسية.

الشيء المحير، الذي يسبب للناس اضطراباً متزايداً على الدوام، هو أن موارد الرفاهية قد بدأت تجف أو هي تتدفق كلياً بشكل غير متواز. وقد وهنت الأهداف الأخرى ـ إعادة التعمير، وكذلك أيضاً الاتحاد مع جمهورية ألمانيا الديموقراطية ـ عن طريق تحقيق الوحدة أو هي أصبحت فضلة؛ فنحن نجابه في كل مكان نتائج النجاح غير المقصودة. هناك ثانية بعض الأهداف الأخرى، التي يجب عليها أن تتعرف إلى أبجديتها من جديد في ضوء الوضع العالمي الجديد.

لم تعد هوية أمة ـ التصدير ـ الوجه الآخر لوطنية ـ المارك الألماني ـ تحمل شيئاً: فمن بين التحديات الحاسمة حقيقةُ أن بلدان آسيا الجنوبية، وستكون من بينها الصين بعد حين أيضاً، تستطيع في هذه الأثناء أن تنتج بنفس الجودة وبسعر أقل ما كان حتى الآن يحمل

العلامة التجارية الألمانية: السيارات، والآلات، والثلاجات. إنها سلع الاستهلاك العام، التي تستطيع الدول النامية إنتاجها بكميات ضخمة وبأسعار مناسبة في معظم الأحيان. يضاف إلى ذلك: انتقال أسواق البضائع ذات الاستهلاك العام إلى أقسام أخرى من الكرة الأرضية (أمريكا الجنوبية وأوروبا الشرقية والصين، إلخ)، ومن الممكن أن تستخدم في عين المكان بثمن أرخص؛ والنتيجة مرة ثانية: أن نموذج نجاح أمة التصدير مُبحِر؟؟؟؟. أو أن موكب انتصار البضائع ذات الاستهلاك العام ـ مثلاً: السيارة ـ قد أصبح عن طريق الوعي بالنتائج البيئية موضع تساؤل.

يذكِّر السياسيون ورجال الأعمال علناً «بالابتكارات» و «شجاعة المخاطرة» دون انقطاع من أجل النجاح في السوق العالمية. لا ريب أن هناك إشارة إلى **فهم ـ «الابتكار» بشكل قديم جداً**، إذا كان الإنسان يراهن أولاً، بخطى بطيئة على البضائع ذات الاستهلاك الواسع، وثانياً، على نموذج أمة ـ التصدير، ليتم له الوثوب خلف ذلك بأجنحة البط المشلولة، وهو ما يصنعه الآخرون ويستطيعون صنعه (بشكل أفضل وأرخص). والطراد من أجل تقصير المسافة للوصول إلى ما يسمى «أسواق المستقبل» ـ التقنية الإعلامية، التقنية الجينية، وعلم الوراثة الإنسانية ـ، التي يُنفخ البوق من أجلها الآن في كل مكان، هو تعبير عن الحصار (الفكري) السائد وانعدام الخيال. فـ «الاختراع» في المجتمع العالمي مفهوم نسبي. يعني ويفرض إيجاد وفعل ما لا يفعله الآخرون ولم يستطيعوا (بعد) فعله. إن احتلال المقدمة لا يكتسب عن طريق الشوق إلى فعل ما يفعله الآخرون. وعلى هذا فإن «جدل ـ المَوقِع» كله، المستمد من المصطلحات العسكرية، أعمى عن الابتكار، بل مضاد للابتكار.

إذن فالسؤال يقول: ماذا يمكن أن يحل ـ في الربط بين الثقافة

والسياسة والاقتصاد ـ محل أمة ـ تصدير ـ الفولكسفاغن؟ أي اختراع للسوق والثقافة يحمل إلى الحداثة الثانية؟ السوق العالمية تكافئ **الاختلاف**. الأمر يتعلق باكتشاف ما ينسب الشر إليه (الخصوصيات الإقليمية مثلاً) بصفته قوة وفرصة وتطويره:

أولاً: **المنتجات البيئية**. لا ينبغي أن يتم تجاهل وإهدار رواج السوق العالمية للضمير البيئي لدى الألمان وغض الطرف عنه. فذلك من المعتقدات الاجتماعية الصناعية السائدة (في الشركات وكذلك في البيروقراطيات وفي الأحزاب السياسية الكبيرة)، التي تنسب الشر إلى الحساسية البيئية النامية بصفتها «مانعاً من الاختراع» بدل أن تروجها في الورقة الرابحة لسوق عالمية ألمانية في الحداثة الثانية. كان رئيس مكتب براءة الاختراع الاتحادي قد قال قبل سنوات أن ٨٥ في المائة من الاختراعات لم يتم تحقيقها، ولم يكن ذلك لأنها غير اقتصادية، وإنما لأن اقتصاداتها قدرت تقديراً خاطئاً أو لأنها لم تجرب على الإطلاق. فالشركات ورجال السياسة لا يفكرون إلا في التقنيات العالية والجينية والإعلامية والقضاء على المنافسة في هذه القطاعات، بمعنى أنهم يطمحون إلى احتكار اختراعات، سبقهم إليها غيرهم منذ مدة. أما المشاركة في تحمل الأخطار بالنسبة إلى منتجات جديدة واكتشاف أسواق جديدة في أثناء ذلك، وهو ما كان لا يزال قبل ٢٠ أو ثلاثين سنة أمراً عادياً، فلا يفكر في ذلك إلا القليل. وهكذا تم الإعلان خلال الاتفاقات الائتلافية لمجلس النواب الاتحادي أثناء الفترة التشريعية الثانية عشرة ١٦ (يناير) ١٩٩١ في ميدان «المحيط والمواصلات» بصورة رائعة عن النية في «تحويل الضريبة على السيارات وثاني أكسيد الكربون إلى ضريبة المواد المضرة بانتشار كبير»، وكذلك تطوير «المواد الملائمة للبيئة بخلطها بالإثانول أو بوسائل التشحيم الكيميائية». لكن الأمر بقي عند هذه النية الطيبة[١٣٨].

ثانياً: **الفردية** ـ غالباً ما يحدث التجاهل والشكوى، إلا أن هناك أيضاً أملاً في تحويل فردية أوروبا الغربية إلى فائدة تنافسية في السوق العالمية. وترجمة هذا إلى الإنتاج والأسواق يعني: تطوير المنتجات الفردية العالمية والخدمات وكذلك ما يرتبط بذلك من أشكال الإنتاج والعمل، التي يحتمل أن تكون هي الأخرى قوية من ناحية العمل، يجب على أية حال أن تكون أقوى من حيث العمل بشكل جوهري. ذلك أن فردية الإنتاج والإنتاجية هو المبدأ المعاكس لتألية الإنتاجية (في حدود). والأمر يتعلق في الوقت نفسه بتجربة الربط بين الخدمات والمنتجات واختراعها. وبهذه الطريقة تكون هناك عروض جديدة مثل استئجار المشاريع وتشغيل الحاسبات الإلكترونية، التي تحل مشاكل المعامل والمستهلكين[١٣٩].

ثالثاً: **أسواق الخطر**. يقال على الدوام بأن الحديث عن «مجتمع الخطر» له طعم جانبي ألماني يتصل بالضمان الاجتماعي والرخاء. منذ «جنون البقر» (الذي هو، في ما يبدو، معد سياسياً، إذ تسبب في جنون ـ المنشآت وجنون ـ السياسة) على الأكثر أصبح واضحاً أن الجهل بالمخاطرات لا ينتقم لنفسه سياسياً فقط، وإنما اقتصادياً أيضاً، ويتم ذلك عند البيع على **حد أقصى**. هناك أسواق **متأزمة** تنشأ، فيفر مستهلكوها دائماً عند أول الأخبار عن الأخطار الممكنة. فالأحاديث العامة عن الأخطار، التي هي أكيدة مثل آمين الصلاة، **تنقص** من قيمة رأس المال، وترغم الشركات عالمياً في النهاية على أن تأخذ مأخذ الجد وبصورة مسبقة تلك الشكوك المحتملة للمستهلكين في بلدان الغرب اليقظة وفي إنتاج البضائع والخدمات. فلا ينجو من ذلك تصدير أمكنة العمل وأقسام البحث إلى أقاليم في المجتمع العالمي تبدو عمياء عن الأخطار. أولاً، من الممكن أن يتغير هذا في سرعة البرق، فحادث، أو خبر عن حادث يكفي لذلك. ثانياً، هل ينبغي أن يتم بيع

المنتجات أو الخدمات إلى أولئك المستهلكين المصابين في ما يقال بـ «هستيريا الأخطار» في غرب أوروبا.

لذلك فإن سؤالاً من الأسئلة الحاسمة في الحداثة الثانية يقول: كيف يمكن أن تجعل المنتجات الخطيرة والخدمات (مثل المواد الغذائية المتغيرة بتقنية الجينات) جديرة بالإجماع؟ على علماء الاجتماع أن يساهموا في ذلك بعض الشيء. إن «علامة تجارية» ألمانية قد تكمن في أن تجرب وتصدر «طرود ـ منتجات تحظى بالقبول عن جدارة»، أي تكون الإجابة عن السؤال كيف يتم بواسطة أشكال مشاركة جديدة وإنتاج ـ سياسي زجاجي لتصميم بعض المنتجات وصناعتها (أي ليست مغلقة هكذا فحسب) بحيث تكون لها **قيمة القبول** إضافة إلى قيمة الاستعمال. لو تم النجاح في هذا، لتفوقت هذه المنتجات «الجديرة بالقبول» وتلك الأشكال من الإنتاج على المنتجات الأخرى في السوق العالمية بصورة مستمرة أيضاً[١٤٠].

رابعاً: **إعادة أقلمة ـ الأسواق**[١٤١]: تشترط العولمة تكاليف منخفضة للنقل والطاقة. ثمة من هذه الناحية كبح ـ العلامة، أي تمكين الأسواق المحلية للإنتاج ـ والخدمات ـ والعمل، من تقليل المساعدات المالية الموجودة، التي تسببها تكاليف النقل المنخفضة. لو رفع المرء بهذه الطريقة تكاليف الطاقة والنقل الفعلية (مثلاً عن طريق الضرائب أو دفع تكاليف خدمات المنشآت الأساسية)، فإن ذلك سيكون في فائدة **سياسة الأسواق المحلية للطرق الصغيرة** ومعها في الوقت نفسه أشكال العمل البيئي والمعيشي.

يمكن أن تربط هذه الاستراتيجية السياسية بسياسة ـ الإنتاج، التي يصبح فيها ـ إن أراد المرء ذلك ـ إنتاج ـ **السير الذاتية** مقوماً كاملاً من مقومات الإنتاج. وهنا سيكون للإنتاج ثلاثة مقومات: قيمة الاستعمال والسعر وتاريخ أصل صناعته، أي معلومات عن شروط صناعتها البيئية

(المناطق المجردة من المواد الكيميائية)، والاجتماعية (دون عمل الأطفال، ظروف العمل المرتبطة بالضمان الاجتماعي) والسياسية (الحقوق الأساسية، والنقابات)، وذلك في بطاقات يمكن قراءتها بشكل جيد. عندئذٍ يستطيع المواطن الراشد الذي يكثر التوجه إليه، أن يقرر هل هناك من قيمة بالنسبة إليه في أن يجعل من عملية الشراء اليومي تصويتاً سياسياً على الأشكال الشاملة للعمل والحياة. ولما كانت سير ـ الإنتاج تتطلب إنتاج عمل قوي، فإنه لمن الممكن أن تقام هنا أيضاً (مثلاً في صناعة المواد الغذائية والفلاحة) أسواق عمل وتشغيل أموال. من الممكن إذن أن يكمن جواب عن العولمة في التوفيق بين استراتيجيتين، أي بين رفع تكاليف النقل الفعلية وإدخال سِيَر ـ المنتجات البيئية الاجتماعية. وجمع هذا يؤدي إلى سياسة تقوية الأسواق الإقليمية أو إنشائها من جديد.

خامساً: **التغلب على حصار ـ الانسجام الثقافي**، الذي يجعل «دولة التصدير» غير صالحة بصورة مضحكة لتنوع المجتمع العالمي في الحداثة الثانية. وهكذا يذهب ـ وهذا لمجرد ضرب مثال عادي جداً ـ في مدينة شتراوبنغ Straubing الصغيرة الواقعة في بافاريا السفلى إلى مدرستها المتوسطة أطفال من أربع وعشرين دولة مختلفة ـ ولكن رؤوس ألمانيا الاتحادية وأحزابها وإداراتها لا يزال يتحكم فيها وهم أن لألمانيا الخيار في ألا تصبح مجتمعاً متعدد الثقافات. وعلى هذا يستطيع المرء أن يواصل بضمير مرتاح سياسة الحق الدموي Ius sanguinis.

ليست الجنسية حلوى تقدم إلى الطفل إن كان عاقلاً. الجنسية ليست مكافأة عذبة. إنها مادة غذائية أساسية ديموقراطية. فالمرء إذن ليس في حاجة إلى أن يستغرب مظاهر النقص، عندما يحرم الأجنبي الأهلي في ألمانيا من خبز الديموقراطية. لا يمكن أن يتوقف الأمر على الجنس والدين والأصل والعقيدة بالنسبة إلى من له حقوقه المدنية في

المجتمع الألماني. من يعيش هنا بصورة مستمرة ويعمل ويدفع الضرائب، ينتمي إلينا ويجب أن ينتمي إلينا، وإلا فإن هناك خللاً في الديموقراطية. وإذا كانت الأسر تنتمي إلينا أيضاً، فالأطفال الذين ولدوا ونشأوا هنا، أولى بالانتماء... هناك ولا ريب تطور عند الشباب والناشئين (وهم بالمناسبة مستقلون عن الجنسية تقريباً)، ينبغي أن يحمل الشباب الألماني أيضاً على التفكير في تكامل أفضل. فالمشكلة تتعلق بشعار «الإقصاء الاجتماعي للأطراف النامية على الهامش» التي لم توصف إلا بشكل مغرق في الأكاديمية. ويتكون الواقع من اللامبالاة والعدوانية في المدارس، ومن ثقب عجلات السيارات، ومن مناخ انعدام الأمن العام والإدارات الحكومية التي تتحمل ما يزيد على طاقتها. وتعد المطالبة بعدم السماح لأطفال ـ الأجانب المولودين في ألمانيا بأن يصبحوا ألماناً، ليكون من السهل طردهم في ما بعد، مثالاً مأساوياً على التكليف بما هو فوق الطاقة من هذا النوع.

كم هو عدد أجيال ما يسمّون الأجانب الذين سيولدون في ما بعد هنا في واقع الأمر، إلى أن نصفهم في النهاية بأنهم من الأهالي ونعاملهم بصفتهم ألماناً؟ الأمر لا يتعلق بعملية رأفة، إنما يتعلق ببديهية ديموقراطية»[١٤٢].

٨ ـ الثقافات التجريبية والأسواق ـ الركنية والتجديد الاجتماعي الذاتي

الفردية تعني الكثير، ولكن لا يعني، كما يرجف دائماً، حل الكلمات، وإنما تمييزها وكذلك إمكانية عدم التنازل عن الهوية والاستقلال الذاتي[١٤٣]. والفردية لا تعني في النهاية أيضاً: نشوء **موارد ثقافية لفرحة الخطر والابتكار**[١٤٤]. وهذه تستطيع وتريد أن يكون لها نجاحها في السوق على أساس من الفهم المغاير والتحرر من اللوائح

البيروقراطية المزيفة. ويمكن دراسة هذا من خلال ما يمكن ملاحظته في وسط ـ مستقبلي راهن، أي عند «أصحاب الإحساس الجمالي بالحياة»، الذي يتخذ طابع الأنانية.

يصف يوهانس غوبل Johannes Goebel وكريستوف كليرمونت Christoph Clermont في كتابهما **فضيلة انعدام الإرشاد** Die Tugend der Orientierungslosigkeit، جيل ٨٩، من الناحية الداخلية «الدولة أنا L'état c'est moi» كل ذي إحساس بجمال الحياة إنما هو أرستقراطي يحكم إمارة أوجدها بنفسه بسيادة كاملة. ووجوده لا يتجه بالدرجة الأولى إلى الأهداف الدنيوية، إلى الأخلاق البورجوازية النشيطة، وإنما هو يعمل قبل كل شيء على تحسين ميدان حكمه. وعمله لا ينبع من مبدأ اللذة، وإنما من التزامه تجاه قانون شرفه الخاص. هدفه تكميل الوجود، تجهيز الحاضر بما هو جدير به وإخراج مشاهد تاريخ مجيد.

لا يخدم العمل صاحب الحس الجمالي بوصفه هدفاً في ذاته، ولا الفراغ بوصفه واحة لتحقيق الذات. فالتزامه أمام سمة كرامته، التي اختارها بنفسه، يشمل بالأحرى كل شيء. وفرسان الحداثة الجديدة يسيطرون على ميدان من الحكم، لا يضم أكثر من شخص واحد، ولكن الوسائل التي تخدم تكوين سيادتهم، من المحتمل أن تكون مع ذلك غير محدودة. ومأدبتهم لها شبكات عالمية، وقصورهم يمكن أن تشمل قارات.

سيتم في ألمانيا حتى سنة ٢٠٠٦ توريث ثروات بقيمة ٢،٦ بليون مارك. وبذلك تنفتح بالنسبة إلى أصحاب الحس الجمالي على جبهة واسعة إمكانية التخلي عن الحياة النشيطة وتكريس حياتهم، وإن كانت تشكل في معظم الأحوال وجوداً متواضعاً، بالدرجة الأولى لتحقيق جماليات الحياة بدل العمل حتماً على السمو بالضروريات الاقتصادية

الخاصة بالرواتب من أجل أن يكون للحياة معنى الحياة. ولكن المساعدة المتزايدة عن طريق الآباء، الذين يقدمون لأنجالهم بصبر طويل لم يعرفوه قبل الآن حتى عند تقدمهم في السن إعانات مالية، بل حتى في حالة «تجارة ـ الأعراض» غير المؤمنة بالذات، التي لا تتطلب بعد كسب المال التحقيق من الهوية، تجعل أصحاب الحس الجمالي مستقلين عن الاقتصاد.

الحياة الأرستقراطية قبل ـ اقتصادية. ما دامت الحياة ـ من أي نوع كانت ـ مؤمنة، فإن الاعتبارات الاقتصادية لا علاقة لها بالموضوع. هذا لا يعني طبعاً أن الآليات الاقتصادية غريبة تماماً عن تفكير صاحب الإحساس الجمالي بالحياة. كل ما في الأمر أنه ترك وراءه جو الحياة الوظيفية بصورة دائمة. لم تعد للاقتصاد بالنسبة إليه علاقة بكسب المال، لأنه أصبح يفهمه باعتباره نموذجاً جوهرياً لعمليات التدبر والمساومة، يصبح على الدوام ضرورياً كلما اتصل الأمر بأرستقراطيين آخرين. الاقتصاد تجارة خارجية تمارسها إمارة تحكم في حالات أخرى وفقاً للمبادئ غير العقلية المتصلة بالملكية المقدسة.

مهما كانت السيادة كبيرة في الداخل، فإن متذوق جمال الحياة لا يريد ولا يستطيع أن ينال السيادة على بناية العالم بغيره من بني الإنسان. وهكذا ينعدم تماماً المثيل الضروري للسيد، أي الخادم، في عالم المتذوق لجمال الحياة. والنموذج الوحيد للحياة الإنسانية المشتركة هو نموذج الديبلوماسية بين الحكام المستقلين.

عندما كانت هناك محافظة على معايير الفروسية، كانت أخلاق الأرستقراطي منفعية. وكان حنين المواطن الرومانسي إلى الكلية غريباً عنه تماماً. وكما كان النبيل المنحط كريهاً بالنسبة إلى بورجوازية القرن الثامن عشر المتخلقة، كثيراً ما يتم اليوم كذلك الخلط من غير فهم بين الأخلاق الجديدة لمتذوق جمال الحياة وبين انهيار القيم والانتهازية الأنانية.

أصحاب الإحساس بجمال الحياة ليسوا إذن مستبدين، شيدوا أمتهم التي خلقت هويتهم الخاصة. وهي الأمة التي تعتني بتاريخها (الطفولة، والسيرة الذاتية) وتقدم رموزها المميزة وأعلامها وشعاراتها، وأزياءها (السكن، والأسلوب، إلخ) في اعتزاز وفخار. وما دامت الحدود تظل دون مساس، تتعايش سلمياً مع جيرانها، دون أن تبالغ في تلطفها معهم إلى حد كبير. وليس من المستحيل بطبيعة الحال أن تقوم في أثناء ذلك اتحادات تسعى إلى تحقيق أهداف محددة. ولا تصبح الجماعة المسالمة جماعة متحالفة للدفاع عن نفسها إلا حين يهددها حكم أجنبي أو فتح (القيام بدور الوصاية، والإلزام بالمؤسسات الهيكلية). وتحذر دوريات المراقبة اليومية للحدود الحاكم من الأوضاع المنذرة بالخطر، التي تهدد تطور حكمه المستقر. ولم تتم إعادة النظر في بيوت اللاجئين المحترقة، والكوارث البيئية والحروب والأزمات في جميع أقطار العالم من حيث طاقتها المهددة لسلامة مشروع صاحب الأحساس بجمال الحياة. وفي حالة ما إذا حدث ذلك، فإن الوزارات الصغيرة تقرر التعبئة العامة وتمسك الشمعة وتقوم بالحراسة التحذيرية، وتقاطع أو تتظاهر. وما بعثات أصحاب القبعات الزرق لمحب جمال الحياة المستقل سوى أعمال قصيرة العمر بطبيعة الحال. وإذا ما غاب التهديد، فترى الالتزام في الحين. ولا ريب أن الإنسان يستطيع الاعتماد على الآلية»[١٤٥]!

وسط متذوق جمال الحياة المخصص (وهو ليس صغيراً على الإطلاق حتى إنه ليمكن أن يكون مكوناً للجيل الصاعد) علاقة اجتماعية، أصبح فيها المختبر الحضاري يومياً. الفنانون بحياتهم وفي حياتهم الخاصة ليسوا مخترعين في تأمين خصوصياتهم فقط. إنهم يتمرنون بصورة دائمة على التصويت على أشكال الحياة المتناقضة، لكنها مع ذلك مستقلة، وهم يشكلون ويخرجون أنفسهم وحياتهم

بوصفها نتاجاً جمالياً. ولأن الحياة تعاش ويتم التفكير فيها وتخلق هنا عبر علاقة مباشرة بين العمل ـ الذاتي والعمل من أجل الآخرين، فإن الأسواق، التي تنشأ في أثناء ذلك، ليست أسواقاً جماعية، وإنما هي أسواق ركنية أو أسواق صغيرة جداً. على أنه من الحكم المسبق أن يكون على هذه الأسواق الخاصة أن تبقى دائماً أسواقاً صغيرة ضرورية. والعكس صحيح: في عصر المحلات الشاملة تعد ثقافات الأسواق الركنية الخاصة هذه مدى جغرافيا مخترعاً، يسرق رؤساء ـ مصممي منتجات السوق العالمية (مثلاً في مشهد ـ الراي) منه ـ بعبارة أرقى: «يقتبسون منه» أفكارهم.

وفي الوقت نفسه تتعمم الأسواق الركنية، وتتأصل محلياً وتزدهر (ومن الضروري إذن إعفاؤها من رسوم ـ الغاب وتشجيعها سياسياً بشكل مقصود)!، من الأجوبة المركزية على نهايتين للحداثة الأولى: نهاية المنتجات الشعبية ونهاية عمل الوقت الكامل.

وفي ما عدا ذلك يعطي ـ بقول مختصر ـ باعث التطور الذاتي الانطباع بأنه **باعث على الاستغلال** الذاتي. فالإنسان مستعد لفعل الكثير من أجل المال القليل؛ وذلك لأن الفائدة الاقتصادية بالذات قد حطمت بشكل فردي وتم تقويمها على النقيض تماماً: قيمة التشخيص الذاتي والتحقق الذاتي للنشاط يعوض العائد القليل ويرفع من قيمته. وفي استطاعة الثقافة الركنية والإنتاج الركني تطوير نموذج مضاد للغضب العقلي الرأسمالي الكبير السائد. إذ تنشأ هنا نشاطات عمل قوية (من منتجات، وخدمات) ذات قيمة محدودة، لكنها قيمة فكرية ومستقبلية عالية ـ عند الإنتاجية الضئيلة والدخل الضئيل، غير أنها تتوازن توازنها في تنوع النشاطات الإضافية. والإنتاج الركني يمكن من ثلاثة أشياء:

أولاً: مختبر ثقافي للمستقبل وطريقة إنتاجية مخترعة؛ ويتم هذا **ثانياً**: بتكاليف إنتاجية ضئيلة بمبادرة خاصة، أي بدون قوانين

بيروقراطية تتصل بمطالب المعمل المستقبلي التي تشترط في الوقت نفسه **ثالثاً**: خصوصيات محلية ومنظمات ذاتية للمجتمع المدني عبر الحدود وتعمل على تقويتها.

وعلى العكس من ذلك تتجه كل المحاولات المكابرة للكبار المدافعين عن نظام القيم القديمة والنظام العالمي، ولجيل ـ الفنانين الباحثين عن ـ الأنا الساخرين من أنفسهم، أحفاد المعجزة الاقتصادية! ـ إلى وجود متدحرج على عجلة وظيفية صغيرة حسب سلم الرتب التدريجي ـ وآليات بيروقراطية من أجل التدريب والإلزام وإلى التضحية بالثروة الثقافية من أجل ابتكارات الحياة الدنيوية التي يمثلها «الشباب اللينون» ويصنعونها. سيكون مآل هذا الوسط في مجتمع التجديد الذاتي، الذي تدعو الحاجة إليه بإلحاح، الجفاف والعزلة.

٩ ـ رجال الأعمال العاملون، والعاملون ـ الذاتيون

تظهر في محل الشخصية الاجتماعية للأجير والمستخدم بصفته غريماً للرأسمالي ولصاحب العمل في جانب من الصورة النموذج الأعلى للعامل ـ الذاتي، ويظهر في الجانب الآخر منها نموذج صاحب الأعمال العام. العامل الذاتي يعرف أنه: لا ينبغي له أو هو لا يستطيع فقط أن يواصل مدة أطول ذلك العمل الذي قدمه له آخرون في قيامهم بواجبهم الملعون وبما عليهم من مستحق ـ وإن هم لم يفعلوا ذلك، فذلك **فشلهم هم وليس فشله**. إنه يعرف ويعمل هكذا بحيث يجب عليه أن يعمل (يبدع) عمله ويبرهن عليه على أساس ما له من قيمة استهلاكية اجتماعية موسعة (وهذا مع التفكير في توفر المقومات الثلاثة كلها: اجتماعي ـ فائدة ـ قيمة). وهذا يفترض تطابقاً قوياً مع احتياجات الآخرين ومع العمل. ويقصد من العمل الذاتي بهذا المعنى أنه يعمل دائماً في ذاته وللآخرين أيضاً.

ولا ريب أن لذلك أيضاً جانباً معنوياً رأسمالياً يتصل **بصاحب العمل ذاته**، الذي «يدير» نفسه وقدرته على العمل. هذا ما يظهره أندرياس تسيكله Andreas Zieckle:

«التحولات الكثيرة من أجراء إلى أصحاب الأعمال قائمة على قدم وساق. وهي تشير إلى أن نكسة السقوط في الغرب الهمجي للرأسمالية القديمة لا ترتبط بالكفاءة الجديدة في تسيير السوق، مهما كانت نتائجها سيئة. فالرأسمالية الراهنة تستعمل طريقة استغلال تعد في جوهرها أكثر ذكاء وتعقيداً وسخرية، ما كان مؤسسوها الأوائل الثقلاء ليستطيعوا بالمقارنة تصورها أبداً.

كانت الرأسمالية السابقة تقوم على استغلال العمل بينما تقوم الراهنة على استغلال المسؤولية. في الماضي كان على الزملاء أن يشاركوا في تشكيل موضوع العمل، وعليهم الآن أن يشاركوا في تشكيل نتائج المعمل. في الماضي كان عليهم أن يشاركوا في العمل فقط، أما اليوم فعليهم أن يشاركوا في التفكير وفي الرعدة. في الماضي كانوا تابعين لعملية الإنتاج بصفتهم عجلات أخرى للآلة، والآن أصبحت عملية الإنجاز تابعة لالتزامهم. فاستغلال الأجانب العارض الذي يكون دائماً سبباً في المقاومة، يتم تعويضه بإنهاك الاستغلال الذاتي العديم الحد من حيث المبدأ. لذلك تنحل الآن شركات كبيرة على جبهة عريضة وتتخذ إجراءات داخلية لتفكيك قوة القرار فيها وإعادة توزيعها على الرؤوس القائمة. فلم يؤد ذلك إلى نشوء وحدات الربح اللامركزية فقط، بل أدى إلى أن الفرق العاملة نفسها لم يعد لها برنامج عمل وصار عليها أن تبرر ممارستها الاقتصادية.

أما هل يمكن فصل خطوات العمل عن طريق نقل قابلي العروض أو أصحاب الأعمال الثانويين إلى الخارج Outsourcing، أو هل يتم على العكس من ذلك ربط مسلّمي البضائع الخارجيين وصولاً إلى

الناقل الآلي الخاص بهم، فإن كلا الأمرين يتساويان في أولوية المسؤولية الممهدة. والأمر لا يختلف عند البيع الفردي لمنتجات: Franchising شركة عالمية مثل شركة ماكدونالد لا تتألف إلا من نواة واحدة صلبة. فشبكة مواقع البيع تشمل الأرض كلها، ولكن ملكيتها متروكة للمحترفين الفرديين غير المحدودين الذين لا تزودهم المركزية إلا برخصة استعمال الاسم التي تنقل الخبرة وتلك المواد الغذائية الخاصة في مقابل المشاركة في حجم المعاملات. صاحب العمل يصبح صاحب الرخصة، والأجير يصبح مستعمل الرخصة. والكسب العالي بناء على التوفيق بين الوحدة والتفكيك يكون، فيما تقوله الفلسفة الجديدة للشركات، للجانبين، المعطي والآخذ، صاحب الأعمال الكبير وصاحب الأعمال الصغير.

كل هذه العمليات المتزامنة لانشطار النواة داخل المعامل والخصخصة الداخلية تسمح منذ الآن بجمع التجارب المقلبة من أجل ريع المسؤولية المعتمدة في منطقة العبور الرمادية الفاصلة بين التبعية والاستقلال. فالمصانع الكبيرة لا تنتج البضائع الكثيرة بصورة متزايدة فحسب، وإنما تنتج أيضاً الكثير من أصحاب الأعمال الافتراضيين»[١٤٦].

١٠ ـ عقد اجتماعي ضد الإقصاء

ومع ذلك أليست هذه كلها صور طقس جميل لمجتمع في ركن الرخاء، تبدو عند العواصف المقتربة ـ خمسة ملايين عاطل عن العمل مسجلين في ألمانيا في صيف ١٩٩٧ـ مغبرَّة بشكل غريب؟ ترى هل كان للحديث عن «ثقافة الركن» و «المجتمع البرجوازي» عبر الحدود الذي ربما كان له اعتباره بالأمس فقط واليوم لم يعد له من اعتبار نظراً لتفاقم الفقر وخراب المدن؟ ألا يتطلب هذا ضماناً أولياً بأن لا يسلب

المرء أو يقتل في الزاوية القادمة؟ ألا يظهر لنا هنا سبب اللاعقلانية، التي لا تكاد تختفي، أي قابلية العنف ـ ليس على هامش المجتمع فقط، وإنما في وسطه أيضاً؟

أولاً ينفتح مقص الدخل. في السنوات ١٥ الأخيرة ازداد دخل العمل زيادة فعلية بمقدار اثنين في المائة (لا شيء عملياً)، بينما ازداد دخل رأس المال في الفترة نفسها بمقدار ٥٩ في المائة وكأنما كانت له أجنحة(١٤٧). مع أن هذا لم يضع في هذه الأثناء إلا علامة للمرحلة، التي نمت فيها إنتاجية رأس المال من غير عمل. والذي له اعتباره في المرحلة الشاملة هو أن: العمل سيصبح أرخص بشكل مطرد، ورأس المال أقل وأغلى على الدوام. وتطابقاً مع ذلك سيؤدي تناقص ريع العمل وتزايد ريع رأس المال إلى انقسام العالم بحدة متزايدة إلى عالم للفقراء وعالم للأغنياء.

ثانياً: سيحل الفقر والبطالة ـ ولو بصورة مؤقتة على الأقل ـ بجماعات متزايدة. فتنشأ في دول الغرب الصناعية «طبقة شغيلة مهلهلة الثياب» (ماركس)، جماعة من **المطرودين** يزداد عدد أفرادها بصورة دائمة. والطرد هو المصطلح المخصص في علم الاجتماع لفخ الفقر هذا، الذي ينفتح وسط المجتمع الحديث: لا سكن من دون عمل. ولا عمل من دون سكن. من دون عمل ومن دون سكن: لا ديموقراطية.

في العقدين الماضيين ارتفع الإنتاج العالمي من ٤٠٠٠ مليار دولار إلى ٢٣٠٠٠ مليار دولار ـ وارتفع عدد الفقراء في أثناء ذلك إلى أكثر من ٢٠ في المائة. وهبطت حصة خمس البشر الأكثر فقراً من الدخل العالمي في ما بين ١٩٦٠ و١٩٩٠ من أربعة إلى واحد في المائة. في مقابل ذلك يملك اليوم ٣٥٨ مليارديراً أكثر مما يكسبه نصف البشرية(١٤٨). حتى ولو لم يلق هذا الأمر إلا القليل من الاهتمام، فإن

هناك ٣٥٠٠٠ ألف طفل يموتون يومياً في جميع أنحاء المعمورة، ولا يعود السبب في ذلك إلى الأعاصير والفيضانات أو الكوارث الطبيعية الأخرى، وإنما يعود إلى أمراض الحضارة، وهي تلك الأمراض التي يسهل نسبياً، إن توفرت الرعاية والعناية المناسبتين لذلك، الحيلولة دونها أو معالجتها (الالتهاب الرئوي، الإسهال، جدري الماء، الملاريا، الكزاز، والسعال الديكي). وهكذا يموت إذن من الأطفال خلال يومين أكثر ممن سقطوا من الأمريكيين في حرب الفيتنام كلها[١٤٩] (٥٨٠٠٠).

يعيش في ألمانيا في هذه الأثناء أكثر من سبعة ملايين إنسان في ظل الرخاء ـ حتى وسط المجتمع الذي يبدو في أمان، مهدد بالسقوط. فقد بدأ في الولايات المتحدة الأمريكية وفي الدول الأوروبية المجاورة بالنظر إلى هذه الحركات المقصية التي لا يكاد المرء يبالغ في تقدير حيويتها الاجتماعية والسياسية، بين الفقير والغني داخل البلدان وبين طوابقها العليا الاقتصادية والسياسية ـ بدأ التخمين في السؤال: **كم من الفقر تتحمل الديموقراطية؟**

ثالثاً: يتبع الفقر والبطالة أنماط الطبقات بشكل يتناقص باطراد، ولذلك فإن من الصعب دائماً مطابقتهما وتنظيمهما بناء على ذلك بصفتهما قوة سياسية. ولا تشكل البطالة وحدها الأبواب المتميزة المفضية إلى الفقر والتشرد، فهناك على سبيل المثال الطلاق والمرض المفاجئ والإنذار بالتخلي عن المسكن الرخيص أو بتسديد قرض من القروض.

رابعاً يجب على البشر في أشكال الحياة المفردة أن ينسبوا إلى أنفسهم ما كان في السابق معروفاً بصفته مصيراً طبقياً جماعياً على أنه الآن مصير شخصي، على أنه فشل فردي وأن يحاولوا التغلب عليه في معظم الأحيان. «لم يعد الإنسان إنساناً. فقدان الوجه يستعصي على

الوصف»، بهذا الكلمات اختصر تعاسته ألماني شرقي عاطل عن العمل. لقد وقع معظم الناس في المقاطعات الاتحادية الجديدة بين مخالب شبح البطالة بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وإذا كان فقدان العمل يعني «فقدان الوجه»، فإن لذلك هناك معنى أعمق: فقد كانت جمهورية ألمانيا الديموقراطية بمعنى مفخم «مجتمع العمل»؛ أما هنا فقد أصبح الناس في عش العمل ـ غالباً ما تواصل ذلك بعد الخروج، أي في سن التقاعد ـ جماعيين.

من المهم التمييز بين مواطن انعدام الأمن المتصل بسيرة الحياة، الذي لا يزال يمس الأفراد، وكذلك أولئك الذين **لم يعد** من الممكن بالنسبة إليهم أخذهم في الحسبان ولا مراقبتهم. تلك أسميها سيرة ـ المخاطرة، وهذه سيرة ـ **الأخطار**.

من المغامرة الصعبة وضع حدود بين تدرجات من هذا النوع لفصل بعضها عن بعض بناء على انعدام الأمن القائم في الحياة الاجتماعية. فمناطق العبور الرمادية بين الحدود شاسعة وغير مرئية منذ الآن، لأن الحدود ليست شيئاً آخر غير الوعي بالحدود من منظور الأفراد. ويمكننا أن نذكر بهذا الصدد مؤشرين موضوعيين، يتمثلان في الموارد وفي المعايير العادية المعتبرة؛ على أن هذا لا يمكنه أن يخدعنا عن حقيقة أن الحدود بين سيرة ـ المخاطرة المأخوذة في الحسبان وسيرة ـ الأخطار غير المأخوذة في الحسبان لذاتية المراد، والتبعية والانتظار والرجاء والتشاؤم تفتح باباً وباباً.

ومع ذلك سيقول المرء حتماً: عندما يرى عدداً متزايداً من الناس ـ مهما كان السبب ـ أن الظروف التي لم يستطيعوا بوسائلهم ومهاراتهم سبر أغوارها، وتذليلها أو تجاهلها، قد داستهم، فستكون هذه الأوضاع عندئذٍ ذات أهمية كبيرة بالنسبة إلى المجتمع (وإلى تحليل المجتمع). والإلزام بالنشاط الذاتي، على التنظيم الذاتي، يمكن أن يؤدي إلى

اليأس ويتحول تبعاً لذلك إلى غضب عنيف أخرس. سير ـ الأخطار التي يتم الوعي بها تشكل التربة الخصبة للعنف والوطنية الجديدة والثورات.

ولكن ما العمل إذا كان المرء لا يريد أن ينهك نفسه (دون ألم) في الشقاء؟

لقد سجلت في هذا الكتاب منطلقات واستراتيجيات كثيرة. وتم كذلك عرض المشكل وتطوراته مراراً. ويمكن تسميته **مأزق السياسة الاجتماعية في عصر الشمولية**: فالتطور الاقتصادي يتنصل من سياسة الدولة الوطنية، بينما تتجمع مشاكل نتائجه الاجتماعية في شباك الدولة الوطنية. إنها تكهنات الأزمنة القاسية القادمة: فمستوى صراعات التقسيم الاجتماعي والإلزام باتخاذ القرارات الاجتماعية غير الشعبية ينمو، ومع ذلك يجب التغلب عليها.

أما السؤال الرئيسي للحداثة الثانية: كيف يمكن أن تكون هناك عدالة اجتماعية في العصر الشامل؟ فليس لأحد من جواب عنه. وكذلك السؤال الآتي: هل هناك ما يشبه أنظمة ضمان اجتماعي عبر الحدود؟ ومن الصعب كذلك الجواب عن الكيفية التي سيحتدم فيها النقاش حولها في السنوات القادمة[١٥٠]. ليس على الإنسان أن يقدم أدلة مضادة للدولة العالمية ولدولة الرعالية العالمية، لأن ذلك لا يشكل الآن تهديداً فعلياً. فالأمر سيتعلق عملياً بالأحرى.

أولاً: بإنشاء الضمانات الاجتماعية وبلورتها (أنظر أعلاه).

ثانياً: بتقوية الشبكات الاجتماعية للتموين الذاتي والتنظيم الذاتي.

ثالثاً: طرح مسائل العدالة الاقتصادية والاجتماعية بالمقياس العالمي في مراكز المجتمع الشامل وإحيائها.

كثيراً ما ينظر إلى المساعدات الصغيرة والكبيرة، في عين المكان وفي القارات الأخرى، على أنها جزء من تعددية التنافس في البؤس بين

التشرد، ومرض الأعصاب، والأضرار الناجمة عن البيئة، إلخ. اعترض فايت بوست Veit Post، المتحدث باسم المنظمة الألمانية للمساعدة الدولية على مكافحة الجوع، تحت عنوان **وداع الحياة البائسة** قائلاً: «هذا شيء مؤسف ولا ضرورة له. فعمل معظم منظمات المساعدة أفضل من سمعة سياسة التنمية. فعلى مساعدات التنمية ـ سواء أكانت حكومية أم خاصة ـ أن تقدم الدليل على ما تحظى به من نجاحات كثيرة، ومنها تلك التي تثبتها الأرقام فما أكثر ما يقال بصورة دفاعية أن النجاحات التي يمكن تقديم الدليل عليها، هي تلك التي تقوم على شروط مهمة: هي الكفاءة والاحتراف والباعث فوق المتوسط لدى المشاركين في العمل من منظمات المساعدة.

تسعة من عشرة من الألمان يعتبرون مساعدات التنمية ضرورية؛ ومئات الآلاف من المواطنين يتبرعون سنوياً ببضع مئات من ملايين الماركات لهذا الغرض؛ وينمو عند التلاميذ الاهتمام بالظروف المعيشية للبشر في العالم الثالث. فهل هناك من شروط أفضل للرغبة في سياسة التنمية؟

إذا أرادت منظمات المساعدة أن تخرج الموضوع من الحياة البائسة، فعليها أن تتعلم: أن تعيل عوض أن تعلِّم، وأن تقدم حلولاً عوض أن تحدِّد المشاكل؛ وأن تكسب قلوب الناس عوض أن تكسب عقلهم «فقط». يجب عليها أن تظهر من إمكانات العمل أكثر مما تنشره من دراسات: وأن تصبح أكثر استعداداً للصراع عوض أن تنظر شزراً إلى الممولين الرسميين؛ أن تفهم نفسها على أنها مقدمة خدمات أكثر مما هي وسيطة أخلاق.

نتيجة استفتاء عام بين الأصدقاء الأفريقيين: «مفهوم الحياة البائسة» لا يمكن ترجمته إلى لغتهم ترجمة مطابقة»(١٥١).

الفصل السابع

أوروبا جواباً على العولمة

كثير من الناس يعذبهم السؤال الجوهري الغريب: ما هي أوروبا؟ وليس من النادر أن يكون الجواب عندئذ: كانت أوروبا. «ليس هناك من عودة ممكنة إلى أوروبا، لسبب بسيط، هو أن أوروبا لا توجد إلا في المتحف البلاغي»(١٥٢).

لكن أوروبا ليست مجالاً جغرافياً، وإنما هي **مجال متخيل**. فعن سؤال ماذا ستكون هوية أوروبا، يجيب مثلاً ميلان كونديرا Milan Kundera **حكمة الرواية**: «تعجبني فكرة أن الفن أبصر النور صدىً لضحكة الإله... يقول مثل يهودي بديع: الإنسان يفكر، والإله **يضحك**. بوحي من هذه الحكمة يطيب لي أن أتصور كيف سمع فرانسوا رابليه François Rabelais ذات يوم ضحكة الإله وولدت هكذا فكرة الرواية الأوروبية الكبيرة الأولى»(١٥٣). أوروبا تعني بالنسبة لكونديرا: اكتشاف العالم ورؤيته وتجربته بصفته متعدد المعاني. وحكمة الرواية تعني حكمة عدم اليقين، حكمة السخرية.

هناك تحديدات أخرى محتملة لا حصر لها، مثلاً **أوروبا المواطنة العالمية** التي وصفها مونتاين Montaigne وغوته وكانط (لكي نقتصر على ذكر ثلاثة فقط) وعاشوها والتي توجد اليوم، بعد كارثة ألمانيا الاشتراكية الوطنية وما كانت تعنيه أيضاً بالنسبة إلى اليهود في كل

مكان، حتى في إسرائيل. كل هذه التحديدات تعد بالنسبة للهوية الأوروبية في عصر العولمة وجودية ولا يمكن التنازل عنها سياسياً وهي مبشِّرة بالمستقبل.

إلا أنه يبقى هذا السؤال: أليست أوروبا السياسية مع ذلك وهماً؟ من ألزم نفسه تعب دراسة مجلدات ـ شكاوى ـ المؤتمر حول عدم ـ وجود أوروبا، وأخيراً ـ صيرورة أوروبا، سيتغلب عليه التثاؤب. تلكم أفضل قراءة للنوم! أقراص للنوم ذات فعالية عالية (دون آثار جانبية)!

والمضلل في الأمر أن أوروبا السياسية ليست غير موجودة فقط؛ حتى إن عدم ـ وجودها لا يدرك في ما يبدو على أن هناك نقصاً حقاً. حتى المثقفون الملتزمون المستعدون للعمل الذين يحرصون على المطالبة بعمل الخير ومدافعة الشر مزينين ذلك بإمضاءاتهم، يرون أنفسهم عاجزين عن التدخل في «الشؤون الأوروبية». من فوق جدران الرأي العام القائمة باستمرار في ما بين الدول المفردة.

ليس هناك في الحقيقة جريدة يومية أوروبية، ولا برنامج تلفزيوني أوروبي، يستحق هذا الاسم، يسحر جمهوره الأوروبي بحيث تختفي حصص البرامج التلفزيونية الوطنية عن الظهور. حتى سوق ـ أوروبا يبدو أنه أقرب إلى أن يسرع إلى الأمام بروح التاجر الصغير، بالإقليمي منه إلى أن يسرع إلى الأمام بالقومية الأوروبية. الناس يتشبثون في هذه الأوقات بالقديم والمألوف حتى لا يجرفهم التيار السريع لكل ـ شيء ـ يتغير.

مع ذلك فلعل التباكي على التغير السياسي الفاشل أوروبياً مصدره طوباوية مزيفة حول ما ينبغي أن تكون أوروبا «السياسية»؟.

من يشكو من أن مجالاً سياسياً ـ أوروبياً لم يكد ينشأ حتى الوقت الحاضر، يقصد بذلك في النهاية: ليس هناك ولايات متحدة في أوروبا قابلة للمقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية. ليس هناك برلمان أوروبي

ولا رأي عام أوروبي يستحق هذا الاسم، أي ليس هناك أوروبا سياسية ـ وطنية؛ وهذا اللاشيء العاري نفسه لا يمكن ستره بأمل شفاف إلا بشكل طفيف.

ولكن هل من الممكن فعلاً وضع تصميم لأوروبا سياسية حسب مفهوم الرأي العام الوطني ـ في لحظة تاريخية، يتحطم فيه إطار الانتماء الوطني وتظهر هويّات محلية شمولية؟ هل قوة كون المرء أوروبياً ممكنة أو غير ممكنة، بحيث يكون مطابقاً للمطرودين الذين يعيشون في الأحياء البرازيلية الفقيرة؟ هل يمكنني أن أشعر بارتباطي بالسلام الأخضر (ولو بمعنى مندوب فرز القمامة على المستوى العالمي) ـ بصفتي أوروبياً؟ هل تزاحم «أوروبا» شعوري الأنثوي؟ أم أن الهوية الأوروبية تقوي الهوية الأنثوية والبيئية؟ إذن عَلامَ يحتج أو لِمَ يوافق المرء في الواقع عندما يكون ضد أوروبا أو معها بصورة إضافية أو رئيسية؟

كل هذه الأسئلة توضح لنا: لا أحد ينتظر أوروبا. أوروبا تنضاف. عليها أن تتودد من أجل أن تحظى بالاهتمام. ليست أوروبا الآن أكثر من علامة تجارية، من لافتة سيارة أو أمر بيروقراطي.

لماذا أوروبا؟ لِمَ لا تكون هيلغا Helga أو الجدة أو المشردون بجوارنا أو في الجانب الآخر من الأرض؟ على الأوروبيين أن يجيبوا عن هذا السؤال في المستقبل. بِمَ يتعلق الأمر حين يتعلق بأوروبا؟ أتراه يتعلق بمعونة مالية من أجل أسعار الحليب إلخ؟ يتعلق بأوروبا إقصائية، أي بإقامة حصن أوروبا؟ أم يتعلق بأوروبا استيعابية، تعي نفسها على أنها المروِّض السياسي للعولمة الاقتصادية، وتنشيطها من جانبها السياسي. الرأي المركزي، الدخول المركزي يقول: **لا جواب عن العولمة من دون أوروبا**. وما هي أوروبا أو ما ينبغي أن تكون عليه، لا ينبغي أن تستحضر من الماضي عن طريق السحر، وإنما ينبغي أن تصمم

سياسياً بوصفها جواباً سياسياً عن الأسئلة المستقبلية ـ في جميع ميادين الموضوعات: سوق العمل والبيئة والدولة الاجتماعية والهجرة الدولية والحريات السياسية والحقوق الأساسية. ففي المجال الأوروبي المتخطي للحدود وحده يكون في وسع سياسة الدولة المفردة أن تتحول من العولمة المهددة للموضوع إلى العولمة المشكلة للذات.

ولكن السؤال بعد ذلك يقول: أية أسئلة تستطيع أوروبا السياسية ـ وأوروبا السياسية **فقط** ـ أن تقدمها عن تحديات العصر الشمولي.

يقول يوشكا فيشر Joschka Fischer: «أوافق على التحفظ من أن أوروبا تبنى حول بنك. على أن السؤال هو: ما هي النتائج التي يتوصل إليها الإنسان من ذلك؟ ما كنت لأتمنى بدوري ماسترخت بمثابة الخطوة الأولى، وإنما كنت أتمنى عملية تكامل سياسي. ولكن هل نهدم بسبب ذلك هذا النقل الأول الحقيقي للسيادة إلى المستوى الأوروبي؟ لسوف أعتبر هذا خطأ». ويواصل فيشر حديثه قائلاً: أولاً، لأن الحوار الأوروبي حول استعمال «الأورو» سيدور في كل المجتمعات الوطنية بصورة مماثلة. وفي ذلك فائدة. فلربما ننجح لأول مرة في إخراج حوار أوروبي من مجال السياسة الداخلية لكل الثقافات الوطنية. ثانياً، تطرح سوق العمل الأوروبية بوصفها مشكلاً غير منظم مشاكل متزايدة. فعمال البناء البرتغاليون يستخدمون عندنا هنا، وعمال البناء الأفارقة يستخدمون في البرتغال، وعمال البناء الألمان عاطلون عن العمل. لقد أدى هذا لأول مرة إلى الحوار حول ما إذا كان على المرء أن يعود أدراجه ويحصن حدوده من جديد أو يتقدم خطوة أخرى ويضع أمام عينيه تنظيم سوق العمل الأوروبية. ثالثاً، كان على شيراك أثناء نزاع مروروا Mururoa عام ١٩٩٥ أن يلاحظ أن التكامل الأوروبي الداخلي قد تقدم كثيراً عما كان عليه عام ١٩٦٥ في عهد ديغول. فالتجارب النووية لم تعد مقبولة. أريد أن أوضح من خلال هذه النقط الثلاث أن

هناك حواراً حول إنشاء عملة ـ الأورو يبدأ، ومن الممكن أن يستعمل، لا للتوقف عند البنك، وإنما ليصل إلى مناقشة دستور أوروبي. نحن في حاجة إلى تحديد أوروبي للحقوق الأساسية»[١٥٤].

ليس هناك من مخرج وطني من العولمة، ولكن هناك مخرجاً عبر الحدود. إن شكل الدول عبر الحدود التي هي في حجم الاتحاد الأوروبي تستطيع أن تعطي الأولوية السياسية، التي تعيد كفاءة العمل السياسي الاقتصادي والاجتماعي القابلة للمراقبة ديموقراطياً بالنسبة إلى الدول المتعاونة. حقاً: يستطيع اتحاد أوروبي ديموقراطي قوي أن يستخدم وزنه كأكبر قوة تجارية كبيرة في العالم من أجل إصلاحات حقيقية ـ داخلياً وخارجياً. وإن المنظمة العالمية للتجارة لفي حاجة مرة أخرى إلى إصلاح جذري. فهناك حاجة ملحة إلى إدخال مستويات أدنى اجتماعية وبيئية. ليس القصد منها حماية الاقتصاد الوطني، وإنما من أجل التغلب على الأخلاق الأوروبية المزدوجة، وهي أن ما يحدد وتتم حمايته في أوروبا على أنه كرامة الإنسان لا اعتبار له بالنسبة إلى بني الإنسان في البلدان الأخرى. يجب أن تكون هناك، في مقابل سياسة التحرر من القوانين والنظم المتبعة مع المنظمات العابرة للحدود، المطالبة بالعودة إلى تحرر المستويات البيئية والاجتماعية من القوانين والنظم. نحن في حاجة إلى جباية ضرائب موحدة في الاتحاد الأوروبي، لا إلى منافذ أخرى للانفلات. من الضروري الوصول إلى تجارة عالمية رشيدة، لا يتم فيما دائماً ربح أقل وربح أكثر وتحمل الأضرار التي يتسبب فيها الآخرون. علينا أخيراً أن نفتح الحوار حول شكل من أشكال الضرائب البيئية على امتداد أوروبا، تسلب الغرماء الوطنيين حججهم. علينا أن نساعد بلداناً أخرى في إنتاج ما تحتاجه أسواقها **الخاصة** وعلى مشاركة أهاليها في ذلك. العولمة تعني، كما سبق القول، إعادة الإقليمية، تحت ـ وفوق الوطنية.

سياسة قصاصة ما يتمناه رجل عيد الميلاد. كان هذا في السابق يوصف بأنه «طوباوي». «مجتمع الوقت المحرر، نظام اجتماعي، حُوِّل بعناية إلى نشاط ذاتي للمواطنين، دولة نشيطة، تشجع الاختراعات الصناعية عن طريق الطلب الهادف وتقود (أية أنظمة تقنية نحتاج إليها في المستقبل؟ أيتها يحتاج إليها العالم؟) أوروبا ولا تنعزل بل تنظم على حدودها التبادل مع المناطق المجاورة لها ومع السوق العالمية، وتروض عالمياً للشركات المتعددة الجنسيات ـ هل هناك من رغبات أخرى؟» هكذا يتساؤل م. غريفرات M. Greffrath ويجيب: «صحيح. مجتمع الوقت المحرر وأوروبا تعي «فرصتها الثانية» (ي. هابرماس) وتنظم بعضاً من ذلك الذي أغنت به العالم في القرون الأربعة الأخيرة وأسرفت فيه غاية الإسراف ـ ولم يتطلب الأخير طبعاً أقل من ثورة ثقافية، وحادثاً كبيراً ليس أقل من النهضة. من المضحك أن تتم الدعوة إلى ذلك. على أنه يخيل للمرء أن فصل السنة يمكن أن يكون مساعداً على ذلك كما لو أن السنونوات أخذت تطير في الجو: إذا ما اعتبر أفضل مضارب في العالم الرأسمالية النقدية الحرة أشد خطراً من الشيوعية في ذلك الحين، عندما يقول صانع الكماليات جوب Joop إنه في الواقع لا يجعل لبضاعته الرخيصة أية قيمة، عندما يظهر علناً أنه في أعماقه يحتقر الناس الذين يتجهزون بها، فهناك منعطف قادم للقيم، وحتى وإن لم يكن لأشكال الانفصال اللينة حجم ـ زاخروف Sacharow. وبذلك تكون هناك إمكانية لتغيير النخبة. وما هي إلا بدايات صغيرة. عندما يرضى عمال فولكسفاغن في فولفسبورغ Wolfsburg بقليل من المال وتكون نساؤهم راضيات جداً؛ وعندما يحلم صاحب مصنع الآلات الكبير (مثل الكثير من زملائه) بتخفيض عام لوقت العمل ـ «ينبغي فقط أن يفعل ذلك الجميع». عندما يغضب يورغن شريمب Jürgen Schrempp أمام أصحاب البنوك الألمان بسبب انعدام المشاريع الأوروبية ويطالب

بإنشاء الطرق السريعة إلى موسكو - من أجل خلق فرص العمل والربح والروح الأوروبية؛ عندما يتحمس أرباب الأعمال الشفابيون لبادرة كبيرة، يقترح المرء من خلالها على العواصم الكبرى في جنوب آسيا حلولاً للمواصلات محتملة بيئياً؛ عندما ينتظر بول كينيدي Paul Kennedy دونما سبب أن تنظف «أوروبا» البحر الأبيض المتوسط. قال العامل الفني: «الواقع أننا نستطيع أن نفعل هذا كما تفعله أوروبا». عندما يعيد العالم بناء نفسه، عندما تنحل كل الأنظمة أو تتجمد، يقوم الناس بالبحث عن طرق جديدة. أولاً، بصورة فردية، معوجة، ونصف شرعية. في لحظة من اللحظات لا يتعلّق الأمر في لحظة من اللحظات بما سيفعله مديرو القديم بقدر ما يتعلق بكم هو عدد من يتوجهون توجهاً جديداً. وفي غضون ذلك ليس هناك في ما يبدو جسر كبير بين المطالب التي تتحدث انطلاقاً من الكتب التحليلية الكبيرة، وبين يوم العمل بالنسبة إلى الصبيان، والعاملين المؤقتين والطلبة. ولن تقبل سياسة أخرى إلا عندما تجرؤ حكومة من الحكومات على الاعتراف العلني بأن السوق لن يكون لها أن تقوّم الأمور بعد. عندئذ فقط يمكن أن توجد تجارة جديدة: بين الأجيال وبين العاطلين والعاملين، بين الأجناس وبين الدولة والمجتمع»[١٥٥].

الفصل الثامن

نظرة شاملة: انهيار حسب القائمة: برزلة أوروبا

إذا ما تخلفت هذه التجارة الجديدة، إذا ما أصبحت قدرية ما بعد الحداثة والعالمية الليبرالية الجديدة نبوءة لتأكيد نفسها، فإن الأمر سيصبح فعلاً وخيم العواقب. وقد تصبح عندئذ الرؤى المرعبة، التي لا يكاد غيرها الآن يشغل خيال الرأي العام، حقيقة واقعة. فلنستدع الآن ـ كنهاية تقليدية ـ برزلة أوروبا.

لقد انتصر الليبراليون الجدد. حتى على أنفسهم. فأزيلت الدولة الوطنية. وغدت الدولة الاجتماعية أنقاضاً. مع ذلك لا يسود اللا ـ نظام. إذ حلت محل بنايات سلطة الممثلين الوطنيين وحقوقهم اتحادات سلطوية متناقضة متنوعة، تنعزل وتتحارب في ما بينها. وبينها توجد مناطق حدودية شرعية ومعيارية لا تنتمي إلى أحد.

في المدن الداخلية المهددة يعيش ويعمل موظفون بأربطة العنق في بيوت سامقة محروسة بالفيديو ومبنية بصورة ضيقة وفقاً لمبدأ القصور المعلبة ـ القلاع الدفاعية التي تجهزها بالمدافع الشركات المتعددة الجنسيات عبر الحدود، وتحكمها.

وهناك إلى جانب ذلك حدائق ومناطق طبيعية محمية، يسهر عليها مناضلون خضر ممن يسمون بـ «الفيروسات الإرهابية» ويدافعون عنها بقوة السلاح.

يستطيع الإنسان أن يشتري المخدرات في أماكن معينة ويتناولها

بحرية. وفي أماكن الآخر ينضوي تدخين السجائر تحت طائلة عقوبة الإعدام. وتقوم فرق المتقاعدين المسلحين بدوريات في حدود قراهم القديمة المحروسة بشكل جيد.

هناك قطارات سريعة للسيارات المقفلة التي يجب عليها في النهاية (ولا يكاد يلحظها من ينطلق مسرعاً) استعمال منبهات الضوء رغبة في التجاوز وإرضاء إحداها رغبة الأخرى عند ازدحام حركة المرور الدائرية.

ولأنهم أيضاً يجاورون حي ـ سائقي العجلات، الذي لا يجوز أن تمر منه العجلات، وإلا تعرض أصحابها لأقصى العقوبات ـ إلى جانب كل التناقضات التي تظهر عن ذلك في يوم العمل. لذلك ـ هكذا السؤال الفني، الذي يجيب عنه كل واحد(ة) حسب طريقته: كيف أستطيع أن أنزل عن دراجتي ـ لحظة واحدة على الأقل ـ دون أن أسيء (يجب على المرء أن يقول هذا) إلى قانون المشاة؟ مع ذلك فقد بنيت هنا ملاءمة مع قانون الدراجات درجات وردهات خارجية، وجعلت هناك مداخل قرب فراش الزوجية مثلما هو قرب المكتب، تمكن الدرَّاجين من وضع أشيائهم فيها وكذلك الممر الخالي من المشاة المفضي إلى الوظائف الأخرى للحياة ـ مثل النوم والعمل؛ أمر ماض، ولكن هكذا هي الحياة.

وسائل المواصلات العامة مكروهة. فهي تذكر بديناصورات الدولة الوطنية. وعلاماتها بالمناسبة لا يمكن مشاهدتها إلا في المتاحف الخاضعة للحراسة المشددة.

من دخل القطارات الأرضية العاملة الآن، يعطي الإشارة بأنه قد سلم نفسه للاعتداء عليه. وهكذا يساوي وقوع الاعتداء هاهنا التهمة الذاتية. والقاعدة تقول: المعتدى عليهم هم السبب في الاعتداء عليهم.

وبين مناطق السيادة هذه غير المحددة بوضوح والتابعة للشركات المتعددة الجنسيات والاتحادات وروابط المخدرات وجيوش الإنقاذ

والمناضلين من أجل الطبيعة، وجمعيات سائقي الدراجات والمناسبات يعرضون أنفسهم طواعية للسلب والنهب، ربما لأن الطبيب رأى أن هذه التجربة الذاتية في مسيرة صيرورة الشخصية لا يمكن التنازل عنها، ولا توجد سوى الذكرى البعيدة عن تلك الدولة الوطنية المتباهية التي طعن الملايين من الرجال بعضهم بعضاً أو ثقبوا أنفسهم بالرصاص من أجلها، وقد انتهوا الآن إلى نسفها. الدول تمثل المصالح الخاصة في ظل أصحاب المصالح الخاصة.

عندما يخرج المرء شركة ما من الشركات المتعددة الجنسيات عبر الحدود ـ أية شركة مثلاً «البنك الألماني»، الذي يدعى اليوم «البنك العالمي» ـ تنعكس نسبة القوة. على المرء أن يضع دويلة ما تحت عدسة مكبرة، إن هو أراد التعرف إليها. أما الشركات المتعددة الجنسيات فيجب أن يتأملها المرء عبر منظار معكوس حتى يستطيع رؤيتها على الإطلاق.

توافقاً مع ذلك فقد حل محل الأمم المتحدة شكل يدعى كوكا كولا المتحدة ـ أو شيئاً من هذا القبيل.

وما تبقى من الدولة يجبي الضرائب أيضاً، أم ترى ينبغي القول: هل يطالب بالضرائب؟ ـ قدر الإمكان. لكن الضرائب نقلت منذ مدة، في ما هو واقع على أية حال، إلى الخدمات التطوعية، بمعنى التبرعات. ثم إنه لا بد لها أن تغرف وتمتص في منافستها لمدفوعات الحماية والضرائب الأخرى الكثيرة، التي تأخذها اتحادات السيادة المستخدمة في مقابل الخدمات الأمنية تحت التهديد باستعمال السلاح. ذلك أن احتكار الدولة للسلطة أصبح، مثل كل الاحتكارات الأخرى، قد ألغي. وما تبقى هو محاولة ممارسة سياسة خارجية. غير أنه من النادر أن يكون هذا اللقب الشرفي «محاولة»، الذي لا يستعمل عادة إلا في تجارة الأدب، مناسباً كما هو عليه هنا.

الهوامش

(١) ينظر .A. Giddens, *Jenseits von Links und Rechts*, Frankfurt/M. 1997

(٢) عن «السياسة التحتية Subpolitik» ينظر بتفصيل U. Beck, *Die Erfindung des Politischen*, Frankfurt/M. 1993, Kap. V., S. 149-171.

(٣) تنظر .Fortune, New York, 5. 8* نقلاً عن Frédric F. Clairmont, *Endlose Profite, endliche Welt*, in: *Le monde diplomatique*, 11, April 1997, S. 1, وهناك أيضاً بيانات عن التطور عبر الحدود.

(٤) ينظر مجلة *Der Spiegel*, 12/1997, S. 92-102، هناك أيضاً بيانات عن مضاعفة الأرباح بعد الطرد المأسوي للعمال.

(٥) ينظر حديث André Gorz في جريدة Faz بتاريخ 1 August 1997, S. 35.

(٦) ينظر ص ٧٤ وما بعدها في هذا الكتاب.

(٧) ينظر آباء الحرية U. Beck, *Väter der Freiheit, Kinder der Freiheit* Frankfurt/M. S. 377, f في كتاب (نشرة) أطفال الحرية.

(٨) ينظر Pater Semper Incertus. نشب في ما بعد في مسألة تركيب كلمة «الحداثة الثانية» نزاع في الصحف حول أبوة هذه التسمية. غير أن عدم ـ القراءة وعدم ـ الاقتباس ليسا سبباً كافياً للأصالة ـ وتوجيه التهم. «**في الطريق إلى الحداثة الثانية**»، هذا هو ـ كما عبر عنه بدقة ـ نص عنوان السلسلة التي نشرتها. «**في الطريق إلى حداثة أخرى**»، هذا هو نص العنوان الفرعي لكتابي «**مجتمع الخطر**» الذي ظهر عام ١٩٨٩ عن دار النشر سور كامب. وقد تم هناك أيضاً التميز بين «التحديث البسيط» و «التحديث الانعكاسي»، بين «الحداثة الأولى» و «الحداثة الثانية» ـ مثلما جاء في كل الكتب التي جاءت بعد ذلك. كتاب «**اختراع السياسي**» (نشر دار سور كامب ١٩٩٣) كان المفروض أن يسمى أولاً تحت عنوان «**وراء اليسار واليمين**»، ثم «**الحداثة**

الثانية»، على أنه جرى التخلي عن ذلك لأسباب كثيرة. ثم إن المعنى، الذي يحمله المرء مفهوماً ما، قد يلعب دوراً ضئيلاً. حتى من حيث المضمون هناك قرابة كبيرة بين «**الحداثة الثانية**» و «**الحداثة الأخرى**»: موضوعات سلسلة الكتب ـ التفرد، الأزمة البيئية، مجتمع من دون عمل، أجل حتى العولمة ـ هي ذاتها موضوعات مركزية **لمجتمع الخطر**. أعرف أن الشكوى القادمة ستقول: «كل شيء غير جديد إذن. . .!» إذا كانت هناك قرابة مفهومة، فهي مع الكلمة، التي وضعها يورغن هابرماس Jürgen Habermas عن «الحداثة الناقصة». أنظر أيضاً يورغن هابرماس «**وراء الدولة الوطنية**؟ *Jenseits des Nationalstaats*? في كتاب «**سياسة العولمة**» (نشر): U. Beck, *Politik der Globalisierung*, Frankfurt/M. ١٩٩٧

(٩) ينظر في هذا الكتاب ص ٥٣، وما بعدها ٦٤، وما بعدها ٨٧-٩٥، ١١٠-١١٤.

(١٠) ينظر أ. فالرستاين في هذا الكتاب ٤٦-٤٨.

(١١) تؤكد المجموعة الدائرة حول د. عولمة الاقتصاد D. Held, *Die Globalisierung der Wirtschaft*, في كتاب بك، سياسة العولمة المذكور آنفاً.

(١٢) ينظر في هذا الكتاب ص ١٢٨-١٣٢، ١٥١-١٥٤.

(١٣) أنظر تفاصيل ذلك: لجنة القضايا المستقبلية، التقرير الثاني Kommission fur Zukunftsfragen, *Zweiter Bericht*, Bonn. 1997.

(١٤) لمعرفة تنوع معاني «العولمة» ينظر Paul Hirst, Grahame Thompson, *Globalization in Question*, Cambridge, 1996, S. 1-18.

(١٥) ينظر حديث «**سباق المجاني**» في Siegel-Gespräch, 10/1997, S. 40.

(١٦) ينظر هذا الكتاب ص ١٣٨.

(١٧) اختلف في بداية تاريخ العولمة اختلافاً كبيراً.

المؤلف	البداية	الموضوع
ماركس	القرن ١٥	الرأسمالية الحديثة
فالرستاين	القرن ١٥	النظام الرأسمالي العالمي
روبيرتسون	١٨٧٠-١٩٢٠	تعددية الأبعاد
غيدنس	القرن ١٨	التحديث
بيرلمتر	نهاية الصراع الشرقي الغربي	المدنية الشاملة

يــنـظــر أيــضــاً J. N. Pieterse, *Der Melange-Effekt Perspekitven der Weltgesellschaft*, Frankfurt/U. Beck, M. 1997. فــي كــتــاب «آفــاق المجتمع العالمي» (نشر).

(١٨) ينظر كتاب A. Giddens, *Jenseits von Links und Rechts* المذكور سابقاً، ص ٢٣ وما بعدها.

(١٩) ينظر أ. آلتفاتر ومانكوبف «الاقتصاد الشامل في نهاية القرن العشرين» في مجلة «تناقض» E. Altvater, B. Mahnkopf, Die globale Ökonomie am Ende des 20. Hahrhunderts, in: Widerspruch, 31, 16. Jg. 1996, S. 21 f.

(٢٠) يــنـظــر، A.D. Smith, Nationalism in the Twentieth Century, Oxford 1979, S. 191.

(٢١) ينظر **بيان الحزب الشيوعي** لماركس وإنجلز، Karl Marx, Firedrich Engels, *Manifest des Komministischen Partei,* نقلاً عن K. Marx, *Die Frühschriften, Stuttgart* 1971. S. 529.

(٢٢) هكذا كان مفهوم مصطلح السياسي في النهضة الإيطالية المبكرة مرتبطاً ارتباطاً متيناً بالمجتمع، ينظر M. Viroli, *From Politics to Reason of State: The Acquisition and Transformation of the Language of Politics,* Cambridge 1992, S. 2 f 1600-1250.

(٢٣) ينظر A.D. Smith، المرجع السابق، ص ١٩١ وما بعدها.

(٢٤) في كتاب بك، **آفاق المجتمع العالمي**، السابق ذكره.

(٢٥) ينظر مقال «الأمكنة الاجتماعية عبر الحدود» في مجلة «علم الاجتماع» Ludger Pries, *Transnationalie Soziale Räume,* in: *Zeitschrift für Soziologie*, Jg. 25, Heft 6/1669, S. 456-472 وكــذلــك فــي كــتــاب بــك «آفاق. .» المذكور آنفاً.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٤٦١ وما بعدها.

(٢٧) يــنـظــر فــي مــا يــلــي، A. McGrew, *A Global Society*? in: St. Hall (Hg). *Modernity and its Futures*, Cambridge 1992, S. 61-116.

(٢٨) ينظر تحليل الطبقات وتحليل النظام العالمي لفالرستاين I. Wallerstein, *Klassenanalyse und Weltsystemanalyse*, in: R. Kreckel (Hg). *Soziale Ungleichheiten, Soziale Welt, Sonderband* 2, Goettingen 1983. S. 303.

(٢٩) طوّر Volker Bornschier نظرية النظام العالمي ودرسها تجريبياً: ينظر .V

Bornshier/B. Trezzini, *Jenseits von Dependenz-versus Modernisierungstheorie: Diffrenzierungsprozesse in der (Hg). Weltgesellschaft und ihre Erklärung*, in: H-P. Müller *Weltsystme und kulturelles Erbe*, Berlin 1996, S. 53-79.

(٣٠) ينظر ت. فيرت «أسلوب سياسة المستقبل» T. Wirth, *Politikstil der Zukunft*, in: *Die Macht der Mutigen, Spiege/Spezial*, 11/1995, S. 8.

(٣١) ينظر J. Rosenau, *Turbulence in World Politics*, Brighton 1990, S. 17.

(٣٢) ينظر بالنسبة إلى ما يلي McGrew المرجع المذكور السابق.

(٣٣) ينظر R. Gilpin, the Political Economy of Internationl Relations, Princeton 1987, S. 88 m 85.

(٣٤) ينظر د. هيلد، الديموقراطية، الدولة الوطنية والنظام العالمي الشامل D. Held, *Demokratie, Nationalstaat und die globale Weltordnung*, in: U. Beck, *Politik der Globalisierung* المذكور سابقاً.

(٣٥) ينظر في ذلك وبالنسبة إلى ما يلي «مجتمع الخطر»: U. Beck, *Risikogesellschaft* المذكور سابقاً، وكذلك «السموم المضادة: المسؤولية المنظمة Gegengifte: *Die organisierte Verantwortlichkeit*, Frankfurt/ M. 1988.

(٣٦) ينظر بتفصيل أ. بك «مجتمع الخطر العالمي» U. Beck, *Weltrisikogesellschaft*, في يبغر، «علم اجتماع البيئة» بـ «مجلة كولونيا لعلم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي»: Carlo C. Jaeger, (Hg), *Umwelt Soziologie, Sonderheft der Kölner Zeitschrift für Soziologie und Sozialpsychologie*, Opladen 1996, S. 119-147.

(٣٧) ينظر United Nations 1987, S. 6.

(٣٨) ينظر م. تسيرن «الأخطار الشاملة والتعاون الدولي» M. Zürn, *Globale Gefährdungen und internationale Kooperation*, in: *Der Bürger und der Staat*, 45/1995, S. 51, الذي أخذت عنه هذه الأنماط.

(٣٩) لقد استخدمت فرص الخطر من الناحية السياسية جزئياً على الأقل، فذلك ما يدل عليه مثلاً عدد الاتفاقيات والقوانين في هذا الميدان، التي ازدادت في السنوات العشر الأخيرة بشكل كبير؛ أنظر عن فرص عولمة من تحت في هذا الكتاب ص ٨٧-٩٢، وعن التسييس عن طريق الأخطار ينظر في هذا الكتاب ص ١٢٠-١٢٢.

(٤٠) ينظر ك. روبنس، التقليد والنقل: K. Rubins, *Tradition und*

Translation: National Culture and its Global Context, in: J. Corner and S. Harvez (Hg), *Enterprise and Heritage: Crosscurants of National Culture*, London 1991, S. 28 ff

(٤١) نقلاً عن المصدر السابق.

(٤٢) ينظر. *Le Monde diplomatique*, 11 April 1997.

(٤٣) ينظر. R. Robertson, *Globalization*, London 1992.

(٤٤) ينظر أ. بك ت. غيرنسهايم، يهود سود وألمان يونانيون - E. Beck - Gernsheim, *Schwarze Juden und griechische Deutsche* in: U. Beck (Hg). *Perspektiven der Weltgeschellschaft* المذكور سابقاً.

(٤٥) ينظر R. Robertson, *Globalization*, in: M. Featherstone u.a. (Hg), *Global Modernities*, London 1995.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ١٤٥.

(٤٧) ينظر بالنسبة إلى ما يلي: McGrew, *A Global Society*? المذكور سابقاً.

(٤٨) ينظر في الأخير، نظرة شاملة، ص ٢٥١.

(٤٩) ينظر. H. V. Perlmutter, *On the Rocky to the First Civilization*, in: A. King (Hg). *Culture, Globalization and the World System*, London 1991, S. 902.

(٥٠) هذا التمييز بين التمييزات الإقصائية والاستيعابية ذو طابع غربي، مركزي أوروبي؛ أم يمكن أن يكون له اعتبار عالمي؟ هناك الكثير مما يدل على أن تصور مجتمع عالمي جامع هو عرض فكري غربي من أجل وضع علامة أو التشديد على العواصم الغربية أو نقطة التوصية الأوروبية على العالم الذي أصبح شاملاً. في ظل نظام إما... وإما حكومية - دينية - ثقافية - يمكن - كما يكتب ي. فريدمان - أن يظهر هذا العالم بصفته مسيئاً وعدائياً ويجاب عنه جواباً مناسباً. عندما يصبح مجال ثقافي حسب نموذج إما... وإما موحداً - سواء أكان ذلك عن طريق قوة مهيمنة أم في شكل تفكير وبحث مهيمنين -، وعندئذٍ تصبح المعكرونة (من جديد) معادلة لإيطاليا، ويصبح تنوع لهجات تصبح «اللغة الوطنية الأم»، بمعنى أن الاختلاف الثقافي والتنوع يصفحان تدريجياً ويتحولان إلى فروق الصواب والخطأ، والعادي والمنحرف. (أنظر عن ذلك J. Fridman, *Cultural Logics on the Global System*, in: *Theory, Culture, and Society*, 5, Special Issue on Postmodernism, 1988, S. 458.

(٥١) ينظر أ. أبادوراي «المناظر الطبيعية الشاملة» A. Appadurai, *Globale*

Landschaften, in: U. Beck, *Perspektiven der Weltgesellschaft* S. المذكور سابقاً، وأنظر أيضاً الصناعات الثقافية الشاملة لكل Lash/J. Urry, من *Globale Kulturindustrien*, Frankfurt/M. 1998, Kap. X.

(٥٢) المصدر نفسه.

(٥٣) أ. أبادوراي، المناظر الطبيعية الشاملة، المصدر السابق.

(٥٤) ينظر ز. باومان «الدول الضعيفة. العولمة وانشقاق المجتمع العالمي» Z. Bauman, Staaten. *Globalisierung und die Spaltung der Schwache Weltgesellschaft*, in: U. Beck (Hg). *Kinder der Freiheit*، المذكور سابقاً، ص ٣٢٣_٣٣١.

(٥٥) أنظر في هذا الكتاب تفاصيل المجتمع المدني عبر الحدود إمكانيات عبر الحدود وضرورياته الخ، ص ٨٥ وما بعدها.

(٥٦) كانت هـ. آرندت قد طرحت هذا السؤال في الستينيات في كتابها «الحياة النشيطة Vita Activa؛ أنظر إلى ذلك J. Matthes, Krise der Aebeitsgesellschaft? Frankfurt/M. 1984، الذي طبعت فيه أعمال مؤتمر علماء الاجتماع في مدينة باربيرغ.

(٥٧) ينظر أيضاً كابشتاين «العمال والاقتصاد العالمي» E. B. Kapstein, *Arbeiter und die Weltwirtschaft*, in: U. Beck (Hg). *Politik der Globalisierung* المذكور سابقاً.

(٥٨) ينظر أعمال اللجنة المكلفة بالقضايا المستقبلية «طور الكسب والبطالة في ألمانيا وفي بقية الدول المصنعة منذ وقت مبكر» Kommission fuer Zukunftsfragen, *Entwicklung von Erwerbstätigkeit und Arbeitslosigkeit in Deutschland und anderen Frühindustrialisierten Ländern*, Teil I, Bonn, Oktober 1996.

(٥٩) ينظر A. Krüger, *it's Time for Americans to worry about Stagnation of Wages*, in: *International Herald Tribune*, 1. 8. 1997, S. 8.

(٦٠) أنظر في ما بعد «أجوبة عن العولمة» في هذا الكتاب ص ٢٠٣.

(٦١) ينظر Elisabith Beck-Gernsheim, *Schwarze Juden und spanische Deutsche*، المذكور سابقاً.

(٦٢) ينظر U. Beck, *Die Erfindung Des Politschen*, المذكور سابقاً ص ١٤١.

(٦٣) على نحو مشابه أو على العكس يمكن أن تفهم إعادة تقليدية المجتمع الإسرائيلي والسياسة بعد ١٩٩٦ على أنه رد ـ فعل على «المجتمع الاستهلاكي الغربي المدمر ـ سلمياً»، ينظر ناتان سزنايدر Natan Sznaider,

From «Citizen - Warrior» to «Citizen Shopper»: Consumption War in Israel, The Academic College of Tell Aviv, paper, August 1997.

(٦٤) ينظر *Der Melange-Effekt* J. N. Pietese, المذكور سابقاً.

(٦٥) ينظر المصدر نفسه. اقتباس ر. و. كوكس مستمد من *Global Perestroika*, in: R. Milibrand, J. Panitods (Hg), *New World Order*, Socialist Register 1992, S. 34.

(٦٦) ينظر ستيفن تولمين «كوسموبوليس ـ الوظائف المجهولة للحداثة» Stephen Toulmin, *Kosmopolis- Die unerkannten Aufgaben der Moderne*, Frankfurt/M. 1994, S. 315 f.

(٦٧) ينظر Ludger Pries (Hg). *Internationale Migration*- Sonderband der Sozialen Welt, Baden-Baden 1997.

(٦٨) ينظر البروو «وداع الوطن» M. Albrow, *Abschied von der Heimat*, Frankfurt/M. 1998.

(٦٩) ينظر هاير «تنظيم المدن» M. Hajer, *Die Gestaltung der Urbanität*, in: U. Beck (Hg). *Perspektives der Weltgesellschaft* المذكور سابقاً

(٧٠) ينظر Jörg Dürrschmidt, *Individual Relevances in the Globalized World*, Diss. Universität Bielefeld 1995; وكذلك John Eade (Hg). *Living the Global City* المذكور سابقاً.

(٧١) ينظر بك ـ غيرنسهايم «ماذا يأتي بعد الأسرة؟» E. Beck-Gernsheim, *Was kommt nach der Familie*?, München 1998.

(٧٢) تنظر مؤلفات نيتشه F. Nietzsche, *Werke in drei Bänden*, München 1994, Bd. 1, S. 915.

(٧٣) ينظر المصدر نفسه F. Nietzsche, Bd. 874 S. 3.

(٧٤) ينظر «العلم المرح «*Fröhliche Wissenschaft*»، رقم ٣٣٥ نقلاً عن Henning Ottmann, *Philosophie und Pollitik dei Nietzsche*, Berlin 1987, S. 213.

(٧٥) الحقيقة القائمة على أسندة تاريخية ثقافية جيدة هي أن سوء الفهم بين الثقافات الأجنبية يبدو أكثر إبداعاً من الفهم. لقد أظهر كيرك فارنيدو Kirk Varnedoe... هذا في كتابه «إهمال رقيق A fine Disgred» من خلال لعبة تنس الطاولة الرائعة عن سوء الفهم، الذي أفضى إلى تأثير النقش الياباني على الخشب في فان غوغ Van Gogh وديغاس Degas لقد فهم يابانيو القرن السادس عشر مبدأ جانب النظرة المركزية فهماً خاطئاً وأقاموا بناء على

صيغة ـ الجاز الناشئة للمبدأ الأوروبي فن النحت على الخشب الخاص بهم. وأفضى الفن المستوحى من فان غوغ وديغا بدوره إلى حل الثورة الفنية الأوروبية في القرن العشرين، التي بدأت هي الأخرى بمعالجة حداثية لا مبالية لوجهة النظر المركزية. يبدو أن سوء الفهم بالذات هو نقطة الانطلاق والهدف الموصل إلى الثقافة الجماعية المتفاعلة». (ينظر Wackwitz, *Alles hat seine Grenzen- Vom Fragwürdigen Nutzen kultureller Lerngemeinschaften*, in: *Süddeutsche Zeitung*, 26. 11. 1996.

(٧٦) ينظر بريثرتون «الحقوق الإنسانية العامة» ـ «العامل الإنساني» C. Bretherton, *Allgemeine Menschenrechte - Der Menschliche Faktor*, in: U. Beck, *Perspektiven der Weltgesellschaft* المذكور سابقاً.

(٧٧) أنظر ما سبق ص ٣٢.

(٧٨) ينظر ناصحي، «الغرابة ـ العالمية لجدل العولمة» A. Nassehi, *Die" Welt- Frembheit der Globalisierungsdebatte*, Ms. München 1997.

(٧٩) ينظر A. D. Smith, *Towards a Global culture*?, in: M. Featherstone (Hg). *Global culture*, London 1990, S. 180.

(٨٠) ينظر J. N. Pieterse, *Der Melange- Effekt* المذكور سابقاً.

(٨١) ينظر شو «المجتمع المدني الشامل، الوسائل السمعية البصرية، الحرب والأزمات السياسية» M. Shaw, *Globle Zivilgesellschaft, Massenmedien, Krieg und politische Krisen*» in: U. Beck (Hg). *Perspektiven der Weltgesellschaft* المذكور سابقاً.

(٨٢) ينظر كذلك: U. Beck, in: ders., (Hg). *Kinder der Freiheit*, S. 347-361. المذكور سابقاً.

(٨٣) ينظر C. Brtherton, *Allgemeine Menschenrechte* المذكور سابقاً.

(٨٤) ينظر David Held, *Demokracy and der Global Order*, Cambridge 1995, S. 271-283.

(٨٥) ينظر باومان «الدول الضعيفة» Z. Bauman, *Schwache Staaten* المذكور سابقاً. وعن تحليل المجتمعات الغربية في النظام العالمي، أنظر V. Bornschier, *im Wandel*, Frankfurt/ New York *Westliche Gesellschaften* 1998.

(٨٦) ينظر Laura Buffoni, *Rethinking poverty in globalized Global City Condirions*, in: J. Eade (Hg). *Living the*، المرجع السابق، ص ١١٠-١٢٦.

(٨٧) وهكذا ليس هناك اليوم ضمان اجتماعي بالنسبة إلى التقنيات البيولوجية والجينات. فلا أحد يريد أن يؤمن أخطار التقنية البيولوجية. حقاً لا يجوز للإنسان أن يقود سيارته من دون تأمين، لكنه يحق له أن يقيم معملاً لتقنية الجينات.

(٨٨) ينظر U. Beck/ A. Giddens/ S. Lash, *Reflexive Modernisierung*, Frankfurt/M. 1996.

(٨٩) ينظر Friedrich Nietzsche, *Werke in drei Bänden*, Band 2, S. 672.

(٩٠) ينظر M. Albrow, *Auf dem Weg in eine globale Gesellschaft*? in: U. Beck (Hg). *Perspektiven der Weltgesellschaft* المذكور سابقاً.

(٩١) ينظر P. G Cenry, *Globalization and the Changing Logic of Collective Action*, in: *International Organization*, 49, 1995, Heft 4, S. 597.

(٩٢) ينظر J. Habermas, *Jenseits des Nationalstaats* المذكور سابقاً، وانظر عن ذلك أيضاً في هذا الكتاب، ص ١٥١-١٥٤.

(٩٣) أنظر التمييز بين الثقافة (١) والثقافة (٢) في هذا الكتاب ص ٨٦ وما بعدها.

(٩٤) ينظر John Eade (Hg). *Living in Global City* المذكور سابقاً.

(٩٥) ينظر: A. Bühl, Cyber *Society - Mythos und Realität der Informationsgesellschaft*, Köln 1996. وأنظر أيضاً نقد Z. Sarder, J. R. Ravetz (Hg). *Cyberfutures. Culture and Politics on the Information Superhighway*, London 1996.

(٩٦) من المؤكد أن النقد الموجه إلى صورة ـ الحاوية للمجتمعات المفردة المنغلقة عن بعضها البعض يمس نظرية النظام لتالكوت بارسونس Talcott Parsons. كان لومان N. Luhmann قد أدخل مبكراً مفهوم «المجتمع العالمي»، ينظر: Weltgesellschaft, in: ders., *Soziologische Aufklärung* 2, Opladen 1975, S. 51-71؛ نشأة المجتمع العالمي تكمن بالنسبة إليه في منطق التمييز الوظيفي، الذي لا يتوقف عند حد. أما ماذا يعني تجريبياً فيبقى على أية حال من دون جواب ـ وكذلك في ما إذا كان ينطبق على المجتمعات عبر الحدود. أنظر أيضاً شتخفيه «عن نظرية المجتمع العالمي»، R. Stichweh, *Zur Theorie der Weltgesellschaft*, in: *Soziale Systeme*, 1995, S. 29-45.

(٩٧) ينظر M. Albrow, *Auf dem Weg in eine globale Gesellschaft*؛ المذكور سابقاً.

(٩٨) تنظر عن ذلك أعلاه ص ٦.

(٩٩) ينظر جان ـ ماري غيهينّو «نهاية الديموقراطية» Jean- Marie Guéhenno, *Das Ende der Demokratie*, Stuttgart 1995.

(١٠٠) ينظر م. مان «هل أنهت العولمة موكب النصر للدولة الوطنية؟ M. Mann, *Hat Globalisierung den Siegeszug des Nationalstaats beendet?*, in: *Prokla*, Heft, 106, 1997, S. 113-141.

(١٠١) ينظر J. Habermas, *Jenseits des Nationalstaats* المذكور سابقاً.

(١٠٢) أنظر تفاصيل أخرى عن الدولة عبر الحدود في هذا الكتاب ص ١٥١-١٥٤.

(١٠٣) ينظر S. Lash/ J. Jurry المذكور سابقاً.

(١٠٤) يقل إلى حد كبير ملاحظة أن هناك في أثناء ذلك نقداً دولياً حاداً ـ لفن إدارة الأعمال يتم التعبير عنه من الداخل موجهاً إلى الرعب الاقتصادي *L'Horreur économique* (ينظر V. Forrester, Paris 1996)، وهو الطبيب المشعوذ (J. Micklethwait/ A. Wooldridge, New York 1996)، بوصفه «اتجاهاً فكرياً، ينقصه التفكير» (J. Sur, *Une alternative au management: La mise en expression*, Paris 1996) يصبح مالا كله (R. Kuttner, *Everythinng for sale*, New York 1997)، أنظر خلاصة لذلك في نيغش، «من علم الاجتماع إلى فن إدارة الأعمال. والعودة من جديد؟ O. Nigsch, Von der Soziologie zum *Management und* wieder zurück, in *Soziale Welt*, Heft 4, 1997.

(١٠٥) ينظر لجنة القضايا المستقبلية، التقرير ٢: كسب الرزق في ألمانيا: التطور، والأسباب والتدابير» Kommission für Zukunftsfragen, *Bericht II: Erwerbstätigkeit in Deutschland: Entwicklung, Ursachen und Massnahmen*, Bonn 1997, S. 111.

(١٠٦) المرجع نفسه، ص ١١١ وما بعدها.

(١٠٧) ينظر أيضاً P. Hirst/G. Thompson, *Globalisierung*, in: U, Beck (Hg). *Politik der Globalisierung* المذكور سابقاً.

(١٠٨) ينظر فيبر، اقتصادات المعمرين الأرجنتينيين (١٨٩٤) ١٩٩٣ Max Weber, IN: ders., *Landarbeiterfrage, Nationalstaat und Volkswirtschaftspolitik. Schriften und Reden* 1892-1899, Max Weber Gesamtausgabe, abt. 1, Band 4, (Tübingen 1. Halbband) S. 303.

(١٠٩) لخص ذلك غيدنس في *Jeseits von Links und Rechts*, A. Giddens, Kapitel I, S. 47-83 المذكور سابقاً.

(١١٠) أنظر عن ذلك في الأخير فصل «أجوبة عن العولمة».

(١١١) ينظر Benjamin R. Barber, *Dschihad versus McWorld - Globalisierung, Zivilgesellschaft und die Grenzen des Marktes*, in: *Lettre International*, Heft 46/1997. S. 4.

(١١٢) أنظر في هذا الكتاب، صفحات ٥٩-٦٥.

(١١٣) أنظر في ما بعد «الاتحاد من أجل عمل المواطنين»، ص ٢٢١.

(١١٤) ينظر تسورن Michael Zürn, *Schwarz-Rot-Grün-Braun: Reaktionsweisen auf Denationalisierung*, in: U. Beck (Hg). *Politik der Globalisierung* المذكور سابقاً.

(١١٥) ينظر المصدر نفسه.

(١١٦) أنظر تفصيل ذلك في تقرير لجنة القضايا المستقبلية ١٩٩٦.

(١١٧) ينظر مثلاً: *The Golden Age of Capitalism*, hg. Von Stefan A. Marglin und Juliet B. Schor, Oxford 1990, oder Elmar Altvater/ Birgit Mahnkopf, *Grenze der Globalisierunng* المذكور سابقاً، وأنظر عن النقد بتفصيل تسورن المذكور سابقاً.

(١١٨) ينظر لافونتين، العولمة والتعاون الدولي Oskar Lafontaine, *Globalisierung und internationale Zusammenarbeit*, in: U. Beck (Hg). *Politik der Globalisierung* المذكور سابقاً.

(١١٩) ينظر ستريك «العلاقات الصناعية في الاقتصاد المدول» W. Streeck, *Beziehungen in einer internationalisierten industerielle Wirtschaft*, in: U. Beck (Hg). *Politik der Globalisierung* المذكور سابقاً.

(١٢٠) ينظر ينيكه، سياسة المحيط: شامل في النهاية أم في النهاية شامل؟ M. Jânicke, *Umweltpolitik, Global am Ende order am Ende global?*, in: U. Beck (Hg). *Politik der Globalisierung* المذكور سابقاً.

(١٢١) ينظر إضافة إلى هذا M. Mandelsbaum, *The Dawn of Peace*, New York 1996; Robert J. Weber (Hg). *Eagle Deift*, New York 1997.

(١٢٢) ينظر إضافة إلى هذا D. Archibugi, *From the United Nations to cosmopolitan Democracy*, in: D. Held (Hg). *Cosmopolitan Democracy*, London, S. 121-135.

(١٢٣) هناك مبدأ آخر، وهو مبدأ مجال العملة المشترك، لن يتم التعرض له هنا،

فقد جرى الحديث عنه أثناء مناقشة استعمال الأورو. خلافاً للشكوى من أن الإسراع بالأورو لم يضع في حسبانه غير أوروبا الاقتصادية، هناك ما يدل على النظرية القائلة بأن أوروبا السياسية يتم إلزامها بالذات ـ طوعاً أو كرهاً ـ عن طريق أوروبا الاقتصادية. وإذا بالأمر يصبح داخل مجال العملة المشترك ضرورياً لمعادلة المطالب، والمصالح، وفي سوق العمل، لدى إعطاء الرخص (شهادة معلم المهنة)، الاعتراف بالشهادات، الحد الأدنى للرواتب الخ. وتصبح منظمات التضامن الوطنية، التي وجدت حتى الآن، منظمات تضامن عبر الحدود ـ وصراعات!

(١٢٤) كانت هذه أيضاً فكرة كانط الأساسية في كتابه «مشروع السلام الدائم»، أنظر عن هذا U. Beck, (Hg). *Kinder der Freiheit* المذكور سابقاً.

(١٢٥) ينظر دويبلر ـ غميلين «العولمة لا تسير مع الحقوق الشاملة على الإطلاق» Herta Däumler-Gmelin, Globalisierung geht Keineswegs mit globalem Recht, in: Frankfurt rundschau, 90. Nr 1, 1997, 4, 8.

(١٢٦) ينظر D. Archibugi، المصدر السابق، ص ١٥٦.

(١٢٧) ينظر «أوروبا جواباً عن العولمة» في هذه الكتاب، ص ٢٤٤ وما بعدها.

(١٢٨) ينظر شاربف «الديموقراطية في السياسة عبر الحدود» F. W. Scharpf, *Dimokratie in der transnationalen Politik*, in: U. Beck (Hg). *Politik der Globalisierung* المذكور سابقاً.

(١٢٩) بدأت الحكومة البريطانية الجديدة برئاسة توني بلير Tony Blair تهتم بهذا المبدأ علناً.

(١٣٠) ينظر رايش «الاقتصاد العالمي الجديد» Robert B. Reich, *Die neue Weltwirtschaft*, Berlin 1993, S. 181.

(١٣١) ينظر بولينغر «المؤهلات الأساسية» H. Bollinger, *Schlüsselqualifikationen*, Ms Fulda 1997.

(١٣٢) ينظر كال «العولمة تجبر على تنظيم جديد للتعليم» R. Kahl, *Globalisierung Zwingt zu einer Reorganisation des Lernens*, in: Taz, 4. 8. 1997.

(١٣٣) ينظر براتر «المدرسة والتكوين في ظل التفريد» Michael Brater, *Schule und Ausbildung im Zeichen der Individualisierung*, in: U. Beck (Hg). *Kinder der freiheit* المذكور سابقاً.

(١٣٤) ينظر فيما يتصل بصعوبات أشكال التأكيدات المختلفة شتريك «العلاقات الصناعية W. Streeck, *Industrielle Beziehungen*، المذكور سابقاً.

(١٣٥) ينظر في هذا الكتاب ص ٦٢.

(١٣٦) عن المستوى الاجتماعي والبيئي في التجارة العالمية ينظر براسل وفيندفور «التجارة العالمية وحقوق الإنسان» Frank Brassel, *Michael Windfuhr*, *Welthandel und Menschenrechte*, Bonn 1995، وكذلك كرايسل ـ دورفلر بنفس المقياس ـ المستوى الاجتماعي والبيئي في التجارة العالمية Wolfgang Kreissl- Dörfler, (Hg). *Mit gleichem Mass - Sozial - und Umweltstandars im Welthandel*, ثم الخضر في البرلمان الأوروبي M. d. EP Die GRÜNEN im Europaeischen Parlament 1995.

(١٣٧) ينظر تفاصيل ذلك في التقرير الثالث للجنة قضايا المستقبل Bericht lll der für Zukunftfragen - *Massnahmen*, Abschnitt «Kommission Bürgerarbeit», November 1997.

(١٣٨) أنا مدين بهذه الإشارة للمكتب الهندسي هانس كناوت Hans Knauth في ميرسبورغ Meersburg.

(١٣٩) التي قد لا تكون لهم.

(١٤٠) ينظر أعلاه ص ١٥٢ وما بعدها.

(١٤١) أدين بهذه الفكرة لباربرا آدم Barbara Adam.

(١٤٢) ينظر برانتل «لا يمكن التملص من المشاكل» H. Prantl, *Probleme Kann man nicht abschieben*, in: *Süddeutsche Zeitung* vom 20. 5. S. 27. m 1997.

(١٤٣) ينظر إضافة إلى ذلك أ. بك/إ. بك ـ غيرنسهايم «حريات خطيرة» U. Beck/E. Beck- Gernsheim (Hg). *Riskante Freiheiten*, Frankfurt/ M. 1993 وكذلك Ulrich Beck (Hg). *Kinder der Freiheit*, Frankfurt/ M. 1997.

(١٤٤) ينظر إلى جانب ذلك H. Winkelson, *Kinder der Freiheit*, in: U. Beck (Hg). *Kinder der Freiheit* المذكور سابقاً ص ٨٥ـ١٢٣، وكذلك دراسة ـ شل الجديدة «الشبيبة» Shell-Studie Jugend 97.

(١٤٥) ينظر غوبل/كليرمونت «فضيلة عدم التوجيه» Goebel/ Clermont, *Die Tugend der Orientierungslosigkeit*, Ms., Berlin 1997, S. 22 f.

(١٤٦) ينظر تسيكله «الشبه الجديد» A. Zieckle, *Der neue Doppelgänger*, in: *Frankfurter Allgemeine Zeitung*, 20. 7. 1996, Nr. 167.

(١٤٧) ينظر Kommission für Zukunftfragen 1996/1997، وكذلك توماس

إيكهارت «فقير في ألمانيا Eckhardt, *Arm in Deutschland*, Thomas
München 1996.

(١٤٨) كل البيانات مستمدة من تقرير OECD صيف ١٩٩٦ (نقلاً عن *The Independent*, April 1996).

(١٤٩) ينظر Y. W. Brandshow, M. Wallace, *Global inequalities*, London 1996, S. 16 f.

(١٥٠) ينظر إلى جانب ذلك الدراسات، التي وردت في S. Leibfried/P. Pierson (Hg). *Standort Europa. Europaesche Sozialpolitik*, Frankfurt/M. 1997.

(١٥١) ينظر V. Post, *Abschied vom Jammertal*, in: Die Zeit vom 28. 3. 1997.

(١٥٢) ينظر سيفرله «تغير المراحل ـ الألمان على عتبة القرن الواحد والعشرين» Rolf Peter Sieferle, *Epochenwechsel - Die Deutschen an der Schwelle der 21. Jahrhundert*, Berlin 1994, S. 78.

(١٥٣) ينظر كونديرا «فن الرواية» Milan Kundera, *Die Kunst des Romans*, München, 1987, S. 166.

(١٥٤) ينظر مشاركة فيشر في حوار «الخروج من المجال الوطني» J. Fischer, Beitrag aus dem nationalen Biotop, in: taw, in der Diskussion Heraus 1997. 6. 13.

(١٥٥) ينظر غريفراث «السؤال عن التوزيع الجديد» M. Greffrath, *Die Frage nach dem New Deal, Ms*. Berlin, 1997.

المراجع

Sammelbände المجموعات

Ulrich Beck (Hg), *Politik der Globalisierung*, Edition Zweite Moderne, Frankfurt: Suhrkamp 1997.

Ulrich beck (Hg), *Perspektiven der Weltgesellschaft*, Edition Zweite Moderne, Frankfurt: Suhrkamp 1997.

John Eade (Hg), *Living the Global City*, London: Routledge 1996.

Mike Featherstone (Hg), *Global Culture: Nationalism, Globalization, and Modetrnity*, London: Sage 1990.

Mike Featherstone (Hg)/Scott Lash/Roland Robertson (Hg). *Global Modernities*, London: Sage 1995.

Stuart Hall / David Held/Tony McGrew (Hg), *Modernity and its Futures*, Cambridge: Polity Press 1992.

David Held (Hg), Cosmopolitan Democracy, Cambridge: Polity Press 1995.

Kommission für Zukunftfragen, Die Entwicklung des Arbeitmarktes, Bericht I, Bonn 1996.

Werner Weidenfeld, Demokratie am Wendepunkt, Berlin: Siedler 1996.

Monographien الدراسات

Martin Albrow, *Abschied von der Heimat, Gesellschafr in der globalen Ära*, Edition Zweite Moderne, Frankfurt: Suhrkamp 1998.

Barrie Axford, *The Global System: Economics, Politics and Culture*, Cambridge: Polity Press 1995.

Ulrich Beck, *Das Zeitalter des eigenen Lebens: Die Globalisierung der Biographien*, Edition Zweite Moderne, Frankfurt: Suhrkamp 1998.

Volker Bornschier, *Westliche Gesellschaften im Wandel*, Frankfurt, New York 1998.

Fank Deppe, *Fin de Siécle - Am Übergang ins 210 Jahrhundert*, Köln 1997.

Yehezkel Dror, *Ist die Erde noch regierbar*? München: Bertelsmann 1994.

Mile Featherstone, *Undoig Culture*, London: Sage 1996.

Anthony Giddens, *Die Konsequenzen der Moderne*, Frankfurt: Suhrkamp 1995.

Anthony Giddens, *Jenseits von Links und rechts. Die Zukunft radikaler Demokratie*, Edition Zweite Moderne, Frankfurt: Suhrkamp 1997.

Jürgen Habemas, *Die Einbeziehung der Anderen*, Frankfurt: Suhrkamp 1996.

Ulf Hannerz, *Transnational Connestions*, London: Routledge 1996.

Ronald Inglehart, *Modenization and Postmodernization*, Princeton: Princeton University Press 1997.

Wolwgang Kessler, *Wirtschaften im dritten Jahrtausend*, Oberurdsel: Pubill-Forum- Verlagsgesellschaft 1996.

Scott Lash/John Urry, *Globale Kulturindustrien*, Frankfurt: Suhrkamp 1998.

Eduard Luttwak, *Weltwirtschaftskrieg- Export als Waffe- aus Partnern werden Gegner*, Reinbek b. Hamburg: Rowohlt 1994.

Hans-Peter Martin/ Harald Sxhumann, *Die Globalisierungsfalle*, Reinbek b. Hamburg: Rowohlt 1996.

Joachim Mathes (Hg), *Zwischen den Kulturen*?, Sonderband der Sozialen Welt, Baden-Baden 1992.

J. Micklethwait/A. Wooldrige, *The With Doctors* New York: Times Book 1996.

Kenichi Ohmae, *Die Neue Logik der Weltwirtschalt- Zukunftsstratgien internationaler Konzerne*, Hamburg: Hoffmann & Campe 1992.

Robert B. Reich, *Die neue Weltwirtschaft. Das Ende der nationalen Ökonomie*, Berlin: Ullstein 1993.

Robert Robertson, *Globalization: Social Theory and Global Culture*, London: Sage 1992.

James Rosenau, *Turbulence in Wold Politics*, Brighton: Havester 1990.

Rolf Peter Sieferle, *Epochenwechsel- Die Deutschen an der Schwelle Zum 21 Jahrhundert*, Berlin: Popyläen 1994.

Immanuel Wallerstein, *One World, Many Words*, New York: Lynne Rienner 1998.

المحتويات

هذا الكتاب

يعدّ هذا الكتاب بمثابة مدخل إلى الحوار الدائر حول العولمة، يبرز ويوضح صعوباتها وقيمها ودلالاتها المتعدّدة وأبعادها (التي نادراً ما يتم إبراز فوارقها)؛ سيكشف عن فخاخها الفكرية ويجعل تجنّبها ممكناً، ويسعى على هذا النحو قبل كل شيء إلى فتح الأفق لتقديم إجابات عن العولمة. ولهذا يحتلّ المركز هذا السؤالُ المضاعف بما له من بساطة وخطورة: ماذا تعني العولمة، وكيف يمكن تشكيلها سياسياً؟